

مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"
المختبر : البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطة
تكوين الدكتوراه : التاريخ والتراث
محور : التاريخ

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية
في موضوع:
الفلاحة بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية:
منطقة فاس مكناس نموذجا
(1912م - 1956م)

اسم الأستاذ(ة) المشرف(ة):
الدكتور لحسن اوري

إعداد الطالب(ة) الباحث (ة):
رشيد السادي

رقم التسجيل: 242 CED/14

تاريخ المناقشة: الاثنين 18 يناير 2021

لجنة المناقشة :

الدكتور(ة): محمد العمراني رئيسا

الدكتور(ة): مصطفى نعيبي عضوا

الدكتور (ة): محمد الكتاني عضوا

الدكتور (ة): لحسن أوري مشرفا ومقررا

السنة الجامعية : 2019-2020

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات.

ولأن الاعتراف بالجميل واجب، ورد الفضل لأهله لازم، وامتنالا لقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، يطيب لي أن أرفع أسمى عبارات التقدير والاحترام والشكر لثلة من الأفاضل الكرام، وعلى رأسهم أستاذي الدكتور لحسن أوري على قبوله الإشراف على هذا العمل وتتبعه لمختلف مراحل إنجازهِ، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة، والشكر موصول لكل الأساتذة الذين تكبدوا عناء قراءة هذه الأطروحة ومناقشتها، وشكري لجميع أفراد عائلتي، ولكل من ساهم من قريب أو بعيد في تيسير إنجاز هذا العمل وإخراجه إلى الوجود، فأقول للجميع جزاكم الله خير الجزاء.

إهداء

إلى روح والدي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته.

إلى أمي العزيزة التي ربّني صغيرا ولازالت ترعاني، أطال الله في

عمرها وأدام الله عليها الصحة والعافية.

إلى زوجتي العزيزة وأختي الحبيبتين اللواتي ما فتئن يشددن من

عضدي ويشجعنني على المضي قدما.

إلى أبناء أختي أشرف - آية - أنور.

إلى كل أفراد عائلتي وإخوتي الذين لم تلدهم أمي، إلى كل

أصدقائي.

أقول للجميع شكرا على وقوفهم بجاني ومؤازرتي.

لائحة المختصرات

المعناه	الرموز
جزء	ج.
صفحة	ص.
صفحات متعددة	صص.
طبعة	ط.
عدد	ع.
ميلادي	م.
مرجع سابق – مصدر سابق	م. س.
هجري	ه.
Archive diplomatique de Nantes	A.D.N.
Archive Marocaine	A.M.
Bulletin économique et social du Maroc	B. E. S. M.
Bulletin officielle	B.O
Edition	E.D.
M. P.	Maroc Protectorat
Numéro	n°, N°
Page	p.
Plusieurs pages	pp.
Volume	Vol.

مقدمة

عُرف المغرب بنشاط فلاحي مبني على أسسين هما الزراعة والرعي، مما شكل ارتباطا قويا بين الإنسان والأرض، ولحمة قوية بين أفراد المجتمع، غير أنه وخلال القرن التاسع عشر تعرض لهزات عنيفة شكلت بحق منعطفات حاسمة تمخض جلها عن الصراع بين القوى الأوروبية، والتي دفعها توسعها الإمبريالي إلى التطلع إلى ما وراء حدودها، محاولة بذلك التربص بالمغرب بكل ما أوتيت من قوة وخبرة وعلم وتنظيم، وقد دشّن مسلسل التسرب الامبريالي بغزو فرنسا للجزائر سنة 1830م، وما أعقبه من هزيمتين ثقيلتين: الأولى ضد الجيش الفرنسي في إيسلي سنة 1844م، والثانية عند مواجهة الجيش الاسباني في تطوان (1859م-1860م).

وقد أظهرت الهزيمتان تخلف المغرب وهشاشة بنياته خصوصا العسكرية والاقتصادية، نتج عنه معضلة كبيرة تمثلت في الحماية القنصلية، وما واكبها من رفض المحميين الامتثال للقوانين الجاري بها العمل في المغرب، وامتناعهم عن أداء الواجبات الضريبية، وكان لمعاهدة مدريد في 3 يوليوز 1880م الدور الكبير في فتح الباب أمام الأوروبيين لامتلاك الأرض بمحيط المدن المغربية، وفي السياق نفسه ظهرت الملكية الأجنبية بالمغرب قبل الحماية، ذلك أن شراكة الأجانب مع المغاربة منحت لهم فرصة لاقتناء الممتلكات الزراعية في المناطق القريبة من المراكز الحضرية، ومع مرور الوقت توغلوا في المناطق الداخلية. لكن ما ينبغي الانتباه إليه أن هذه الشراكات مع الأجانب لم يكن لها انعكاس على تغيير أساليب الزراعة فقط، بل كانت كذلك وسيلة للإفلات من الضرائب.

لقد فكر المخزن في الطرق الناجعة لمواجهة تحديات التغلغل الأوربي، لكن جميع محاولات الإصلاح فشلت، ولم يشكل توقيع السلطان عبد الحفيظ على معاهدة الحماية سوى تحصيل حاصل لوضع غير طبيعي بالنظر لاختلال جميع المؤشرات التي كانت تضمن للمغرب السيادة على أراضيه، وهكذا شكلت الحماية وما ترتب عنها مطية مكنت فرنسا من ترسيخ نفوذها السياسي والاقتصادي بالمغرب، كما زرع الاستعمار البنيات التقليدية وخلخلها، وأدخل البلاد بعنف في دائرة الاقتصاد العصري ودوامته، ولإنجاح مشروعها الاستعماري عملت فرنسا والدول الأوروبية على التغلغل داخل المجتمع المغربي لدراسته والتعرف عليه عن كثب، وذلك بإرسال مجموعة من الجواسيس والبعثات الاستكشافية، ولعل أشهر الجواسيس الذين حلوا بالمغرب هو (شارل دوفوكو) صاحب كتاب "التعرف على المغرب".

ونتيجة للأبحاث التي قام الجواسيس بها، عملت إدارة الحماية على تفكيك البنية الاجتماعية للبلاد، مما جعل البادية المغربية وأريافها تعرف تغيرات عميقة مست بنياتها العقارية رغم التعقيد الذي كانت تعرفه، وحاولت سلطات الحماية تركيز ملكيات أجود الأراضي في أيدي عدد من المعمرين بوضعها مجموعة من التشريعات والقوانين لنزع الملكية، وشجعتهم على الاستقرار بها، وقدمت لهم الدعم المادي والتقني لإحلال نظام اقتصادي رأسمالي محل النظام المعاشي. وفي السياق نفسه قامت السياسة الفرنسية على تسخير الثروات الفلاحية المغربية لصالح حاجياتها الاستراتيجية الظرفية منها أو طويلة الأمد، مقابل إقامتها لبنيات تحتية تتمشى مع حاجيات هذه الزراعة من طرق وسكك حديدية وموانئ وسدود، ومختبرات للبحث الزراعي، ومزارع

تجريبية ومؤسسات للتسويق والبحث عن الأسواق للإنتاج الفلاحي الكولونيالي، ومؤسسات للقرض وغير ذلك من وسائل الدعم.

وعليه وجب الإقرار بأن مرحلة الاحتلال الفرنسي مرحلة أساسية في تاريخ المغرب المعاصر، بالنظر للتحويلات التي تحققت في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورغم التراكم النسبي الذي حققته الكتابات حول هذه المرحلة الانتقالية من تاريخ المغرب المعاصر، فإن العديد من القضايا ما تزال في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة، ولعل أبرز تلك القضايا التي ترتبط بالمجال الاقتصادي، وخصوصا جانبه الفلاحي باعتباره يشكل عجلة الاقتصاد المغربي على مر العصور، ومحط نزاع ومنافسة بين الدول الأوروبية على المغرب.

وقد نبغ اختيار هذا الموضوع من رغبة خصوصا كانت تراودني لدراسة الاقتصاد، خصوصا بعد حصولي على البكالوريا وتسجيلي في شعبة الاقتصاد، لكن الظروف لم تسعني لإتمام الدراسة بهذه الشعبة، وبعد حصولي على الإجازة بشعبة التاريخ، والماستر في المغرب والعالم المتوسطي خلال العشرين الحديث والمعاصر، أتيت لي الفرصة لتحقيق رغبتني: ألا وهي الاشتغال على الاقتصاد، وهذه المرة من جانبه التاريخي، فوق الاختيار على تاريخ الفلاحة على عهد الحماية بمنطقة ولدت بها وترعرعت تحت سمائها ألا وهي منطقة فاس مكناس، وقد زادت رغبتني في البحث بهذا الموضوع وفي هذا المجال، الزيارات التي قمت بها لأحد الأصدقاء بمنطقة "بطمة جلافة" الواقعة على الطريق الوطنية الرابطة بين فاس ومكناس، وبالضبط بأحد منازل المعمرين، حيث وقفت مندهشا من روعة البناء وكبر الإسطبلات وغيرها من التجهيزات، وكنت دائما أرجع لفترة الحماية لأطرح مجموعة من الأسئلة، من

قبيل: كيف استطاع المعمرون السيطرة على هذه الأراضي؟ وكيف كان الإنتاج قبل وبعد مجيء أولئك المعمرين؟ وما هي المنتجات الجديدة التي جلبها المعمر؟...

انطلاقا مما سبق، وبتوجيه من الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور لحسن أوري ارتأيت أن أجعل موضوع الأطروحة بعنوان: "الفلاحة بالمغرب على عهد الحماية الفرنسية: منطقة فاس مكناس نموذجا (1912م-1956م)". وقد قمت في هذه الأطروحة التطرق إلى التاريخ الاقتصادي للمغرب زمن الحماية الفرنسية، وتحديد ما يتعلق بالفلاحة بمنطقة تعد من أغنى المناطق المغربية وهي منطقة فاس- مكناس، والتي توجد -كما سماها أول مقيم عام بالمغرب " ليوطي"- بالمغرب النافع، وقد تبوأَت المنطقة المذكورة مكانة بارزة ضمن المخطط الاستعماري لدى فرنسا، نظرا لموقعها المتميز سواء على المستوى العسكري، حيث توجد عاصمة البلاد سابقا -فاس- وهذا سيمكن سلطات الحماية من مراقبتها عن كثب، وقربها من الأطلس المتوسط أحد معاقل المقاومة المسلحة، وكذا على المستوى الاقتصادي حيث جعل الاستعمار هذه المنطقة عاصمة للاستيطان الفلاحي لما تتوفر عليه من مؤهلات فلاحية مهمة.

وتسعى هذه الأطروحة الإجابة عن إشكالية عموما وهي:

انطلاقا من الوضعية التي كانت عليها الفلاحة المغربية عموما وبمنطقة فاس -مكناس خصوصا قبل الحماية، ما هي الوسائل التي اعتمدها سلطات الحماية للاستيطان الفلاحي بالمنطقة؟ وما هي مظاهر العصرية التي أدخلتها هذه السلطات على الفلاحة؟ وما هي تأثيرات الفلاحة الكولونيالية على البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؟

وقد تناول الباحثون موضوع الاقتصاد المغربي خلال مرحلة الحماية الفرنسية وخصوصا الفلاحة، ونجد منهم على سبيل المثال: أحمد تافسكا، "الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912-1956"، وبوشتى بوعسرية صاحب أطروحة "مكناس وأحوازها، 1900م-1939م، الاقتصاد المجتمع التنظيم الإداري"، والتهامي الخياري من خلال كتابه "بعض مميزات تطور الفلاحة المغربية في عهد الحماية"، وعبد اللطيف الحفار صاحب كتاب "الاقتصاد المغربي من الحماية إلى الاستقلال 1912م-1956م"...

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، عالجا موضوعنا وفق مناهج متعددة ومتنوعة كالتالي:

- **المنهج التاريخي:** الذي سنحدد فيه السياق التاريخي، بمعنى توطين موضوع البحث بين مجموعة من الأحداث المتتابة والمتتالية، بحيث سنعتمد في هذا المنهج على مجموعة من المصادر والمراجع والوثائق، التي سنعمل على دراستها وتحليلها تحليلا علميا دقيقا.

- **المنهج الإحصائي:** وذلك باستخدام بيانات وجداول وإحصائيات... ومعالجتها وتحليلها بما تقدمه من مادة علمية.

- **المنهج التحليلي:** نهدف من خلال اعتماده إلى تحليل مجموعة من الوثائق والنصوص، واستثمار معطياتها في فهم مختلف جوانب الموضوع. ولمقاربة الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، حيث اتخذناها منطلقا للبحث، ونذكر منها:

- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**،

دار الكتاب، البيضاء، 1997.

- أحمد تافسكا، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912-1956، مطابع إمبريال، الطبعة الأولى، الرباط.
- ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطبع والنشر، الطبعة الأولى، 1985.
- بوشتي بوعسرية، مكناس وأحوازها، 1900-1939، الاقتصاد المجتمع التنظيم الإداري، منشورات وزارة الثقافة، 2005، تنسيق ومراجعة محمد الشريف.
- التهامي الخياري، «بعض مميزات تطور الفلاحة المغربية في عهد الحماية»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع. الثاني، 1986.
- ريمي لوفر، «الفلاح المغربي المدافع عن العرش»، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الطبعة الأولى، الرباط، 2011.
- عبد الرحيم الوردغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956، ملامح من مدينة فاس، أصولها.. تغيراتها.. حالاتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 1992.
- عبد اللطيف الحفار، الاقتصاد المغربي من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، دار أبي رقرق للطباعة والنشر.
- العربي كنيح، «آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير 1873-1912»، رسالة مرقونة.

- مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863-1894،

تقديم عبد الوهاب بنمنصور، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1984.

- Abdeljalil Halim, " **Structures agraires et changement social au Maroc de l'iqtac au capitalisme**, université sidi Mohamed ben Abdellah, publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, dhar el mahraz-Fès .BERNARD, François, "**Maroc économique et agricole**".

- El Kayari Thami, "**Agriculture Au Maroc** " Editions Okad, 1987, Casablanca.

- Jacques Gadille, "L'agriculture européenne au Maroc, Etude humaine et économique" **Annales de Géographie**, 66e Année, No. 354, Armand Colin (Mars-Avril 1957).

- PIERRE Mallert, **A travers le Maroc pacifié, les régions de Fès Meknès**, imprimerie Georges CADET, 1919.

- Pierre, AUBREE, "Notre Maroc, Meknès et sa région", **Revue trimestrielle illustrée**, Numéro spécial publié sous le patronage officiel de la chambre d'agriculture

et de la chambre de commerce et d'industrie de Meknès,
Avril 1951.

انطلاقاً من المصادر والمراجع المعتمدة جاءت خطة البحث على النحو
الآتي : حيث قسمنا الأطروحة إلى خمسة فصول:

**الباب الأول: عنوانه ب"وضعية الفلاحة المغربية قبيل الحماية،
ومساعي فرنسل لعصرنتها"** حيث تطرقت إلى المميزات والأهمية الفلاحية،
والبنية العقارية للأراضي المغربية، وطرق تملك الأجانب لها، إضافة إلى أنواع
الاستيطان الزراعي والذي ينقسم إلى استيطان عام واستيطان خاص، كما
تطرقت إلى معيقات تطور فلاحة مغرب ما قبل الحماية، والبدايات الأولى
للاستقرار الأوروبي بالمغرب، ودور البحث العلمي في ذلك، وكيف استطاع
مؤتمر مدريد فتح الباب أمام الأجانب لتملك العقار بالمغرب،

كما تحدث عن الجهود الفرنسية لتحديث الفلاحة المغربية من خلال
الدعم المالي والتقني، وإنشاء مجموعة من السدود والمدارات المسقية، كما
كشفت عن بعض أشكال تطور الفلاحة بمغرب الحماية وانعكاساتها على
الفلاحة المغربية، ولم تفتني الفرصة لمقارنة الاستثمارات الفلاحية بباقي
القطاعات.

**الباب الثاني: حمل عنوان "أحوال فاس مكناس: المعطيات الطبيعية
والبشرية والاقتصادية، والإجراءات المتخذة للسيطرة على الأراضي
بالمنطقة"** وتناولت فيه المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمنطقة فاس
مكناس، والإجراءات المتخذة للسيطرة على الأراضي بالمنطقة، وهكذا عرفت
في هذا الفصل بمنطقة فاس مكناس طبيعياً وبشرياً، والقبائل المستقرة بالمنطقة
وعرفت بأصولها التاريخية والعرقية، كما تطرقت للأهمية الاقتصادية لمنطقة

فاس مكناس، والإجراءات القانونية والتنظيمية لسلطات الحماية من أجل تعزيز الاستيطان بالمنطقة، مثل مسطرة نزع الملكية والشراء المباشر، وكذا دور المحافظة العقارية في تملك الأراضي.

الباب الثالث: عنونته ب "الغزو الرأسمالي لأحواز فاس مكناس:

مظاهره وانعكاساته على المنطقة"، وتحدثت فيه على المستثمرات الفرنسية بالمنطقة كالضيعة التجريبية لعين قادوس، ودورها في تجويد الإنتاج الفلاحي، وتأطيرها لمجموعة من الطلبة وخصوصا أبناء المغاربة، لأعرج على تجربة أخرى لا تقل أهمية عن ضيعة عين قادوس ألا وهي حديقة التجارب جنان بنحليمة بمكناس والتي أصبحت بمثابة مختبر طبيعي لإجراء التجارب الزراعية، وازدادت أهمية هذه الحديقة بما أصبحت تقدمه للمعمرين من مساعدات، وما صارت تُدرّهُ من أموال على إدارة الفلاحة بالمدينة، كما عرفت المنطقة ظهور مجموعة من الضيعات، حيث سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها وأنشأوا ضيعات على طراز حديث، جلبوا إليها أحدث الآلات الفلاحية وأجود البذور والأسمدة، وقد ساعدتهم في ذلك الحوافز التي قدمتها لهم سلطات الحماية.

كما تناولت من خلاله أسس ومظاهر وانعكاسات السياسة الفلاحية الكولونيالية بالمغرب عموما وبمنطقة فاس مكناس خصوصا، وتحدثت عن الهيكل الفلاحي الكولونيالي الجديد بمنطقة فاس مكناس، وأهم الزراعات الرئيسية كالكروم التي أصبحت تدر على أصحابها أرباحا كبيرة، وزراعة الحبوب وخصوصا القمح بنوعيه الصلب والظري والذي عرف إنتاجه تطورا كبيرا خلال فترة الحماية، وإلى جانب الكروم والحبوب عرفت المنطقة بزراعات ثانوية مثل زراعة الشعير والخرطال والذرة إلى جانب الخضر والأشجار

المثمرة، كما عرفت تربية المواشي تطورا مهما حيث كان الفلاح المغربي يعتمد إلى جانب الزراعة على تربية المواشي والتي تحتل مكانة مهمة نظرا لاستعمالاتها المتعددة والمتنوعة، كما أنها تمثل بالنسبة إلى السكان ذخيرة يتم الاعتماد عليها وقت الأزمات. وقد ساهمت التعاونيات الفلاحية في ضمان شراء القمح المحلي وتخزينه وإعادة بيعه، هذه التعاونيات التي تم إنشاؤها بظهير 24 أبريل 1937م. كما تطرقت في هذا الفصل إلى ردود فعل المجتمع المحلي حول السياسة الفلاحية بالمنطقة، ولعل ما وقع من احتجاجات حول تحويل ماء وادي ابي فكران أو ما يعرف لدى المؤرخين بأحداث ماء أبي فكران خير دليل على رفض المغاربة للسياسة التي نهجتها الدولة الحامية في المجال الفلاحي بالمغرب عموما وبمنطقة فاس مكناس خصوصا، لأختم هذا الفصل بالحديث عن تفكك البنية العقارية وتعميق المجتمع الطبقي، وظهور فئة جديدة من البرجوازية وأعيان البوادي.

لذلك يعد هذا العمل إسهاما نوعيا في دراسة الفلاحة بمنطقة من أهم مناطق المغرب وأخصبها، ومن هذا المنطلق تنبثق أهمية هذه الأطروحة التي تناولت موضوعا يستحق كل العناية، خصوصا إذا علمنا بأن كل ما كان يحرك سلطات الحماية هو الاستغلال المكثف لثروات البلاد.

الباب الأول:

وضعية الفلاحة المغربية

قبيل الحماية، ومساعي

فرنسا لعصرنتها

اهتم المغاربة بالفلاحة منذ القدم، باعتبارها مصدر قوتهم اليومي، وسبيلا لتحقيق العيش الكريم. ولم يتأت ذلك إلا باستثمار مواردها، والاستفادة من عدة عوامل مساعدة، خصوصا عاملي: المناخ وجودة التربة. تميز المغرب عن باقي دول شمال إفريقيا بثرواته وموارده الفلاحية⁽¹⁾، إلا أن بنيته الاقتصادية التي ارتكزت على الزراعة وتربية الماشية، لم تعرف سوى تحولات طفيفة جدا، لأن غالبية السكان استمروا بالعمل في الفلاحة، معتمدين في ذلك على وسائل تقليدية متوارثة على مستوى جميع أسلاك الإنتاج، ولم يعيروا أي اهتمام إلى مظاهر التطور والتجديد التي عرفتها أوروبا منذ نهضتها الفلاحية والصناعية خلال القرن الثامن عشر، كما أنهم لم يستفيدوا من السياسة الفلاحية التي اعتمدها الإدارة الفرنسية في الجزائر منذ احتلالها سنة 1830م، سواء من حيث الجانب التنظيمي أو الجانب التقني.

وبعد توقيع معاهدة الحماية بين فرنسا والمغرب سنة 1912م، سعت فرنسا إلى توطيد قدمها بالمغرب، حيث نهجت سياسة مخالفة لما قامت به في الجزائر، وقد تبين لمنظري الاستعمار أن الوجود الاستعماري سيظل مهزوزا ما لم يقيم على دعائم قوية يكون أساسه هو المستوطنون الأوروبيون وخصوصا الفلاحون منهم، باعتبارهم أداة لترسيخ السلطة أكثر من الضمانات العسكرية، وبالفعل هذا ما قامت به سلطات الحماية حيث بدأت في بناء اقتصاد جديد بالمغرب شكلت الفلاحة قاعدته الأساسية.

¹- L'agriculture au Maroc, conférence sur les butes, les méthodes, et les résultats de la colonisation officielle au Maroc, A.M., carton n° E 1001, p. 6.

الفصل الأول: الفلاحة المغربية قبيل الحماية الفرنسية

ظلت الفلاحة في المغرب مرتبطة بتقلبات المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية، التي كانت تتعرض لها كل بلدان البحر الأبيض المتوسط، ولم يملك الفلاح أمام قساوة الطبيعة (الجفاف والجراد) سوى ندب حاله وابتهاله إلى الله. ومع ذلك، فإن الفلاحة المغربية كانت تحقق فائضا في الإنتاج، مما أتاح إمكانية التصدير في المواسم الجيدة⁽²⁾.

المحور الأول: خصائص وأنواع الأراضي الفلاحية المغربية

1. الهيكل العقاري

عرفت الهياكل العقارية بالمغرب تنوعا كبيرا في امتلاك الأراضي الذي كان ولا يزال راجعا للخواص وللدولة والأحباس، ويثبت شرعا بالرسوم والحيازة وبمقتضى العرف⁽³⁾، ومن بين هذه الأملاك:

- الأملاك المخزنية

تسمى أيضا أراضي الدولة، وهي الممتلكات المحصل عليها عن طريق التنازلات، وأملاك الفارين والمختفين، والأملاك الممنوحة بتعهد

² - محمد، المنصور، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792-1822، ترجمة، محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006، ص. 73.

³ - مصطفى، بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب 1863-1894، تقديم عبد الوهاب بنمنصور، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ص. 332.

للمخزن [...]»⁽⁴⁾، والحق هنا شخصي، يمكن الاستفادة من التصرف في الأرض بحرية مطلقة -تصرف ذي الحق في حقه- أما الدولة فهي صاحبة الحق العيني فيها، ولا تسقط ملكيتها لها رغم الاستغلال والتقدم. ولم يتيسر لنا معرفة مساحتها الفعلية.

أشارت العديد من الوثائق إلى وجود عدة أراضٍ مخزنية بمنطقة سايس، إلا أن هذه الإشارات رغم كثرتها فهي ليست دقيقة، لأنها لم تميز في كثير من الأحيان بين أملاك السلطان خصوصا، والأراضي المخزنية، بحيث يصعب الفصل بينهما⁽⁵⁾. ونشير في هذا الصدد، إلى استغلال مجموعة من الأراضي المخزنية لفائدة السلطان، عن طريق نظام التوزيع، في كل من الحاجب وعين معروف وبوفكران بأحواز مكناس، وهذا ما بينته إحدى الرسائل السلطانية المؤرخة في 25 ذي الحجة سنة 1302هـ/1886م، والتي خاطب فيها حمو بن الجيلاني قائلا: "... وبعد، فنأمرك أن تعين من قبلك من يقف على حرث توايز جنابنا العالي بالله ببلادات المخزن ببني مطير، وبيان ما كلف بحرثه كل واحد بطرته، وقد وقع الكلام معهم بحضرتنا الشريفة، والتزموا بالقيام به، والسلام"⁽⁶⁾.

- أراضي الكيش

ترجع ملكية هذا النوع من الأراضي إلى الدولة، مثلها مثل الأراضي المخزنية، إلا أن الحق الشخصي (أي حق الانتفاع)، كان من نصيب القبائل

⁴-Abdeljalil, HALIM, Structures agraires ..., op.cit , p. 24.

⁵- العربي، كنينج، « آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير 1873-191 2 » ، رسالة مرقونة، ص. 102.

⁶- رسالة من السلطان إلى الباشا خم بن الجيلاني، بتاريخ 25 ذي الحجة عام 1302 هـ، م. ز، رقم 23، ي: 161. أنظر: العربي كنينج، آثار التدخل الأجنبي في المغرب...، م. س، ص. 103.

التي كانت معروفة بولائها للسلطان، أو تلك التي كانت تدعم حملاته العسكرية⁽⁷⁾، بحيث كان حمل السلاح شرطا أساسيا من شروط الوصول لتلك الأراضي⁽⁸⁾، وتعفى هذه القبائل أيضا من أداء الضرائب، لأن أفرادها كانوا يعتبرون من رعايا السلطان.

تعد أراضي الكيش من الناحية التاريخية أراض سلطانية، قبل أن تتحول إلى أملاك مخزنية، والتي سلمتها الدولة بعد ذلك لفائدة رجال الكيش، قصد استغلالها مقابل الخدمة العسكرية، كنوع من الراتب⁽⁹⁾. توزعت هذه الأراضي على خمس مناطق هي: الرباط - مراكش - مكناس - فاس - القنيطرة، وبلغت مساحتها حوالي ثلاثمائة وخمسين ألف هكتار. استفاد عبيد البخاري من هذه الأراضي على العهد الإسماعيلي، بعد ذلك، استغلتها بعض القبائل ذات النفوذ السلطاني والعسكري، كقبائل الشراودة والوداية وشراكة، القاطنة بنواحي الرباط وفاس ومراكش وأزغار نواحي سيدي قاسم. كما انتفعت بطون قبائل أخرى من هذه الأراضي في شتى نواحي المغرب، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: أولاد دليم، والمنابهة، ودخيسة، والمغافرة، وأولاد جامع، وتكنة، والرحامنة، والشبانان، وذوي منيع، وذوي بلال، والشجع وزرارة⁽¹⁰⁾.

شكلت أراضي الكيش جزءا مهما من البنية العقارية في المغرب، إلا أننا لم نتمكن من معرفة مساحتها بشكل دقيق، ولعل ذلك راجع إلى غياب

⁷ - مصطفى، بوشعراء، م.س.، ص. 331.

⁸ - Driss, GUERRAOUI, **Agriculture et développement au Maroc**, C.A.D.N, publie avec le concours du centre national des lettres, Editions publisud, paris, 1986, p.75.

⁹ -Abdeljalil, HALIM, **Structures agraires et changement social au Maroc de l'iqta^c au capitalisme**, université sidi Mohamed ben Abdellah, publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, dhar el mahraz-Fès, p. 27.

¹⁰ - مصطفى، بوشعراء، م.س.، ص. 332.

سياسة مخزنية لضبطها وتسجيلها، لكن مساحتها الزراعية الحالية تقدر بحوالي ثلاثمائة وعشرين ألف هكتار، ولا ريب أنها كانت أوسع من ذلك⁽¹¹⁾.

-الأراضي الجماعية-

تسمى أيضا أراضي الجموع أو العرش، تملكها الدولة وتستغلها العشيرة والقبيلة بفخدااتها وبطونها، وربما كان للأجانب من البدويين الحق في الانتفاع منها، شريطة الإقامة بتراب الفخدة المستغلة مدة معينة⁽¹²⁾، هذه الأراضي لا تقوت ولا تحجز، وما زالت لحد الساعة تنظم وفق ظهير 26 رجب 1337 هـ 2 أبريل 1919م⁽¹³⁾ بعد أن كانت خاضعة للأعراف والتقاليد في تدبيرها، وهذا النوع من الأراضي نجده كذلك بتونس (أراضي العرش)⁽¹⁴⁾.

كانت أغلب الأراضي المغربية ملكية جماعية، استغلتها القبائل وفق أعراف وتقاليد متقدمة ومتعارف عليها، وكانت هناك أسباب كثيرة ومتداخلة، حالت دون تكوين ملكيات خصوصا على حساب الأسر والجماعات، من بينها عنصر التلاحم القبلي، والملكية الجماعية للأرض، وصعوبة احتفاظ الخواص بالملكية وسط القبيلة لأمد طويل⁽¹⁵⁾، وذلك بسبب عدم الاستقرار الناتج عن طبيعة الاقتصاد الرعوي من جهة، وبسبب الحروب الكثيرة ما بين القبائل من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، تعرضت

¹¹-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

¹²- مصطفى، بوشعراء، م.س، ص. 330.

¹³- هذا الظهير الشريف يعتبر الإطار المرجعي والقانون الأساسي، والتشريع الوحيد الجاري المفعول المنظم للوصاية الإدارية على الجماعات، وضبط شؤون الملاك الجماعية وتدبيرها.

¹⁴- أحمد، القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، حمادي الساحلي، الطبعة الأولى، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص، 76.

¹⁵-Grigori, LAZAREVE, « Les concessions foncières au Maroc », **Etudes sociologiques sur le Maroc**, Nouvelle Edition, 1978, p. 106.

قبيلة بني مطير منذ نزوحها إلى سهل سايس في مطلع القرن التاسع عشر، لضغوط مستمرة ومكثفة من قبل قبائل الأطلس المتوسط، التي انتقلت إلى السهول على إثر المجاعات والقحوط التي ضربت البلاد⁽¹⁶⁾، واعتبرت أراضي الجماعة، أو أراضي القبيلة، تابعة للجماعة ولا يمكن تفويتها أو التصرف فيها.

وأمام تنامي الاستيطان الزراعي الخاص، وجدت إدارة الحماية نفسها غير قادرة على تأمين الضمانات المادية لمعمرها وتوفير الأراضي للاستعمار الرسمي، ولتجاوز هذا المشكل بدأت إدارة الحماية في تسجيل الأراضي الجماعية الغير القابلة للتصرف، فانطلاقاً من سنة 1916م سمحت للقبائل ببيع أو كراء أراضيهم وفق شروط معينة⁽¹⁷⁾، ثم جاء ظهير 27 أبريل 1919م الذي أعلن في البند الرابع منه أن كل أراضي القبائل غير قابلة للتصرف، حيث تم وضعها السلطة خاصة مجلس الوصاية الذي وضع استثناءين هامين: نقلها الأبدى لصالح الجاليات الأوربية أو نقلها لصالح الدولة.

-أراضي الأحباس

الأحباس أو الأعقاب، هو عقد بمقتضاه يتخلى المالك على عقار أو عدة عقارات أو حقوق عينية عقارية، لفائدة المحبّس عليه لقاء وجه الله، والحبس عقد قانوني يريد الشخص من خلاله التقرب إلى الله، فيتجرد أو يتنازل عن عقاراته، لفائدة عمل خيري أو اجتماعي، سواء كان بشكل قطعي أو حصري خال من كل قيود "حبوس عمومي" أو حجز الانتفاع من هذه

¹⁶ - العربي، كنيح، م.س.، ص. 95.

¹⁷ - REVIT, Daniel, *Lyautey et l'institution du protectorat Française au Maroc 1912-1925*, Ed, l'armattan, Paris, 1988, doctorat d'état, Tome 3, p. 82.

الأمالك لشخص أو لأشخاص محددين ، وهذا ما يسمى بـ" الحبوس العائلي" وعند انتهاء أو انقطاع المستفيدين من حق الانتفاع، فإن الحبوس العائلي يصبح حبوسا عموميا⁽¹⁸⁾، وتنقسم الأحباس إلى أحباس خصوصا، وتسمى كذلك الأحباس المعقبة، ويقصد بها العقارات التي حبسها أصحابها على أعقابهم، وعند انقراضهم ترجع إلى جهة معينة من وجه البر⁽¹⁹⁾. لم تكن النية في معظم الأحباس خصوصا خالصة لوجه الله، فالحبوس لم تكن سوى مسطرة للحفاظ على الملكية خصوصا، لأن الحبوس غير قابلة للمصادرة أو الحجز؛ أن تحبس ملكا لفائدة الوريث، كانت أحسن وسيلة لضمان الملكية خصوصا، وفي نفس الوقت حمايتها من أي تبذير أو حجز أو مصادرة⁽²⁰⁾. الأحباس العموما هي التي توقف على جهة أو جهات البر والإحسان، كالدولة والجماعات المحلية والمساجد والمستشفيات، ولا يكون المحبس عليه شخصا معينا، وتديرها إدارة الأحباس، وهي قابلة للتملك بالتقادم أو الحجز عليها أو التفويت، وهذا بناء على ظهير 1915م⁽²¹⁾.

نص هذا الظهير على إلزام نظار الأحباس بالمدن ونوابهم، بتنفيذ وصية المحبس من بر وإحسان وعبادة، بحيث لا تقوت ولا تحجز هذه الأملاك إلا بنص القانون⁽²²⁾. كما أكد على إبرام إدارة الأحباس لعقود كراء مع الفلاحين والمزارعين لاستغلال تلك الممتلكات، عن طريق المغارسة

¹⁸-A. HALIM, Structures agraires..., op.cit , P.23.

¹⁹- ظهير 13 يناير 1918.

²⁰-A. HALIM, Structures agraires..., op.cit , P. 23.

²¹- الفصل 75 من ظهير 02 يونيو 1915.

²²- مصطفى، بوشعراء، م.س، ص. 332.

والمساقاة والمزارعة المعمول بها في الفقه الإسلامي. وأشار أيضا إلى أهمية استقلال عقارات الأحماس عن أملاك الدولة الخصوصية والعمومية معا⁽²³⁾. نظرا لأهمية الأوقاف بالمغرب عموما ومنطقة فاس خصوصا، نشأت نظارتان تسهران على هذا النوع من الأملاك: الأولى بحميرية التابعة لمنطقة مكناس، والتي عرفت ببلاد حفص، قبل أن تصبح في ملكية المولى إسماعيل (1672م - 1727م)، عبر اعتماد نظام المعاوضة مع مالكيها محمد بن إدريس الحسني المنوني أواخر ذي القعدة 1096هـ/1685م، تم تحبيسها على الحرمين الشريفين، ثم جده - بلاد حفص- سيدي محمد بن عبد الله (1757م - 1790م) بعد أن أصلح ما حل بها من خراب بعد الفتن التي سادت المدينة إثر وفاة المولى إسماعيل. ظلت حميرية حبسا تصرف مداخله حسب ما جاء في ظهائر التحبيس، التي أصدرها سيدي محمد بن عبد الله، إلى أن دخل الجنرال مواني مكناس في 8 يونيو 1911م، مصحوبا ببعض أعضاء مخزن المولى عبد الحفيظ، وفي مقدمتهم بنعيسى بن عبد الكريم البخاري، الذي نصّب باشا على مدينة مكناس، إذ تقرر بناء مدينة جديدة، فوقع الاختيار على هضبة حميرية المحبسة⁽²⁴⁾.

- أراضي الخواص أو الملك الخاص

يقصد بها الأراضي التي توجد في ملكية خصوصا، امتلكها صاحبها من خلال الإرث أو البيع أو الشراء...، حتى أن الشجرة الواحدة كما يقول "سيليربي" "ciliribi" كانت تخص عدة ملاكين في آن واحد⁽²⁵⁾، ولا يمكن

²³ - المرجع نفسه، ص. 333.

²⁴ - رقية، "بلمقدم، ظروف بناء حميرية وتكوين المجتمع الأوروبي"، ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1988، ص. 71.

²⁵ - محمد، خير فارس، م.س، ص. 377.

معرفة وتبيان مساحتها لأنها كانت تتعدى الخمسة ملايين من الهكتارات، أي بنسبة % 74,3 من مجموع الأراضي المغربية⁽²⁶⁾.

تتميز ملكية هذه الأراضي بكونها متناقلة بكل طرق ووسائل الانتقال، من الأحياء أو الأموات. ورغم أنها كانت قليلة الانتشار في المغرب، فقد شكلت حيزا عقاريا مهما في بعض المناطق الجبلية، وفي الواحات وفي الأرض التي في حاجة للإصلاح⁽²⁷⁾.

وترجع أصول أراضي الخواص، أو أراضي الملك كما كان يطلق عليها، إلى إحياء الأرض بناء على القاعدة الإسلامية الخاصة بنظام الأرض. غير أن أراضي الملك بالمغرب لم تنحصر فقط في أراضي الموات، بل تضمنت أيضا أخصب الأراضي وأكثرها مردودية؛ مثل السهول المجاورة للمدن، وخصوصا في المغرب الشرقي ما قبل الريف، والشاوية وعبدة ودكالة بصفة عموما⁽²⁸⁾، وكان أكبر عقار للملك لا يتجاوز ثلاثمائة هكتار في القرن الماضي، في حين كان متوسط الملكية محددًا في خمسين هكتارا⁽²⁹⁾.

²⁶- عبد اللطيف، بن شريف، "الحيازات الفلاحية بالمغرب: بنيته وخصائصها"، مجلة جغرافية المغرب، العدد الخامس، السلسلة الجديدة، 1981م، ص.6.

²⁷-A. HALIM, Structures agraires..., op.cit , p. 33.

²⁸-Ibidem.

²⁹- الهادي، الهروي، القبيلة الإقطاع والمخزن، مقارنة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010، ص. 66.

2. مكانة الفلاحة عند المغاربة

2-1- مؤهلات الفلاحة المغربية

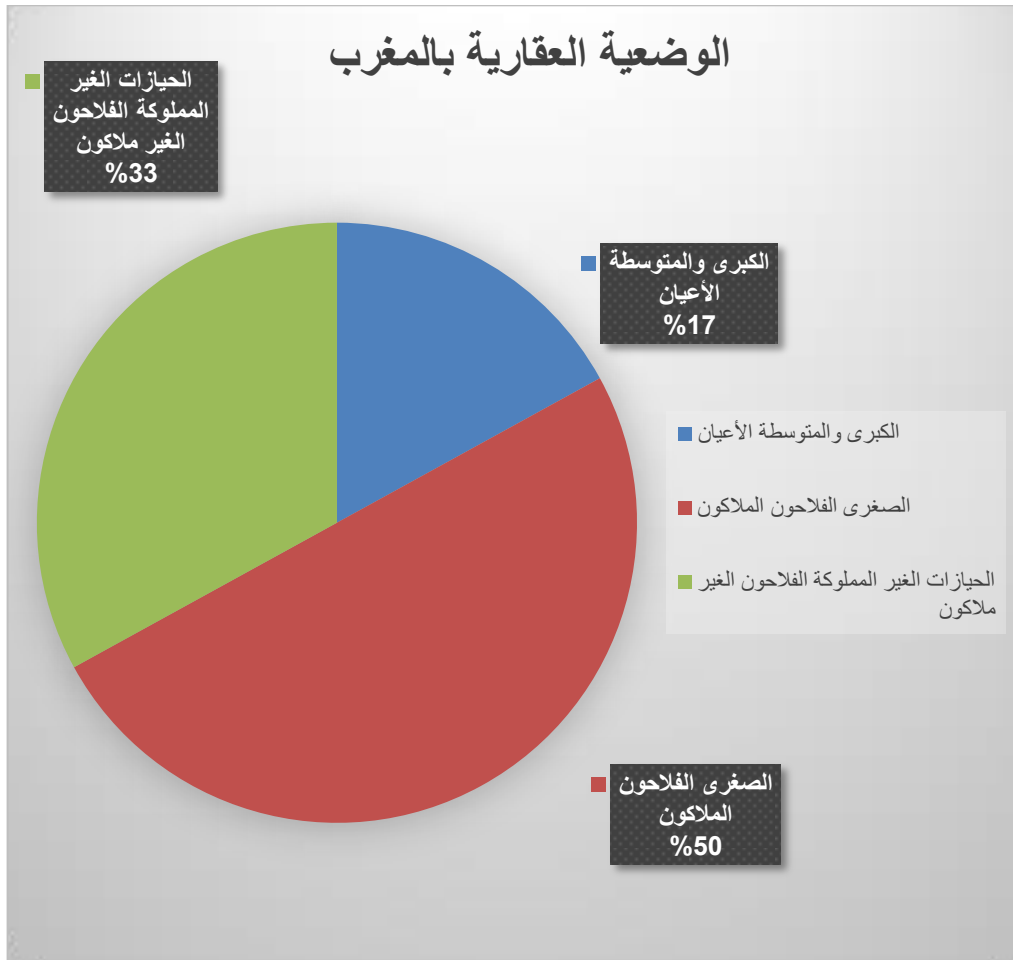
شكلت الثروة الطبيعية المورد الأساس لعيش السكان في المغرب، ولم تؤثر فيها النهضة الفلاحية والصناعية التي شهدتها أوروبا⁽³⁰⁾، وهذا ما أكدته العديد من شهادات الرحالة الفرنسيين للمغرب، حيث قال "فرونسوا برنارد" "François Bernard" المغرب بلد فلاحية، فلا وجود للصناعة حالياً"⁽³¹⁾ وفي نفس الصدد ذكر ألبير عياش أن سكان المغرب كانوا قرويين بالأساس، مصدر عيشهم الزراعة وتربية المواشي، ورغم عدم دقة الإحصائيات بهذا الصدد، فقد أشارت إلى أن 77,5% من سكان المغرب استقروا خارج المراكز التي كان يفوق عدد سكانها ألفي نسمة⁽³²⁾. نشرت المديرية الفلاحية لسلطات الحماية معطيات حول مجموع الأراضي بالمغرب، والتي بلغت (9500000) هكتار موزعة كالاتي:

³⁰-Najib, AKESBI, **Dimensions structurelles de la libéralisation pour l'agriculture et le développement rural**, programme rural struc - phase I, Février, 2007, p. 5.

³¹ - François, BERNARD, **Maroc économique et agricole**, Georges masson-editeur, Paris, 1917, p. 150.

³² - ألبير، عياش، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونورالدين سعودي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطبع والنشر، الطبعة الأولى، 1985، ص. 53.

مبيان(1): توزيع الأراضي الفلاحية بالمغرب ما بين 1903-1912 (33)



فبالنسبة إلى الأراضي البورية كان يتم زراعتها دورة دورة، فكانت نسبة كبيرة من هذه الأراضي تحرث والبقية تبقى بدون حرث⁽³⁴⁾، وقد أسهمت العديد من المقومات الطبيعية والمناخية التي يتميز بها المغرب، بحكم موقعه الجغرافي، في تحقيق مستويات عليا في المجال الفلاحي، خصوصا وأنه يتوفر على التربة السوداء، أو ما يعرف بالترس "Tirs"،

³³- Réginald, KANN, **Le protectorat marocain**, Berger Levrauet Editeurs, Nancy-Paris-Strasbourg, 1921, p.184.

³⁴-Ibid, p.187.

وهي أجود أنواع التربة في البلاد، وتمتد على طول الساحل من "أبي رقرق" شمالا إلى واد تانسيفت جنوبا، وإلى الداخل من (40) إلى (100) كيلومتر، وأيضا التربة الحمراء الصلصالية وهي بصفة عموما خصبة والعمل فيها سهل⁽³⁵⁾. بالإضافة إلى المناخ الذي يتأثر بالبنية التضاريسية، يساعد انفتاح المغرب على الواجهة البحرية الغربية، وامتداد المحيط الأطلسي على مسافة (3000) كيلومتر تقريبا، على الحد من آثار التيارات الباردة القادمة من أوروبا، عبر كمية الرطوبة التي تحملها الرياح الأطلسية، وهناك صيغة مشهورة تطلق على هذه المنطقة: "المغرب بلد بارد حيث الشمس الحارة"⁽³⁶⁾.

وتعتبر الجبال المغربية مصدر ثروة البلاد المائية، سواء منها المياه الجوفية أو السطحية، ويبلغ نصيب المغرب من الأمطار والثلوج سنويا ما يعادل (150) مليار متر مكعب من الماء⁽³⁷⁾، حيث تتساقط الأمطار بغزارة في نهاية الخريف وبداية الربيع، ولا تكاد تميز في المغرب ربيعا وخريفا، فخلال ستة أشهر يكون المغرب في النطاق الأوروبي، وفي أشهر السنة الباقية يكون ضمن النطاق الصحراوي⁽³⁸⁾، فتوزيع التساقطات يخضع لعدة قواعد تتعلق بالمناطق المتوسطة: فصل لتساقطات مهمة جدا تكون بالفترة الباردة، وفصل آخر تقريبا تنعدم فيه التساقطات وهو الفصل الجاف⁽³⁹⁾، ويسجل شهر أكتوبر غالبا نهاية المرحلة الحارة والجافة، فتنخفض درجات

³⁵ - محمد، خير فارس، تنظيم الحماية في المغرب 1912-1939، الطبعة الأولى، دمشق، 1972، ص. 53.

³⁶ - المرجع نفسه، ص. 369.

³⁷ - أحمد، تافسكا، الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912-1956، مطابع أمبريال، الطبعة الأولى، الرباط، ص. 2.

³⁸ - محمد، خير فارس، تنظيم الحماية...، م.س، صص. 369-370.

³⁹ - Lei, PROVENÇAL, Maroc atlas, historique, géographique, économique, horizon de France-éditeur, Paris, 1935, p. 35.

الحرارة، وتبدأ الأمطار الأولى، ثم تتوزع الأسابيع الممطرة بين نونبر ودجنبر من جهة، وبين مارس وأبريل من جهة أخرى⁽⁴⁰⁾.
أما فيما يخص تربية المواشي فقال "فرونسوا برنارد": "المغرب هو في المقام الأول بلد الثروة الحيوانية بفضل التربة والمناخ، ونظام المياه وخصوصا وجود المراعي الهائلة"⁽⁴¹⁾، فالأبقار والأغنام كانت تنتشر بالمناطق الخصبة حيث يتوفر الكلاً، في حين تمركزت تربية الماعز في المناطق الجبلية، حيث الإمكانيات الرعوية ضعيفة. وعموما فإن الارتباط بين الفلاح والماشية في المغرب، ناتج عن تداخل عدة عوامل، توزعت بين ما هو طبيعي واقتصادي⁽⁴²⁾، فإذا كان المغرب بلدا فلاحيا، ومنتجا للثروة الحيوانية، فهناك أراض في بعض المناطق، غير صالحة لتربية الماشية ولا للزراعة كالمناطق الجنوبية من لبلاد⁽⁴³⁾.

2-2- الفلاحة من خلال عيون المستكشفين الأجانب

احتلت الأرض والأنشطة المتعلقة بها مكانة مهمة عند المغاربة الذين عاشوا في كفاح مستمر من أجل توفير لقمة عيشهم، لأنها كانت المصدر الوحيد لدخلهم، وموردا ماليا وماديا لأداء الضرائب التي كان يفرضها المخزن على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. حيث عبر السلطان المولى الحسن (1873م-1894م) عن ذلك بقوله، "إن أمور أهلها (البلد)

⁴⁰- Jaque, BERQUE et J, Couleau, **Nous portons pour le Maroc**, Paris, 1984, pp. 58-60.

⁴¹- François, BERNARD, **Maroc économique...**, op.cit, p.172.

⁴²- M. H. Geoffroy et S. Hilaire, **Occidental**, Direction de l'Agriculture de Commerce et de la Colonisation, Lyon, p. 172.

⁴³- François, BERNARD, **Maroc éco....**, op.cit, p. 172.

وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهن إنما هو بالحرث واكتساب الماشية ولا حرفة مضاهية لهما وتوازيهما⁽⁴⁴⁾.

زاد الاهتمام الأوروبي بالقارة الإفريقية في القرن التاسع عشر، وتمثل هذا الاهتمام في الرحلات التي قام بها رحالة ومبشرون وباحثون وتجار من مختلف الدول الأوروبية. ولعل اهتمام الأوروبيين بالرحلات كان نتيجة لعدة عوامل؛ من بينها العوامل التاريخية والاقتصادية، إلى جانب الحروب الصليبية التي عودت الأوروبيين على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات⁽⁴⁵⁾.

وللمأساة أهمية الفلاحة المغربية خلال القرن التاسع عشر، وجب الإحالة على شهادات الأوروبيين الذين زاروا البلاد، إذ أكد القنصل العام البريطاني سنة 1824م قائلاً: «إن السكان يتوفرون عادة على محاصيل زراعية هامة، ما عدا خلال الفترات التي يعم فيها جفاف طويل، أو يأتي فيها الجراد على المزروعات»⁽⁴⁶⁾.

يعتبر "شارل دو فوكو" "Charles de Foucauld" صاحب كتاب "التعرف على المغرب"، من أشهر الجواسيس الفرنسيين الذين قدموا إلى المغرب سنة 1883م في رحلة استكشافية، متكررا بزي يهودي قادم من الجزائر، فتعمق في المناطق المجهولة التي لم يصل الأوروبيون إليها من قبل، وقام بوصف جميع مناطق المغرب مع رسومات توضيحية، كما وقف على الحياة الاجتماعية أيضا، وخرج بالعديد من الانطباعات حول المدن

⁴⁴ - محمد، الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992، ص. 29.

⁴⁵ - اسماعيل، أحمد ياغي، عبد الفتاح أبو الفتاح، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص. 56.

⁴⁶ - محمد، المنصور، المغرب قبل الاستعمار... م.س، ص. 74.

المغربية التي زارها بعد دخوله إلى طنجة. وفي طريقه إلى تطوان، انتبه إلى حال الطرق حيث قال: "إنني لا أظنني بحاجة إلى القول بأن المغرب لا يتوفر على طرق معبدة، فليس به إلا عدد كبير من طرق السير على الأرجل المتداخلة، يضل المرء عبرها غايته بسرعة اللهم إلا إذا كانت له معرفة جيدة بالبلد"⁽⁴⁷⁾.

والواقع أن المغرب كان يبدو للزائر الأجنبي عند بداية القرن التاسع عشر، كبلد غير مزروع بما فيه الكفاية. وبالفعل فقد اندهش عدد كثير من الملاحظين الأوربيين لشساعة الأراضي غير المزروعة⁽⁴⁸⁾، التي لم تجد من يعتني بها⁽⁴⁹⁾. فقد أثارت "دوليسيبس" "De Lesseps" مسألة قلة الأراضي المحروثة، بالرغم من خصوبة التربة. وعند أواسط القرن المذكور، أكد "بومييه" "A. Beaumier" أيضا أن الأراضي المزروعة لم تمثل بالكاد حتى ثلث المساحة القابلة للاستغلال⁽⁵⁰⁾. وفي السياق نفسه عبر أحد الرهبان قائلا: "انطلاقا من سلا إلى مكناس، يمكن القول إننا أمام بادية متصلة الأطراف، تتخللها وديان وتلال وتنتشر لها الصدور، إن هذه البادية التي ترويهما الجداول وثلاثة أنهار وعدد من الينابيع، القادرة على إنتاج كمية مهمة من القمح وأنواع أخرى من الحبوب، كما يمكنها أن تغرس بكثير من الأشجار التي من شأنها أن تنتج فواكه ممتازة. بيد أن هذه البادية التي كان من الممكن أن تفيض بالخيرات، مهجورة تقريبا وغير مستثمرة. وينبغي سحب هذه الملاحظة على جميع البوادي الأخرى من أقاليم هذه

⁴⁷ - شارل، دو فوكو، التعرف على المغرب 1883-1884، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1999، ص. 13.

⁴⁸ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴⁹ - محمد، الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب...م.س.، ص. 28.

⁵⁰ - محمد، المنصور، م.س.، ص. 74.

الإمبراطورية"⁽⁵¹⁾. كما سجل الأسير الانجليزي "بالو" "Pellow" نفس الملاحظة فيما يخص المنطقة الممتدة بين سيدي قاسم ومكناس، حيث أورد قائلاً: "تبدو لنا البلاد التي اجتزناها نضرة وخصبة، ويكثر بها أحيانا في السهول القمح والبهائم. في حين تغطي الجبال أشجار الزيتون، إلا أن الأرض غالبا ما توجد مهجورة وغير مزروعة"⁽⁵²⁾.

وفي نفس الاتجاه، أجمع الرحالة الذين زاروا المغرب خلال القرن التاسع عشر، على العلاقة العابرة التي كانت تجمع الفلاح المغربي بالأرض، ونستشف من مجموع مقولاتهم انكماش الرقعة الزراعية في السهول الأطلسية، على الرغم من توفرها على العديد من الإمكانيات الطبيعية، والمتمثلة في خصوبة التربة ووفرة المياه، وذلك بسبب عاملين: أولهما سياسي؛ تجلى في الاستبداد الذي طال الفلاحين من قبل الحكام، والذي أرغم الكثيرين على هجر السهول والاعتصام بالجبال للعيش بهدوء. وثانيهما راجع إلى كسل الفلاح وافتقاره إلى روح المبادرة، بسبب الحظر المفروض على تصدير الحبوب إلى المسيحيين، حيث أورد أحدهم قائلاً: "فهذا الخطر هو الذي جعل المغاربة لا يزرعون القمح إلا بالقدر الذي يحتاجون إليه في معيشتهم ويكفي بلادهم"⁽⁵³⁾.

ويمكن القول إن الاستثمار في البادية المغربية لم يكن ضمن اهتمامات الدولة، حيث كان هم المخزن هو استخلاص الجبايات، دون التفكير في مخطط اقتصادي لإخراج الفلاحة المغربية من العجز والاكتفاء الذاتي، إلى تحقيق فائض الإنتاج. غير أن أحد الباحثين اعتبر أحكام هؤلاء

⁵¹ - محمد، الأمين البزاز، م. س.، ص. 28.

⁵² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁵³ - نفسه، ص. 29.

الأجانب متسرعة، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار ما عرفه المغرب خلال هذا القرن من مجاعات وأوبئة، وما ترتب عن ذلك من نقص في عدد السكان، وندرة في السواعد البشرية اللازمة لخدمة الأرض⁽⁵⁴⁾.

في مقابل الصورة التي رسمها الرحالة الأوربيون عن واقع الفلاحة المغربية، نجد تمثلا مخالفا آخر، ورد عند بعض العارفين بالشأن المغربي. فقد سجل لنا الطبيب الإنجليزي "وليام لومبريير" "William Lemprière" خلال زيارته للمغرب سنة 1870م، أن "أرض الإمبراطورية المغربية بشكل عام جد خصبة، إنها تنتج محاصيل وفيرة مثل أراضي شرق وغرب أوروبا"⁽⁵⁵⁾. وهذا ما أكده أيضا "A-H.Dyé" بقوله: "أن بلاد المغرب عموما رائعة ومناخها جيد"⁽⁵⁶⁾. ومهما يكن، وبغض النظر عن التقييمات، فإن جميع الشهادات المحلية والأجنبية تؤكد على خصوبة التربة⁽⁵⁷⁾.

54- محمد، الأمين البزاز، م. س.، ص. 29.

⁵⁵- Mohammed, HOUBAIDA, « *Aux origines d'une structure archaïque* », *Zamane*, n° 41, avril 2014, p. 65.

⁵⁶- A-H., DYE, *Lesports du Maroc : leur commerce avec la France*, Imprimerie Paul Brodad, Coulommiers, 1909, p.14.

⁵⁷-M. HOUBAIDA, op. cit, p. 65.

المحور الثاني: عوامل تدهور فلاحة المغرب قبيل الحماية، وبداية الوجود الأجنبي بالمغرب

1. معيقات تطور الفلاحة المغربية

1-1 - أسباب طبيعية وبشرية

أجمعت الكتابات التي اهتمت بالفلاحة في المغرب، سواء تعلق الأمر بنمط العيش؛ من استهلاك وسلوك وغيرهما، أم بأنماط الإنتاج، على تخلفه مقارنة بما كان عليه الأمر بأوروبا، وعلى ضعف الفلاحة كثافة وعناية ومردودية وإنتاجا. حيث ظلت الفلاحة المغربية التقليدية مرتبطة بتقلبات المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها كل بلدان البحر الأبيض المتوسط، ولم يملك الفلاح أمام قساوة الطبيعة (من جفاف وجراد)، سوى أن يندب حاله، ويبتهل إلى الله، ومع ذلك فإن الأرض كانت تنجو من مثل هذه المصائب⁽⁵⁸⁾، ولا يرجع واقع الحال فقط لأسباب إيكولوجية، وإنما كذلك لعوامل تقنية، إذ ظل الإنتاج معتمدا في أساليبه على استعمال الوسائل التقليدية، وعلى رأسها المحراث التقليدي⁽⁵⁹⁾. فقد أشار بومي إلى ذلك قائلا: «بالرغم مما يوجد به المناخ في هذه البلاد، فإن الفلاحة لم تتطور كثيرا لمدة قرون»⁽⁶⁰⁾. وكانت الأدوات الوحيدتان اللتان استعملهما الفلاحون المستقرون والمنتجعون في الحرث والحصاد، هما المحراث الخشبي

⁵⁸ - محمد، المنصور، م.س، ص. 73.

⁵⁹ - عبد الجليل، حلیم، «الإصلاح القروي في عهد الحماية البيزنانية والتحديث»، مجلة المناهل عدد 70/69، يناير 2004، صص. 50-51.

⁶⁰ - محمد، المنصور، م.س، ص. 74.

والمنجل. «إنهم يستخدمون محراثا بسيطا وثورين لحرث الأرض التي يبذرونها على الفور، وبمحراث آخر أكثر حدة يقلبون الأرض ويتركون الباقي للطبيعة»⁽⁶¹⁾. وما يفسر جزئيا تشبث فئة المزارعين بأساليب استغلال الأرض بالطريق التقليدية، يعود إلى علاقات الاستغلال السائدة وبخصوصا إلى الخماسة، التي لا تكاد تشجع الفلاح على الاستثمار والتجديد. وما زاد الأمر تأزما، طغيان الأعيان المحليين والقياد⁽⁶²⁾، الذين احتكروا أجود الأراضي الخصبة خلال مرحلة ما قبل الحماية⁽⁶³⁾، نضيف أيضا، أن الفلاح المغربي لم يكن على دراية باستخدام الأسمدة. فأثر ذلك سلبا على المردودية العموما⁽⁶⁴⁾.

إضافة إلى ما سبق، شكل انتشار التملك الجماعي للأرض، عاملا آخر من عوامل تراجع الإنتاج الفلاحي⁽⁶⁵⁾، ولعل ذلك راجع إلى بعض الحواجز الشرعية والسياسية والاجتماعية، التي حالت دون تكوين ملكيات خصوصا في البوادي المغربية بصفة عموما، رغم التطورات الاقتصادية والسياسية والمالية التي شهدتها المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي أحدثت هزة قوية في بنياته العتيقة، وأدت إلى تغيير شامل في هيكله التقليدي⁽⁶⁶⁾، ثم إن الإنتاج ظل في مجمله من أجل الكفاف لا من أجل التسويق، إلى جانب التضامن الاجتماعي الذي حمى الأفراد من كل ضائقة

⁶¹ - نفسه، ص. 74.

⁶² - الطاهر، لبيب، «الفلاحون المغاربة في الانثولوجيا الكولونيالية بين الجمود وقابلية التحسن»، تنسيق عبد الجليل حليم، صورة الآخر العربي ناظرا ومنظورا إليه، بيروت، 1999، ص. 461.

⁶³ - Jaouad, ENNOUHI, «L'agriculture marocaine et le capitale privé», *Zamane*, n° 41, avril 2014, p.74.

⁶⁴ - الطاهر، لبيب، م. س.، ص. 461.

⁶⁵ - عبد الجليل، حليم، «الإصلاح القروي...»، م. س.، صص. 50-51.

⁶⁶ - العربي، أكنينج، انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر وانعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبادية المغربية نموذج قبائل هضبة سايس، مطبعة انفو، مكناس، 2005، الجزء الأول، ص. 63.

حتى في حالة الجفاف، وكذا الأهمية التي كانت تحظى بها تربية الماشية على حساب الفلاحة في عدد من المناطق، ولا ننسى أيضا التقلبات المناخية وما رافقها من قلة الأمطار وجفاف أو فيضانات وجراد، وهي كوارث لم يكن بالإمكان التحكم فيها. تداخلت هذه العوامل فيما بينها، وشكلت كلا منسجما تفاعلت مختلف عناصره، بحيث يصعب استحضار إحداها بمعزل عن الأخرى⁽⁶⁷⁾. لكن ما يجب الانتباه إليه أيضا، أن التقنيات الزراعية تباينت من منطقة لأخرى بحسب نوعية التربة ومستوى استقرار السكان. ففي المناطق الجبلية؛ كالريف وجباله وسوس والأطلس الكبير الغربي، حيث معظم السكان من المستقرين، قامت الزراعة على استغلال مكثف للأرض، وأدت الكثافة النسبية للسكان وضعف خصوبة التربة، إلى تجزيء الملكية العائلية وتبني زراعة المدرجات، كما هو الحال في سوس على وجه الخصوص. وفي هذه المناطق لم تحتل زراعة الحبوب إلا مرتبة ثانوية، بسبب اعتماد السكان على غراسة الأشجار المثمرة وزراعة القطني والخضر. فالمنطقة الواقعة بين تطوان وفاس مثلا كانت تنتج كميات كبيرة من الزيتون والتين والحمضيات، ونجد نفس المنتجات في مناطق أخرى كحاحة، وسوس عرفت كذلك بأشجار اللوز، وهكذا فإن منطقة سوس كانت تنتج وفق ما كتبه جاكسون « في سنة 1880م من اللوز والزيتون ما يفوق المناطق الأخرى مجتمعة»⁽⁶⁸⁾، وكانت أيضا بضواحي تارودانت حقول شاسعة لزراعة قصب السكر، لكن صناعة السكر كانت قد ضعفت منذ وقت طويل، فازداد اعتماد المغرب على الواردات الأوروبية من هذه المادة، ومن جهة أخرى شكلت السهول الساحلية الممتدة من جباله إلى الأطلس الكبير

⁶⁷ - عبد الجليل، حلیم، م. س.، صص. 50-51.

⁶⁸ - محمد، المنصور، م. س.، ص. 75.

الغربي مجالا لإنتاج الحبوب بالدرجة الأولى، وهذا ما أكده السفير البريطاني "وليام كورت" "WA'Court" سنة 1813م وهو مار بسهولة الغرب في طريقه إلى مكناس، أن هذه المنطقة كانت تحتضن» [...] ربما أجود الحقول المزروعة بالقمح في العالم»⁽⁶⁹⁾.

عرفت الشاوية التي تقع في المركز الجغرافي للسهول الأطلنطية الوسطى، والتي ظلت تعتمد على مياه الأمطار إلى جانب عبدة لزمن طويل، بكونها عبارة عن مخازن وفرت للبلاد ما كانت تحتاجه من الحبوب، فقد كانتا محط أطماع بعض القوى الأوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر⁽⁷⁰⁾، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المغرب كان مقسما إلى ثلاث مجالات كبرى لإنتاج الحبوب، والتي كانت تعد موردا أساسا لعيش السكان: مجال حيث زراعة الحبوب ممكنة دائما بفضل تساقط الأمطار الكافية التي شكلت الضامن للمحاصيل⁽⁷¹⁾، وآخر حيث إنتاج الحبوب المعرض لأخطار المناخ، وهو ما جعل الزراعات تتنوع حسب أهمية التوزيع الموسمي لتساقط الأمطار، وأخيرا مجال اعتمد على السقي، انتشرت فيه زراعة الحبوب، كما هو الحال بمجال الواحة والهوامش الصحراوية، فكلما ذهبنا أكثر نحو الجنوب إلا تعذرت الظروف لزراعة الحبوب، وهو ما دفع إلى تبني اقتصاد رعوي كما هو الحال في سوس⁽⁷²⁾.

⁶⁹ - محمد، المنصور، م. س. ، ص. 75.

⁷⁰ - محمد، الأسعد، «الجهات الفلاحية وإستراتيجية التنمية بالشاوية»، تنمية الأنظمة الريفية للشاوية وقضايا منهجية حول المجال الريفي بالمغرب، جامعة الحسن الثاني منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك الدار البيضاء، ص. 11.

⁷¹ - Mohammed, NACIRI, «L'évolution de l'économie marocaine en longue période : crise des modèles ou crise des élites?», Critique économique, dixième année. N°. 24, Printemps- été, 2009, p.134.

⁷² -Ibid, p.136.

شكلت زراعة الحبوب أساس الفلاحة والنشاط الاقتصادي بأكمله في المغرب⁽⁷³⁾، والتي تضمنت إنتاج الشعير، الذي يدخل في نطاق القطاع الزراعي والمسمى بالتقليدي⁽⁷⁴⁾. لم تكن المحاصيل الجيدة للحبوب حاجزا أمام المجاعة فقط، بل كانت أيضا محركا للدورة الاقتصادية⁽⁷⁵⁾، كما أن المغرب، وبالرغم من كونه كان بلدا فلاحيا، إلا أنه كان عاجزا عن تحقيق اكتفاء غذائي لسكانته بشكل منتظم، وهذا ما حذر منه "روني هوفر" HOFFHERR, René " في دراسته حول الاقتصاد المغربي، والذي أشار فيها إلى ضعف الاقتصاد الذي يعتمد على نوع واحد من الزراعة، والذي كان يتسبب في إرهاق الأرض، والسقوط في الجمود والروتينية، وبالأخص في ربط مصير الاقتصاد المغربي بمحاصيل الزراعة الواحدة⁽⁷⁶⁾.

شهدت مرحلة ما بين سنتي 1800م و1812م رخاء فلاحيا مؤكدا⁽⁷⁷⁾، فالخصاص الذي سجل في سنة 1800م كان عابرا ومرتبطا أساسا بالخلل الذي أحدثه هلاك نسبة هامة من السكان، لكن ما ينبغي التأكيد عليه، أن المرحلة التي تلت هذا التاريخ، كانت مرحلة رخاء فلاحى منقطع النظير⁽⁷⁸⁾، بحيث هبطت أسعار الزرع إلى أدنى مستوى لها، فالمجاعات التي عاشتها الجزائر وتونس خلال سنتي 1804م و1805م لم تمس

⁷³ - محمد، المنصور، م. س. ص. 76.

⁷⁴ - Abdeljalil, AGOURRAM et Abdlaziz, BELAL, « Bilan de l'économie marocaine depuis l'indépendance, » B.E.S.M1984,p.74.

⁷⁵ - محمد، المنصور، م. س. ص. 76.

⁷⁶ - René, HOFFHERR, L'économie marocaine, Sirey, Paris, 1932, p.145-146.

⁷⁷ - محمد، المنصور، م. س. ص. 79.

⁷⁸ - نفسه، ص. 78.

المغرب⁽⁷⁹⁾، ولتوضيح الصورة أكثر نستحضر شهادات الأوربيين الذين جابوا البلاد ما بين سنتي 1801م و1813م، جميعها قدمت صورة مغايرة عن الفلاحة المغربية، إذ لاحظ "جيمس كورتيس" "James Curtis" الذي سافر في بداية سنة 1801م بين طنجة وفاس أن « [...] البلاد تظهر أكثر استغلالا مما كان متوقعا من الآثار المدمرة للوباء»⁽⁸⁰⁾، كما أشار أيضا أثناء عبوره لمنطقة الغرب، إلى أن كثافة الاستغلال كانت هي الطابع المميز في كل مكان، حتى في الأطراف الجبلية، وبعد خمس سنوات، أكد زائر بريطاني آخر هذه الملاحظات؛ حيث أشار "جون بوفافا" "John Buffa" سنة 1808م، أن المنطقة الواقعة بين طنجة ومكناس كانت تغطيها «... حقول القمح المعتبرة ... وأن عددا من الجبال كانت مزروعة حتى القمم»، وفي سنة 1813م، اندهش السفير البريطاني أكورت بدوره من ازدهار الزراعة في الغرب عندما وصف مساحات القمح المترامية بأنها ربما تمثل أجود الحقول في العالم⁽⁸¹⁾.

تعرض المغرب لاضطرابات كبيرة مسّت اقتصاده ومجتمعه على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث عرفت البلاد تحولات جذرية في بنيات المجتمع واقتصاده خصوصا في المجال التجاري⁽⁸²⁾، إذ عانى الاقتصاد المغربي خلال هذه الفترة من الهشاشة بسبب عجز الإنتاج الفلاحي من حين لآخر، وهذه سمة شكلت معطى بنيويا وشبه ثابت للاقتصاد القروي⁽⁸³⁾، بل إن أزمات القلة التي اجتاحت المغرب خلال القرن التاسع لم

⁷⁹ - نفسه، ص. 79.

⁸⁰ - محمد، المنصور، م. س.، ص. 78.

⁸¹ - نفسه، ص. 79.

⁸² - M. NACIRI, op,cit ,p.133.

⁸³ - Ibid, p.133.

تكن بالجديدة على هذا البلد⁽⁸⁴⁾، وهذا ما تؤكد الحوليات التاريخية والوثائق المخزنية، التي تجمع على أن هذا القرن عرف بتعدد الكوارث الطبيعية المدمرة والأحداث السياسية الخطيرة، دون الحديث عن آفات الجراد والجفاف والوباء التي اجتاحت البلاد وأهلكت الكثير من العباد⁽⁸⁵⁾.

وهذا ما يدفعنا للقول إن المغرب باعتباره بلدا ذا اقتصاد زراعي محض، عرف دوريا مثل العديد من البلدان الأخرى، بعض المشاكل التي هددت قطاعه الفلاحي⁽⁸⁶⁾، ولعل أهم خصائصه خلال هذه المرحلة، تمثلت في تقلبات المناخ واجتياح أسراب الجراد إلى جانب المجاعة⁽⁸⁷⁾، وفي هذا السياق سجل محمد الأمين البزاز أنه خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1878م و1883م، توالى فترات من المحاصيل العاطلة أو الرديئة، نتج عنه أسوأ مجاعة عرفها القرن التاسع عشر، والتي كانت سببا في تفشي أوبئة فتاكة، كالكوليرا والجذري والتيفويد.

بدأت المؤشرات الطبيعية لهذه الأزمة منذ سنة 1877م، والتي تميزت بمحصول أقل من المعتاد، ووضعت حدا للسنوات الجيدة التي تعاقبت على البلاد ما بين سنتي 1870م و1876م. ثم جاء خريف 1877م بجفاف رهيب، استمر طيلة شتاء سنة 1878م، حيث لم تنزل من السماء قطرة واحدة في أقاليم حاحا والحوز والرحامنة، ولم تسجل سوى بعض التساقطات الضعيفة في الأقاليم الشمالية. وتفيدنا مراسلات السفير البريطاني جون

⁸⁴ - Michel, NICOLAS, *Une économie de Subsistances, le Maroc précolonial*, Ed. Institut français d'archéologie orientale, Le Caire, 1997, p.61.

⁸⁵ - العربي، أكنينج، *انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر...*، م. س.، ص. 90.

⁸⁶ - C.H., RUNGS, « Le Maroc et les invasions d'acridiens », *B.E.S.M*, Volume XV , N° 52 , 1951, p.17.

⁸⁷ - Daniel, RIVET, *Le Maroc de Lyautey à Mohammed V : le double visage duprotectorat*, Ed-Porte, Anfa, Casablanca, 2004, p. 152.

دراوند هاي، بأن الأمطار لم تبلغ من شتتير سنة 1877م إلى بداية فبراير من سنة 1878م سوى (76) ملمترا، مقابل (762) ملمترا إلى (1000) ملمتر في الأوقات العادية، وعليه فإن سنة 1878م، كانت سنة قاحلة امتدت خلالها مظاهر الجفاف إلى مختلف أنحاء البلاد، مما كان له أثر بالغ على الإنتاج الزراعي والعلف الطبيعي والثروة المائية⁽⁸⁸⁾.

سجل "نيكولا ميشيل" أن الفلاحة عانت من توالي سنوات الجفاف التي كانت تدوم أحيانا لفترات طويلة، وعلى سبيل المثال امتد آخرها خمس سنوات بشمال المغرب بين 1878م و1883م، وإلى سبع سنوات في الجنوب أي إلى غاية سنة 1885م⁽⁸⁹⁾.

أدى تعاقب السنوات العجاف إلى ترسيخ ظاهرتي الخصاصة (المجاعة) والهجرة⁽⁹⁰⁾، وفي هذا الصدد نذكر بأن التعاقب الآلي للمجاعات لم يكن إلا مظهرا لغياب إرادة التدبير الاقتصادي، ذلك أن ظاهرة توالي المجاعة لا تجد تفسيرها في نوعية التقنيات الزراعية وارتباط الإنتاج بالظروف المناخية فقط، بل كذلك في النزوع نحو المحافظة وغياب مخطط اقتصادي، وفي طبيعة تسويق المنتج وفي شكل البنيات الاجتماعية، ولاسيما إذا علمنا أن المخزن كان يرى في الجوع أحيانا حلا سحريا، وبمثابة الحقنة المهدئة لثورة القبائل.

اقتبس "جون دراوند هاي" من الحجوي قوله «كما أن المسغبة فيها رحمة حيث القبائل كانت في عتو من سوس إلى وجدة، فمهد الله للسلطان

⁸⁸- محمد الأمين، اليزاز، م. س.، صص. 237-238.

⁸⁹- Daniel, RIVET, *Le Maroc de Lyautey à Mohammed V...*, op- cit, p. 152.

⁹⁰- عبد الله، لغماند، «المجاعة وهيكله الخصاصة في منطقة سوس خلال القرن التاسع عشر»، المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، ندوة الأيام الوطنية العشرة للجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة 25-26 أكتوبر 2002، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، الدار البيضاء، ص. 381.

أمرهم وسكنوا بسبب الجوع...» ، ليدعم تحليله بالقول أنه إذا كان الشطر الأول من النص عكس مقولة مصائب قوم عند قوم فوائد، فإن الشطر الثاني من النص نفسه عبر فعلا عن عمق المأساة المعاشية التي خلفها الجوع في أوساط سكان البوادي المفتقدين لأي مناعة، في مواجهة هذا الجندي الذي كان يأتي على الأخضر واليابس من أرزاقهم.

شكل التحكم في النسيج الاقتصادي أبرز خيار راهن عليه المخزن، لتدعيم أسسه وضمن استمراريته التي ارتبطت بمدى قدرته على احتواء القطاعات الحيوية⁽⁹¹⁾، وفي السياق نفس سجل الباحث الجليلي العدناني أن سلطة السلطان كانت تتراجع خلال المواسم الممطرة، أي عندما كانت القبائل تحقق استقرارا ماديا، مما كان يشجعها على الثورة، وبخلاف ذلك، إذا تأتي للسلطان إخضاع البلاد، يقوم بأكل القبائل الجائعة⁽⁹²⁾.

ولا يقل اجتياح الجراد خطورة عن الجفاف⁽⁹³⁾، إذ أن البلاد عانت من الاجتياح الكثيف لجحافل الجراد، فقد سجل أنه بين سنتي 1800م و 1912م، اجتاح الجراد (32) مرة جهات مختلفة من البلاد، في ظل انعدام إمكانية محاربتة⁽⁹⁴⁾، وفي نفس الموضوع أشار التقرير الفلاحي الذي قدمه "جون لوي مياج" " Jean-Louis Miège " ، أنه في سنة 1866م،

⁹¹ - محمد، جادور، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات، مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، منشورات عكاظ، 2011، ص.343.

⁹²-Jillali, EL ADNANI, «Les rites de pluie et le champs de politico- religieux au Maroc du XIXe siècle : quand la pluie tue le sultan», les Etude et Essais du centre jacques Berque, N°1-janvier 2011, Rabat , p.2.

⁹³- Daniel, RIVET, Le Maroc de Lyautey à Mohammed V : le double visage du protectorat, Casablanca Edition La Porte Anfa, 2004, p.152.

⁹⁴- M. Nicolas, op. cit, pp. 70-74..

اجتاحت أسراب الجراد مزارع الذرة، ودمرت محاصيل القطن⁽⁹⁵⁾، وهذا ما عبر عنه الناصري بقوله: «في سنة ثلاثة وثمانين ومائتين وألف (1283هـ/1866م) كان بالمغرب جراد سد الأفق، وذلك في ربيع الأول الموافق لشهر مارس العجمي، فأكل النجم والشجر ثم عقبه فرخه المعروف "بأمرد"، فأكل كل خضراء على وجه الأرض، واستلب الأعواد من أوراقها وقشرها من لحائها وفاض في الأمصار حتى دخل على الناس في بيوتهم»⁽⁹⁶⁾، وفي سنة 1891م، أتى على الأخضر واليابس بأولاد بوزرارة جنوب غرب دكالة، وهو ما اضطرهم للاستدانة من المخزن، الذي بدا بدوره عاجزا عن التصدي للآفة. ولتوضيح الصورة أكثر يمكن اختزال هذا الواقع الذي وسم القرن التاسع عشر بجدول يكشف حالة الإنتاج الفلاحي لبادية المغرب، خلال العشرين سنة التي سبقت احتلال البلاد⁽⁹⁷⁾.

⁹⁵- J-L., MIEGE, « Une enquête sur le Maroc agricole en 1867 », in **B.E.S.M**, vol. XIX, No.61, Mars 1956, p. 243.

⁹⁶- أحمد، بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الجزء الثامن، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، 2001، ص.136.

⁹⁷ M. NICOLAS, op. cit, p.63.

جدول(1): الإنتاج الفلاحي في البوادي المغربية ما بين سنتي 1890م و1912م⁽⁹⁸⁾

الجنوب			الشمال			
ضعيف	متوسط	جيدة	ضعيف	متوسط	جيدة	السنة
	×			×		1890
	×				×	1891
	×		×			1892
	×			×		1893
		×			×	1894
	×			×		1895
×			×			1896
	×				×	1897
		×			×	1898
		×		×		1899
		×		×		1900
	×				×	1901
		×		×		1902

⁹⁸ -Nicolas, MICHEL, **Une économie de Subsistances, le Maroc précolonial**, Ed. Institut français d'archéologie orientale, Le Caire, 1997, p. 63.

	×			×		1903
		×	×			1904
×				×		1905
×			×			1906
		×			×	1907
		×			×	1908
		×			×	1909
×			×			1910
		×				1911
	×				×	1912

عرف المغرب خلال فترة ما قبل الحماية، حركة كبيرة لتركيز الأراضي بين أيدي بعض التكتلات الاجتماعية⁽⁹⁹⁾، فإلى غاية أواسط القرن التاسع عشر، كان التملك الخاص للأراضي شبه منعدم، وذلك للانسجام القبلي من جهة، والحق المطلق الذي كان للسلطان من جهة أخرى⁽¹⁰⁰⁾، فالسلطة المركزية المتمثلة في شخص الأمير أو السلطان، بصفته إماما للمسلمين، مارست منذ العهود الإسلامية الأولى رقابة مستمرة على ملكية الأراضي واستغلالها في الغرب الإسلامي⁽¹⁰¹⁾، وانطلاقا من أواسط القرن التاسع عشر، وتحت تأثير عدة عوامل، انفتح المغرب على تطور الرأسمالية

⁹⁹ - جميلة، الشراذي، «البنى الزراعية والتغيير الاجتماعي في المغرب من الانقطاع إلى الرأسمالية»، مجلة إضافات، العددان 23-24، 2013، ص.29.

¹⁰⁰ - عبد السلام، الصديقي، م.س، صص. 66-67.

¹⁰¹ - العربي، أكينج، انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر...، م.س، ص.54.

التجارية، وظهرت الملكية خصوصا للأرض⁽¹⁰²⁾، أدى كل ذلك إلى تشكيل قطع من الأراضي والاستغلاليات الفلاحية (أراضي الحرث، ضيعات، مراعي، جنان وأغراس، بحائر...) التي تملكها الخواص، وأصبحوا يستفيدون من ريعها وإيراداتها.

كان التوجه نحو اقتناء الأراضي مؤشرا وشاهدا على البداية الأولى لنشوء الرأسمالية الزراعية في مجتمع قروي، انتشر فيه على العموم نمط الإنتاج الجماعي، إلا في بعض الجهات، حيث ساد محليا ولفترات نمط إنتاج المشيخات أو الإيالات القائمة بذاتها، ومن الجدير بالذكر أن الظاهرة كانت محدودة جغرافيا فيما قبل سنة 1912م، حيث لم تشمل سوى ناحية فاس – طنجة وأحواز الموانئ.

اعتبر العديد من المهتمين بالاقتصاد، أن هذه الظاهرة ذات أهمية قصوى، لأنها أحدثت الثغرة الكبيرة الأولى في النظام التقليدي لملكية الأرض في المغرب، ولعل أهميتها تجلت في ظهور أسس الرأسمالية الزراعية الوطنية، التي بلغت أوجها بعد معاهدة الحماية⁽¹⁰³⁾. وفي نفس المنحى يمكن القول إن الاقتصاد القروي المغربي لم يكن قبل التدخل الاستعماري اقتصادا رأسماليا قط ولا شبه رأسمالي، لأنه كان اقتصادا قائما على الكفاف⁽¹⁰⁴⁾. فغالبا ما ألح الباحثون في تاريخ فترة ما قبل الحماية على هشاشة البنيات الاقتصادية، وسيادة ما سمي آنذاك باقتصاد الكفاف، وعلى هذه الأرضية انبنت نظرية الندرة التي ربطت بين ضعف الموارد وقلتها،

¹⁰² - عبد السلام، الصديقي، م. س.، صص. 66-67.

¹⁰³ - كركوري، لازارف، «مظاهر الرأسملة الزراعية في مغرب ما قبل الحماية»، مجلة دار النيابة، السنة السادسة، العدد 21، شتاء 1989، ص. 52.

¹⁰⁴ - عبد السلام، ديار، «الزراعة المغربية في المشروع الاستعماري الفرنسي»، مجلة الاجتهاد، العدد السادس والثلاثون، السنة التاسعة 1997، صص. 168-169.

والتقلبات المناخية وانتشار المجاعات والأزمات الاقتصادية، ولم تكن إمكانيات الدولة المخزنية ووسائلها التقليدية والعتيقة تؤهلها للتخفيف من حدة الأزمات، أو منع حدوثها⁽¹⁰⁵⁾، بحيث ظل الإنتاج الفلاحي ينظم من طرف الأسر ولأجلها أساسا، ولا يتعدى هدفه عموما إشباع حاجة المجموعة الأسرية، وظل هدف التبادل هو الاستهلاك ذاته، وليس تحقيق قيمة إضافية كتراكم أو ربح ما، وهذا ما يدفعنا للقول، إن المنطق هنا هو منطق اقتصاد الاستهلاك الذاتي، الذي لا يمت بصلة للمنطق الرأسمالي الذي جاءت به الإدارة الاستعمارية⁽¹⁰⁶⁾.

شكلت الكوارث الطبيعية، إلى جانب النظام العقاري المعقد واقتصاد الكفاف، أهم الحواجز أمام تطور الفلاحة بالمغرب خلال القرن التاسع عشر. لأن الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الديمغرافية التي عرفها قبل سنة 1912م، لم تكن ناتجة عن أسباب ظرفية وعابرة، بل ارتبطت بأسباب بنيوية، مما جعلنا نميل إلى الطرح القائل بأن هذه الأزمات اندرجت في سياق تاريخ طويل، ضاربة في عمق بنيات الاقتصاد القروي.

اعتمدت فرنسا على السياسة الاستعمارية قبل فرض نظام الحماية على المغرب، بهدف تمهيد الاحتلال وتوطيده، إذ قررت بمرسوم 26 مارس 1886م، إجراء بحث زراعي واسع، سواء في فرنسا أو مستعمراتها أو الدول الأخرى، لرصد معطيات دقيقة للاقتصاد القروي الفرنسي، ومقارنته بغيره، ولإنجاز هذه المهمة، تم إعداد استمارة محكمة ومفصلة من قبل مصالح وزارة الفلاحة، التي تحتوي على ما لا يقل عن مائة وواحد

¹⁰⁵ - عبد الحميد، حساين، «جوانب من تاريخ الأوبئة بالمغرب في فترة الحماية»، مجلة كنانيش، العدد 4، 2002، ص.

142.

¹⁰⁶ - عبد السلام، ديار، م. س، ص. 169.

وخمسين (151) سؤالا موزعة على ستة وعشرين (26) عنوانا حول نظام الملكية والقرض واليد العاملة والمنتجات الزراعية، إذ تكلفت أجهزة القنصليات الفرنسية بإنجاز هذا التحقيق لدى مختلف دول العالم.

قام البارون "أميي داكين" "Amyé d'Aquin" وزير فرنسا المفوض بطنجة، بدعوة المشتغلين تحت إمرته في نهاية سنة 1866م، بجمع كل المعلومات المتعلقة بالفلاحة المغربية. ونجح في تجميع العديد من المعطيات في ربيع سنة 1867م، أوردها في تقرير جامع صدر سنة 1868م⁽¹⁰⁷⁾.

أشار هذا التقرير بشكل مفصل إلى أهم المنتجات الزراعية التي كانت تنتج في المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ كالحبوب التي كانت تحتل المرتبة الأولى، بمساحة قدرت ما بين (700000) و(800000) هكتار من مجموع البلاد، ثم القطني التي شغلت حوالي (200000) هكتار. أما زراعة الأرز، فلم يتطرق لها التقرير بشكل دقيق، واكتفى بذكر موقعها ومساحتها، مشيرا كذلك إلى توسع زراعة الحمص فقط⁽¹⁰⁸⁾.

قدم التقرير أيضا مجموعة من المعطيات خصوصا بأسعار المنتجات الفلاحية، وبعد دراستها ومقارنتها تبين أن متوسط الأسعار في منطقة طنجة كانت على الشكل التالي:

¹⁰⁷- J-L. MIEGE, « Une enquête sur le Maroc agricole... », op,cit, p. 243.

¹⁰⁸- Ibid, 245.

جدول رقم (2): متوسط أسعار الحبوب لمنطقة طنجة⁽¹⁰⁹⁾

الحبوب	ثمنها
القمح	12 إلى 13 فرنكا
الشعير	4 فرنكات
الذرة	4 إلى 4.5 فرنكات
الفول	5 إلى 6 فرنكات
الحمص	8 إلى 9 فرنكات

شكل قطاع تربية الماشية، نشاطا رئيسيا مكمل للزراعة في مغرب ما قبل الحماية بالنسبة لفئة مهمة من ساكنة العالم القروي، التي كانت تتحرك بقطعانها في مناطق شبه جافة (براري وسهوب غير صالحة للزراعة). تحكمت عدة عوامل تاريخية وجغرافية في هذا القطاع، جعلت ممارسته تقتصر على الانتجاع، إذ ظل القطيع يتكاثر ويتناسل بشكل طبيعي في الفيافي دون مأوى، ودون تدخل من طرف مربيه لانتقاء أنواع جيدة من سلالاته للرفع من الإنتاج، وقد حال هذا التعاطي السلبي مع هذا القطاع، دون بروز فئة اجتماعية من مربي الماشية ذات حظوة داخل المجتمع.

1-2- مقارنة الفلاحة المغربية بالفلاحة الأوروبية

لفهم ما سجله الأوروبيون من خلال ملاحظاتهم فيما يتعلق بالوضع الفلاحي لمغرب ما قبل الحماية، وجب استحضار الشهادات الكثيرة

¹⁰⁹ - Ibid, p. 246.

التي تعود للفترة نفسها، والتي خلفها الرحالة المغاربة الذين زاروا أوروبا، وتحدثوا عن الفلاحة المغربية ومقارنتها بنظيرتها الأوروبية. والواقع أن رسم صورة عن فلاحة الآخر، لا يتم إلا باستحضار الرحالة لخصوصيات بلده.

وهكذا سجل "الصفار" في رحلته إلى فرنسا (1845م-1846م) «أنه والوفد المرافق له [...] رأينا في طريقنا هذه ما يشهد شهادة حق لأهل هذه البلاد بالاعتناء التام والتبصر العام بأمور دنياهم، وإصلاح معاشهم وإتقان تدبيرهم. فهم جادون كل الجد في عمارة الأرض بالبناء والغرس وغيره، لا يسلكون في ذلك طريق التساهل ولا يصحبهم فيه تغافل ولا تكاسل. فلا ترى شيئا من الأرض ضائعا أصلا، ولا ترى عندهم خرابا ولا أرضا مواتا، حتى الأرض التي ترابها رديء ينقلون لها التراب الجيد من أرض أخرى. ويعطون لكل نوع من الأرض ما يستحقه، فما يصلح للحرث يُحرث وما يصلح للغرس يُغرس، ويفرقون أيضا في الغرس بين ما يصلح في الأرض الحارة والباردة وهكذا، وما يصلح لحفر تراب البناء والحجر يتركونه هكذا...»⁽¹¹⁰⁾. ويضيف في الموضع نفسه «ومن قوانينهم في الزراعة أن ملكهم يعطي عطاء معلوما عندهم لمن ظهرت على يده مزية لم يأت بها غيره من الفلاحين، ترغيبا منهم للزراعيين في أن يجتهدوا في الحرث وأن يأتي كل منهم بما يفوق به غيره في الزراعة»⁽¹¹¹⁾.

وقد سبقه إلى نفس الطرح ابن عثمان، الذي زار إسبانيا أواخر القرن الثامن عشر (1779م)، فكان أكثر استحضارا للنموذج المغربي في سياق حديثه عما أثار إعجابه من تقنيات الفلاحة الغربية، وقال: « [...] حيث

¹¹⁰ - سوزان، ميلار، صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى فرنسا 1845-1846، ترجمة خالد بن الصغير منشورات كلية الآداب بالرباط، 1995، صص. 113-114.

¹¹¹ - سوزان، ميلار، صدفة اللقاء مع الجديد...، م.س، ص. 118.

انفصلنا عن القرية دخلنا أراضٍ متسعة منفسخة طولا وعرضا... ووجدناها كلها محروثة، وهي أشبه شيء ببلاد دكالة بأرض المغرب... وليس بها ماء أصلا إلا الآبار أو ماء الأمطار»⁽¹¹²⁾.

ومن هنا نفهم على نحو أفضل، تلك الملاحظات التي سجلها الأوروبيون عن الفلاحة المغربية، والتي تفرض علينا عدم مقارنة المغرب بأوروبا نظرا لخصوصيات كل مجال وكل مرحلة تاريخية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتحكمة في طبيعة العلاقة بين الفلاح وأرضه.

2- بداية التواجد الأوروبي بالمغرب

2-1- الرحلات الاستكشافية ودورها في استقرار الأجانب بالمغرب

تزايد الاهتمام الأوروبي بالمغرب في القرن التاسع عشر، وخصوصا بعد احتلال الجزائر من طرف فرنسا وهزيمة المغرب في وقعة إيسلي سنة 1844م، وتجلّى هذا الاهتمام من خلال الرحلات الاستكشافية التي قام بها مجموعة من المبشرين والسوسيولوجيين والباحثين، كالرحالة الإنجليزي "هوكر" الذي قام برحلته سنة 1871م، "وشارل دوفوكو" "Charles De Foucauld" * سنة 1883م، والإنجليزي جوزيف

¹¹² - عبد المجيد، قدوري، سفراء مغاربة في أوروبا (1610-1922)، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1995، ص.

طومسون في سنة 1888م⁽¹¹³⁾، "وميشو بلير" - Edward Michaux- Bellair الذي اعتبر المخطط الأول لمسيرة السيسولوجيا الكولونيا لية. قام " ميشو بلير " إلى جانب "شارل دوفوكو" والدكتور "موشان" الذي اغتيل بمراكش، بدور كبير في البعثة العلمية التي أرسلت إلى المغرب خلال القرن التاسع عشر، ولعل ما ساعدهم في ذلك إتقانهم للغة العربية وقدرتهم على التنكر وسط البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية. ركز هؤلاء في تقاريرهم على إبراز الخصائص والموارد الطبيعية لبعض المجالات⁽¹¹⁴⁾، معتمدين في ذلك على الأموال الطائلة التي رصدت من أجل ذلك⁽¹¹⁵⁾.

اهتمت دول أوروبا الرأسمالية في الفترة الممتدة من سنة 1840م إلى سنة 1880م، بالبحث عن أسواق خارجية، حيث كان المغرب أحد المنافذ المهمة لتصدير فائض الإنتاج الصناعي والفلاحي الذي حققته الثورة في أوروبا خلال القرن الثامن عشر. على إثر ذلك سعت إسبانيا إلى حشد كل إمكانياتها من أجل احتلال الضفة الشمالية من المغرب، وقد تحقق لها ذلك سنة 1860م بعد انتصارها في معركة تطوان.

أبرمت إسبانيا مع المخزن المغربي عل إثر ذلك عدة معاهدات تجارية غير متكافئة، حيث لم تكتف بفتح المراسي أمام تجارة الدول العظمى الموقعة عليها فحسب، بل فرضت كذلك امتيازات جائزة للتجار الأجانب

* - شارل، دوفوكو Charles De Foucauld رحالة ومستكشف ومبشر فرنسي، ولد بمدينة ستراسبورغ " starsbourg" الفرنسية سنة 1858، تلقى تربية دينية في وسط مسيحي محافظ، معلمة المغرب، ج، 12، ص. 4103. ¹¹³ - محمد، الأمراني، التحولات المجتمعية وتطور الدولة المغربية جدلية النقابي والسياسي، طبعة 2004، صص. 123-122.

¹¹⁴ - مصطفى، نعيمة، منطقة آزر على عهد الحماية 1911-1956، التدخل البنيات والمقاومة، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2013، صص.

35-34.

¹¹⁵ - المرجع نفسه ، ص. 35.

على حساب المغاربة، وتم إدخال بند (الأمة ذات الأفضلية) بشكل دائم، والذي منح الدول العظمى التي عقدت معاهدات مع المملكة الشريفة، الحق في التمتع بما نصّت عليه الاتفاقيات الإنجليزية- المغربية بتاريخ 9 ديسمبر م1856⁽¹¹⁶⁾.

ذكر مصطفى بوشعراء أن عدد المستوطنين "كان أغلبهم من إسبانيا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وألمانيا"⁽¹¹⁷⁾ قفز في ظرف سبعين سنة، من مائتين وخمسين نسمة سنة 1832م، إلى تسعة آلاف أو عشرة آلاف شخص سنة 1894م، أي أن نسبتهم تضاعفت خمسين مرة في ثلثي قرن، وهذا تفصيل ذلك:

سنة 1832م	(200) أو (250) نسمة
سنة 1858م	(700) نسمة
سنة 1864م	(1360) نسمة
سنة 1872م	(1659) نسمة
سنة 1877م- 1880م	3000 نسمة
سنة 1890م	(6000) نسمة
سنة 1894م ⁽¹¹⁸⁾	(9000) أو (10000) نسمة

سيطر الأوروبيون منذ سنة 1880م على ما يقارب عشرة آلاف هكتار، إما بصفة مباشرة أو عن طريق الشراكة، ورغم احتجاجات المخزن، فقد عرفت ملكياتهم امتدادا كبيرا في أحواز المدن الساحلية⁽¹¹⁹⁾، ويرجع تاريخ حلول أوائل المستوطنين الفرنسيين القادمين من فرنسا أو الجزائر إلى

¹¹⁶ - البير، عياش، م.س، ص. 62.

¹¹⁷ - المرجع نفسه، ص. 150.

¹¹⁸ - مصطفى، بوشعراء، م.س، ص. 148.

¹¹⁹ - محمد الأمين، بزاز، تاريخ الأوبئة...، م.س، ص. 160.

ما قبل ثلاثين سنة من توقيع معاهدة الحماية، حيث استمروا في الفلاحة مع مخالطين من المغاربة، خصوصا بسهل الغرب، والتحق بهم آخرون بالشاوية سنة 1907م وسهل طريف سنة 1908م⁽¹²⁰⁾، إلى جانب هؤلاء، امتلكت المؤسسات المالية والتجارية أيضا مساحات شاسعة من الأرض*، حيث بلغت في بداية سنة 1912م حوالي ثمانين ألف (80000) هكتار، وهو ما اعتبر نوعا من أنواع الاستيطان الخاص⁽¹²¹⁾.

ورد في تقرير لإحدى الندوات حول الأهداف والطرق ونتائج الاستعمار الرسمي للمغرب، ضرورة توطين أكبر عدد من المعمرين المختارين من بين أجود العناصر⁽¹²²⁾، وهو فعلا ما تمت أجرته على أرض الواقع، بمنح مائتين وخمسة آلاف هكتار لألف ومائتي معمر مقسمة كالتالي:

جدول رقم (3): أنواع الأراضي المحصل عليها⁽¹²³⁾

نوع الأرض	المساحة بالهكتار
أراضي الدولة	122959
أراضي الجموع المحصل عليها بنزع الملكية	43365
أراضي الخواص المحصل عليها بالبيع بالتراضي أو بمسطرة	28790

¹²⁰ - محمد، أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830 و 1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير

المعاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008، ص. 205.

*من تلك الشركات مثلا الكميالة المغربية التي امتلكت إلى حدود 1907 أراضي شاسعة في الغرب والشاوية والرباط، كما بدأت شركة باكي الملاحية تشتري البساتين ابتداء من 1907. وفي سنة 1911 اشترى وكيلها أوجين بيكاري من جماعة الساكنية بالقنيطرة كل الأراضي التابعة لها بما فيها غابة البلوط.

¹²¹ - أحمد، تافسكا، الفلاحة الكولونيالية....، م. س.، ص. 57.

¹²² - L'agriculture au Maroc, Conferencessur les buts, les méthodes et les résultats de la colonisation officielle au Maroc, A.M, carton N° E1001, p. 6.

¹²³ - ibid, pp.8-9.

نزع الملكية	
9333	أرض محصل عليها من المستعمرات الألمانية النمساوية
1200	أراضي محصل عليها من الأحباس

يلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من نصف الأراضي الموزعة على المعمرين هي أراضي الدولة، وهذا نتيجة للصعوبات التي وجدتها سلطات الحماية في السيطرة على أراضي الحواص أو الأحباس، نتيجة للتعقيدات التي كانت عليها البنية العقارية بالمغرب.

2-2- مؤتمر مدريد ومؤتمر الجزيرة الخضراء يمنحان الأجانب

الحق في تملك العقار بالمغرب

يعتبر الموقع الجغرافي للمغرب مغربيا، لانفتاحه على واجهتين بحريتين، المتوسطية والأطلسية، مما دفع بمنظري السياسة الاستعمارية إلى محاولة جعله بلدا حديثا⁽¹²⁴⁾ مستوعبا لعدد كبير من المعمرين، لذلك راهنت فرنسا على مؤهلاته الفلاحية، خصوصا وأن المغرب يتميز بشساعة أراضيه الزراعية، وهذا ما جعله منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر محط أطماع استعمارية للقوى الأوروبية الكبرى، التي دفعها توسعها

¹²⁴ - مصطفى، الشابي، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830-1912، المطبعة الوراق الوطنية، الدار البيضاء، 2008، الجزء الأول، ص.57.

الرأسمالي إلى التطاول على ما وراء حدودها⁽¹²⁵⁾ محاولة بذلك التربص بالمغرب بكل ما أوتيت من قوة وخبرة وعلم وتنظيم⁽¹²⁶⁾.

ظهر الاهتمام بالمغرب مباشرة بعد احتلال الجزائر، إذ تعرض لضغط متزايد من قبل أوروبا، وهو ما نتج عنه إنهاء استقلاله⁽¹²⁷⁾ بسبب توقيع معاهدة الحماية مع الإدارة الفرنسية، التي سعت إلى ضمه إلى إمبراطوريتها الكولونيالية. وقد ساعدها في ذلك، الخبرة الواسعة التي اكتسبتها في كل من الجزائر وتونس⁽¹²⁸⁾. وسعياً منها إلى تحقيق ذلك، وجهت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، اهتمام الباحثين نحو المغرب، قصد جمع المعلومات عن تاريخه وجغرافيته وسكانه ولغاته وأنظمتها السياسية والدينية والعسكرية، في وقت كان يمنع فيه على الأوربيين الاستقرار بغير المدن الساحلية، بل كانوا لا يتجولون في البلاد إلا بتصريح مخزني. امتدت هذه الأبحاث زهاء عشرين سنة، وتحديدا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إلى بداية القرن العشرين⁽¹²⁹⁾.

أسهمت البعثات العلمية التي أرسلت للمغرب، في توفير كل المعطيات الضرورية لتسهيل استقرار المستوطنين الأجانب، لأنها شملت كل أنحاء البلاد، وتطرقت لكل جوانب القوة والضعف في أنظمة المخزن

¹²⁵ - الطاهر، لبيب، م. س.، ص. 451.

¹²⁶ - علاء، الخديمي، «مراحل الاحتلال الاستعماري للمغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين»، أعمال الندوة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف 19-20 نونبر 2004- منشورات وزارة الثقافة، 2005، ص. 5.

¹²⁷ - جرمان، عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية لناشرين المتحدنين، الدار البيضاء، 1986، ص. 165.

¹²⁸ - محمد الصغير، الخلوفي، انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره دواعي الإصلاح والتنظيم: مذكرة الحجوي نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، صص. 61-62.

¹²⁹ - ابراهيم، بوطالب، «البحث الكولونيالي حول المجتمع المغربي في الفترة الاستعمارية حصيلة وتقويم»، البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 14، 1989، ص. 115.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل أعطت صورة واضحة عن أنواع العقارات وطرق تملك الأراضي وتفويتها، ونظام الشراكة والتأجير والشراء، والمال والضرائب، والجمارك، والتربة وكل أنواع النبات والحيوان. تضمن التقرير أيضا معطيات جيولوجية وجغرافية وبشرية مهمة، تمثلت أساسا في وصف موجز للأهوار والغابات والمناخ والطرق، من خلال إدراج بعض الخرائط الدقيقة⁽¹³⁰⁾.

منحت هذه التقارير، بالإضافة إلى المعاهدات الاقتصادية التي فرضتها بعض الدول على المخزن المغربي، الفرصة للأجانب في الدخول كشركاء مع الفلاحين المغاربة، إلا أن هذه الشراكات مع الأجانب لم يكن لها انعكاس على تغيير أساليب الزراعة، بل كانت مجرد وسيلة للإفلات من الضرائب فقط⁽¹³¹⁾. نجحت هذه المبادرات في خلق مجالات عقارية داخل السهول الساحلية للغرب والشاوية ودكالة⁽¹³²⁾، وهو ما ساعدهم في الحصول على ملكيات خصوصا قبل توقيع عقد الحماية⁽¹³³⁾، حيث أصبح بإمكان الأجانب شراء الممتلكات الزراعية في المناطق الداخلية، بعد أن كانوا مقتصرين على المناطق القريبة من المراكز الحضرية فقط⁽¹³⁴⁾.

¹³⁰- Le Maroc agricole. Rapport adressé au ministre de l'Agriculture, by Mad. C. du Gast, Review by: M. K. G , Bulletin of the American Geographical Society, Vol. 41, No. 12 (1909), Published by: American Geographical Society, p. 773.

¹³¹- Charles, F. STEWART, **The Economy Of Morocco 1912-1962**, The Center for Middle Eastern Studies, Harvard University Press, Cambridge, 1964, p.71.

¹³²- M., NACIRI, op,cit, p.138.

¹³³- التهامي، الخياري، «بعض مميزات تطور الفلاحة المغربية في عهد الحماية»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، 1986، ص.45.

¹³⁴M., NACIRI ,op,cit,P.138.

مكنت بنود مؤتمر مدريد المتفق عليها في 3 يوليوز سنة 1880م الأوربيين من امتلاك الأرض حول المدن المغربية⁽¹³⁵⁾، إذ نصت في فصلها الحادي عشر على أن: "حقوق الأملاك العقارية لرعية الأجناس بالمغرب معروف وشراء هذه الأملاك يكون بتقديم إذن الدولة المراكشية، ورسوم هذه الأملاك تكون مكتوبة بقوانين مقررة في شريعة البلد، وجميع النوازل التي تقع في هذه الحقوق يحكم فيها على مقتضى شرع البلد، ولهم رفعها لوزير الأمور البرانية كما هو مقرر في الشروط"⁽¹³⁶⁾. كما أشار الفصل الثاني عشر على أن: "رعية الأجناس والمحميين الذين لهم الملكية في الأرضين أو يكونون أكثرها والسماسة الذين تكون عندهم الفلاحة، يبتغون الزكاة والأعشار، وفي كل سنة يدفعون لقونصلهم تقييدا صحيحا بما يملكونه ويدفعون بيده ما يجب عليهم من الزكاة والأعشار والذي يشهد بالزور يؤدي ذعيرة مرتين الأعشار الواجب عليه شرعا في هذا الشيء الذي سكت عنه، وإذا وقع منه هذا مرة أخرى فتثنى له الذعيرة المذكورة، والوجه والكيفية والتاريخ والقدر من هذه الزكاة والأعشار سيقع فيها ترتيب مخصوص بين نواب الأجناس ووزير الأمور الخارجية للحضرة الشريفة"⁽¹³⁷⁾.

أما الفصل الثالث عشر فقد جاء مكملا لسابقه، حيث أكد أن "رعية الأجناس والمحميين والسماسة الذين عندهم بهائم الحمل يؤدون ما وجب في الأبواب، والقدر وكيفية قبض هذا الواجب تكون واحدة لرعية الأجناس ورعية السلطان، ويكون في ذلك ترتيب مخصوص بين نواب الأجناس في

¹³⁵ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية....، م. س.، ص. 34.

¹³⁶ - عبد الرحمان، بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حضرة مكناس، مطابع إديال، الدار البيضاء، 1990، الجزء الثاني، صص. 426-427.

¹³⁷ - عبد الرحمان، بن زيدان، إتحاف أعلام الناس....، م. س.، صص. 426-427.

طنجة ووزير الأمور البرانية للحضرة الشريفة، وهذا القدر لا يزداد فيه إلا باتفاق جديد مع نواب الأجناس"⁽¹³⁸⁾.

جدير بنا أن ننبه إلى أن مؤتمر مدريد مبدئياً انعقد من أجل وضع حد للمشاكل التي طرحتها الحماية القنصلية في المغرب، والتي كانت سبباً في احتجاجات المخزن، إلا أن المؤتمر انتهى بإعطائها صبغة المشروعية، وهو عكس ما كان ينتظره المولى الحسن. فبدل إيجاد حل لوضع حد للحماية في المغرب، استفحلت بشكل كبير بعد سنة 1880م⁽¹³⁹⁾، خصوصاً مع توقيع معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906م.

شكل مؤتمر الجزيرة الخضراء منعطفاً حاسماً في مصير المغرب، لأن القوى التي شاركت فيه، عملت على ضمان حقوقها الاقتصادية والتجارية هي الأخرى⁽¹⁴⁰⁾، وهو ما جعل الاقتصاد المغربي رهين التحالفات والتجاذبات السياسية والمصالح الاقتصادية، مما نتج عنه ضرر بالغ بالوضع الاجتماعي للفلاح المغربي الذي كان ضحية لمثل هذه المعاهدات اللامتكافئة⁽¹⁴¹⁾.

دعمت هذه المعاهدة مطالب المهاجرين الأجانب المستوطنين في محيط المدن⁽¹⁴²⁾، لأنها ألغت ضرورة أخذ الإذن بالنسبة للمشتريات الواقعة داخل مجال لا يتعدى عشر (10) كيلومترات في دائرة الموانئ،

¹³⁸ - نفسه، صص. 426-427.

¹³⁹ - جرمان، عياش، م. س.، ص. 233.

¹⁴⁰ -D., RIVET, *Le Maroc sous la domination coloniale 1912-1956...*, op,cit ,175.

¹⁴¹ -George, HATTON, *Les enjeux financiers et économiques du protectorat marocain (1936-1956) : politique publique et investisseurs privés*, Publications de la Société Française d'Histoire d'Outre-mer (SFHOM), p.10.

¹⁴² - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م. س.، ص. 34.

وكيلومترين في دائرة بعض المدن⁽¹⁴³⁾، فعلى سبيل المثال: امتلك العديد من الأجانب في منطقة دكالة عددا من الأراضي قبل الحماية؛ كالايطالي "كرلوس موريطو"، والفرنسي "برودو" "Brodo" الذي حل بالجديدة سنة 1858م، والأخوين ريديمان اللذين امتلکا أراض بدكالة سنة 1859م.

وهكذا شكل مؤتمر مدريد والجزيرة الخضراء الدرع القانوني لأمثال هؤلاء الأجانب لحماية ممتلكاتهم⁽¹⁴⁴⁾، بحيث مع حلول شهر يناير سنة 1912م، أصبح ما يقارب أربعة وعشرين ألف (24000) هكتار من أراضي الشاوية في ملكية مائة وسبعة وعشرين أجنبيا فقط، ارتفعت هذه الملكية فيما بعد لتصل إلى أكثر من مائة ألف وواحد هكتار مقسمة على خمسمائة وأربعة وعشرين أجنبيا⁽¹⁴⁵⁾.

اكتسى استحواذ المحميين والأجانب على الأراضي الصالحة للزراعة أشكالا متعددة، إذ اقتصروا في البداية على امتلاك بضعة أمتار مربعة، احتالوا على أصحابها بطرق مختلفة، وخلال مواسم الحرث كانوا يقومون بحرث الأراضي المخزنية المتاخمة لأراضيهم، لانتهاز الفرصة لتغيير حدود حقولهم ووضع أحجار تميزها عن الحقول المجاورة لها، كما أن إمكاناتهم المادية والمالية، وفرت لهم فرصة تسييج هذه الأراضي، مما أتاح لهم إمكانية السيطرة على أراضي أخرى⁽¹⁴⁶⁾، كأراضي المخزن، وأراضي الكيش والأحباس.

143- Thami, EL KAYARI, *Agriculture...*, op.cit, 1990, p.78.

144- رشيد، العلوي العبدلاوي، «الأرض محور الاستعمار الفرنسي بدكالة»، ندوة علمية دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب 5/4/3 فبراير 1994، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، ص 191.

145- التهامي، الخياري، «بعض مميزات تطور الفلاحة المغربية في عهد الحماية»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الثاني- سنة 1986، ص.45.

146- محمد، كنيبي، المحميون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2011، صص. 145-146.

ارتبطت هذه السياسة المبنية على تنامي اهتمام كبار التجار المسلمين واليهود بالترامي على أراضي الأغيار، بالسعي إلى تعزيز رصيدهم العقاري في البادية، لتحقيق أرباح إضافية، وتأمين أنفسهم ضد تأرجح قيمة الرواج التجاري وتقلبات السوق، وصار الأجانب على نفس المنوال، إذ تزايد إقبالهم على شراء الأراضي المغربية نظرا لافتتانهم بها⁽¹⁴⁷⁾.

2-3- طرق تملك الأجانب للأراضي الفلاحية بالمغرب

في ظل سعي الإدارة الفرنسية إلى احتلال بلدان شمال إفريقيا، وتحقيقا لأطماعها بالمنطقة، وبعد أن تمكنت من تنفيذ أجندتها في كل من الجزائر وتونس، نتيجة انهيار المؤسسات العثمانية بفرار الباي حسين، لم تستطع تجاوز المؤسسات التقليدية التي كانت متحكمة في النظام المخزني المغربي، لذلك نهجت سياسة مختلفة، ولعل هذا ما أشار إليه ليوطي في خطابه بالمعرض الدولي بمدينة ليون قائلا: "لا تقارنوا لي بين المغرب، حيث وجدنا الدولة قائمة من زمان، والجزائر وتونس، حيث لم نجد غير الفراغ"⁽¹⁴⁸⁾.

عملت فرنسا على إيجاد وسيلة للسيطرة على المغرب، والاستفادة من خيراته فسلكت الشق الدبلوماسي قبل فرض الحماية عليه، وذلك من خلال مؤتمر مدريد* المنعقد في يوليو سنة 1880م، واستنادا إلى البند

¹⁴⁷ - نفسه، ص. 146.

¹⁴⁸ - لحسن، العيسى، "مذكرات المرشال ليوطي، المعرض الدولي ليون، 29 فبراير 1916"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2012/08/03.

(11)، الذي أقر بأحقية الأجانب في امتلاك الأراضي بموافقة المخزن⁽¹⁴⁹⁾. كان مؤتمر مدريد تنويجا للمعاهدات التي أبرمتها الدول الأوروبية فيما بينها، وجاءت مقرراته لتؤكد الامتيازات الممنوحة للوجود الأوروبي بالمغرب، لتضفي عليها صبغة قانونية، كما أكد المؤتمر على حق هذه الدول في تملك الأراضي والعقارات⁽¹⁵⁰⁾، أما مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي انعقد سنة 1906م، فقد نادى بالحرية والمساواة الاقتصادية لجميع القوى الموقعة على المعاهدة، وحق الأجانب في شراء الممتلكات دون ترخيص من المخزن البند (60)⁽¹⁵¹⁾، وقد ضمنت هذه الاتفاقيات موطئ قدم للأوروبيين في المغرب، وقد نبه (محمد بن الحسن الحجوي) إلى خطورة هاتان المعاهدتان قائلاً: "إن المغاربة يجلبون الدمار بما يعتقدون من المعاهدات من حيث لا يعلمون"⁽¹⁵²⁾. شكلت هذه المعاهدات الإطار السياسي، الذي ساعد الأوروبيين على السيطرة على الأراضي، فقد حصل الأوروبيون على حق تملك الأراضي في مناطق محددة بموجب ميثاق مدريد، واستفادوا في ميثاق الجزيرة الخضراء من حقوق أوسع، إذ منحت المادة (40) من هذا الميثاق للأجانب هذه الحقوق، مقابل دفعهم ضريبة الترتيب، ومنذ احتلال الشاوية ووجدة، بدأ الأوروبيون عمليات شراء الأراضي في هذه المناطق⁽¹⁵³⁾.

يتضح أن فرنسا خططت لبسط هيمنتها على الأراضي المغربية بطريقة ممنهجة، مستغلة الفوضى الموجودة في الملكية العقارية، فأثرت

149- عبد اللطيف، الحفار، الاقتصاد المغربي من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، نشر المندوبية السامية لقدماء

المقاومين وجيش التحرير، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 2016، ص. 23.

150- آسية، بنعدادة، الفكر الإصلاحى فى عهد الحماية محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً، المركز الثقافى العربى،

الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1986، ص. 29.

151- البير، عياش، م.س.، ص. 80.

152- آسية، بنعدادة، الفكر الإصلاحى...، م.س.، ص. 29.

153- محمد، خير فارس، تنظيم الحماية...، م.س.، ص. 385.

تبنى الإدماج التدريجي في سياستها الاستعمارية في توسعها عبر العالم، وهو استعمار بدأ بالسيطرة على الأراضي ثم التأطير القانوني قبل انتقاله إلى الاستيطان البشري⁽¹⁵⁴⁾. وقد أيقن الفرنسيون مدى التخبط الذي عاشه نظام الملكية في المغرب، حيث وصفه الماريشال "ليوطي" في خطابه بالمعرض الدولي بليون سنة 1916م قائلاً: "في المغرب كان المشكل أعوص وأعقد من باقي التجارب الأخرى لأنه ليس هناك بلد آخر فيه تعقيدات مرتبطة بملكية الأرض والعقارات، مثل المغرب، فليس هناك ولا قطعة أرض واحدة في المغرب ليس لها أكثر من مالك، وأحياناً يصل العدد إلى أربعة ملاك، البعض يأتيك بالعقود القديمة، والبعض الآخر يدفع بحق الاستغلال، وحين نحاول جاهدين تفكيك المشكل يخرج لنا ملاك جدد ملوحين بمراسيم سلطانية قديمة"⁽¹⁵⁵⁾، فوصفها بالوضعية المعقدة التي تستوجب الحل، بحيث كان الفرنسيون متمسكين بالمبادئ القانونية، وحريصين على هذا الجانب⁽¹⁵⁶⁾.

ظل تملك الأراضي غير ثابت ومستقر في القبيلة، بسبب الظروف الطبيعية من جهة، والمتمثلة في سنوات الجفاف والمجاعات التي ضربت العديد من المناطق، بالإضافة إلى الصراعات المتكررة بين القبائل، جعلها تنتقل من قبيلة لقبيلة ومن فرد لفرد، وفي ظل هذه الوضعية قامت سلطات الحماية بأولى خطواتها في تنظيم الملكية العقارية بالمغرب، بإصدار نشرة لبيع الأملاك بالإيالة الشريفة⁽¹⁵⁷⁾، تضمنت بياناً حول رعايا المخزن

154- محمد، القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى، الرباط، 2011، ص. 737.

155- لحسن، العبسي، مذكرات...، م.س.

156- جون، واتر بوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية بالمغرب، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2004، ص. 196،

157- الجريدة الرسمية، العدد الأول 1 فبراير 1913، ص. 3.

والمحميين والأجانب، أشار الفصل الأول منه إلى الأملاك الجائز بيعها، أما الثاني فأكد على حق الأجانب في امتلاك الأراضي.

أكدت هذه النشرة، على أنه "يوجد بعض الأملاك لا يسوغ لأحد بيعها وشراؤها بوجه من الوجوه إلا بعد صدور إذن من المخزن، وذلك لما عليها من حق التملك والمراقبة"⁽¹⁵⁸⁾، ومن بين تلك الأراضي نجد "الأراضي المشتركة بين القبائل وينبغي أن تبقى على حالها لا يتم فيها بيع ولا مقاسمة"⁽¹⁵⁹⁾، كما صدرت نشرة وزارية أخرى في 6 مارس سنة 1914م، تصادق على عدم قابلية التنازل عن هذه الأراضي⁽¹⁶⁰⁾. كما أصدرت سلطات الحماية ظهير 12 غشت سنة 1913م، الخاص بالتسجيل العقاري، لتسهيل عملية تملك الأراضي على المستوطنين الأجانب، وذلك بالتنصيص على مجموعة من الضمانات الحقوقية⁽¹⁶¹⁾.

استمد نظام التسجيل الذي أعلنت عنه الإدارة الفرنسية روحه من النظام الأسترالي (عقد طورانس)، والذي طبق بنجاح في تونس ومدغشقر وفي إفريقيا الغربية الفرنسية، مرتكزا في مقتضياته على مستند الملكية، الذي تضمن الاسم، والمساحة، والحدود، وتصميم العقار، والواجبات العينية المفروضة عليها ومختلف التعويضات، حيث كان يصبح عقدا بالحالة المدنية بالأملاك العقارية، مباشرة بعد تسجيله في الدفتر العقاري⁽¹⁶²⁾، وأنشئت لذلك، مصلحة المحافظة العقارية، إلا أن جهل الكثير من الفلاحين بإجراءات التسجيل، أو عدم قدرتهم على تحمل مصاريفه، جعلهم عرضة لفقدان

158 - نفسه.

159 - نفسه.

160 - مجمد، خير فارس، تنظيم الحماية...، م.س.، ص. 380.

161 - المرجع نفسه، ص. 378.

162 - ألبير، عياش، م.س.، ص. 101.

أراضيهم وانتزاعها من طرف الفرنسيين، الذين احتالوا على المخزن من أجل الحصول عليها، لاسيما في المناطق الخصبة. وكانت عملية التملك تتم بطرق غير شرعية، كتزوير الرسوم أو بتواطؤ بين الأجانب والحكام على الفلاحين⁽¹⁶³⁾، وهو ما نتج عنه ضرباً للملكية الجماعية للأراضي، والدفع بالفلاحين في القرى إلى الهجرة نحو المدن ومراكز الاقتصاد الكولونيالي⁽¹⁶⁴⁾.

4-2- أنواع الاستيطان الزراعي بالمغرب

تعززت طموحات الدول الأوروبية التي كانت تعرف نموا ديموغرافيا كبيرا، في إيجاد مجالات جغرافية بديلة لتوطين الفائض من سكانها، وذلك عن طريق توطينهم في أراض جديدة⁽¹⁶⁵⁾. ولتنفيذ مخطتها، أبرمت مجموعة من الاتفاقيات مع المملكة الشريفة، نتج عنها إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي أعطت للأوروبيين الحق في الاستقرار في المغرب واستغلال خيراته.

فبعد إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي شرعت ومنحت الحق للأجانب في تملك الأراضي في المغرب، جاءت مرحلة التوطين على أرض الواقع، والذي اتخذ أشكالا متعددة، حسب خصوصيات كل منطقة، إذ أن الاستيطان الزراعي بدأ على شكل وحدات كبرى، ثم تطور ليظهر إلى جانبه استيطان من الوحدات المتوسطة والصغرى⁽¹⁶⁶⁾. إضافة إلى هذا الاستيطان الذي اتخذ شكل وحدات استغلالية، ساد نوع آخر من الاستيطان

163- أسية، بنعدادة، الفكر الإصلاحي...، م.س.، ص. 52.

164- أحمد، تافسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م.س.، ص. 97.

165- إسماعيل، أحمد باغي، عيد الفتاح أبو عليه، تاريخ أوروبا...، م.س.، ص. 56.

166- أحمد، تافسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م.س.، ص. 66.

الزراعي، الذي ميز بين استيطان زراعي رسمي وآخر خاص⁽¹⁶⁷⁾. وفي ما يلي صورة عن تطور وثيرة الاستيطان والأشكال التي اتخذها في المغرب:

جدول(4): ارتفاع وثيرة الاستيطان الزراعي ابتداء من سنة 1935م⁽¹⁶⁸⁾

الاستيطان الخاص		الاستيطان الرسمي		المناطق
المساحة	الضيعات	المساحة بالهكتار	الضيعات	
52000	223	3487	8	المغرب الشرقي
53000	110	55905	251	فاس
84000	371	54208	296	مكناس
312000	1219	62571	666	الرباط الرحاب
255000	2044	86831	269	الدار البيضاء
32000	174	25745	144	مراكش
22000	128	-	0	أكادير
728000	4269	288754	1634	المجموع

امتلك الأوربيون سنة 1913م أكثر من مائة ألف (100000) هكتار في المغرب، أغلبها في المناطق الأكثر خصوبة وفي السهول المسقية⁽¹⁶⁹⁾، حيث تم امتلاك ستة آلاف (6000) هكتار في الشاوية، وأربعين ألف (40000) هكتار في منطقة الرباط والغرب، وعشرة آلاف (10000) هكتار

¹⁶⁷- نفسه ، ص.68.

¹⁶⁸- El Khayari, THAMI, **Agriculture Au Maroc**, Editions Okad, 1987, Casablanca, p.82.

¹⁶⁹- عبد الله، البارودي، المغرب الامبريالية والهجرة، نقله إلى العربية المركز العربي للوثائق والدراسات، بيروت ، 1979، ص. 46.

بدكالة وعبدة، وألف (1000) هكتار في المغرب الشرقي⁽¹⁷⁰⁾. إلا أننا نرصد تباينا على مستوى حصيلة الأراضي التي استحوذ عليها المعمرون، فقد سجل "ستيوارت" " STEWART " نبذة عنه في الحواشي أنه في سنة 1913م، أي بعد سنة من فرض عقد الحماية، استحوذ الفرنسيون على حوالي ثلاثة وسبعين ألف (73000) هكتار، أي حوالي مائة وثمانين ألف (180000) فدان من الأراضي التي كانت تتم زراعتها من قبل الأوربيين. وحسب ما سجله نفس الباحث، كانت تقع ثلاثة أرباع هذه الأراضي في المغرب الغربي، أما الباقي فامتد في جميع أنحاء وجدة⁽¹⁷¹⁾.

وفي مجال هيمنة المعمرين وخدمة مشاريع الاستيطان، أشار "روبير مونتاني" " Robert Montagne"، إلى أن خمسة وأربعين ألف (45000) هكتار من أراضي سهل سوس وحده، وضعت تحت تصرف الاستيطان، وأن خمسة وعشرين ألف (25000) هكتار منها تحولت فعليا إلى مزارع للمعمرين⁽¹⁷²⁾، ذات نمط إنتاج رأسمالي، يتم توجيه منتوجاتها لسد حاجيات الجالية الفرنسية⁽¹⁷³⁾.

حري بنا أن نشير إلى أن الانطلاقة الفعلية للاستيطان الرسمي في المغرب حدثت بعد سنة 1918م، بالرغم مما عرفته فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى من اضطرابات في الأوضاع الاقتصادية. في هذا الصدد قال فوست (وهو موظف بالمديرية العموما للفلاحة والتجارة والاستعمار

¹⁷⁰ - علي، علام، «أجهزة الحماية الفرنسية على عهد السلطان مولاي يوسف (1912-1927)»، أعمال الندوة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف، 19-20 نونبر 2004- منشورات وزارة الثقافة، الريصاني: مركز الدراسات والبحوث 2005، صص.73-74.

¹⁷¹ - Charles F. Stewart, **The Economy Of Morocco 1912-1962**, The Center for Middle Eastern Studies, Harvard university Press, Cambridge, 1964, p.75.

¹⁷² - Robert, MONTAGNE, **Naissance du prolétariat marocain : enquête collective 1948-1950**, Cahiers de l'Afrique et de l'Asie, J. Peyronnet, Paris, p. 97

¹⁷³ - علي، الحمراوي، «مسألة الفلاحة المغربية»، مجلة أنفاس، العدد الأول مايو، 1971، ص.11.

بالمغرب) في موضوع أهداف الاستعمار الرسمي في شمال المغرب والنتائج المحصل عليها، أثناء محاضرة ألقاها في 19 مارس سنة 1929م: "إن مصالح الحماية التقنية استطاعت تجهيز وتسليم (206000) هكتار من أصل (700000) هكتار، كانت في حوزة الأوربيين وهو الأمر الذي سمح بتوطين (1200) معمر من مجموع (2800)، كانوا يشتغلون في القطاع الزراعي علما بأن المساحة الإجمالية للأراضي القابلة للاستغلال كانت تتراوح ما بين (10) و(11) مليون هكتار"⁽¹⁷⁴⁾.

سيطر المعمرون على أجود الأراضي رغم ندرة الماء في بعض المناطق، ففي دائرة واد زم على سبيل المثال، امتدت الاستغلاليات الأوربية سنة 1927م، على مساحة خمسة آلاف هكتار، استفاد منها حوالي مائة (100) معمر، وفي أحواز الرباط وحدها، تكونت مستعمرة على مساحة ستمائة (600) هكتار، بمعدل يتراوح ما بين خمسة وسبعين (75) وثمانين (80) هكتارا للاستغلالية الواحدة⁽¹⁷⁵⁾. ووصلت المساحة التي تم استغلالها من طرف المعمرين بمنطقة الغرب إلى حوالي مائة وثمانين ألف (180000) هكتار⁽¹⁷⁶⁾، وجدير بالذكر أن عملية الاستيطان في عهد ليوطي كانت تتم بوتيرة سريعة، وصفها سنة 1924م أوربان بلان، المندوب بالإقامة العموما، بقوله: « منذ الحرب استطعنا أن نوطن في المغرب عددا

¹⁷⁴ - زين العابدين، العلوي، المغرب من عهد الحسن الأولى إلى عهد الحسن الثاني : المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1927-1956 : فترة الحماية الفرنسية والاسبانية ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2009، صص.83-84

¹⁷⁵ - صالح، الشكاك، «استراتيجية استغلال الماء في دائرة وادي زم خلال فترة الحماية»، الماء في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني عين الشق منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996، ص. 139.

¹⁷⁶ - حسن، محمد حزاز، «إشكالية الأراضي القابلة للتعمير بالمدرارات المسقية بجهة الغرب الشراردة بني حسن»، دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط الطبعة الأولى 2005، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ص. 83.

من المستوطنين المزارعين يساوي عدد المستوطنين المزارعين في تونس خلال (43) سنة»⁽¹⁷⁷⁾.

اتسعت دائرة الاستيطان الزراعي الأوروبي بالمغرب، وشملت خلال سنة 1932م مناطق وجدة، وفاس، ومكناس، والغرب، والرباط، والشاوية التي احتلت المرتبة الأولى في جذب المستوطنين المزارعين الأوروبيين مائتان وسبعة وأربعون (270) مستوطنا⁽¹⁷⁸⁾، وجد في الدار البيضاء وحدها مائة وثمانين مستوطنا أوريبيا، كان كل واحد منهم يستغل مساحة تتراوح بين نصف هكتار وثلاثة هكتارات، وبذلك يكون عدد المستوطنين في منطقة الشاوية أربعمئة وسبعة وعشرين (427) مستوطنا، منهم ثلاثمئة وأربعة عشر (314) فرنسيا ومائة وثلاثة عشر (113) أجنبيا، يليها الغرب مائتان وسبعة وثلاثون (237) مستوطنا والرباط مائتان واثنان وعشرون (222) مستوطنا، ثم مكناس مائة وستون (160) مستوطنا ودكالة مائة وستة وثلاثون (136) مستوطنا ووجدة مائة وتسعة وعشرون (119) مستوطنا. شكل الفرنسيون الأغلبية وسط المستوطنين المزارعين، وصلت نسبتهم إلى 90,59% من مجموع المعمرين في المنطقة الخاضعة للاحتلال الفرنسي⁽¹⁷⁹⁾. أما من حيث توزيع أراضي الاستيطان حسب المناطق، تأتي منطقة الغرب في المرتبة الأولى بنسبة 22,5% من مجموع أراضي الاستيطان، ثم تليها الشاوية بنسبة 20,99% تم الرباط بنسبة 18,4%، ثم منطقة وجدة في المرتبة الرابعة بنسبة 12,26%، وتبلغ حصة كل من

¹⁷⁷ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م. س.، ص. 64.

¹⁷⁸ - المرجع نفسه، ص. 62.

¹⁷⁹ - نفسه، صص. 62-63.

مكناس وفاس ودكالة ومراكش أقل من 10%⁽¹⁸⁰⁾. وقد تسبب اغتصاب الأراضي الخصبة والمسقية والقابلة للسقي، في انعكاسات وخيمة ومأساوية على العديد من المناطق المغربية، حيث أخذت وسائل العيش تقل بالنسبة لجماهير الفلاحين تدريجيا، بسبب نقص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة⁽¹⁸¹⁾، كما بدأت أعداد قطعان المواشي في الانخفاض، في حين أن أملاك المعمرين كانت تتعاضم وتكبر. كان الوضع الاقتصادي مأساويا جدا أيضا بالنسبة للقبائل الرحل الموسمييين، تلك القبائل التي اعتمدت على قطعانها كمصدر للعيش، والتي فقدت فجأة مراعيها التقليدية، لأنها صودرت أو تقلصت نتيجة للاستيطان الزراعي⁽¹⁸²⁾.

كما شكلت الامتيازات الاقتصادية التي منحتها سلطات الحماية للمتعاونين المغاربة، ضغطا إضافيا على الفلاحين الصغار، مما زاد من حدة تأزم أوضاعهم الاجتماعية، من خلال تفويت بعض الأراضي لأعيان القبائل وذوي المناصب والوظائف المخزنية: قواد، شيوخ، مقدمون،...مقابل العمل على دعم سياسة الإدارة الفرنسية عموما، يمكن وصف فترة الحماية، بأنها مرحلة استبداد وتعسف القواد الكبار في المغرب آنذاك.

تميزت الفلاحة في بعض المناطق بهيمنة نمط الإنتاج الرعوي (الأطلس، المغرب الشرقي، وجنوب البلاد) أو الزراعي (منطقة سوس ومنطقة الريف، وسهل سايس والسهل الساحلي للمحيط الأطلسي). ونظرا

180 - نفسه، ص. 64.

181 - عبدالله، البارودي، م. س.، ص. 46.

182 - عبدالله، البارودي، م. س.، ص. 47.

لكونها ارتكزت على هياكل اجتماعية "إقطاعية" فقد تعرضت لعمليات تفتيت خطيرة⁽¹⁸³⁾.

شكل استئثار الأجانب بالأراضي⁽¹⁸⁴⁾، العامل الرئيس في فصل الفلاحين المغاربة عن أراضيهم، التي تأثرت بإدخال الرأسمالية في الزراعة، ففي سنة 1955م، كان هناك فرق كبير في مداخيل الفلاحة داخل أوساط الفلاحين المغاربة، خصوصا بين الأكثر فقرا "عمال خماسة"، والفئات الأكثر غنى من ملاكين كبار تتراوح بين (1) و(13)، وليس من الغريب أن نرى مئات الفلاحين ينزحون نحو المدن، وهكذا انتقل عدد السكان في الحواضر من خمسمائة ألف نسمة سنة 1912م، إلى مليوني نسمة سنة 1962م، أي زيادة بنسبة 300%، وتضاعف هذا العدد أربع مرات في غضون أربعين سنة، مسجلا بذلك زيادة سنوية قدرت بسبع وثلاثين ألف وخمسمائة نسمة. وعلى سبيل المثال، قدر عدد المهاجرين القرويين ما بين سنتي 1912م و1951م بثمانمائة وتسعين ألف (890000) شخص، ويعتبر هذا الرقم قريبا جدا من الرقم الذي توصل إليه التحقيق الجماعي الذي قاده "روبير مونتاني" "Robert Montagne"، وقد مست هذه الظاهرة بشكل كبير المناطق التي استقر فيها عدد كبير من الأجانب، وما السياسة التي تدعي بحماية الملكية الأهلية إلا ستار لنزعها⁽¹⁸⁵⁾.

¹⁸³ - نفسه، ص. 48.

¹⁸⁴ - جمال الدين، التباع، «تفكك البنى ما قبل الرأسمالية قوة العمل في المغرب 1900-1980»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد رقم 3، 1987، ص. 53.

¹⁸⁵ - عبد السلام، الصديقي، «أشكال وأنماط تطور الرأسمالية الزراعية في المغرب»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 4، سنة 1988، صص. 68-69.

الفصل الثاني: مؤسسة الحماية الفرنسية ومحاولة تحديث الفلاحة

المغربية

بعد الصراع التاريخي الذي عاشه المغرب مع سنوات الجفاف والأوبئة وهجمات الجراد، واجه الفلاح المغربي خطرا أكثر تأثيرا من الأخطار السابقة، إذ اصطدم بالأطماع الأجنبية الطامحة في الاستحواذ على أرضه وتجريده منها، مستغلا جهله من جهة، وضعف السلطة المركزية من جه أخرى. هذه الوضعية أضرت بالفلاح بشكل كبير، ووضعته أمام خيارين اثنين: إما الهجرة وترك أرضه، أو البقاء فيها ولكن ليس باعتباره مالكا لها، وإنما باعتباره عبدا يشتغل في خدمة المستوطن.

أدركت إدارة الحماية منذ البداية أهمية المستوطنين في تثبيت الوجود الفرنسي في المغرب، لذلك شكل الاستيطان الزراعي بنوعيه الرسمي والخاص حجر الزاوية في المخطط الاستعماري الفرنسي، لذا سارعت إلى حماية حيازات الأجانب المحصل عليها بثتى الأساليب، وتحويلها إلى أملاك خصوصا مضمونة من الوجة القانونية⁽¹⁸⁶⁾. كما اعتبرت سلطات الحماية هجرة المزارعون المحترفون إلى المغرب مع بعض رؤوس الأموال، أمرا ضروريا، وقد اتخذت مجموعة من التدابير لتسهيل وصول الفلاحون الفرنسيون إلى المغرب، حيث كانت تؤمن بأن

¹⁸⁶ جمال، حيمر، "الاستيطان الزراعي بإقليم مكناس نماذج من التقنين الاستعماري"، مجلة أمل، عدد، 38، 2012، ص. 146.

هؤلاء الفلاحون هم من سيساعدون فرنسا على إحكام قبضتها على الأراضي المغربية⁽¹⁸⁷⁾.

المحور الأول: المساعي الفرنسية لتحديث الفلاحة المغربية

1. الحوافز المالية والتسويقية لإدارة الحماية لدعم

الفلاحة

بعد مرحلتي التشريع والتنظيم جاءت مرحلة التمويل، حيث تم رصد كل الإمكانيات المالية الضرورية لإنجاح طموحات المعمرين. وبالموازاة مع تأسيس الاستعمار الرسمي وتنميته، عملت سلطات الحماية على تشجيع الاستعمار الخاص وتقويته⁽¹⁸⁸⁾. إذ سخرت السلطات الاستعمارية موارد الميزانية العموما، لإقامة التجهيزات الأساسية الضرورية لانطلاق الاستيطان الزراعي وازدهاره، من طرق ومسالك وسدود وقنوات ري، ووسائل تخزين. كما سخرت تلك الموارد لتقديم سلسلة طويلة من أشكال الدعم المتعلق باقتناء الأرض والمكننة والأسمدة والمبيدات، وخصصت لذلك مجموعة من القروض⁽¹⁸⁹⁾، لمن استنفد رصيده الشخصي من المال إما عن طريق صندوق القرض الفلاحي، أو صندوق القروض العقارية بالمغرب، بفوائد جد مشجعة

¹⁸⁷ - Rapport, le directeur général de l'agriculture, de commerce et de la colonisation, en date le 2/11/1922, A. D. N., Fonds M. P., série 2MA/1/ carton 179, dossier «Note sur un projet de société de colonisation Marocaine », p. 3.

¹⁸⁸ - زين العابدين، العلوي، م. س.، ص. 85.

¹⁸⁹ - العربي، مفضل، م. س.، ص. 111.

تتراوح ما بين 5% و6%، ولمدة وصلت إلى ثلاثين (30) سنة⁽¹⁹⁰⁾، فضلا عن تقديم المكافآت عن الزراعات التي كانت تتم على الطريقة الأوروبية. فإلى حدود سنة 1952م مثلت هذه المكافآت نسبة 50% من حجم الترتيب، ومن هذا المنطلق تم إحداث جائزة تشجيعية للفلاحين منصوص عليها بظهير 23 يونيو سنة 1923م.

وقد عللت الإقامة العموما هذا الظهير بكونه يهدف إلى تطوير الزراعة من جهة، وحث المزارعين على التصريح بإنتاجهم لمصالح الترتيب. وأهم هذه المكافآت: مكافأة إصلاح الأراضي سنة 1918م، ومكافأة غرس الزيتون، والخروب سنة 1929م، ومكافأة الجرارات الفلاحية سنة 1926م، ومكافأة زراعة أراضي البور سنة 1926م، ومكافآت على استعمال البذور المختارة أو زرع أنواع من الزراعات التي ترغب مصالح الحماية في ترويج إنتاجها، وضعت رهن إشارة المستوطنين لتمويل مختلف عمليات الاستثمار وتغطية مختلف مراحل الإنتاج⁽¹⁹¹⁾، وفيما يلي بعض الأمثلة:

➤ مكافأة مبلغها (50) فرنكا لكل هكتار تم استصلاحه بواسطة الآلات

الحديثة

➤ مكافأة مبلغها (50) فرنكا لكل هكتار زرع بواسطة الجرار

➤ مكافأة مبلغها (50) فرنكا لكل هكتار تمت تنقيته من الأعشاب

الضارة⁽¹⁹²⁾.

تحملت إدارة الحماية بالإضافة إلى ذلك، تأمين تسويق وتصدير منتجات المستوطنين الزراعيين، عن طريق إنشاء مكتب التسويق والتصدير

¹⁹⁰ - زين العابدين، العلوي، م. س، ص. 85.

¹⁹¹ - العربي، مفضل، م. س، ص. 111.

¹⁹² - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م. س، ص. 50-51.

في أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، الشيء الذي أدى إلى تنامي هذا القطاع بوتيرة سريعة، رغم الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة 1929م، وامتد سنة 1932م، ووصل إلى حوالي (358000) هكتار، معظمها كان يتكون من استغلاليات تراوحت مساحتها ما بين (150) و(200) هكتار، وبالتالي صار حوالي (6000) معمر فرنسي في حدود الخمسينيات من القرن العشرين يستغلون حوالي (1110000) هكتار في حين كان (1200000) فلاح مغربي يستغلون (350000) هكتار⁽¹⁹³⁾.

استحوذ الأوربيون في المجموع على أكثر من مليون هكتار بمختلف المناطق المغربية، منها (289000) هكتار في إطار الاستعمار الرسمي، و(728000) هكتار في إطار الاستعمار الخاص وهي موزعة كالتالي:

- المغرب الشرقي (85000) هكتار.

- سايس (180000) هكتار.

- الغرب (220000) هكتار.

- ضواحي الرباط (120000) هكتار.

- الشاوية (10000) هكتار.

- تادلة (28000) هكتار.

- دكالة (70000) هكتار.

- عبدة (26000) هكتار.

- الحوز (65000) هكتار.

- سوس (15700) هكتار⁽¹⁹⁴⁾.

¹⁹³ - إسماعيل، الخياطي، «خصوصيات الاستعمار الفلاحي بدكالة ملاحظات أولية»، دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب، أعمال الندوة العلمية المنعقدة أيام 3،4،5 فبراير 1994، صص. 168-169.

¹⁹⁴ - إسماعيل، الخياطي، م. س. صص. 168-169.

من خلال الإحصائيات السابقة، يتضح جليا أن الاستيطان شمل جل مناطق المغرب، ولعل الغرب وسائيس كانا هما الأكثر جلبا للاستيطان نظرا لخصوبتهما.

ونحن نتحدث عن الاستيطان الزراعي الفرنسي على سبيل المقارنة، لا بد أن نستحضر الاستعمار الزراعي الاسباني، الذي لم تكن له أراضي كثيرة⁽¹⁹⁵⁾. على اعتبار أن ما استطاعت اسبانيا الحصول عليه من نصيبها من الإرث الاستعماري في المغرب، وما خصها به الاتفاق الفرنسي الاسباني ليوم 27 نونبر في شمال المغرب، لم يكن سوى منطقة لا تتعدى 20/1 مّا حصلت عليه فرنسا، زد على ذلك أن تلك المنطقة بالإضافة إلى صغر حجمها تتميز بتضاريس صعبة كثيرة الوهاد والجبال، ولا تسمح باستغلال زراعي إلا في أحواض ضيقة⁽¹⁹⁶⁾. وهذا ما يفسر صغر المساحة الإجمالية للأراضي التي كان يستغلها المعمرون الإسبان، إذ لم تكن تتعدى (40000) هكتار معظمها كان بالمنطقة الغربية، أي حوض اللوكوس وجباله وناحية طنجة⁽¹⁹⁷⁾، وهذا ما يشير إلى محدودية النشاط الفلاحي بالمنطقة الشمالية للنفوذ الاسباني، فإذا كانت فرنسا قد جاءت إلى المغرب وهي تملك تجربة استعمارية غنية، ساعدتها على استلها م سياستها وبلورة نظام الحماية الذي فرضته عليه، فإن اسبانيا عكس ذلك تماما، إذ دخلت المغامرة المغربية مجبرة ودون خطة واضحة، أو أي برنامج عمل سبق لها تجربيه⁽¹⁹⁸⁾.

¹⁹⁵-M. NACIRI, op,cit, p. 144.

¹⁹⁶- بوبكر، بوهادي، «الحماية الاسبانية في المغرب (1912-1927) صعوبة التجربة الاستعمارية»، أعمال الندوة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف...، م. س.، صص. 19-20.

¹⁹⁷- زين العابدين، العلوي، م. س.، ص. 87.

¹⁹⁸- بوبكر، بوهادي، م. س.، صص. 19-20.

حدد الاستعمار الأوربي كيف يجب أن يكون منذ البداية، فقد راهن على استعمار فلاحي قروي وأسري، عوض أن يكون استعمار " رئيس مؤسسة"، فمن الضروري أن نميز بين ثلاث فترات لتنسيق الاستغلال، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- الفترة الأولى استمد فيها المستعمر من الأرض دخلا غير كاف حتى للعيش، ومن ثمة كانت تتم مساعدته بواسطة القروض والسلفات القصيرة المدى، التي كانت تتناقص سنة بعد سنة.

- الفترة الثانية حصل فيها المستعمر على دخل كاف لتأمين معاشه ولعائلته، لكن لم يكن بإمكانه تغطية جميع نفقات الاستغلال. الفترة الثالثة وهي التي حصل فيها المستعمر على الملكية⁽¹⁹⁹⁾.

ومن هنا يمكن الإقرار بأن الفلاحة الاستعمارية قد حظيت بمختلف أشكال الدعم المالي والعلمي والتقني، حيث تميزت الأراضي المستولى عليها بتوفرها على مصادر مهمة من المياه، وعلى خطوط مهمة من المواصلات. فقد امتلك الأوروبيون سنة 1913م أكثر من (100000) هكتار في المغرب، وتقع على وجه التحديد في مناطق أكثر خصوبة، حصلوا عليها بطرق مشبوهة خلال السنوات الماضية، وكانت تتوزع كالتالي: (6000) هكتار في الشاوية بين أيدي مائة من المستعمرين، و(400000) هكتار في منطقة الرباط والغرب كان يتقاسمها مائة من المعمرين، وشركة كانت تملك من (10) إلى (15000) هكتار، و(10000) هكتار بدكالة وعبدة، كان يتقاسمها عشرة من الأفراد والشركات، وأخيرا (45000) هكتار في المغرب الشرقي، من بينها (7000)

¹⁹⁹-Y. BRANQUEC , «La propriété rurale et la colonisation dans la zone française Du Maroc», B.E.S.M, N°26 ,1945. p. 136.

هكتار في مطروح و(16000) هكتار بسهل أنكاد، و(20000) هكتار بسهل طريفة بجانب قرיתי بركان وأحفير⁽²⁰⁰⁾.

بلغت الأراضي المستعمرة عشية الاستقلال 27,5 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، والتي قدرت مساحتها بعد الحرب العالمية الثانية بأربعة ملايين هكتار، أما إذا أدخلنا في حساباتنا ممتلكات كبار القواد وأعاونهم، وإذا لاحظنا أن الأراضي التي استولى عليها الاستعمار في مناطق السهل الأطلسي، وفي أراضي سوس ووادي ايناون وسهل سايس، كانت أكثر أراضي المغرب خصوبة، عندئذ يمكن إدراك قوة تلك الضربة التي قضت على الموارد الزراعية لجماهير الفلاحين المغربية⁽²⁰¹⁾، فإعلان الاستقلال كانت حصيلة حركة الاستيطان الزراعي الأوروبي ثقيلة في القطاع الفلاحي بالمغرب، حيث تم تجريد سكان مناطق بأكملها من أراضيهم، لتسليمها إلى المستوطنين الزراعيين، ومثلت الجالية الأوروبية التي بلغ عدد أفرادها (325000) نسمة، أي حوالي 4% من مجموع السكان، وفي حوزتهم (5800) وحدة، مساحتها الكلية أكثر من مليون (1000000) هكتار، أي ما يعادل 10% من الأراضي الزراعية، وتقع في أجود المناطق الفلاحية مثل منطقتي الغرب والرباط (375000) هكتار، والدار البيضاء (340000) هكتار، ومكناس وفاس (250000) هكتار، وبلغ عددهم في منطقة مكناس (700) مستوطن مزارع كانوا يملكون (120000) هكتار أي بمعدل (171,43) هكتارا للفرد الواحد، مقابل (15000) مغربي كانوا يستغلون (10000) هكتار، أي بمعدل (7,33) هكتارا للفرد⁽²⁰²⁾.

²⁰⁰ - جرمان، عياش، م. س.، ص. 172.

²⁰¹ - عبد الله، البارودي، م. س.، ص. 48.

²⁰² - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م. س.، ص. 64.

كانت أغلب أراضي الاستيطان الزراعي الأوربي متمركزة بين أيدي أقلية من الأوروبيين⁽²⁰³⁾، وابتداء من سنة 1937م أصبحت الأوضاع أكثر خطورة، نظرا لاشتداد تمركز الأرض في يد المعمرين.

كان لهذا الوضع أسباب متعددة، أهمها انتشار الملكية الأجنبية، وتحويل جزء كبير من الأراضي إلى ملاكين مغاربة، مما نتج عنه ارتباك في شروط الإنتاج بالنسبة لفئات واسعة من الفلاحين⁽²⁰⁴⁾. فقد اضطر معظم هؤلاء بعد أن انتزعت أجود أراضيهم إلى استغلال الأراضي الأقل خصوبة، بما فيها مساحات واسعة من المراعي، ووجدوا أنفسهم سنة بعد أخرى مجبرين على التخلي عن الإراحة الدورية للأرض، وبذلك تدهورت التربة وانخفضت مردوديتها، وضاق مجال تربية المواشي⁽²⁰⁵⁾.

أدت كل هذه العوامل بالإضافة إلى تمركز الملكية بفعل الضغط السكاني، ونتائج سنوات الجفاف إلى التشريد السريع لسكان البادية⁽²⁰⁶⁾. ومن ثمة، جاء تأسيس "جمعيات الضمان الأهلية" "S.I.P" سنة 1928م التي كان هدفها هو المساهمة بواسطة القروض⁽²⁰⁷⁾ العينية والنقدية لتخصيصها في زراعة القطن والزراعات الزيتية والخضراوات، فضلا عن زراعة الأشجار المثمرة، عن طريق تبسيط أدوات الفلاحة في تحديث الاقتصاد القروي للأهالي⁽²⁰⁸⁾، وتكييفه وفق المتطلبات الحيوية والملحة للمغرب وفرنسا معا.

203- المرجع نفسه، ص. 65.

204- حسن، السملالي، «ملاحظات في المسألة الزراعية»، مجلة المزارع المغربي، العدد السابع، مارس 1999، ص.

27.

205- العربي، مفضل، م. س.، ص. 111.

206- نفسه، ص. 27.

207- عبد السلام، ديار، م. س.، ص. 169.

208- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. 169.

أجمع أغلب المهتمين بالسياسة الاستعمارية بالمغرب على أن الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الاستعمارية في إطار جمعيات الضمان الأهلية كانت متناقضة، وهذا موقف يدل على أن تدخلات فرنسا لتحديث العالم القروي، لم تكن سوى حقن مخدرة بعد الإصلاحات المحدودة التي قامت بها إدارة الحماية، والتي لم يكن هدفها سوى استبدال البنيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، بنمط إنتاج رأسمالي، أي الانتقال بالفلاح المغربي من وضعية الفلاح التقليدي بشروطه التقليدية وإنتاجه المعيشي، إلى فلاح عصري ينتج من أجل السوق، أي يساهم في تحريك عجلة الرأسمالية الفرنسية⁽²⁰⁹⁾.

2. تجارب فلاحية جديدة وأهم السدود والمدارات المسقية

2-1- النموذج الفلاحي الكاليفورني في المغرب

يعد التحديث الزراعي مهمة صعبة، لكن ذات أهمية بالغة بالنسبة للمغرب، على اعتبار أن الغالبية العظمى من الفلاحين ظلوا معتمدين في زراعة أراضيهم على وسائل بدائية وأساليب تقليدية، مما جعل الإنتاج الزراعي ضعيفا، ولم يلبّ حاجيات السوق الداخلية. الشيء الذي جعل الساكنة القروية للمغرب تفتقر بشكل دائم إلى رصيد احتياطي من المحاصيل الزراعية والعمولات النقدية، الأمر الذي جعلها عرضة للمتغيرات المناخية، والعواقب التي قد تحدث خلال مختلف السنوات، وجدير بالذكر أن التحديث الزراعي يفهم بالتنظيم الجدي الذي يتأتى عن طريق المثابرة، بحيث يعتبر الوسيلة

²⁰⁹- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. 169.

الوحيدة لتحقيق الزيادة التدريجية من دخل الأراضي المغربية، وتمكين البلاد من الاستفادة من أراضيها⁽²¹⁰⁾.

شجعت فرنسا كثيرا على زراعة الحبوب في البداية⁽²¹¹⁾، أولا نظرا لسمعة المغرب الإقليمية والدولية في إنتاج الحبوب، وثانيا لكونه يسهم في تراكم رأس المال⁽²¹²⁾. ويبين الجدول الآتي تطور الأراضي المزروعة بالقمح قبل عملية التحديث.

جدول (5): المساحة المزروعة بالحبوب من مجموع الأراضي

المزروعة ما بين 1918 و 1930 (بالآلاف الهكتارات)⁽²¹³⁾

السنة	المساحة الإجمالية المزروعة	مساحة الحبوب	نسبة الحبوب من المساحة الإجمالية
1918	2039	1893	92,8
1920	2135	2063	96,6
1923	2440	2332	97,2
1925	2872	2740	95,3
1928	2787	2641	94,9
1929	3110	2921	94
1930	3860	2833	73

²¹⁰ - Piersuis, «Problèmes De vulgarisation agricole en milieu marocain», B.E.S.M , n° 61, 1954, p.167.

²¹¹ - Herbert, POOP, **Effet Sociogéographiques de la politique des barrages au Maroc (Gharb- Basse Moulouya-Souss- Massa)**, Rabat 1984, p. 32.

²¹² - Mohammed, SALAHDINE, **Maroc : Tribus Makhzen et colons essai d'histoire économique et sociale**, L'Harmattan, Paris, 1986, p.175.

²¹³ - Driss, GUERRAOU, op-cit, p. 178.

يلاحظ من خلال الجدول أن زراعة الحبوب تراجعت ما بين سنتي 1928م و1930م، هذا التراجع ناتج عن تداعيات الأزمة الاقتصادية. لم يضع صناع القرار الفرنسيون تقييما موضوعيا للموارد، وأغفلوا حقيقة مفادها أن المغرب في معظمه وسط هامشي، غير ملائم لإنتاج القمح البوري الموجه خصوصا للتصدير⁽²¹⁴⁾. ومن هنا لا بد أن نذكر بأن إسهام القمح المغربي في تغذية فرنسا، إبان الحرب العالمية الأولى تزامن مع ظهور معطى أساسي، تمثل في كون الإنتاج الكولونيالي المغربي من القمح، كان منافسا للإنتاج الفرنسي. فقد اصطدم المستوطنون بمحدودية قدرة الأراضي الزراعية البورية على إنتاج القمح، واصطدموا بارتفاع كلفة إنتاجه، إذ ضاقت السوق الفرنسية في وجههم ولم تعد تستوعب إلا كميات محدودة من منتوجهم⁽²¹⁵⁾، الشيء الذي جعل عملية تسويقه مستحيلة، وبالتالي كان على الدولة المستعمرة امتصاصه لتنفجر أزمة خطيرة سنة 1929م⁽²¹⁶⁾، أدت إلى إفلاس عدد كبير من المستوطنين الرسميين والخواص⁽²¹⁷⁾. فقد أثبتت هذه الأزمة بوضوح أن سياسة القمح لم تكن سوى بدعة اقتصادية⁽²¹⁸⁾، ومن ثمة جاء تحذير الخبراء الاقتصاديين وفي مقدمتهم "روني هوفر" René "HOFFHERR"، من الاقتصار على نوع واحد من الزراعة، لأن من شأنه

²¹⁴ - Ibidem.

²¹⁵ - العربي، مفضل، م. س.، ص. 114.

²¹⁶ - R. HOFFHERR, L'économie..., op.cit, pp.145-146.

²¹⁷ - العربي، مفضل، م. س.، ص. 114.

²¹⁸ - ويل، سويرنجن، «السراب المغربي الأحلام والانتكاسات الزراعية 1912-1986»، مجلة أبحاث، العدد 23/22، السنة الخامسة، شتاء 1989، ص. 80.

ربط مصير الاقتصاد المغربي بمنتوج واحد، وسقوط الزراعة المغربية في الجمود والروتينية⁽²¹⁹⁾.

في ظل هذه الوضعية حذر الخبراء السياسيون من الاستمرار في النهج نفسه، ودعوا فرنسا التي تتطلع إلى بسط سيطرتها على كل التراب المغربي، إلى البحث عن شكل من التطبيع والتقارب مع المغاربة، لقطع الطريق على الحركة الوطنية الناشئة. وفي السياق نفسه تمت دعوة المهندسين الزراعيين لوضع خطة جديدة لتصحيح مسار الفلاحة المغربية من جهة، والسعي إلى بلورة مشروع من شأنه تحقيق إصلاح اجتماعي يخلق نوعا من المصالحة مع المغاربة، ويعمل على إدماجهم في مشروع الحماية⁽²²⁰⁾. ومنذ ذلك الحين صار الري الحديث في صلب النقاش حول التنمية الزراعية بالمغرب، وتم الانتقال في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، من سياسة "دعه يعمل" إلى سياسة الاقتصاد الموجه، وهو ما أكده أيضا وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936م ودعمها لهذا التوجه. خلال الفترة الممتدة من سنة 1929م إلى 1933م، زارت كاليفورنيا ست بعثات من المعمرين الفرنسيين، والتي تكونت من ملحقين تجاريين، وعملاء متخصصين في عملية تجسس فلاحي لفائدة الحماية الفرنسية.

ومن هذا المنطلق، تم نقل طرق وأساليب الفلاحة، وتقنيات السقي وأنواع الفواكه والخضراوات التي يتم اختيارها، وأخيرا استراتيجية تسويقها بنجاح من كاليفورنيا إلى المغرب⁽²²¹⁾. وفي السياق نفسه لابد أن نستحضر أن

²¹⁹ - R. HOFFHERR, op. cit, p. 146.

²²⁰ - Mina, KLEICHE, « Aux origines du concept de développement : Quand l'irrigation devient enjeu de réforme agricole: Nouvelle mise en ordre du paysage rural marocain dans l'entre deux guerres », in **Hespéris Tamuda**, vol. XXXIX, fasc.2, p. 175-179.

²²¹ - ويل، سويرنجن، «الأرض والسياسة والسلطة بالمغرب ..»، م.س، ص. 59.

السلطات الاستعمارية، ونقلًا للتجربة الكاليفورنية، قامت بإحداث وكالة "المكتب الشريف للمراقبة والتصدير" "O.C.E" سنة 1932م، وذلك بهدف تنظيم وتوجيه الفواكه والخضراوات في أعلى مستويات الجودة نحو التصدير⁽²²²⁾.

استحسنت كل من الدعاية الرسمية والخصوصا هذا التوجه الجديد والثناء عليه⁽²²³⁾، وفي سنة 1934م، ظهرت سياسة فلاحية استعمارية جديدة مقتبسة من كاليفورنيا⁽²²⁴⁾. ارتكزت على تنمية السقي وتصدير الحوامض والبواكر⁽²²⁵⁾.

كما أدى الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضا على فرنسا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إلى ظهور زراعات جديدة استعملت في توفير بعض المواد التي أصبحت الحاجة إليها ملحة، فظروف الحرب ومقتضيات تموين فرنسا عملت على الدفع بالزيادة في إنتاج مجموعة من المنتجات الزراعية كالحوامض والبواكر والطماطم.

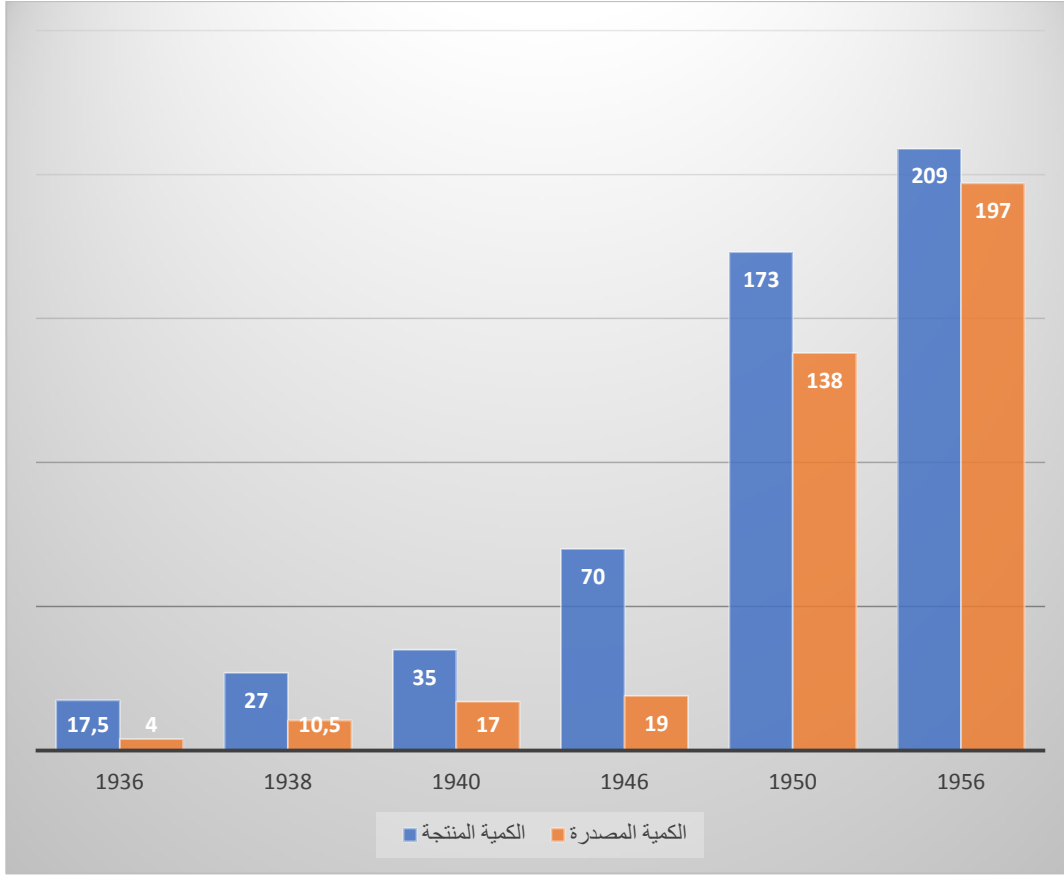
²²² -C.R, PENNELL, "Morocco since 1830, A History", Hurst et Company, LONDON, 2000, p. 224.

²²³ - ويل، سويرنجن، «الأرض والسياسة...»، م. س.، ص. 59.

²²⁴ - نفسه، صص. 58-59.

²²⁵ - نفسه، ص. 59.

مبيان(2): إنتاج وتصدير الحوامض ما بين 1936م و1955م. بـ (آلاف الأطنان)⁽²²⁶⁾



من خلال المبيان يتبين أن إنتاج الحوامض وتصديرها عرف تزايدا كبيرا وخصوصا خلال العشر سنوات الأخيرة من الحماية الفرنسية للمغرب. حيث انتقلت الكمية المصدرة من (19000) طن سنة 1946م إلى (197000) طن سنة 1959م.

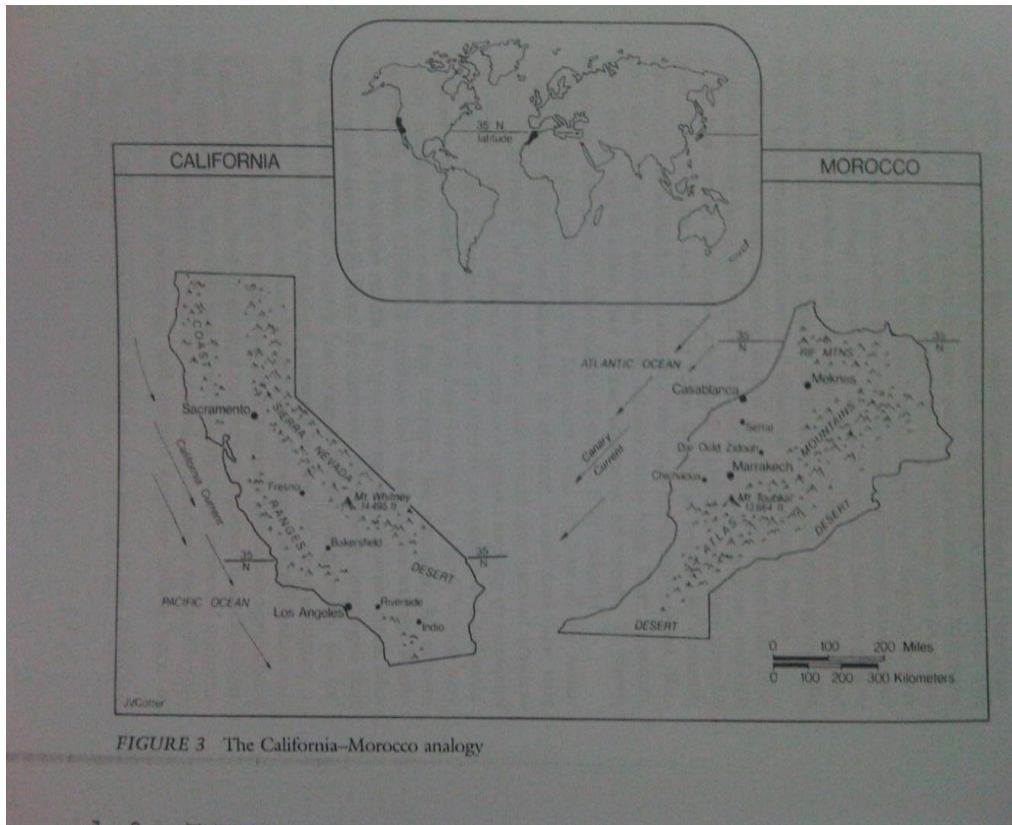
تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لازالت سارية المفعول إلى حد الآن، وهي التي تفسر وجود 80% من الصادرات الفلاحية المغربية سنة 1986م. فالمغرب يعد في الوقت الراهن المصدر العالمي الثاني للبرتقال⁽²²⁷⁾. كما أن

²²⁶ - Driss, GUERRAOU, op-cit, p. 182.

²²⁷ - ويل، سويرنجن، «الأرض والسياس...»، م.س، ص. 59.

هناك العديد من أوجه التشابه بين كاليفورنيا والمغرب، دفعت سلطات الحماية إلى اقتباس التجربة الكاليفورنية، نجلها فيما يأتي:

تقع كل منهما تقريبا في نفس خط العرض على سواحل غرب القارات، وكلاهما في الغالب له مناخات متوسطة ومناطق صحراوية كبيرة، فعلى سبيل المثال: تقع كل من لوس أنجلس والدار البيضاء تقريبا في نفس خط العرض، ولديهما إحصائيات مماثلة تقريبا على مستويات درجات الحرارة، وتساقط الأمطار، وهذا ما يدفعنا للقول إن المغرب يعد واحدا من أقرب الدول من الناحية الطبيعية إلى كاليفورنيا، ولهذا نورد هذه الخريطة التوضيحية للتشابه السالف الذكر (228).



²²⁸ -Swearingen, WILL DAVID , op. cit, pp. 60-59.

أكد سويرينجن أنه تم وضع مخطط يمكن وصفه بأنه مثالي وطموح، هدف إلى سقي مليون هكتار إلى حدود سنة 2000م. فالسقي لم يخصص فقط للزراعة الاستعمارية الموجهة للأسواق الفرنسية، ولكن أيضا في مجال محدود وفي ظروف جد دقيقة لفلاحة المزارعين المغاربة، ومن الأمور التي أكد عليها هذا المخطط جعل الفلاحة الكولونيالية قابلة للحياة باستمرار⁽²²⁹⁾.

توقف مخطط سقي مليون هكتار مؤقتا بسبب الحرب العالمية الثانية⁽²³⁰⁾، فقد تبلورت السياسة الاستعمارية بشكل خاص أثناء احتياجات فترة الحرب لتزويد فرنسا بالحبوب⁽²³¹⁾، وأسندت مهمة جمع المحاصيل إلى أجهزة كانت تسمى (التعاونيات الأهلية الفلاحية) "Coopératives indigènes agricoles" "C.I.A"، وهي هيئة تأسست بموجب ظهير 24 أبريل سنة 1937م، تحددت مهامها في شراء المحاصيل الزراعية وجمعها وتخزينها، وأسهمت بكيفية فعالة في مجهود الحرب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت توجه نحو ميناء ي الدار البيضاء وآسفي كميات كبيرة من المنتجات التي كانت مخصصة لتموين الوطن الأم⁽²³²⁾.

وهنا وجب التذكير أن الاقتصاد المغربي انتقل من التنظيم العادي زمن السلم، إلى التنظيم الفلاحي الموجه بصدور القرار المقيمي في 14 شتنبر سنة 1939م، الذي تأسست بموجبه الإدارة العموما للمصالح الاقتصادية. فقد تعبا المدير العام للمصالح الاقتصادية بمعية رؤساء الغرف الفلاحية، لدراسة الأوضاع الفلاحية ومعالجة المشاكل الرئيسية المتعلقة بحالة الحرب، بشكل

²²⁹ - ويل، سويرنجن، «الأرض والسياسة...»، م. س، ص. 59.

²³⁰ - نفسه، ص. 59.

²³¹ - Jacques, GADILLE, «L'agriculture européenne au Maroc ; Etude humaine et économique », *Annales de Géographie*, 66e Année, n. 354, p. 144.

²³² - بوجمعة، رويان، «الاستغلال الاستعماري للمغرب في ميدان الفلاحة إبان الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940 - نونبر 1942»، مجلة أمل، العدد التاسع، 1997، ص. 53.

ضمن الحفاظ على استقرار الإنتاج والزيادة فيه، من أجل ضمان التموين العام للمغرب والمساهمة في تموين فرنسا ومستعمراتها. وهكذا، وجه المقيم العام الجنرال نوجيس نداء إلى المعمرين، دعاهم فيه إلى الزيادة في حجم المساحات الزراعية ومضاعفة المجهود في إنتاج الحبوب.

جدول رقم(6): المساحة المزروعة بالحبوب من مجموع الأراضي المزروعة ما بين 1931 م و 1955م (بالآلاف الهكتارات)⁽²³³⁾

النسبة المئوية لمساحة الحبوب	المساحة الإجمالية المزروعة	المساحة المزروعة بالحبوب	السنوات
90,2	3230	2912	1931
90,4	3655	3305	1932
88,9	3770	3350	1933
90,1	4148	3737	1935
90	4040	3615	1936-1938
88,6	4355	3861	1946-1948
82	4202	3438	1949-1951
83,4	4817	4038	1952-1954
81,6	5207	4253	1955-1956

²³³ Driss, GUERRAOU, op-cit, p. 181.

يتبين من خلال الجدول، تراجع نسبة المساحات المزروعة بالحبوب بنسبة 10% تقريبا في العشرين سنة الأخيرة من عهد الحماية.

أشار خطاب "ماريشال" "Marechal"، الوزير المفوض المطلق الصلاحية المنتدب بالإقامة العموما في 20 يونيو سنة 1947م، إلى خطة السياسة الاستعمارية لاستغلال وتطوير الزراعة المغربية، حيث حدد أهداف مشروعها على النحو التالي: تحسين مردودية الأراضي، وتوجيه الفلاحة المغربية نحو المزروعات التي تعد أكثر عطاء، وإتقان تجهيز المحاصيل للرفع من قيمتها السوقية، مع إنجاز مخطط لتنمية المغرب، وتوفير وسائل العيش للسكان الذين كانوا يتضاعفون باستمرار. ومن هنا تتجلى الأهمية القصوى التي أولتها فرنسا لتنمية المنتجات التي كاد المغرب أن يعرف فيها نقصا حادا؛ كالحبوب والزيتونيات والقطعان، والتي كانت تمنحه الفرصة من أجل الرفع من قدرته الشرائية، كغرس الأشجار والمزروعات المسقية...⁽²³⁴⁾.

كشف خطاب الوزير المفوض أيضا أن هاجس الإدارة الاستعمارية ومنظري سياستها الزراعية بالمغرب، تمثل أساسا في ضرورة تحويل إنتاج الفلاح المغربي من إنتاج من أجل الكفاف إلى إنتاج من أجل السوق⁽²³⁵⁾.

²³⁴ - عبد السلام، ديرار، م. س.، ص. 173.

²³⁵ - نفسه، ص. 174.

جدول (7): صادرات الحبوب ما بين سنتي 1929م و1938م (بالطن)⁽²³⁶⁾

السنة	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الذرة	المجموع
1929	19000	107400	228100	50000	404500
1930	500	30800	12200	12600	57100
1931	31000	133400	175600	5000	345000
1932	35700	153800	194400	18500	402400
1933	17600	199600	151500	48500	417200
1934	17250	147400	226600	61500	452750
1935	9950	167500	122400	65500	365300
1938	1728	111622	35026	9	148385

انعكست الأزمة الاقتصادية وبوادر الحرب العالمية الثانية على إنتاج الحبوب، وبالتالي على حركة الصادرات خصوصا بها، حيث عرفت تصدير أغلب منتجات الحبوب تراجع خلال الأزمة الاقتصادية (1929م و1930م) لتشهد عملية تصدير الحبوب بعض الانتعاش بعد ذلك، غير أن بوادر الحرب العالمية الثانية أثرت في هذا الانتعاش ليعود التراجع في الصادرات، نظرا للتراجع في الإنتاج، والجدول أعلاه يبين التراجع الملحوظ في تصديرها. وقد عرف إنتاج الحبوب تراجعا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، التي كانت لها عواقب وخيمة على المغاربة بصفة عموما، والمزارعين بصفة خصوصا. إذ عرف إنتاج الحبوب تدهورا غير مسبوق⁽²³⁷⁾، الشيء الذي أدى إلى أزمة داخلية وبداية مجاعة غير مسبوقة منذ فرض الحماية⁽²³⁸⁾.

²³⁶-Th, El KAYARI, op, cit , p. 106.

²³⁷- Ibidem.

كانت فئة الملاكين الصغار هي الأكثر تضرراً، لأنهم استنفدوا كل احتياطاتهم، مما اضطرهم لبيع الأرض في وقت كانت فيه مطامير الأعيان وتجار المدن تتوفر على احتياطات مهمة من الحبوب، مما ساعدهم على الشراء نقداً وعينا⁽²³⁹⁾.

بذلت سلطات الحماية مجهودات كبيرة لغرس المزيد من أشجار الحوامض، وتوسيع الرقعة التي كانت مخصصة لها ما بين سنتي 1940م و1942م، بحيث انتقل الحيز المخصص لها في منطقة الرباط من (2620) هكتارا إلى (5311) هكتارا، وفي منطقة مكناس من (1002) هكتارا إلى (1438) هكتارا، ثم في منطقة وجدة من (869) هكتارا إلى (1078) هكتارا. الشيء نفسه بالنسبة للتبغ أيضا الذي توسعت المساحة المخصصة لزراعته نتيجة ما خلفته الهدنة من حاجيات في هذه المادة، بسبب قطع العلاقات مع الدول التي كانت تزود المغرب بالتبغ. كذلك الأمر بالنسبة للقطن الذي تطورت زراعته بشكل ملحوظ، وعلى وجه التحديد في جهات المغرب⁽²⁴⁰⁾، وذلك بسبب ما خلفته الحرب من نقص في الأثواب، فارتفع إنتاج القطن من ستمائة وخمسين طنا سنة 1940م إلى ألف ومائة طن سنة 1941م، إلا أن هذا الرقم انخفض إلى حوالي ثمان مائة وأربعين طنا سنة 1942م⁽²⁴¹⁾.

لا يخفى ما لهذا التوسع في الأراضي السهلية، وخصوصا في منطقة بني عمير من عواقب كان أهمها تكسير إحدى ركائز الاقتصاد الرعوي، وذلك بحرمان القطعان من السهل كمرعى شتوي، وتحويل أراضيه إلى قطاعات

²³⁸ - جاك، نوفيل، «الأزمة الفلاحية في المغرب 1944-1945 وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية»، مجلة أمل،

العدد السابع عشر، السنة السادسة، 1999، ص. 95.

²³⁹ - جاك، نوفيل، «الأزمة الفلاحية في المغرب 1944...»، ص. 97.

²⁴⁰ - بوجمعة، رويان، م. س.، صص. 54-55.

²⁴¹ - المرجع نفسه، الصفحات نفسها.

سقوية مورست فيها الزراعات التجارية والصناعية. أضف إلى ذلك أن سلطات الحماية حرمت فلاحي منطقة عيون الربيعة من المياه التي حولتها إلى قنوات السقي، وجففت المستنقعات، ووجهت مياه العيون لسقي زراعات أكثر مردودية وربحا، وحرمت سكان منطقة هواره بسوس من المياه الجوفية وسخرتها لصالح الفرنسيين⁽²⁴²⁾.

فعلى الرغم من كل التدابير والاحتياطات التي استخدمتها السلطات لترسيخ الاحتلال وتوفير شروط النماء والازدهار للاستيطان الزراعي، فإن الشعور بالخطر أخذ يتنامى بعد أن ازدادت أحوال السكان القرويين سوءا بسبب تقلص أراضيهم الزراعية، وتدهور خصوبة هذه الأرض وتدني إنتاجها، وتراجع حصة الفرد من المواشي، فقد أصبح الوضع على حافة الانهيار على اعتبار أن السكان القرويين لم ينظروا بعين الرضا لسلطات الحماية، لما مارسته في حقهم من إجحاف.

ولتدارك احتمالات الانفجار⁽²⁴³⁾ انطلقت حملة لتحديث العالم القروي، وعصرنة الفلاحين⁽²⁴⁴⁾. وقد تبنى هذه الفكرة بعض المنظرين للسياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه البادية المغربية كـ"جاك بيرك" " Jaque BERQUE"، فقد جاءت هذه المحاولة التحديثية بعد رفضهما للسياسات الفلاحية التي تم تبنيها قبل سنة 1945م، على اعتبار أنها استهدفت قطاعا دون آخر⁽²⁴⁵⁾.

²⁴² - نفسه، ص. 58.

²⁴³ - العربي، مفضل، م.س، ص. 113.

²⁴⁴ - ويل، سويرنجن، «الأرض والسياسة...»، م.س، ص. 59.

²⁴⁵ - Jaque, BERQUE, J. COULEAU, «Vers la modernisation du fellah marocain», B.E.S.M, n°26, 1945, p. 19.

وضعت المحاولة التحديثية من ضمن أولوياتها التخلي عن كل إرادة للتحديث التدريجي من خلال التحسين الجزئي للنظام الفلاحي التقليدي، والانتقال من الإنسان بالمحراث الخشبي، إلى الإنسان بالجرار⁽²⁴⁶⁾. وكان أهم هذه العمليات إنشاء قطاعات تحديث الفلاحين، وتم في إطارها تجميع الأراضي والسكان والمرافق واستخدام الأدوات والأساليب الزراعية الحديثة. ولكن هذه العملية لم تذهب بعيدا، ولم تتجاوز في نهاية الفترة الاستعمارية ستين قطاعا، شملت اثنين وعشرين (22) ألف هكتار من مجموع الأراضي المزروعة من قبل المغاربة، والتي قاربت مساحتها (4,7) ملايين هكتار، غير أن المستوطنين ناهضوا هذه العملية بقوة لأنها مست احتكارهم لتجارة الأدوات الزراعية، الشيء الذي اضطر السلطات الاستعمارية إلى التراجع عن توسيعها، واستبدال التوسع بعمليات أكثر تواضعا حملت أسماء (الإشعاع) و (التأطير)، وظلت هذه العمليات بدورها محدودة جدا⁽²⁴⁷⁾.

جدول(8): نسبة الاستثمار في المعدات الفلاحية من مجموع الاستثمارات

بالمغرب ما بين سنتي 1949م و1956م⁽²⁴⁸⁾

السنة	الاستثمار السنوي في الفلاحة (الصافي بملايين الفرنك)	الاستثمار السنوي في المعدات الفلاحية	النسبة المئوية
1949	68600	2700	4%
1950	72700	2800	4%
1951	100600	3200	3%
1952	131600	4400	3,3%

²⁴⁶ عبد السلام، ديار، م. س، ص. 172.

²⁴⁷ العربي، مفضل، م. س، ص. 113.

²⁴⁸ Driss, GUERRAOUI, *Agriculture et développement...*, Op- cit, p. 135.

3,7%	4700	127000	1953
3,8%	4400	144500	1954
3,3%	3500	104400	1955
2%	1900	87000	1956

الملاحظ من خلال المعطيات التي قدمها لنا الجدول، أن الاستثمار في وسائل الإنتاج الفلاحي لم تمثل سوى نسبة 3.4 % من الاستثمار الإجمالي بالمغرب في الفترة المذكورة.

2-2- مشاريع الري والسدود الكبرى

يعد الماء عنصرا طبيعيا أساسيا لحياة الإنسانية ولتطورها الاقتصادي والاجتماعي. فالنظام الهيدرولوجي للمغرب تميز بالتوزيع غير المنتظم وغير المتساوي للتساقطات المطرية في جميع أنحاء البلاد²⁴⁹، وبالتالي ووجهت إدارة الحماية الفرنسية مجهوداتها لاستغلال مياه الأنهار والوديان التي شقت الأراضي المغربية، وذلك بإنشاء مجموعة من السدود ومشاريع الري، وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل الآتي: ما أهم السدود؟ وما أهم المدارات المسقية التي عملت سلطات الحماية على إنجازها؟

يخترق المغرب في جميع الاتجاهات عدة أنهار كبرى، لعل أهمها نهر ملوية وسبو وأم الربيع وتانسيفت وسوس وأبورقراق ودرعة، وقد سبق للعديد

²⁴⁹ - بوشعيب، الزيتوني، «منافع السدود والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب»، السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في أفق بداية القرن 21، الدورة الخريفية لسنة 2000، الرباط، 2000، ص. 329.

من المستكشفين الأوروبيين الذين زاروا المغرب خلال القرن التاسع عشر أن أشاروا إلى الموارد المائية الوفيرة نسبيا. إذ صرح " Dr. Gerhardt " "Rohlf's" مثلا، في أعقاب زيارته للمغرب سنة 1861م قائلا: «هناك العديد من الأنهار بالمغرب جميعها تتصاعد من الأطلس»⁽²⁵⁰⁾.

أدركت فرنسا مبكرا أهمية الثروة المائية في نجاح برامجها الاقتصادية في المجالات الفلاحية والصناعية والعمرانية، حيث ثبت لديها أن الثروة المائية المغربية قادرة على ري مئات الآلاف من الهكتارات. وحري بالذكر أن إدارة الحماية منذ البداية سعت إلى فرض هيمنتها على الثروة المائية لتوظيفها، إلى جانب العناصر الاقتصادية الأخرى التي استولت عليها من أجل ضمان نجاح الاستعمار، على المستوى الاقتصادي والمستوى البشري⁽²⁵¹⁾، وبالتالي رصدت لمشاريع الري التي اعتبرت جزءا من حلم ولاية كاليفورنيا حصصا مهمة من الإمكانيات المادية⁽²⁵²⁾.

أما فيما يخص أهم السدود التي أقدمت سلطات الحماية الفرنسية على تشييدها نجد: ثلاثة سدود على نهر أم الربيع الذي يعد أكبر نهر في المغرب، أولها سد "سيدي معاشو" الذي شكل اللبنة الأولى في شبكة السدود المغربية، ولم تنطلق أشغال بنائه إلا سنة 1925م، وقد دخل حيز الاستغلال سنة 1929م⁽²⁵³⁾، تمثلت وظيفته فقط في إنتاج الطاقة وتوفير مياه الشرب⁽²⁵⁴⁾. وثانيها سد "أمفوت" الذي انتهت أشغال بنائه سنة 1944م⁽²⁵⁵⁾، هدف إلى سقي

²⁵⁰ -Swearingen, WILL DAVID ,op, cit, p.36

²⁵¹ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، ص. 108.

²⁵² - C.R, PENNELL, op,cit, p. 225

²⁵³ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، ص. 114.

²⁵⁴ H. POOP, op,cit, p.32.

²⁵⁵ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، ص. 114.

(200000) هكتار في منطقة عبدة ودكالة⁽²⁵⁶⁾. وثالثها هو سد "الدورات" الذي شيد سنة 1950م على نفس النهر⁽²⁵⁷⁾.

صورة (1): افتتاح السلطان محمد بن يوسف لسد أمفوت 1944م⁽²⁵⁸⁾



Source : A. D. N., Fonds M. P., séries 21MA/1/ carton 9, dossier « Photos de l'inauguration du barrage d'imfout sur l'oued oum errabia, par Mr PUAUX, et S. M. le sultan et Le cal CARTOUX».

هناك أيضا سد "المالح"، الذي يقع على نهر بنفس الاسم "واد المالح" قرب المحمدية (45) كلم شرق الدار البيضاء⁽²⁵⁹⁾، والذي انطلقت أشغال بنائه سنة 1927م، ودخل حيز الاستغلال سنة 1931م⁽²⁶⁰⁾، كان الهدف منه ري

²⁵⁶ - المرجع نفسه. 113-122.

²⁵⁷ - المرجع نفسه ، ص. 114.

²⁵⁸ - A. D. N., Fonds M. P., séries 21MA/1/ carton 9, dossier « Photos de l'inauguration du barrage d'imfout sur l'oued oumerrabia, par Mr PUAUX, et S. M. le sultan et Le cal CARTOUX».

²⁵⁹ H. POOP, op.cit, p.32.

²⁶⁰ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، ص. 144.

بساتين المستوطنين المزارعين الأوربيين. كما أنه وضع أساسا لتزويد الدار البيضاء بالمياه، وكان استخدامه مصمما بشكل ثانوي للزراعات المسقية⁽²⁶¹⁾.

يوجد أيضا سد "لالة تاكركوست" "Cavagnac" على واد أنفيس⁽²⁶²⁾، الذي بدأت أشغال بنائه سنة 1929م⁽²⁶³⁾، على بعد (30) كيلومترا من الجنوب الغربي لمراكش⁽²⁶⁴⁾، وانتهت سنة 1935م، وكان يستخدم أيضا لإنتاج الكهرباء ولري مساحة (5000) هكتار مجهزة⁽²⁶⁵⁾.

نشير أيضا إلى سد "الكنصرة" على واد بهت⁽²⁶⁶⁾ (على بعد 20 كيلومترا من سيدي سليمان)⁽²⁶⁷⁾، وهو أحد روافد نهر سبو، ورابع سد في منطقة الاحتلال الفرنسي⁽²⁶⁸⁾، وكان يهدف إلى ري (30000) هكتار. وقد بلغت تكلفة هذه السدود مجتمعة (162) مليون فرنك. وعلى سبيل المقارنة بالجزائر، كان يوجد خلال الفترة نفسها من سنة 1937م (8) سدود⁽²⁶⁹⁾.

هناك أيضا سد "قليلة" و"مشرع حمادي" على نهر ملوية⁽²⁷⁰⁾، وهما حصيلة صيغة توافقية تمت سنة 1927م، لاستغلال مياه حوض ملوية بين الإدارتين الفرنسية والاسبانية. حيث مكن هذا المشروع في منطقة الاحتلال الفرنسي من ري (37000) هكتار في مرحلة أولى، أضيفت إليها (40000) هكتار لسد مشرع حمادي الذي بدأ استغلاله سنة 1955م⁽²⁷¹⁾.

²⁶¹H. POOP, op,cit , p. 32-33.

²⁶² - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونiale ...، م. س.، ص. 116.

²⁶³ - المرجع نفسه، ص. 116.

²⁶⁴ - Ibid, op.cit, p. 33.

²⁶⁵ - Ibid.

²⁶⁶ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونiale ...، م. س.، ص. 116.

²⁶⁷ - H, POOP, op.cit, p. 33.

²⁶⁸ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونiale ...، م. س.، ص. 115.

²⁶⁹ - المرجع نفسه، ص. 116.

²⁷⁰ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

²⁷¹ - H, POOP, op,cit, p. 34.

جدول(9): السدود التي أنشأت خلال فترة الحماية الفرنسية والاسبانية(272)

اسم المنطقة المسقية بـ الهكتار	انتاج الكهرباء (10 كيلو واط / الساعة)	قدرة التخزين (ب10 متر مكعب)	اسم مجرى الماء	سنة الانتهاء من البناء	اسم السد
-	71	2000	واد أم الربيع	929	سيدي سعيد معاشو
2000	-	18000	واد المالح	931	واد المالح
28000	15	100	واد أم الربيع	933	قصبية تادلة
1400	35	25000	واد لو	934	علي تحيلت
30500	24	220000	واد بهت	935	الكنصرة
5000	12	52000	واد نفيس	935	لالة تتركوست
-	-	400	واد بو دروة	937	وزان
55000	160	83000	واد أم الربيع	946	أمفوت
-	-	600	واد المالح	950	زمران
-	92	24000	واد أم الربيع	950	دورات
-	250	1500.000	واد العبيد	953	بين الويدان
85000	525	3800	واد العبيد	954	ايت وردة
-	-	42000	واد ملوية	955	مشرع حمادي
5000	-	3000	واد تاكدوت	956	تاكدوت

272- Ibidem.

عملت سلطات الحماية - بسياستها في بناء السدود بالمغرب- على تدعيم الاستيطان الفلاحي، وخدمة الرأسمال الأوروبي، بهدف جعل المغرب بستانها الأخضر الوفير بالحوامض والخضراوات، وخصوصا بعد نجاح التجربة الكاليفورنية، مما دفعها لسقي أكبر مساحة من الأراضي التي استحوذ عليها المستوطنون بشتى الطرق، وخصوصا الضيعات الكبرى لتصدير منتجاتها إلى فرنسا.

إلى جانب هذه السدود الكبرى، كانت هناك مجموعة من السدود الصغرى على أنهار أخرى في مختلف أنحاء المغرب، ومشاريع سدود أخرى لم يكتب لها أن ترى النور لأسباب مالية⁽²⁷³⁾.

3-2- أهم المدارات المسقية خلال فترة الحماية

وقد نتج عن شبكة السدود مجموعة من المدارات المسقية، ازدادت عددا واتساعا مع تطور البحث الهيدروليكي والبنيات السقوية في المغرب⁽²⁷⁴⁾. وكان المستوطنون يدفعون الرسوم المتعلقة بري أراضيهم، وكانت هذه الرسوم تختلف من منطقة لأخرى، وكان يحدد هذه الرسوم المجلس الأعلى للهيدروليكي⁽²⁷⁵⁾، ومن أهم هذه المدارات:

- مدار طريفة: ظهر المدار المسقي بطريفة قبل الحماية، إذ استعمل الفلاحون المغاربة المياه الجوفية بواسطة الضخ لري أشجار البرتقال، وبلغ

²⁷³ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، ص. 117.

²⁷⁴ - نفسه، ص. 118.

²⁷⁵ - Rapport, Du comité de colonisation proces-verbal définitif, en date du jeudi 9 Aout 1934, A. D. N., Fonds M. P., Série 2MA/1/ carton 182, dossier, « redevances à imposer aux attributaires de lotissements irrigues, pour la jouissance des droits d'eau », p. 18.

مدار طريفية (40000) هكتار، وأغلب أراضيه كانت بين أيدي فرنسيين⁽²⁷⁶⁾، وحسب ما جاء في أحد التقارير، حول النتائج التي تحققت في مجال علم المياه الجوفية بالمغرب سنة 1953م، انطلاقا من شبكة مراقبة الآبار على جميع أنحاء سهل طريفية، تم اكتشاف ظاهرة واسعة الانتشار، تمثلت في انخفاض منسوب المياه الجوفية بسبب الاستغلال المكثف، حيث بلغ هذا الانخفاض سنة 1953 م، بمعدل مترين⁽²⁷⁷⁾.

- مدار سيدي سليمان: تم جلب المياه إلى هذا المدار من سد الكنصرة على واد بهت⁽²⁷⁸⁾، وقد بلغت المساحة المسقية منه في مطلع الخمسينات تسعة آلاف (9000) هكتار، منها سبعة آلاف (7000) هكتار في ملكية الأوروبيين، ونص المشروع على ري خمسة وثلاثين ألف (35000) هكتار⁽²⁷⁹⁾.

- مدار عبدة دكالة: بدأ التنقيب في منطقة دكالة منذ سنة 1923م، بحيث انقسم هذا المدار إلى ثلاثة مدارات فرعية، بلغت مساحتها الكلية القابلة للري مائة وأربعين ألف (140000) هكتار في ملكية أوروبيين ومغاربة، وكانت تجلب إليها المياه من نهر أم الربيع⁽²⁸⁰⁾.

- مدار بني عمير وبني موسى (مدار تادلا حاليا) كانت تجلب المياه لري هذا المدار من واد أم الربيع و واد العبيد⁽²⁸¹⁾، وتميز هذا المدار عن باقي المدارات الأخرى كمدار مسقي، صمم خصيصا لإنجاز تجربة نموذجية. وعلى سبيل التوضيح، ترافق وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936م،

²⁷⁶ - نفسه، ص. 118.

²⁷⁷ - E. BOLELLI, « Compte rendu des principaux résultats acquis dans le domaine de l'hydrologie au Maroc en 1953 », B.E.S.M, Volume XVIII, n°. 61, juin 1954, p. 108.

²⁷⁸ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، ص. 119.

²⁷⁹ - المرجع نفسه، ص. 118-122.

²⁸⁰ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، صص. 118-122.

²⁸¹ - المرجع نفسه، ص. 120.

التي وسعت أكثر السياسة الموجهة للاقتصاد، مع برنامج تعاوني طموح للحد من صعود الحركة الوطنية المغربية، تجسد في إنشاء المقيم العام الجديد الجنرال "نوكيس" "Noguès" سنة 1936م لجنة الري، التي خلصت إلى وضع أول مدار مسقي لفائدة السكان المحليين في سهل بني عمير بتادلة⁽²⁸²⁾.

- مدار قلعة السراغنة: خصص لتجهيز هذا المدار ثلاثة آلاف ومائة وخمسون (3150) مليون فرنك، وهو مثل مدار تادلة قابل لزراعة القطن⁽²⁸³⁾، بلغت مساحته خمسة وعشرين ألف (25000) هكتار، وكانت تجلب إليه المياه من أفورار بتادلة⁽²⁸⁴⁾.

- مدار أنفيس والحوز ومراكش: كانت تجلب المياه إليه من مسافة مائة وعشرين (120) كلم من الشرق نحو الغرب، من المياه المتركمة في السدين المبنيين على تاساوت والأخضر من روافد أم الربيع⁽²⁸⁵⁾.

- مدار فاس: كان الهدف منه ري مساحة أربعين ألف (40000) هكتار، بمياه سد "مديز" "M'dez" ومن إصلاح نهر سبو.

- مدار ماسة بأكادير: هدف إلى ري مساحة سبعة آلاف (7000) هكتار بمياه سد تانكيست على نهر ماسة.

وبفضل هذه السدود والمدارات بلغت المساحة المسقية في المجموع سنة 1952م، خمسين ألف (50000) هكتار، بالإضافة إلى مائة ألف (100000) هكتار استفادت من الأمطار الموسمية⁽²⁸⁶⁾.

²⁸²- Mina, KLEICHE, op.cit, p p. 188-189.

²⁸³ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، ص. 121.

²⁸⁴ - المرجع نفسه، صص. 118-122.

²⁸⁵ - المرجع نفسه، ص. 121.

²⁸⁶ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية ...، م. س.، ص. 122.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المناطق التي عمتها سياسة السدود، قد عرفت تهاافتا واضحا على الأرض من جانب الملاكين الكبار. وهكذا كانت حصيلة التجهيزات المائية إلى حدود سنة 1956م ضئيلة جدا، بالمقارنة مع الموارد المائية المتوفرة. فخلال ثلاثين (30) سنة، تم تشييد ثلاثة عشر (13) سدا فقط، مكن من تخزين حوالي (1,8) مليار مترمكعب، مما مثل 10% من حجم المياه القابلة للتعبئة والمقدرة بحوالي (16) مليار متر مكعب⁽²⁸⁷⁾.

إجمالا، يمكن القول إنه في إطار سياسة العصرية التي نهجتها سلطات الحماية الفرنسية، شهدت المجالات الفلاحية التقليدية تحولات عميقة ومتسارعة خلال فترة الحماية. صحيح أن سياسة الحماية في الميدان الفلاحي قد تمخض عنها إنجاز منشآت تحتية مائية كبرى، أدت إلى تطوير منتوجات الأرض وتنويعها⁽²⁸⁸⁾، لكن هذا التغلغل الرأسمالي أدى إلى خلخلة هذه البنيات خدمة لأغراض الاستغلال والربح⁽²⁸⁹⁾، فكان من نتائج ذلك أن أحدث الاستعمار قطاعا متقدما من حيث وسائل الإنتاج، شمل أخصب الأراضي الفلاحية الكبرى⁽²⁹⁰⁾، بجوار المجتمع المغربي التقليدي القبلي، بحيث طبعت ظاهرة الازدواجية هذه المجالات⁽²⁹¹⁾، والتي عكست بكل بساطة، وجود قطاعين متباينين أحدهما عصري والآخر تقليدي. فعوض أن يستفيد الفلاح المغربي مما أنجزه هذا القطاع فقد حصل خلاف ذلك، إذ كافح في سبيل انتزاع قوته وقوت ذويه بوسائله التقليدية البسيطة، والتي ترجع إلى عهد ما قبل المكننة، واستغلال

²⁸⁷ - بوشعيب، الزيتوني، م. س، ص. 332.

²⁸⁸ - زين العابدين، العلوي، م. س، ص. 88.

²⁸⁹ - حسن، المباركي، «المجالات الفلاحة بين التنظيم العفوي إلى التدبير المؤطر بعض عناصر التفكير»، دينامية

المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط، 2005، ص. 13.

²⁹⁰ - علي، الحمر اوي، «ملاحظات في الأزمة الاقتصادية»، مجلة أنفاس، العدد 5، غشت، 1971، ص. 9.

²⁹¹ - صالح، الشكاك، «البنية العقارية بإقليم وادي زم خلال فترة الحماية»، م. س، ص. 67.

الأرض بالوسائل العلمية الحديثة⁽²⁹²⁾، وهكذا لم تستفد شرائح واسعة من المجتمع المغربي من هذا التطور أو التحسن، فالاستغلال الاستعماري واحتكار المستعمر لأجود الأراضي وأكثر الخيرات، أدى إلى حرمان المغاربة منها⁽²⁹³⁾.

أدى التحديث الرأسمالي بالإضافة إلى التغيرات التقنية المحضة، إلى عدة نتائج اقتصادية واجتماعية وثقافية يمكن أن نجملها في ما يلي:

- انتشار الاقتصاد النقدي خصوصا بالبوادي عوض المقايضة، وتوسيع الإنتاج من أجل السوق عوض الإنتاج من أجل الكفاف.
- تفتت الأسرة الممتدة لفائدة الأسرة النووية.
- تراجع التضامن الجماعي لصالح الفردانية.
- التفقير والتشريد وتزايد الهجرة إلى المدن.
- نمو المدن على حساب البوادي.
- ظهور طبقة متوسطة من الفلاحين، وكذا بورجوازية زراعية مكونة من الحضريين.

على ضوء هذه النتائج، يمكن فهم ما يسميه البعض بالازدواجية، التي ليست في الواقع إلا حفاظا على نمط الإنتاج الرأسمالي وسط الأنماط السابقة، قصد استغلالها وتسخيرها لفائدته. كما يمكن كذلك فهم الفروق التي وجدت بين المناطق المتقدمة، والمناطق الأخرى المتخلفة التي لم تعرف نسبيا أي تغيير، بحيث تشكلت هوامش بالنسبة للمتروبولات الدولية، مع كل ما ينتج عن ذلك

²⁹² - زين، العابدين العلوي، م. س، ص. 89.

²⁹³ - عبد الحميد، حساين، «جوانب من تاريخ الأوبئة بالمغرب في فترة الحماية»، م. س، صص. 142-143.

من آثار وانعكاسات على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية⁽²⁹⁴⁾.

المحور الثاني: مظاهر ونتائج سياسة الفلاحة الفرنسية على الفلاحة المغربية

1. أشكال التطور الفلاحي بمغرب الحماية

ألقت السياسة الاستيطانية بظلالها على الفلاح المغربي الذي كان في صراع دائم مع الجفاف والجراد، ليجد نفسه يعيش بجوار جار جديد غير مرغوب فيه، فضاقت به الأرض بما رحبت، وهجره قسرا وكرها نحو هوامش المدن، وقسم عاش كخادم بعدما كان سيد أرضه. إلا أن هذا الجار، ورغم كل ذلك، كانت له العديد من الإيجابيات على الفلاحة المغربية، في جميع مراحل الإنتاج، وتغيرت معه عدة مفاهيم كان لها الأثر الكبير في تحسن أوضاع الفلاح المغربي.

لقد أثر وجود هؤلاء المعمرين بشكل سلبي على الفلاحة المغربية، وبشكل خاص على مصالح الفلاحين الصغار، لأن سيطرتهم على أجود الأراضي تسبب تدريجيا في نقص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. في هذا الصدد قال القبطان "روميو" "Romieu" عن بني وراين بجهة تازة: "إن دخولنا البلاد قد أدخل بالتوازن بين أعداد السكان وبين الإنتاج، وهو توازن كان يفيد السكان أنفسهم، فأعطى المعمرين أزكى الأراضي التي كان الناس

²⁹⁴ - عبد الجليل، حلیم، «التحديث القروي ورأسملة الزراعة المغربية»، م. س، ص. 65.

يستغلونها[...] ذلك ما اعتبر نقصا في حقوق السكان على هذه المنطقة"⁽²⁹⁵⁾، وتجدر الإشارة إلى أن الأوروبيين لم يكتفوا بما حصلوا عليه من مساحات شاسعة، بل كانوا يزحفون على أراضي جيرانهم المغاربة، أو بعض الأراضي التي تم التخلي عنها من طرف بعض المعمرين، فببالتعاون تدريجيا، ولم تكن حدود مزرعة الأوروبي تعتبر حدودا نهائية إلا عندما تلتقي بحدود مزرعة أوروبي آخر⁽²⁹⁶⁾.

أما الجوانب الإيجابية التي استفاد منها المغاربة من هؤلاء المعمرين، فتمثل في طبيعة الإنتاج، وتطور مفهوم الفلاحة، مع إدخال المكننة عليها متأثرة بالقطاع الأوروبي، هذا الأخير ينتج لبيع، والقطاع الأهلي ينتج ليستهلك، الأول يهتم بالسوق والثاني يهتم بالأسرة⁽²⁹⁷⁾.

إذا كان قطاع الفلاحة الأوروبية طبق نظام الدورة الزراعية واستخدم الآلات والنباتات والبذور المنتجة، ونهج تكتيكا كان يتناسب مع شروط المناخ والتربة، وأعطى مردودا كبيرا، موظفا يدا عاملة قليلة (بمعدل عامل لكل 15 هكتارا)، فإن قطاع فلاحة المغاربة حافظ على الأساليب التقليدية القديمة في الحرث والبذر والحصاد، وبقي تحت رحمة شروط الطبيعة، وحصل على مردود أقل بكثير من مردود القطاع الأوروبي، واستخدم يدا عاملة أكثر (أكثر من عامل لكل هكتارين)⁽²⁹⁸⁾. كلها عوامل انعكست على المردودية، إذ أن أربعة ملايين من الهكتارات المزروعة من لدن الفلاحين المغاربة كانت لا تنتج

²⁹⁵- جلال، زين العابدين، «مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي»، مجلة كان التاريخية، العدد 26، دار الناشرين للنشر الإلكترونية، الكويت، 2003، ص. 43.

²⁹⁶- نفسه، ص. 46.

²⁹⁷- محمد، خير فارس، م.س، ص. 368.

²⁹⁸- محمد، خير فارس، م.س، ص. 368.

على مرّ سنين إلا النصف أو الثلث من المحاصيل التي كانت تنتجها الأرض التي حازها المعمرون⁽²⁹⁹⁾.

لم يقدر المغاربة إمكانيات الإنتاج الفلاحي وإدراك قيمته إلا بعد مجيء الأوروبيين، قبل ذلك كانت الأرض تستغل بوسائل عتيقة مع جهل شبه تام لمفهوم الإنتاجية الزراعية والفلاحية المتخصصة⁽³⁰⁰⁾، حيث اتهم الفرنسيون الفلاح المغربي بالكسل وعدم التعلق بالأرض... والواقع أن الفلاح المغربي لم يكن مهملاً، وكان يعرف أرضه ومناخه جيداً، وبالرغم من الشروط الطبيعية والسياسية، وضعف وسائله الزراعية، فقد كان يبذل أقصى جهده، وتشهد بذلك المصاطب الجبلية والسواقي والسدود الترابية لتحويل وحجز الماء، والدهاليز العميقة - لاستثمار المياه الجوفية، ولكن الظروف كانت أقوى من كفاحه⁽³⁰¹⁾. في المقابل كانت الحماية تقدم للمستوطنين كل المساعدات اللازمة فضلاً عن المساعدات القضائية، وتوفر له الحماية والأمن، كانت المديرية العموما للزراعة تقدم لهم المعلومات المفيدة للزراعة⁽³⁰²⁾، أضف إلى ذلك تمكينهم من الآلات. فقد بلغ عدد الجرارات التي اشتراها المستوطنون خلال سنتي 1926م/1927م حوالي (1261) جرارا منها (436) في منطقة الغرب، و(246) في منطقة الدار البيضاء، و(224) في منطقة مكناس، و(146) في منطقة الرباط، و(97) في منطقة فاس⁽³⁰³⁾.

²⁹⁹- ريمي، لوفر، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الطبعة الأولى، الرباط، 2011، ص. 13.

³⁰⁰- جون، واتر بوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العز و عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2004، ص. 196.

³⁰¹- محمد، خير فارس، م.س، صص. 376-377.

³⁰²- نفسه، ص. 394.

³⁰³- أحمد، تافسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م.س، ص. 239.

كان الفرنسيون يرون في وجودهم عاملا إيجابيا على الفلاحة المغربية، بحيث صرح المقيم العام " موريس نوجيس " " Maurice NOGUES " :
"إن الاستيطان الزراعي الذي يشغل الآلاف من العمال المغربية، ويقود المحميين في اختيار شكل وأدوات الفلاحة العصرية، أليس من العدل الاعتراف بكل موضوعية بالدور الذي لعبته في استثمار في هذا البلد، وفي اقتصاده، وفي الاحتفاظ بالإنتاج في مستوى الحاجيات الديموغرافية"⁽³⁰⁴⁾.

تدخلت إدارة الحماية في سنوات المجاعة، وقدمت المساعدات للمتضررين والمحتاجين، حيث سعت إلى الحد من عمليات بيع الأراضي وشد الفلاحين إلى أراضيهم، بعدما اضطر الفلاحون تحت طائلة الجوع إلى بيعها أو تفويتها بأبخس الأثمان بعد مجاعة 1945م، والحيلولة دون تدفقهم نحو المدن، فأقرت بما أسمته يومئذ 'الملك العائلي' وذلك بظهير 8 فبراير 1945م⁽³⁰⁵⁾.

وعلى الرغم من أن التواجد الأوروبي بالفلاحة المغربية كانت له آثارا سلبيا، فإنه لم يخل مما هو إيجابي، حيث إن المحاصيل الزراعية شهدت ارتفاعا ملحوظا، وارتفع إنتاج الحبوب السنوي المتوسط لمنطقة الانتداب الفرنسي من عشرين (20) مليون قنطار حوالي سنة 1930م إلى ثلاثين (30) مليونا تقريبا في نهاية الحماية، بالنسبة لكل المنتجات الزراعية الأخرى، فقد أصبح النمو الفلاحي نموا سريعا، هكذا فقد ارتفعت المساحة المغروسة بالكرم من عشرة آلاف (10000) هكتار عام 1930م إلى خمسة وخمسين ألفا (55000) عام 1955م⁽³⁰⁶⁾.

³⁰⁴ - المرجع نفسه، ص. 96.

³⁰⁵ - بوجمعة رويان، "مجاعة 1945 بالمغرب"، و"وقفات في تاريخ المغرب، دراسة مهداة لإبراهيم بوطالب، تنسيق عبد المجيد القدوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 27، الطبعة الأولى، 2001 ص. 261.

³⁰⁶ - سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داعز، دار الحداثة، الطبعة الثانية، 1981، ص. 45.

كما انطلقت حملة لتحديث العالم القروي وعصرنة الفلاحين⁽³⁰⁷⁾. وقد تبنى هذه الفكرة كل من "جاك بيرك" و"كولو"، باعتبارهما المنظرين الأساسيين للسياسة الاستعمارية تجاه البادية المغربية، فقد جاءت هذه المحاولة التحديثية بعد رفضهما للسياسات الفلاحية السابقة عن سنة 1945م، باعتبارها استهدفت قطاعا دون آخر⁽³⁰⁸⁾.

وقد وضعت المحاولة التحديثية من ضمن أولوياتها التخلي عن كل إرادة للتحديث التدريجي من خلال التحسين الجزئي للنظام الفلاحي التقليدي، والانتقال من الإنسان بالمحراث الخشبي، إلى الإنسان بالجرار⁽³⁰⁹⁾، وكان أهم هذه العمليات إنشاء قطاعات تحديث الفلاحين "S.M.P"، وتم في إطارها تجميع الأراضي والسكان والمرافق واستخدام الأدوات والأساليب الزراعية الحديثة. ولكن هذه العملية لم تذهب بعيدا، ولم تتجاوز في نهاية الفترة الاستعمارية ستين قطاعا، غطت إثنين وعشرين ألف (22000) هكتار من مجموع الأراضي المزروعة من قبل المغاربة، التي قاربت مساحتها (4.7) ملايين هكتار، غير أن المستوطنين ناهضوا هذه العملية بقوة لأنها مست احتكارهم لتجارة الأدوات الزراعية، الشيء الذي اضطر السلطات الاستعمارية إلى التراجع عن توسيعها، واستبدال التوسع بعمليات أكثر تواضعا حملت أسماء عدة؛ كاسم (الإشعاع) و (التأطير)، وظلت هذه العمليات بدورها محدودة⁽³¹⁰⁾، وبعبارة أخرى فقد شكلت سنة 1945م قطيعة مع المجتمع الزراعي مما أدى إلى تراجع الاستيطان، وارتفاع الهجرة القروية، لتبين

³⁰⁷ - ويل سويرنجن، «الأرض والسياسة والسلطة بالمغرب...»، م. س.، ص. 59.

³⁰⁸ - J. BERQUE, J. Couleau, «Vers la modernisation...», op.cit, p. 19.

³⁰⁹ - عبد السلام، ديرار، م. س.، ص. 172.

³¹⁰ - العربي، مفضل، م. س.، ص. 113.

للخبراء وتقنيي السياسة الاستعمارية أن المغرب لم يكن أبدا الفردوس الفلاحي المأمول.

2. انعكاسات الفلاحة الكولونيالية على الفلاحة المغربية

يعتبر الاستثمار حسب أبرز الاقتصاديين المغاربة الذين اشتغلوا على هذا الموضوع العنصر الأساسي الذي قلب معطيات الاقتصاد المغربي رأسا على عقب، سواء بحجمه أو أصله أو توجهه أو أثاره حتى اليوم⁽³¹¹⁾.

بدأت تتبلور معالم ارتباط الاقتصاد المغربي بالاستثمار الأجنبي منذ أواسط القرن التاسع عشر، حيث سجل خلال هذه المرحلة بداية اهتمام المجموعات الأجنبية بالاستثمار بالمغرب. إلا أن عناصر هذا الاهتمام ومجالاته ظلت في مستويات محدودة، وبدءا من سنة 1906م ومع توقيع اتفاقية الجزيرة الخضراء تبلورت بدايات التحول في السياسة الاقتصادية للمغرب حيث تزايد اهتمام البلدان الكبرى بالاستثمار فيه.

وبمجرد الإعلان عن توقيع معاهدة الحماية سنة 1912م، نشطت سلطات الحماية الفرنسية في اتجاه تطوير الاقتصاد المغربي وفق استراتيجيات تجعله مكملا للاقتصاد الفرنسي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، عملت إدارة الحماية على نفس المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة قبل إبرام معاهدة الحماية.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م) برز مدى صدق نوايا الإقامة العموما الفرنسية بالمغرب، وخصوصا بعدما بلغت أزمة القطاعات

³¹¹ - إدريس، الكراوي، وعبد العزيز، النويضي، الاقتصاد المغربي نموذجا للفلاحة والاستثمار الأجنبي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1988، ص. 36.

الاقتصادية أوجها، وخصوصا القطاع الفلاحي الذي أصبح يعيش وضعاً مزمرياً، وفي هذا الإطار ظهرت أفكار تنادي بضرورة تدخل سلطات الحماية من أجل تطوير الوسط القروي المغربي، فتأسست بذلك "قطاعات تحديث الفلاحة" "Secteurs de modernisation de paysant"، ويرى أصحاب هذا المشروع أن تطوير العالم القروي، لا يتأتى بتطوير أساليب العمل، وتقديم القروض والعتاد الميكانيكي فقط، بل يستدعي تغييراً جذرياً يمس العقليات والعادات اليومية للفلاح المغربي⁽³¹²⁾.

وسرعان ما وئدت تلك المحاولات، خصوصاً بعد اصطدامها بمعارضة المستوطنين المزارعين، لأن نجاح تطوير العالم القروي من شأنه أن يؤدي إلى ندرة وغلاء في اليد العاملة المغربية، وبذلك تم تعديل المشروع، مما أفقده ذلك البعد الشمولي الذي كان محركه الرئيسي، واستمرت الفلاحة المغربية على هامش اهتمام إدارة الحماية الفرنسية في مشروعها لتطوير الاقتصاد الكولونيالي⁽³¹³⁾. وقد تحجبت سلطات الحماية بعدم التدخل في تطوير الفلاحة المغربية بكونها تركت الفلاح الأهلي ليطور نفسه بنفسه، وذلك بمحاولته الاستلهاً من النموذج الذي يشكله المستوطنون الفلاحون.

ونتيجة لهذا الإهمال من طرف سلطات الحماية الفرنسية فقد عرف الإنتاج الفلاحي لدى المغاربة، تقهقراً حيث كانت السنوات ما بين 1941م و1945م من أصعب المواسم في حياة الفلاحة المغربية، فقد كان الإنتاج يتقهقر ويتناقص كل سنة بنسب متزايدة، حيث بلغت نسبة التقهقر لموسم 1941م - 1942م حوالي (14,22%)، وبلغت نسبة التقهقر لموسم 1942م-1943م

³¹² - Jaque, BERQUE, *sciences sociales et décolonisation*, Edition bouchene, 2001, p p. 33-34.

³¹³ - أحمد، تفاسكا، *الفلاحة الكولونيالية ...*، م.س.، ص. 107.

(20,41%)، أما موسم 1943م-1944م فقد بلغت النسبة (34,42%)، وفي موسم 1944م-1945م بلغت النسبة (84,97%)⁽³¹⁴⁾.

وقد كان التوجه الكولونيالي يحاول من خلال سياسته الفلاحية، ترسيخ الازدواجية الفلاحية: فلاحه كولونيالية متطورة وممكنة، تستفيد من كل وسائل الدعم، وفلاحه أهلية تقليدية محرومة من أشكال الدعم، وتخضع لثقل مجموعة من الالتزامات، فبالإضافة إلى تخلف الوسائل والطرق المستعملة، أصبح الفلاح الأهلي يصارع دون سند أو حماية، ثلاثة أعداء: الضرائب والمرابون، والجمعيات الأهلية، والمناخ⁽³¹⁵⁾.

وهكذا، شكلت مرحلة الحماية الممتدة من 1912م إلى سنة 1956م منعطفا حاسما في تطور الاقتصاد والفلاحة المغربية، وجلب الاستثمارات الأجنبية، بحيث توزع هذا التطور على امتداد فترة الحماية بين مرحلتين أساسيتين. تمتد المرحلة الأولى منذ توقيع معاهدة الحماية سنة 1912م إلى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945م، وقد طبعها إهمال ملحوظ لاقتصاد المغاربة وخصوصا المجال الفلاحي الذي لم يعرف تطورا ملحوظا، سوى بعض المحاولات المحتشمة من طرف سلطات الحماية، والتي كانت في الغالب تنتهي بالفشل. وامتدت المرحلة الثانية من بعد الحرب العالمية الثانية إلى حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956م، حيث ارتفع مستوى استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية في السنوات الأولى لهذه المرحلة وبالخصوص من فرنسا⁽³¹⁶⁾.

³¹⁴ - أحمد، تفاسكا، الفلاحة الكولونيالية... م.س، ص. 100.

³¹⁵ - المرجع نفسه، ص. 101.

³¹⁶ - جواد، النوحى، مقارنة سياسة للاستثمارات الأجنبية في المغرب (1990-2006)، مؤسسة عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، 2009، صص. 17-18.

3. انهيار الفلاحة التقليدية المغربية

لقد ذهب معظم المؤرخون الغربيون إلى القول أن انهيار الفلاحة المغربية ترجع إلى ظروف طبيعية كالجراد والمجاعات والفيضانات، وإلى أزمت اقتصادية كأزمة 1929م، وإلى عوامل نفسية واجتماعية نظرا لكون الفلاح المغربي يتميز بعدم الاستقرار، كما أرجعها البعض الآخر إلى الكثافة السكانية المرتفعة في البوادي المغربية مما أرغم الفلاحين المغاربة على الهجرة إلى المدن، فهذه العوامل لا يمكن إنكار دورها الذي يبقى فقط ثانويا إذا ما قارناه بالأسلوب الاستعماري الذي نهجته إدارة الحماية في القطاع الاستعماري الفلاحي والذي كان العامل الرئيسي في انهيار الفلاحة المغربية ويتمثل هذا الأسلوب في ثلاثة أشكال:

3-1 إنشاء المحيط الاستعماري

كانت الأرض شرطا طبيعيا وضروريا لقيام النشاط الاقتصادي الاستعماري بالمغرب، ونظرا لمحدودية هذا الشرط فقد اتخذ أهمية قصوى وتمحور عليه الصراع، فعند هذا المستوى لا تبقى حيازة الأرض فقط وسيلة تضمن عودة نتاج العمل إلى المنتجين، بل تصبح حيازتها وسيلة للاستيلاء على جزء من نتاج الغير.

وقد حظيت قضية امتلاك الأوربيين للأراضي المغربية اهتماما كبيرا في جل المؤتمرات والاتفاقيات، وذا ما اتضح جليا في المادة (16) من مؤتمر مدريد والمادة (60) من عقد الجزيرة الخضراء، وقد تطورت أملاك الأوربيين عشية الإعلان عن الحماية حيث وصلت سنة 1812م (80000) هكتارا، منها

(25000) هكتارا في المناطق الشرقية و(40000) هكتارا في الغرب وسلا وزعير و(60000) هكتارا بالشاوية، ويتعلق الأمر بإنشاء استغلالات كبرى من (1500) إلى (2000) هكتار³¹⁷، انتزعت من الفلاحين المغاربة لصالح الرأسماليين الأجانب وخصوصا الشركات ذات وسائل العمل المتطورة. وعلى الرغم من كون عمليات بيع وشراء الأراضي من خلال عقود البيع والشراء لا تحمل إلا قدرا ضئيلا من المال لا تتجاوب مع قيمة الأرض، فإن المضاربات العقارية شملت كل المناطق والجهات خصوصا قرب الموانئ، وفي هذا الإطار عرفت مدينة الدار البيضاء مضاربات عقارية خطيرة ذكرها "لويس هوبر" "Louis Hobert" في تقرير حول قرض 1914 قدمه لمجلس الشيوخ نقتطف منه المثال التالي: "إن (20) هكتارا بين طريق الرباط والبحر التي هي في ملكية المخزن في شخص سيدي بليوط تم شراؤها ببعض السنتميات للمتر المربع، وبيعت كتجزئات عام 1909 – 1910 بثلاثة فرنكات إلى ستة فرنكات، و ب أربعون فرنكا سنة 1913، وب خمسون إلى مائة فرنكا فيما بعد(...). كما أن أرض مساحتها هكتاران ونصف اشترت ب (30000) فرنكا عام 1907 و1908 أما اليوم فهي تساوي الملايين..."⁽³¹⁸⁾.

2-3 الابتزاز الضريبي "الترتيب"

إن الترتيب من الناحية النظرية ضريبة نجمت إعادة تنظيم ضريبتين دينيتين: الزكاة والعشور، وهي ضريبة عقارية تفرض على أساس المحاصيل السنوية الزراعية والأشجار المثمرة والماشية، وقد شكلت هذه الضريبة عمليا وسيلة لتحقيق الابتزاز النقدي، وكانت إدارة الحماية ترمي

³¹⁷ - REVIT, Daniel, Lyautey et l'institution du protectorat ..., op-cit, p. 82.

³¹⁸ - Ibidem.

من وراء هذه الضريبة إدماج المغاربة بصورة عنيفة ضمن الاقتصاد النقدي الذي لم يكونوا مؤهلين للاندماج فيه.

وانطلاقاً من هذا الهدف فإن الفلاحين كانوا مطالبين بالرغم مما عانوه من نتائج الاستعمار القروي من تأدية الضرائب والرسوم التي تطالبهم بها إدارة الحماية، والتي لم تكن عند تحديدها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السلبية في دخل الفلاحين، فمثلاً فرضت إدارة الحماية بدائرة صفرو الترتيب على (1361) عائلة لم تكن قد ربحت أي شيء، وفي سنة 1938م بلغ مدخول الترتيب (130) مليون فرنك وهي سنة المجاعة وانهايار الزراعة مقابل (105) مليون فرنك عام 1936م⁽³¹⁹⁾

ومع أن القيمة الإسمية لهذه الضريبة كانت زهيدة، إلا أنها كانت ثقيلة على الفلاحين إذا ما قورنت بسعر الأراضي المعمول بها ، ففي المنطقة الشمالية على سبيل المثال كان على كل فلاح دفع عن كل هكتار مزروع قمحا حسب نوعية التربة ما يلي:

- الأراضي الخصبة جدا ما بين 9% و 20% من القيمة السلعية.
- الاراضي الأقل جودة ما بين 13% و 40% من القيمة السلعية، فقد كانت النتيجة امتصاص ما يقارب 10% من مدخول المزارع الصغير رغم أن هذا الأخير كان يعاني باستمرار من الميزانية السنوية⁽³²⁰⁾.
- فبالإضافة إلى هذه الضريبة المجحفة، فإن الفلاحين المغاربة كانوا مطالبين بتقديم إعانات لإصلاح وإنشاء الطرق والبنيات كالمرافق المدنية

³¹⁹ - أحمد، تافسكا، تطور الحركة العمالية بالمغرب 1919-1939، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة الجزائر، دا ابن خلدون، ط 1، 1980، ص. 51.
³²⁰ - جمال الدين، التباغ، "تفكك البنى ما قبل الرأسمالية وحركية قوة العمل بالمغرب 1900-1980"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 3، 1987، ص. 66.

والعسكرية، إضافة إلى "الفريضة" زائد الهدايا الإلزامية عينا ونقدا بمناسبة مرور الشخصيات المرموقة⁽³²¹⁾.

4. مقارنة الاستثمارات الفلاحية بباقي القطاعات

انصب اهتمام فرنسا بعدما تسلمت رسميا مقاليد الحكم في المغرب سنة 1912م، على إعادة النظر في التنظيمات السياسية والعسكرية والإدارية القائمة آنذاك، وأصدرت عدة نصوص وقوانين بهدف ضمان الاستغلال الممنهج لخيرات البلاد من جهة، وتقديم كل الضمانات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب وفي مقدمتهم الفرنسيين، وهو الأمر الذي استجاب له أصحاب البنوك وأرباب الأعمال والشركات الكبرى، منتهزين الفرصة لاستثمار مبالغ مالية هامة في القطاع المنجمي، والأشغال الكبرى في السقي وتشبيد الطرق. وقدرت المبالغ المالية التي تم استثمارها من طرف الدولة والخواص في قطاعات مختلفة، بحوالي (700) مليار فرنك في المنطقة السلطانية وحدها، ثم قفز هذا الرقم إلى (800) مليار فرنك ما بين 1940م و1953م⁽³²²⁾. وهذا يعني أن حجم المبالغ المالية التي تم ضخها في الاقتصاد المغربي الواقع في قبضة الدولة الحامية والمعمرين، قد تضاعف أكثر من مرتين.

إن ما ينبغي التأكيد عليه أن الاستثمارات تمت من مصدرين أساسيين: الدولة الفرنسية الحامية، والمستثمرون الفرنسيون الخواص، ويمكن القول إن استثمارات الأولى جاءت لخدمة الثانية لطبيعة الدولة الاستعمارية، وخصائص الاقتصاد الرأسمالي. وقد انصبت هذه الاستثمارات على الهياكل الارتكازية،

³²¹- ألبير، عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة...، مرجع سابق، ص. 350.

³²²- زين العابدين، العلوي، م. س.، ص. 81.

بعبارة أخرى، تجهيز البنية التحتية (المواصلات الطرق الموانئ، السكك الحديدية، السدود، الدوائر السقوية...)⁽³²³⁾ فما بين 1920م-1928م استثمرت غالبية الرأسمال العام والخاص في القطاع الفلاحي العصري، فقد خصص الرأسمال الخاص لتطوير الزراعات التصديرية⁽³²⁴⁾، مما ساهم في مضاعفة الأنشطة التصديرية خمسين مرة، و التي تشكلت أساسا من المعادن والفلاحة. كما نمت فلاحه الصادرات من الطماطم والحوامض والخمور، بفضل تحديث مزارع المعمرين بإنشاء السدود ومد التجهيزات السقوية⁽³²⁵⁾.

جدول(10): تضاعف الأنشطة التصديرية ما بين (1930م و1955م)⁽³²⁶⁾

الزراعات الاحتكارية		إنتاج الحبوب		الفترة
النبيذ بآلاف الهكتولترات	الحوامض بآلاف الأطنان	القمح الصلب بآلاف القنطار	الشعير بآلاف القنطار	
451	-	5455	11.418	1930م-1935م
553	28	4367	14.649	1935م-1940م
416	50	5383	13.323	1940م-1945م
465	104	4697	11.881	1945م-

³²³ إدريس، الكراوي، عبد العزيز، النويضي، م. س.، ص. 36.

³²⁴ - Abdelaziz, BELAL, *L'investissement au Maroc (1912-1964) et ses enseignements en matière de développement économique*, Ed. Maghrébines, Casablanca, 1976, p. 54.

³²⁵ - Ibid, p. 55.

³²⁶ - Ibid, p.55.

				1950م
1324	196	5964	16.281	1950م-
				1955م

وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م-1938م تركزت الاستثمارات في السكك الحديدية، وخلال الحرب العالمية الثانية تقلصت الاستثمارات لتتخصص في نفقات الدفاع والإدارة، وعموما فقد أنفقت 82% من الاستثمارات على البنية التحتية، و6% على القطاع الاجتماعي والباقي على الإدارة والدفاع⁽³²⁷⁾.

استحوذت الإدارة الاستعمارية خلال الفترة الممتدة من 1932م إلى 1945م على أخصب الأراضي الزراعية في البلاد، قدرت بحوالي (800) ألف هكتار، تركزت في هذه الحقبة عند فروع المجموعات المالية الضخمة، كبنك باريس والأراضي المنخفضة، وبنك الاتحاد الباريسي في أهم قطاعات الاقتصاد على شكل شركات كبرى (وكالة التبغ ، اسمنت المغرب، مصانع البناء، مصانع كارنو، مصانع السكر، الشركات المعدنية والطاقة)³²⁸.

أما فترة الأزمة والحرب 1932م-1945م، فيمكن تقسيمها إلى مرحلتين: المرحلة الممتدة من سنة 1932م إلى سنة 1939م؛ وهي فترة تزعرع فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بسبب الانهيار الكبير للأسعار وتوقف الاستثمار، خصوصا في الفلاحة التي ارتكزت على تسويق الحبوب، وأفلست عدة شركات وقلصت الأخرى نشاطها، وقد بدأت بوادر الانتعاش بعد

³²⁷ - إدريس، الكراوي، وعبد العزيز، النويضي، م. س.، ص. 36.

³²⁸ - المرجع نفسه، ص. 37.

سنة 1936م، ولكنها ما فتئت في التراجع مع بداية الحرب. المرحلة الممتدة ما بين سنتي 1940م-1945م؛ حيث كانت الاستثمارات ضعيفة في الفلاحة. شكلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حدود الاستقلال، طفرة هائلة في اقتصاد الحماية بالمغرب، إذ تزايد الاستثمار الأجنبي بشكل لم يسبق له مثيل. حيث فاقت قيمة الاستثمار في هذا العقد، قيمة الاستثمارات خلال ثلاثين سنة السابقة⁽³²⁹⁾، خصص أغلبها للاستثمارات المنتجة⁽³³⁰⁾. ولعل الفضل في ذلك، راجع إلى الجاذبية التي كان يتمتع بها المغرب، من حيث خيراتة وقلة ساكنته، إذ لم يصل عدد سكان المغرب سنة 1953م إلى عشرة ملايين نسمة، وجدت فيه رؤوس الأموال ملجأ في فترة توتر دولي قوي، وفتحت لها آفاق الربح الواعدة في أرض بكر وأجور هزيلة وضرائب رمزية⁽³³¹⁾.

جدول (11): نسبة الاستثمار في المواد الزراعية من إجمالي الاستثمار ما بين 1949م-1953م بملايين الفرنكات⁽³³²⁾

1953م	1952م	1951م	1950م	1949م	
127000	131600	100600	72700	68600	مجموع الاستثمار السنوي الصافي
4700	4400	3200	2800	20700	الاستثمار في المعدات الزراعية

³²⁹- المرجع نفسه، ص. 38.

³³⁰-A. BELAL, op.cit , 1976, p.32.

³³¹- إدريس، الكراوي، عبد العزيز النويضي، م. س.، ص. 38.

³³²- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3,7	3,3	3	4	4	النسبة المئوية للاستثمار في المعدات الزراعية
-----	-----	---	---	---	--

نستنتج من خلال المعطيات الواردة في الجدول أن سلطات الحماية أعطت أهمية كبيرة للاستثمار في المعدات الزراعية، باعتبارها من ركائز الإنتاج الجيد، أما فيما يخص الاستثمارات الفلاحية من توزيع البذور والمساعدات المالية...، فقد وصل معدله خلال هذه الفترة حوالي 3% من مجموع الاستثمار، ليكون مجموع الاستثمار في المجال الفلاحي بصفة عموماً خلال الفترة الممتدة ما بين 1949م و1953م ما معدله 6,6%، وبالمقارنة مع الاستثمارات خصوصاً والتي بلغت خلال نفس الفترة:

8%	- سنة 1949م:
9,5%	- سنة 1950م:
6%	- سنة 1951م:
6%	- سنة 1952م:
6,5%	- سنة 1953م:
7%	- سنة 1954م:
6,3%	- سنة 1955م:
4,7% ⁽³³³⁾	- سنة 1956م:

³³³- A. BELAL, op.cit , 1976, p. 59.

نلاحظ أن الاستثمارات في المجال الفلاحي عرفت نفس النسب تقريبا، أي ما معدله 6,75%، مما يعني أن سلطات الحماية كانت تولي عناية كبيرة للمجال الفلاحي بالمغرب، وكثيرا ما شجعت رؤوس الأموال الأوروبية، وخصوصا منها الفرنسية، بالاستثمار في المجال الفلاحي بمستعمراتها وعلى الخصوص تلك الموجودة بشمال إفريقيا، فقد سعت سلطات الحماية الفرنسية في كل أقطار شمال إفريقيا إلى الاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الخصبة⁽³³⁴⁾، وعلى سبيل المثال فقد كانت خصوبة الأرض التونسية معروفة جيدا إذ كان الحديث يدور حول الأراضي الخصبة لإفريقيا الرومانية والتي كانت تعتبر مطمورة إيطاليا من القمح، إلى جانب غابات الزيتون التي كانت تمتد إلى حد بعيد في الداخل⁽³³⁵⁾. فقد بلغ عدد المعمارين بتونس مع بداية خمسينات القرن العشرين (3750) معمرا، كانوا يتصرفون في (800000) هكتار من أراضي الملك والكراء، أي بما يعادل 16% من جملة الأراضي الزراعية الموجودة بتونس⁽³³⁶⁾.

³³⁴ حافظ، ستهم، الأرض والفلاح والسوق والمجتمع في المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب الأقصى)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003،

ص.45.

³³⁵ جان، غانياج، أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)، برق للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص.

.67

³³⁶ محمد، نجيب بوطالب، الفلاحة والمجتمع الريفي في تونس، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص. 19.

خلاصة الباب الأول

لم تعرف البنية الاقتصادية المغربية طيلة قرون طويلة سوى تحولات طفيفة جدا، حيث استمر العمل بالفلاحة كمصدر معيشي للغالبية العظمى من السكان، واعتمدت أساليب وتقنيات تقليدية متوارثة جيلا بعد جيل، ولم تؤثر النهضة التقنية والصناعية التي عرفتها أوروبا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر فيها رغم القرب الجغرافي. وبقيت الفلاحة المغربية رهينة الظروف الطبيعية وتقلبات المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية التي عرفتها كل بلدان البحر الأبيض المتوسط.

شكلت الإجراءات والقوانين التي فرضها المخزن على تملك الأراضي واستغلالها حاجزا أمام السيطرة والاستفادة من خيرات البلاد، لذلك قامت الدول الأوروبية بعقد مجموعة من المؤتمرات، من بينها مؤتمر مدريد سنة 1880م، ومؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م، اتفقت فيهما على إعطاء المزيد من الامتيازات الاقتصادية للأجانب والمحميين، مما ساعدهم على وضع الأسس الأولى لفرض الحماية على المغرب سنة 1912م. ;الواضح أن سلطات الحماية استطاعت تنزيل برنامجها الهادف إلى عصرنه الفلاحة المغربية، حيث نجحت في إنشاء شبكة طرقية مهمة، ساعدتها في نقل المنتجات إلى الموانئ لتصديرها إلى فرنسا. كما قامت بتشديد مجموعة من السدود لسقي أكبر مساحة من أراضي المستوطنين، وشجعت الفلاحين المستوطنين بتزويدهم بألات حديثة، وبنور مختارة وتقنيين مختصين وجوائز مادية وقروض طويلة الأمد، وأعطت هذه الجهود أكلها، فأصبح المغرب هو الممول الرسمي للمتروبول بالكثير من المنتجات الفلاحية.

الباب الثاني:

أحوال فاس مكناس:

المعطيات الطبيعية والبشرية

والاقتصادية، والإجراءات

المتخذة للسيطرة على

الأراضي بالمنطقة

تعد منطقة فاس مكناس من أكثر المناطق المغربية غنى سواء من حيث طبيعتها التي تعرف تنوعا كبيرا بين سهول وجبال وهضاب، وشبكة مائية هائلة تغنيها تساقطات هامة، وتعد المنطقة من الأماكن الصالحة للاستقرار والعيش، مما أعطاها مكانة متميزة بين باقي مناطق المغرب، ونظرا لهذه المكانة التي تتميز بها المنطقة، بادرت سلطات الحماية إلى سن قوانين وإجراءات حيازية لتمكين المستوطنين من السيطرة على أجود الأراضي بالمنطقة.

الفصل الثالث: أحواز فاس مكناس: المجال والإنسان

تقع منطقة فاس مكناس في موقع استراتيجي ممتاز، فهي منطقة التقاء ما بين هضاب الأطلس المتوسط، ومقدمة جبال الريف، وسهل الغرب، وتمتد المنطقة من الشرق إلى الغرب على مدى (100) كلم، وهي منطقة تقع على هضبة تعلق واد بهت غربا وواد سبو شرقا؛ وتحدها من الشمال تضاريس مقدمة جبال الريف، وجنوبا جبال الأطلس المتوسط عرضها حوالي (70) كلم، وهي ترتفع ارتفاعا طفيفا نحو الجنوب (600) متر شمال مكناس و(900) متر على سفح مرتفعات الحاجب...⁽¹⁾. إذن ما المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للمنطقة؟

¹ - جون، فرانسوا تروان، المغرب مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية، طارق للنشر، الدار البيضاء، 2006، ص. 134.

المحور الأول: جغرافية المنطقة

1. التعريف بالمنطقة

تصنف منطقة فاس مكناس من المناطق الأكثر جذبا للرأسمال الأوروبي، بفضل مؤهلاتها الطبيعية والبشرية، تقع المنطقة في الجزء الشمالي للمغرب، وتنتمي وفق التقسيم العسكري والإداري الذي وضعته الإقامة العموما الفرنسية في المغرب إلى القسم العسكري*، فبفضل موقعها الجغرافي، تعتبر منطقة ملائمة للاستقرار البشري، وذلك لعوامل طبيعية واقتصادية وتاريخية²، ويمكن القول إنها تلعب دور عجلة الأمان بالنسبة للمغرب⁽³⁾.

إضافة إلى الموقع الجغرافي، تتمتع المنطقة بمكانة اقتصادية متميزة إذ تتوفر على إمكانيات فلاحية وسياحية مهمة ومتنوعة، فقد وصفها ليوطي " القطب الروحي في المغرب". إن موقع المنطقة لا يقل أهمية عن مسارها التاريخي والسياسي، ترجع جذور هذه المنطقة إلى عهد الأدارسة، وذلك مباشرة بعد تأسيس مدينة فاس بداية القرن التاسع الميلادي على يد إدريس الثاني، والذي جعلها أول عاصمة إسلامية بالمغرب الأقصى، ولا ننسى بالذكر مدينة مكناس والتي لا تقل أهمية عن فاس، ولعل هذه الأهمية ترجع إلى حوالي القرن العاشر للميلاد، حيث حولها موقعها الجغرافي مكانة خصوصا لدى الأسر التي

² محمد، بن علا تلوزت، التجارة والتجار بفاس في عهد الحماية 1912-1956، مطبعة: أنفو- برانت، فاس، ط. 1، 1436\2015، ص. 37.

*- تم تقسيم شطر المغرب الخاضعة للحماية الفرنسية إداريا إلى ثلاث جهات عسكرية هي: جهة مكناس وفاس ومراكش، وثلاث جهات مدنية هي: الدار البيضاء والرباط ووجدة.

3 - Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/285/ carton 42, dossier: « Zerhoun, Guerrouane du nord, M'jatt, Arab du Said », p. 44.

حكمت المغرب، وازدادت أهميتها في القرن الثامن عشر ميلادي، عندما اختارها المولى اسماعيل عاصمة لملكه، وقد وصفها محمد بن يحيى الغساني المكناس بأبيات جميلة:

لا تنكر الحسن من مكناسة فالحسن لم يبرح بها معروفا

ولئن محت أيدي الزمان رسومها فلربما أبقت هناك حروفا⁽⁴⁾

ولعل الأهمية الاقتصادية والسياسية للمنطقة تعود لموقعها الجغرافي والاستراتيجي المتميز ببعدها عن الساحل المتوسطي والأطلسي، مما يعني أنها بعيدة عن الهجمات التي يمكن أن تأتي من البحر⁽⁵⁾. كل هذا جعل الأوروبين يوجهون اهتمامهم للمنطقة، ومن أوجه هذا الاهتمام إنشاء شركات تجارية ومؤسسات مالية، ولعل أبرز تلك المؤسسات: فرع البنك المخزني المغربي الذي يهيمن عليه "البنك الفرنسي"، ثم فرع المؤسسة المالية "القرض العقاري للجزائر وتونس"، الذي فتح وكالتين⁽⁶⁾ الأولى في الملاح، والثانية بفاس المدينة، ثم فتح "البنك الإنجليزي لغرب إفريقيا" وكالتين في نفس الأحياء المذكورة⁽⁷⁾.

4- عبد الرحيم، الورديني، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي...، م.س، ص. 4.

⁵- Ramadane ,CHRISTIANE, Bouchta ,BOUASRIA, et Autres, **Meknès cité historique**, edition Belvisi-Ed= Sud, Casablanca, 1997, p. 18.

⁶- محمد، بن علا تالوزت، التجارة والتجار بفاس...، م.س، ص. 12.

⁷ - B.O.N, N° 532, du 2 janvier, 1923, p.24.

2. الإطار الطبيعي والبشري للمنطقة

أ. التضاريس

تحتل منطقة فاس مكناس الجزء الغربي من بحيرة قديمة، يرجع تاريخ تكوينها إلى الزمن الثالث بالعصر الأخير منه يسمى البليوسين ، وقد تراكتت في هذه البحيرة طبقات صخرية سميكة خلال نفس الزمان بالعصر الميوسيني، وتتكون هذه الطبقات من إرسابات أغلبها من الكلس ومواد حثائية ترتب على شكل طبقات متقطعة.

وإذا كانت الطبقات الكلسية البحرية تحتل مجالا ضيقا، فجزء كبير من الهضبة مغطى بتشكلات كلسية تعلوها قشرة سطحية أو مختلطة بها، أما الباقي فتنقاسه صخور حصوية متنوعة ورمال، تتداخل طبقاتها مع الكلس، ففي الشرق هناك كتلة بازيلتية، كما أن الميل العام في اتجاه الشمال يزداد حدة مع تدرج واضح في منطقة عين تاوجطات إذ يتناقص العلو من (800) متر إلى (500) متر، وفي الشمال وبموازاة مع مدينة مكناس تنتهي الهضبة بمنحدر صلب بتقطعات متعددة⁽⁸⁾.

صنّف المغاربة التربة حسب طبيعتها تحت بعض المسميات: الترس – الأراضي الحرة والسوداء، والمشبعة بدبال والمخصصة لزراعة القطني، والحمري والتربة الحمراء، والتربة السيليكونية والهاروشي، والتربة الرملية والتربة الصفراء الحمراء والسيليكوظينية الهشة، باطن الأراضي مسامي بحيث

⁸ - Burg, (P), « *Le Vignoble Européen dans la région de Meknés* », *revue de géographie du Maroc*, N° 3-4, 1963, pp. 87 -89.

ينبتق الماء منه شتاء. كل هذه الأتربة موجودة بالمنطقة خصوصا الترس والحمري⁽⁹⁾.

وعلى العموم يطغى على المنطقة الطابع الكلسي قليل التموج بفعل الحركات التكتونية الهادئة، ويمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من التربة في المنطقة كما يلي⁽¹⁰⁾:

➤ **تربة الحمري:** بشرق المنطقة في منطقة عين تاوجدات وسبع عيون وبوفكران، ويتراوح سمكها ما بين (30) و(80) سنتمتر، وتتكون هذه التربة من مفتتات دقيقة وغنية بالمواد العضوية، وهي صالحة لجميع أنواع الزراعات، ويضاف إلى ذلك أنها لا تتأثر كثيرا بفعل التعرية نظرا لضعف الانحدار.

➤ **التربة الرملية:** بغرب الهضبة، "بآيت يعزم"، و"سيدي ججوح"، وهي صالحة لزراعة الكروم والحبوب⁽¹¹⁾. كما تشغل منطقة جنوب مكناس، وتنتشر على شكل طبقات سميكة فوق طبقة كلسية رسوبية تسمح لها بالتزود المستمر بالماء الذي يسمح لها في الأوقات الجافة بالصعود عن طريق الامتصاص.

➤ **التربة الحجرية:** تغطي مساحة مهمة من جنوب الهضبة وسمكها ضعيف لا يزيد عن (20) سنتمتر، وتختلط هذه التربة في الغالب بتربة هزيلة وكلسية، توجد بالأودية كما تنتشر عند قدم المنحدرات، حيث تظهر تنوعات الصخور الكلسية، وتستغل هذه المناطق في الرعي وفي زراعة الحبوب.

⁹ -Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937, **op- cit**, p. 44.

¹⁰ - إدريس، الفاسي، «مكناس في بنيتها الطبيعية»، أعمال ندوة الحاضرة المكناسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بمكناس، 1988، ص. 28.

¹¹ - بوشتي، بوعسرية، أحداث بوفكران بمكناس فاتح وثاني شتنبر 1937، مطبعة المناهل، الرباط، 1990، ص. 29.

وتبقى أهم أنواع هذه التربة هي الحمري⁽¹²⁾، وهي تربة غنية بالمواد العضوية وتلائم زراعات متنوعة، أما في شرق الهضبة فتسود تربة رملية تدعى محليا الرمل تصلح لغراسة الكروم، وأخيرا في المنخفضات نجد تربة سوداء عميقة تدعى الترس⁽¹³⁾، وبذلك يمكن القول بأن التربة بمنطقة فاس مكناس واحدة من بين المناطق الأكثر خصوبة في المغرب⁽¹⁴⁾.

ب. المناخ

الثابت أن منطقة فاس مكناس اكتسبت أهمية فلاحية كبيرة على مر العصور، وقد أهلتها الشروط المناخية لتكون منطقة المغرب الفلاحية، ولعل وصف الرحالة والجغرافيين يؤكد ذلك. فصاحب كتاب الاستبصار، يصف أرضها بأنها "كريمة طيبة المزارع كثيرة المياه"⁽¹⁵⁾، وينعتها المراكشي بأنها أخصب بقعة على الأرض، وأكثرها أنهارا مطردة وأشجارا ملتفة وزروعا وأعابا". كما وصفها "ابن غازي"، و"الحمري" بأنها "عز بلاد المغرب"، وأن أرضها طيبة للزراعات ولها مكاسب وأحوال صالحة⁽¹⁶⁾.

تعود الأهمية الفلاحية التي اكتسبتها المنطقة إلى مناخها القاري الحار صيفاً حيث تتجاوز أحيانا درجة الحرارة القصوى 40°، والبارد شتاءً حيث يصل متوسط الحرارة 9° بل يعرف في الغالب الجمد، والأمطار الغزيرة حيث

¹² - بوشتي، بوعسرية ، أحداث بوفكران...، م.س، ص. 29.

¹³ - جون، رانسوا تروان، المغرب مقارنة جديدة ...، م.س، ص. 134.

¹⁴ - Notices sur la région de Meknés, imprimerie officielle , Rabat, 1917, p. 3.

¹⁵ - إبراهيم، القادري بوتشيش ، إسهامات في التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، تقديم العلامة: الأستاذ محمد المنوني، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، مطبعة، فضالة، المحمدية، 1997، ص. 35.

¹⁶ - إبراهيم، القادري بوتشيش، إسهامات في التاريخ...، م.س، ص. 35.

تتراوح ما بين (500) و(600) ملم، وتشهد بداية الربيع أعلى نسب من التساقطات⁽¹⁷⁾.

وهذا عكس ما يقع بصفة إجمالية في المناخ الموسمي، لأن المناخ الموسمي يجمع بين المطر والحرارة اللازمين لكل حياة نباتية، بينما مناخ منطقة فاس سايس⁽¹⁸⁾ يفرقها فتكون النتائج التي نتصور، ففي فصل الشتاء برودة وأمطار وفي فصل الصيف حرارة وجفاف، وإذا كان ضرر عدم انتظام سقوط الأمطار محدودا، فإن ضرر الجفاف يؤثر على كل شيء في المنطقة⁽¹⁹⁾.

من هنا فالمميزات العموما للمناخ بالمنطقة هي مميزات المناخ المتوسطي مع تأثيره بالتيارات الهوائية المحيطية والقارية، ويتأثر المناخ فوق مجموع الهضبة بالخصائص المحلية⁽²⁰⁾، هكذا وعلى ارتفاع يقارب (530) متر، تتلقى منطقة سايس تساقطات مطرية تقدر بحوالي (580) ملم وتتناقص الكميات المطرية فوق عموم الهضبة من الجنوب نحو الشمال ومن الغرب نحو الشرق، على العموم تتوزع الأمطار على فصلين كبيرين مع بعض الفوارق خصوصا بكل فصل: فترة مطرية وتشمل فصلي الخريف والشتاء وبداية فصل الربيع، والأشهر التي تعرف أعلى نسبة من التساقطات، والتي تكون على شكل زخات مطرية عنيفة وأحيانا طويلة هي: نونبر - دجنبر، ثم مارس وأبريل، ثم هناك فترة جافة تشمل باقي أشهر السنة، وتزداد حدتها خلال شهري يوليوز

¹⁷ - جون، فرانسوا تروان، المغرب مقارنة جديدة ...، م. س، ص. 134.

¹⁸ - سايس: "هو البساط الممتد بين فاس ومكناس، فاصلا سلسلة جبال الأطلس المتوسط عن سلسلة الأطلس الساحلي، تسكنه قبائل عربية قحة مثل حميان، والمهايا، والشجع وأولاد سيدي الشيخ وأخرى بربرية مستعربة مثل: آية عياش وبني مطير وكروان، وهو معروف بهذا الإسم إلى الآن، وأرضه من أخصب أراضي المغرب وأجودها." أنظر: علي، الجزنائي، جنى زهرة الاس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، 1411\1991م، ص. 18.

¹⁹ - محمد، مزين، فاس وباديتها. مساهمات في تاريخ المغرب السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1986، ج.1، ص. 74.

²⁰ - Burg, (P), Le Vignoble Européen dans la région de Meknés, ...op.cit, p. 74.

وغشت، ويمكن تسجيل زخات مطرية محلية مصحوبة بأمطار وبرد دون أن تكون مرتبطة بأوقات محددة⁽²¹⁾، ومن هنا ففاس سايس تنتمي إلى منطقة متوسطة المطر وتشتمل على القسم الشمالي من السهول الغربية، وعلى نواحي فاس ومكناس وتازة والجهات العالية في وسط وغرب الأطلس الكبير، وتفوق الكمية السنوية النازلة عليها (400) ملم⁽²²⁾.

أما نظام الرياح، فالسرعة المتوسطة للرياح أقل من (2) أمتار، وهذا ما يعني أن الجو هادئ ولا تتجاوز هذه السرعة إلى في حدود 25% من الحالات وهنا أيضا يبقى المعدل (2,4) مترا (7,8 كلم/ الساعة) وهذا المعدل يبقى بعيدا إذا ما قارناه بمنطقة طنجة مثلا، فبمعدل يوم واحد على يومين تتراوح سرعة الرياح ما بين (7 و 20 كلم/ الساعة)، وهنا تأثير واضح لطبوغرافيا المنطقة على الاتجاه العام للرياح، فالامتدادات الجافة الجنوبية للريف وانفتاحها على الغرب يجعل المنطقة تستفيد من الرياح الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، كما أن انخفاض التضاريس شرق زرهون يفسح المجال للرياح الشمالية الشرقية، ومن المؤكد أن انفتاح طبوغرافيا المنطقة على الغرب يجعل المنطقة تستفيد من الكتل الهوائية المحيطية الرطبة⁽²³⁾، وقد أشار "أسكار لانز" "Oscar Lenz" إلى أن المنطقة الواقعة في الشمال الغربي للأطلس - فاس مكناس- تسودها الرياح الآتية من المحيط الأطلسي⁽²⁴⁾.

أما فيما يخص الحرارة، فهي ذات طابع قاري، وتؤثر بشكل كبير في المدى الحراري السنوي والذي يقدر ب 120°، فحينما يكون فصل الشتاء

²¹ -Driss, Fassi, Géographie physique de la région de Meknés, **Revue de géographie du Maroc**, N° 1, 1977, p. 25.

²² - عبد الوهاب، بن منصور، قبائل المغرب، ، المطبعة الملكية، الرباط، 1968، ج. 1، ص. 67.

²³ -Driss, FASSI, **Géographie physique de la région de Meknès...**, Op.cit, pp. 26-27.

²⁴ -Oscar ,LENZ, **Timbouctou, voyage à travers le Maroc**, tome 1, Paris, pp. 299-317.

معتدلاً، فإن فصل الصيف يشهد حرارة مرتفعة، فمتوسط الحرارة خلال شهري يوليو و أغسطس يفوق 32°، ويصل معدل الحرارة العليا إلى 42° و 43°، أما متوسط الحرارة الدنيا خلال شهر يناير فمن 4° إلى 6°، أما معدل الحرارة الدنيا فينخفض إلى ما بين 0,5° و 2°، أما الصقيع فهو نادر ويحدث ما يناهز ستة أيام في السنة، وبخصوص التساقطات الثلجية وبالنظر لدرجات الحرارة التي تسجل، فإنه يحدث بمعدل مرة كل سنتين⁽²⁵⁾، وتصل نسبة التشميس 67% وتسجل أعلى نسبة خلال شهر يوليو بـ 96%، وأدنى نسبة في شهر دجنبر بـ 44%، ويصل عدد ساعات التشميس إلى (2977) ساعة في السنة، بمعدل (8) ساعات في اليوم، وتعرف هضبة سايس (28) يوماً من الضباب في السنة، وتصل إلى 10 أيام خلال فصل الربيع و 5 خلال فصل الخريف.

إجمالاً، فالسمة الأساسية لمناخ المنطقة هي تواجد فترتين: صيف جاف بفعل ارتفاع درجات الحرارة، وشتاء رطب وبارد. ويفسر هذا بكون مرتفع الأصور ينثني في فصل الشتاء ليفسح المجال لهبوب رياح من القطاع الغربي، وفي فصل الصيف وبصعود هذا المرتفع نحو الشمال تهب الرياح من الشرق وهي المعروفة بالشرقي، والتي تهب على المنطقة حوالي أربعين يوماً في السنة⁽²⁶⁾.

وقد أثنى الناصري على المنطقة بالبيتين التاليين:

أن تفتخر فاس بما في طيها وبأنها في زيتها حسناء
يكفيك من مكناس أرجاؤها والأطيبان مأوها والهواء⁽²⁷⁾.

²⁵ -Ibid, p.27.

²⁶ -Ibid. pp. 28-29.

²⁷ - أحمد، بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، البيضاء، 1997، المجلد الثالث، ص. 34.

ج. الشبكة الهيدرغرافية

تتحكم عدة عوامل في الشبكة الهيدرغرافية بجهة فاس مكناس، أهمها:
➤ **عامل مناخي**، حيث يصل متوسط التساقطات السنوية بالمنطقة إلى (500) ملم.

➤ **عامل تضاريسي**، فعلى بعد يتراوح ما بين (75) و(120) كلم، وأدناه 30 كلم جنوبا، يوجد الأطلس المتوسط الهضبي الذي يعتبر خزاناً طبيعياً للمياه نظراً لكثرة التساقطات خصوصاً الثلجية منها، وهذه التساقطات هي التي أعطت جريانا ظاهريا وآخر باطنيا لأن الصخور المكونة لتضاريس هذه المنطقة منفذة للمياه، مما أدى إلى تكون فرشاة مائية داخلية لا يؤثر فيها التبخر الذي يؤثر سلباً على الأنهار، هذه المياه الجوفية تجمع على شكل فرشاة أو أنهار داخلية، ولكنها ما تلبث أن تنبع عند حافة الأطلس الغربي في شكل عيون تكون مصدر أنهار المنطقة، أو يستمر جريانه الداخلي إلى هضبة سايس، فتخرج على شكل عيون مكونة جداول تصبح روافد الأودية الرئيسية بالمنطقة وخصوصاً واد بوفكران⁽²⁸⁾.

توجد فاس مكناس في منطقة طبيعية شديدة التجانس، وهي متربعة بالذات فوق الهامش الشمالي الغربي لمجال واسع، الشيء الذي أكسبها جملة من المميزات الطبيعية التي على تدل دقة في الاختيار، ومن هذه المميزات أنها في موقع تلتقي فيه شبكة من الأنهار الدائمة الجريان في جلفها، وهي بوفكران،

²⁸ - بوشتي، بوعسرية، مكناس وأحوازها، 1900-1939، الاقتصاد المجتمع التنظيم الإداري، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل، الرباط، 2005، تنسيق ومراجعة محمد الشريف، ص. 189.

ويسلان، بهت وسبو الذي يعتبر أهمها، وكان يحمل في بدايته اسم كيكو، ويتحدث المؤرخون أن السفن كانت تصعد فيه إلى فاس⁽²⁹⁾.

ومن هنا يتضح أن المنطقة غنية بالموارد المائية، كما أن حوض سبو الذي يتمتع بنظام تخزين جيد، والمحافظة واستعمال المياه السطحية قادرة على تحسين إمكانيات وقيمة الأرض الفلاحية⁽³⁰⁾، وفيما يتعلق بالمياه الجوفية فهي موزعة عبر مجالين:

❖ **المجال الأطلسي:** المكون في أغلبه من تشكيلات صلصالية نافذة جدا ويتضمن فرشات مغذية بالمياه، تلعب دور الخزان المقوم في إمداد الأودية السطحية بالمياه، ويحتوي هذا المجال على أعلى نظام تغذية مائية في جهة سهل سايس، وتزود فرشة سايس بمخزون وتسريبات تتم في هضبة الأطلس المتوسط الكلسية، ويقدر جزء هذه الفرشة الموجودة في دائرة الجهة بـ (40) مليون م³ في السنة.

❖ **المجال الجنوبي للجهة:** غير معروف ويعتبر مخزونه المائي جزءا أساسيا من المجال المتبقي، ويقدر مخزونه القابل للاستعمال بحوالي 5 ملايين متر مكعب في السنة⁽³¹⁾.

²⁹- عبد الوهاب، بن منصور، قبائل المغرب...، م.س.، ص.69.

³⁰- مديرية إعداد التراب جهة فاس بولمان، الحوار الوطني حول إعداد التراب، منشورات عكاظ، الرباط، 1999، ص. 10.

³¹- مديرية إعداد التراب...، م.س.، ص. 10.

د. العنصر البشري

يتسم الوضع الديموغرافي بجهة فاس مكناس كما هو الشأن بالنسبة للمغرب بسمات تعكس واقعا متشابكا في العلاقات الاجتماعية، والنفسية، والتاريخية والاقتصادية والتربوية، وتلقي هذه الوضعية بظلالها على الجهود المبذولة لكبح سرعة وتيرة النمو الديموغرافي من جهة، والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي من جهة ثانية، على أمل تحقيق التوازن المنشود بين الوتيرتين⁽³²⁾، وفي هذا الصدد هناك تقديرات مصدرية متباعدة لعدد سكان المغرب خلال القرن التاسع عشر حيث يقدرها "جاك كاي" J. Grey "Jaikson" بـ (14) مليون و(800) ألف في بداية القرن العشرين، أما "ديكارمان" "A. Dekarman" فلا يعدو بهم عن (5) أو (6) ملايين⁽³³⁾، فيما صعد عدد الأوربيين بالمغرب ما بين 1911م – 1914م من (9890) إلى (48555) فردا (عن التقارير الشهرية للبلديات)⁽³⁴⁾.

ومن هنا تزايد عدد سكان منطقة فاس مكناس الحضريين والقرويين، سواء المغاربة أو الأجانب منذ بداية القرن العشرين، خصوصا وأن المنطقة تضم قبائل لعبت دورا مهما في بداية القرن في تاريخ المنطقة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. واعتبر بعض الدارسين الأجانب أن منطقة سايس من الناحية الاستراتيجية قلب المغرب الفرنسي.

³² - أحمد، تافسكا ، نظام الاتصال في المغرب، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، أبريل، 1989، ص.61.

³³ - جاك، كاي، مهمة القبطان بوريل بالمغرب، ص. 106.

³⁴ - عبد الرحيم، الوردغي، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912- 1956 أصولها... تغيراتها... حالتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة الساحل، الرباط، ط.1، 1989، ص. 37.

وبهذا الموقع الاستراتيجي احتلت المنطقة مكانة بارزة في تاريخ الاستيطان الفرنسي بالمغرب، واعتبرت منطقة سايس من الأقاليم المغربية الأكثر من حيث عدد السكان وعدد المعمرين. حيث ضمت فاس في نهاية القرن التاسع عشر أكثر من مائة ألف نسمة، وبالضبط (106000) نسمة منها (855) من الأوروبيين (300) فقط فرنسيين و(10000) يهودي مغربي، وتقريبا (95000) مغربي مسلم⁽³⁵⁾، أما مكناس فكان يقدر عدد سكانها ما بين عشرين ألف وخمسة وعشرين ألف من السكان⁽³⁶⁾، وقد أحصي عدد سكان المدينة سنة 1917م بـ (36900) من بينهم (1700) أوروبي⁽³⁷⁾، وهذا العدد في نمو لأن المنطقة صالحة للتجمع الأوروبي⁽³⁸⁾.

³⁵ -Pierre ,MALLERT , A travers le Maroc pacifie, les régions de Fes Meknes, imprimerie Georges CADET, 1919, p. 4.

³⁶ - ألبير، عياش ، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطاب للطبع والنشر، ط.1 ، 1985، ص. 53.

³⁷ - عبد الرحيم، الوردغي ، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956 أصولها...تغيراتها...حالاتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة الساحل، الرباط، ط.1، 1989، ص.39.

³⁸ -Pierre ,MALLERT , A travers le Maroc pacifie..., op.cit, p. 20.

* تم تقسيم شطر المغرب الخاضع للحماية الفرنسية إداريا إلى ثلاث جهات عسكرية هي: جهة فاس ومكناس ومراكش، وثلاث جهات مدنية هي: جهة الدار البيضاء و الرباط ووجدة.

المحور الثاني: أحواز فاس مكناس: الأصول التاريخية والعرقية

1. فاس وأحوازها، الإطار العام

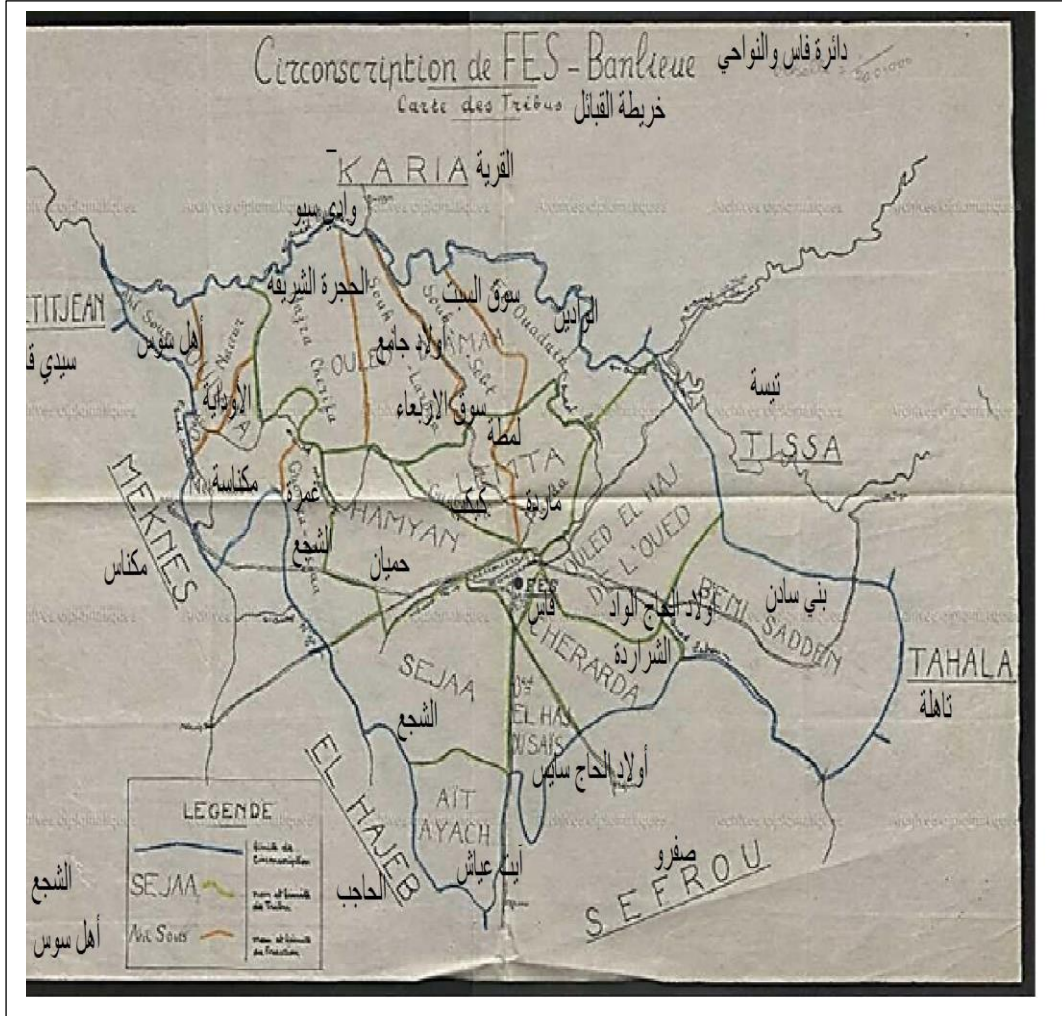
حاولت جميع الدول التي تعاقبت على حكم المغرب منذ عهد المرابطين إلى بداية القرن العشرين التحكم أو على الأقل مراقبة هذه المنطقة⁽³⁹⁾، بحكم الموقع الاستراتيجي، وكونها تضم عاصمة لأغلب الدول المتعاقبة على حكم البلاد.

وتشكل هذه المنطقة مجموعة من القبائل والتي لعبت دورا هاما في تاريخ المنطقة خصوصا، وتاريخ المغرب عموما. ونذكر منها: أولاد الحاج، بني سادن، الشراردة، الشجع، آيت عياش، حميان، أولاد جامع، لمطة، الأوداية⁽⁴⁰⁾

³⁹- مصطفى، نعيمة، منطقة أزرو على، م.س. ص. 13.

⁴⁰- الصديق، بن العربي، المغرب دليل جغرافي: المدن القبائل والقرى...، إعداد وتحيين، ع. الصمد بلكير، تقديم: محمد حجي وآخرون، نشر: منتدى ابن تاشفين، مراكش، الطبعة الثانية، 2016، ص. 180.

خريطة (1): (منطقة فاس ونواحيها)



Source : Archives des tributs, Dossier n° 1, A. D. N, Fonds M. P., série 2MA/285/ carton 10, Dossier « Documentation de base, 1937- 1947, Territoire de FES ».

أ. **حميان**: من القبائل التي استوطنت بنواحي فاس، وقد استقدمها المولى إسماعيل سنة 1678م من منطقة شرق ملوية، وكباقي قبائل الكيش فقد تم تنقيتها عدة مرات من مكان لآخر، وقد أدرجت على عهد المولى عبد

الرحمان ضمن كيش شراردة وأولاد جمعة، وساهمت حميان مع قائدها علي العياشي سنة 1926م في حرب الريف⁽⁴¹⁾.

ب. الشجع: قبيلة ذات أصول عربية، كان عددهم قليل ولكن كثر بما اجتمع إليهم من القبائل من غير نسبهم، فإن فيهم من فزازة ومن أشجع أحياء كبيرة، وفيهم الشطة من كرفة، والمهاية من عياض، والشعراء من حصين، وال صباح من الأخضر، ومن بني سليم وغيرهم، أما أنسابهم عند الجمهور فخفية ومجهولة⁽⁴²⁾. وورد عند عمر رضى كحالة أن أشجع قبيلة من غطفان، من قيس بن غيلان، من العدنانيين، وهم بنو أشجع بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزاو بن معد بن عدنان⁽⁴³⁾، واستقروا بشكل نهائي بالمنطقة التي يستوطنونها في يومنا هذا قادمين إليها من سهل أنكاد في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي⁽⁴⁴⁾.

ج. الشراردة: قبيلة عربية من أصول معقلية، وصلت للمنطقة قادمة من جنوب واد نون بنواحي مراكش على عهد السلطان سيدي محمد الأول، وقد أنشأوا الزاوية الشرادية والتي تم تدميرها بالكامل على عهد السلطان المولى عبد الرحمان على إثر ثورات قامت بها القبيلة ضد السلطات⁽⁴⁵⁾. وخلال عام

⁴¹ -Rapport, commandement de caid Ali Ben Abdelouahab, en date le 25 Décembre 1957, A. D. N, Fonds M. P., série 1MA/285/ carton 4, dossier « Notice des tribus, cercle de fés », p. 7.

⁴² - عبد الرحمان، بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الكبير، بيت الفكر الدولية، عمان، الأردن، ص. 1583.

⁴³ - عمر، رضى كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1369هـ-1949م، ج. 1، ص. 29.

⁴⁴ - Rapport, commandement de caid Ali Ben Abdelouahab, en date le 25 Décembre 1957..., op- cit, p. 7.

⁴⁵ - Rapport, commandement de caid Ali Ben Abdelouahab, en date le 25 Décembre 1957..., op- cit., p.9.

1912م كانت الشراردة ضمن القبائل التي شاركت في الهجوم على فاس، أو ما يسمى بأيام فاس الدامية⁽⁴⁶⁾.

د. **بني سادن**: ترتبط هذه القبيلة بالفرع البربري الأكبر لآيت إدراسن التي يتفرع منها كذلك كل من بني مكيلد وبني مطير وآيت عياش...، لهجتهم قريبة من لهجة بني مطير وآيت عياش حيث تأثرت بشكل كبير بالعربية، وذلك بفعل اتصالهم بقبائل الحياينة وبني يازغة وأولاد الحاج (الواد). أصول بني سادن تعود إلى جنوب الأطلس المتوسط، استقروا بالمنطقة منذ حوالي (300) سنة، ورغم خضوعهم للمخزن منذ استقرارهم بالمنطقة، إلا أنهم ظلوا يعيشون في فوضى دائمة، وغالبا ما كانت تصل إلى حد "السيبة"⁽⁴⁷⁾.

2. لمحة تاريخية حول قبائل أحواز مكناس

تعيد بعض الدراسات أصول ساكنة مكناس إلى أصول أمازيغية، إضافة إلى أقليات ذات الأصول العربية التي تم استقدامها من قبل السلاطين، أو مهجرة في وقت قريب، أما التجمعات البدائية فقد تم دمجها ضمن القبائل المستحدثة ولم يبق لها أثر، فالقبائل العربية الحالية هي الشراردة، عرب سايس، الدخيسة، أولاد نصير، أما الباقي فهو من أصول بربرية مثل: مجاط، جروان⁽⁴⁸⁾.

⁴⁶ - وقعت أيام قليلة بعد توقيع عقد الحماية في 30 مارس 1912م...، أطوار هاته الانتفاضة المجيدة التي جرت وقائعها أيام 17 و18 و19 أبريل سنة 1912م، يرويها بأسلوب تراجمي مشوق مراسل صحفي فرنسي اسمه: هوبير جاك، عاش بنفسه هاته الأحداث وكاد أن يصير من ضحاياها...، مقال لحسن بحراوي نشر بجريدة الاتحاد الاشتراكي يوم 06-08-2013.

⁴⁷ Rapport, commandement de caid Ali Ben Abdelouahab, en date le 25 Décembre 1957..., op- cit, p. 10.

⁴⁸ - الصديق، بن العربي، المغرب دليل جغرافي...، م.س.، ص. 181.

أ. **عرب سايس:** تضم قبائل جزائرية من مختلف المشارب، مثل: "ذوو منيع، عرب الغواط، وأولاد سيدي الشيخ..." قدموا إلى المغرب هربا من الغزو الفرنسيين، وأصبحوا ضمن جيوش السلطان⁽⁴⁹⁾.

ب. **أولاد نصير وأولاد دخيسة:** قبائل عربية قدموا من تافاللت، فاستوطنوا أحواز مكناس على عهد السلطان المولى الحسن الأول، مكان قبائل مجاط التي كانت تقلق المخزن آنذاك، ثم بعد ذلك تم نفيهم إلى منطقة بين الويدان بين الغرب والشراردة، وبعد غياب لمدة ناهزت (34) سنة، قام المولى عبد العزيز باستدعائهم من أجل تعويض عرب سايس الذين تم إبعادهم عن مكناس⁽⁵⁰⁾.

ج. **مجات:** قبيلة من أصول صنهاجية، من نفس أصول قبائل بني مكيلد وزيان، تم إجلاؤهم إلى منطقة الحوز من طرف السلطان المولى عبد الرحمان سنة 1822م، بسبب ثوراتهم المستمرة، وتم إرجاعهم إلى المنطقة من طرف السلطان المولى عبد الرحمان سنة 1830م⁽⁵¹⁾.

د. **كروان:** أصولهم غير موثقة، لهم عادات ولغة أمازيغية، رغم ربطهم بقبائل قريش، والبعض يربط أصولهم بالقيروان، في الواقع اسمهم ظهر في أواسط مرحلة حكم السلطان المولى إسماعيل (1690م)، حيث كانوا يعيشون في تافاللت ويقطعون طرق القوافل بواد زيز قبل استقرارهم بسهل مكناس⁽⁵²⁾.

⁴⁹ - Rapport, du capitaine, Ed. ARNOUD, en date: avril 1917, C.A. D. N, Fonds M. P., IMA/285/ carton 41, dossier «*Monographie de la région de Meknès*», p. 10.

⁵⁰ - ibid, p p. 10. 11.

⁵¹ -Ibid, p. 10.

⁵² -Rapport, du capitaine, Ed. ARNOUD, en date: avril 1917..., op- cit, p. 11.

هـ. **بني مكيلد:** قبيلة من أصول أمازيغية جنسا ولغة، وتحد شمالا بقبيلة بني مطير، وشرقا بقبيلة آية يوسي، وفي الجنوب والجنوب الشرقي آيت يفلمان (آية يزدك) (قبيلة تقع في الطريق بين فاس وفيلالة، تشتمل على عشائر كثيرة تمتد من نهر ملوية إلى جنوب قصر السوق)، وآيت عياش، وكذلك آيت شخمان، وغربا زيان⁽⁵³⁾. وكان عدد سكان القبيلة يرتفع وينخفض حسب الظروف التاريخية والجغرافية، فكلما كثرت التمردات وتقلصت الرقعة الجغرافية التابعة للمدينة إلا وقل عدد سكان القبيلة شأنها شأن جل القبائل المغربية.

كما هو الشأن بالنسبة لقبائل أحواز مكناس عرف عدد سكان المدينة تغيرات مهمة، ففي بداية القرن العشرين، وبالضبط سنة 1902م كان عدد سكان مدينة مكناس يقدر بـ (20000) نسمة، منهم (9000) بخاري، وهم أحفاد وبقايا السود الذين كانوا يشكلون جيش البخاري أيام المولى إسماعيل، (6000) من المغاربة المسلمين، و(5000) مغربي إسرائيلي، وارتفع هذا العدد سنة 1913م إلى (30000) نسمة، في حين وصل عدد سكان القبائل التابعة للمدينة (191120) نسمة، ويحتلون مساحة جغرافية مهمة من بني حسن بالغرب إلى زيان بالأطلس المتوسط يتوزعون على الشكل التالي⁽⁵⁴⁾:

⁵³- أحمد، بن خالد الناصري ، الاستقصا...، م.س.، ص. 58.

⁵⁴- بوشتي، بوعسرية، أحداث بوفكران...، م.س.، صص. 47- 48.

جدول (12): سكان قبائل أحواز مكناس⁽⁵⁵⁾

القبيلة	عدد سكانها
بني حسن	13304 نسمة
الشراردة	16810 نسمة
جروان	15000 نسمة
بني مطير	20000 نسمة
عرب سايس	6000 نسمة
أولاد نصير	3000 نسمة
دخيسة	3000 نسمة
مجاط	7000 نسمة
زراهنة	22000 نسمة
بني مكيد	35000 نسمة
زيان	50000 نسمة

والجدير بالذكر أنه لم تقع الإشارة إلى السكان الأجانب بالمنطقة، حتى سنة 1914م حيث أحصى الكومندار "أرنو" "ARNO" سكان عدد من القبائل المتاخمة لمدينة مكناس، وعدد الخيام والبيوت الموجودة في كل واحدة منها، وقد بلغ عدد سكان مجاط (7000) نسمة، وعرب سايس (9000) نسمة، وأولاد نصير (3800) نسمة⁽⁵⁶⁾.

⁵⁵- المرجع نفسه، ص. 48.

⁵⁶- العربي، كنيح، آثار التدخل الأجنبي...، م. س.، ص. 7.

وقد أصبح عدد السكان المغاربة في إحصاء 1921 يقدر بـ (34970) نسمة منهم المغاربة المسلمون قدر عددهم بـ (28207) نسمة، والمغاربة اليهود بـ (6763) نسمة أما في إحصاء 1926 انخفض هذا العدد إلى 25007 نسمة، منهم 18682 نسمة من المغاربة المسلمين، و(6325) من المغاربة اليهود⁽⁵⁷⁾.

الفصل الرابع: المميزات الاقتصادية لأحواز فاس مكناس، والإجراءات المتخذة من طرف سلطات الحماية من أجل تعزيز الاستيطان الفلاحي بالمنطقة

إن مشروع الحماية الفرنسية الذي دشّن بمعاهدة 1912م لم يقف عند توسيع دائرة الاحتلال العسكري فحسب، وإنما كان يعني التهيئة والتنظيم خدمة لمشروع استعماري متكامل، وعليه فقد شكلت قضية التشريع حجر الزاوية في مخطط الحماية الفرنسية بحيث مست مختلف مناحي الحياة⁽⁵⁸⁾. فبعد سقوط المغرب تحت سلطة الاحتلال الفرنسي سنة 1912م، أدركت الإدارة الفرنسية أن وجودها سيظل مهزوزا ما لم يستند إلى دعموما من المستوطنين المزارعين الفرنسيين، يضربون جذورهم في أعماق التربة المغربية، فعملت فرنسا على جعل الفلاحة قاعدة وجودها السياسي والعربي، وكذلك قاعدة نشاطها الاقتصادي في المغرب⁽⁵⁹⁾، وعملت على أن يأخذ المعمر الفرنسي مكانته خصوصا من أجل القيام بالأدوار المنوطة به⁽⁶⁰⁾.

⁵⁷- بوشنتي، بوعسرية ، أحداث بوفكران...، م.س، ص. 50.

⁵⁸- صالح، الشكاك، « قضايا تشريعية في عهد السلطان المولى يوسف»، أعمال الندوة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف، الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف 19-20 نونبر 2004- منشورات وزارة الثقافة، 2005، ص.68.

⁵⁹- أحمد، تفاسكا ، الفلاحة الكولونيالية...، م.س، ص.13.

⁶⁰ - L'agriculture au Maroc, conférence sur les butes, les méthodes..., op.cit, p. 7.

المحور الأول: المؤهلات الاقتصادية للمنطقة

1. الأهمية الاقتصادية للمنطقة

تقع منطقة فاس مكناس في الجزء الشمالي للمغرب، وتتنتمي هذه الجهة وفق التقسيم العسكري والإداري الذي وضعته الإقامة العموما الفرنسية في المغرب إلى القسم العسكري، فبفضل هذا الموقع وكذا العوامل الطبيعية والاقتصادية والتاريخية تعتبر المنطقة من أحسن المناطق الملائمة للاستقرار البشري⁽⁶¹⁾.

في هذا الصدد يذكر "شار دوفوكو" Charles DE FOUCAULD واصفا جهة فاس: "تطلع فاس بارزة مثل جزيرة بيضاء وسط بحر بساتينها الداكنة... المنطقة في منتهى الغنى تتخللها زراعات وقرى وبساتين ومزارع وكروم وزيتون، بعض شعاب مشجرة، قليل من الأماكن غير محروثة، ويغطي الأماكن الباقية العنب البري والدوم، قليل من الماء الجاري كثير من العيون والآبار"⁽⁶²⁾.

إضافة للموقع الجغرافي الذي سبق الحديث عنه، تتمتع منطقة فاس بمكانة اقتصادية متميزة، إذ تتوفر على إمكانيات فلاحية وسياحية مهمة ومتنوعة، فقد وصفها ليوطي، بالقطب الروحي للمغرب، فالموقع الجغرافي للمنطقة لا يقل أهمية على مسارها التاريخي والسياسي، حيث ترجع جذورها إلى عهد الأدارسة وذلك مباشرة بعد تأسيس مدينة فاس في بداية القرن التاسع

⁶¹ - محمد، بن علا تلوزت، التجارة والتجار بفاس ...، م.س، ص. 37.

⁶² - شارل، دوفوكو، التعرف على المغرب 1883م-1884م، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة، ج.1، الطبعة، الأولى، 1999م، صص. 29-30.

ميلادي على يد المولى إدريس الثاني، والذي جعلها أول عاصمة إسلامية بالمغرب الأقصى، ولا ننسى بالذكر مدينة مكناس والتي لا تقل أهمية عن فاس، ولعل هذه الأهمية ترجع إلى حوالي القرن العاشر للميلاد، حيث خول لها موقعها الجغرافي مكانة خصوصا لدى الأسر الحاكمة التي حكمت المغرب، وازدادت أهميتها في القرن الثامن عشر ميلادي، عندما اختارها المولى إسماعيل عاصمة لملكه.

ونتيجة للأدوار التي كانت تلعبها المنطقة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والإدارية، عرفت المنطقة تطورا ديموغرافيا سريعا أهلها من الناحية الاقتصادية على المستوى الجهوي والوطني، وأهمية المنطقة ترجع إلى الدور التاريخي الذي لعبته على مدى تاريخ المغرب، فإذا رجعنا إلى المصادر التاريخية نستطيع أن نستخرج من ثناياها الكثير من الأسرار عن هذه المنطقة، سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي كما هو الحال عند ابن زيدان واصفا مكناس: "... جمعت بين الطريف والتلبد والقديم والجديد، وهي إحدى حواضر المغرب بعد سجلماسة وفاس ومراكش"⁽⁶³⁾ ولعل هذه الأهمية الاقتصادية والسياسية للمنطقة تعود إلى موقعها الاستراتيجي، حيث تتميز ببعدها عن الساحل المتوسطي والأطلسي، مما يعني أنها بعيدة عن الهجمات التي يمكن أن تأتي من البحر⁽⁶⁴⁾.

كل هذه المعطيات السالفة جعلت الأوروبيين يولون اهتماما كبيرا للمنطقة، ولعل أبرزه إنشاء شركات تجارية ومؤسسات مالية، ومن أهمها، فرع البنك المخزني المغربي الذي يهيمن عليه البنك الفرنسي، ثم فرع المؤسسة

⁶³ - عبد الرحمان، بن زيدان ، إتحاف أعلام الناس ...، م. س.، ص. 12.

⁶⁴ -Christiane, RAMADANE, Bouchta, BOUASRIA , et Autres, **méknés, cité historique**, éditions Bilvisi-Edisud, Casablanca, 1997, p. 18.

المالية (القرض العقاري للجزائر وتونس) الذي فتح وكالتين⁽⁶⁵⁾، الأولى بالملاح والثانية بفاس المدينة، ثم فتح البنك الإنجليزي لغرب إفريقيا وكالتين له في نفس الأحياء السالفة⁽⁶⁶⁾.

ونظرا للأهمية الاقتصادية للمنطقة كما سبقت الإشارة لذلك، تمكنت الإقامة العموما من تأسيس إدارة قوية مدنية وعسكرية، برز فيها رجال محنون في العمل الإداري والمالي والمعماري والفلاحي، وقد تمكن المغاربة من الانخراط في هذه الإدارات، حيث تشكلت تمثيلية خصوصا بالمغاربة والفرنسيين، وعلى سبيل المثال، نذكر أسماء المغاربة الدائمين في تمثيل الفلاحة بفاس وتازة ومنهم: محمد المرنيسي، وإدريس الحوات، وحسن السنوسي، ومحمد البغدادي، وعبد السلام العدلوني⁽⁶⁷⁾.

2. الجغرافية الاقتصادية للمنطقة

تعد منطقة فاس مكناس منطقة فلاحية بامتياز، خصوصا سهل سايس الموجودة به، وتعتبر عجلة الأمان الفلاحي بالنسبة للمغرب. وقد مثلت الأراضي المستوطنة بمكناس ونواحيها سنة 1936م، (120) ألف هكتار، منها (40) ألفا ذات الاستيطان الرسمي و(80) ألفا من الاستيطان الخاص، ويبلغ عدد الملكيات (650) منها (150) ملكية رسمية و(500) ذات ملكية خصوصا⁽⁶⁸⁾.

⁶⁵ - محمد، بن علا تلوزت ، التجارة والتجار بفاس...، م. س، ص. 96،

⁶⁶ - B.O, N° 532, du 2 janvier, 1923, p. 24.

⁶⁷ - عبد الرحيم، الوردغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956، ملامح من مدينة فاس، أصولها.. تغيراتها.. حالاتها الاجتماعية والسياسية، ط. 1، 1992، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، صص. 31-32.

⁶⁸ - Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937 ..., op- cit, p. 44

وتضمن الاستيطان الأكبر (10) ملكيات ذات (1000) هكتار و(25) من (500) إلى (1000) هكتار، وتضمن الاستيطان المتوسط (310) ملكية من فئة (500) إلى (1000) هكتار، أما الأصغر، فضم (300) ملكية أقل من (100) هكتار، وكان أسلوب الاستغلال غالبا مباشرا، بمعنى أن المالك هو من يستغل، فكانت توجد (30) شركة لـ (150) مكتريا بجهة مكناس⁽⁶⁹⁾، كما هو الحال بالنسبة لباقي الأراضي المغربية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (13): الملكيات العقارية بالمغرب ما بين (1936م و 1952م)⁽⁷⁰⁾

النسبة المئوية لسنة 1952 م	نوع المالك	النسبة المئوية لسنة 1936م	نوع الملكية
11%	الأعيان	17%	الكبرى والمتوسطة
30%	الفلاحون الملاكون	50%	الصغرى
59%	غير ملاكين	33%	الحيارات غير المملوكة

⁶⁹ -Ibidem.

⁷⁰ - DRISS, Gurraoui, *Agriculture et développement...* op.cit, p. 82.

إن اللافت للنظر في هذا الجدول، هو الزيادة الملحوظة لغير المالكين، فقد تضاعف عددهم خلال (16) سنة تقريبا. كما هو الحال بالنسبة للمغرب عموما، ومن أجل النهوض بالمنطقة خصوصا، وخدمة للمشروع الفرنسي الاستعماري، أعطى "بيرطو" "berthant"، مفتش الفلاحة السابق بالمنطقة قيد الدراسة-بواسطة نصائحه ونشاطه- للمستوطنين الأوائل العزم اللازم لقهر الصعوبات التي كانت تواجههم، هذا الرجل الذي نجح في إثارة الانتباه نحو هذه المنطقة وبث في الآخرين روح الشجاعة والجرأة اللازمة لإعطاء المنطقة الانطلاقة الاقتصادية التي تتمتع بها والتي ينبغي أن تتطور بشكل أوسع⁽⁷¹⁾.

وكان الاستيطان يساعد في محاولات لتشجيع فلاحي المنطقة بواسطة هيئات وتعاونيات ذات المقرات الكائنة بالمنطقة وأهمها: تعاونيات الحبوب، و"أسكام والصيما" "S.C.A.M et C.M.A"⁽⁷²⁾ وأحواض "سيلو" التعاونية التي تستوعب (400) ألف قنطار من القطني، والقبو التعاوني بمكناس(80) ألف هكتولتر، وكذا القبو التعاوني بآيت سولال (75) ألف لتر وذلك فيما يتعلق بزراعة الكرم، كما توجد شركات للتأمينات التعاضدية⁽⁷³⁾.

وبالنسبة لعملية تناوب المحاصيل فهي على العموم على نوعين:

➤ مرة كل سنتين، حمص أو مرتاحة أو قمح.

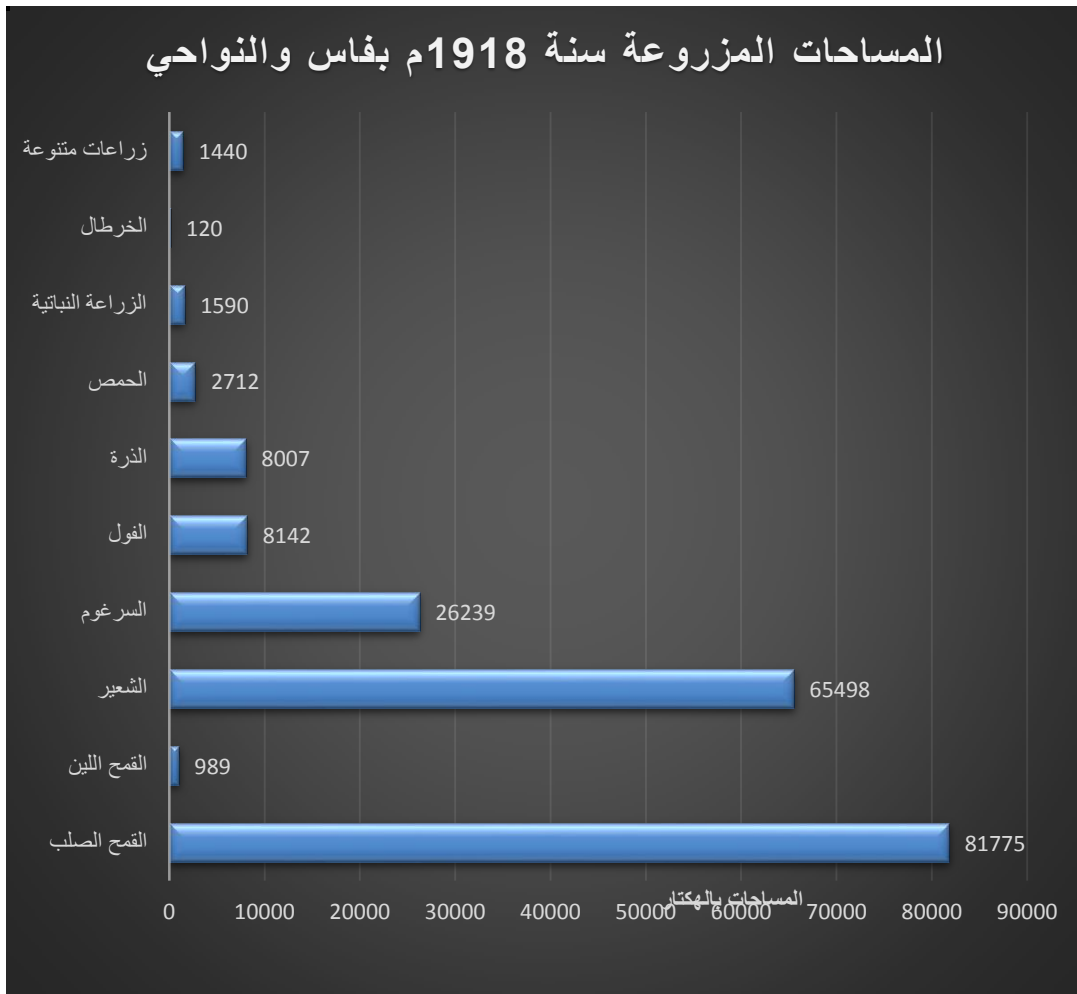
⁷¹ - Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937..., op-cit, p. 44.

⁷² - عبد الرحيم، الوردغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956...، م. س، ص. 21.

⁷³ - Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937 ..., op- cit, p. 45.

➤ مرة كل ثلاث سنوات، مزروعة بالجلبان (البازلأء) أو مرتاحة أو قمح أو الشوفان (الخرطال)، ويستخدم في ذلك (150) ألف قنطار من الفوسفاط الممتاز سنويا⁽⁷⁴⁾.

مبيان(3): المساحات المزروعة سنة 1918م بفاس والنواحي⁽⁷⁵⁾



⁷⁴ - Ibidem.

⁷⁵ -Pierre, MALLERT, *travers le Maroc...*, op-cit, p. 9.

أما فيما يخص القطني والخضروات فهناك منتج المستوطنين ومنتج المغاربة يلخصه الجدولان التاليان:

جدول (14): الإنتاج الأوروبي من الحبوب والقطني والخضروات⁽⁷⁶⁾

الإنتاج ب(القطار)	الأراضي المزروعة ب (الهكتار)	الاسم
450000	35000	القمح اللين
225000	15000	الخرطال(الشوفان)
120000	15000	البزلاء
30000	30000	الشعير
20000	15000	القمح الصلب
12000	120000	الذرة
10000	250000	الحمص
14000	200000	الفول

⁷⁶ -Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937 ..., op- cit, p. 46.

جدول (15): إنتاج المغاربة من الحبوب والقطاني والخضروات⁽⁷⁷⁾

المنتجات	مساحة الأراضي المزروعة بـ (الهكتار)	الإنتاج بـ (القطار)
القمح الصلب	50000	300000
الشعير	35000	27000
القمح اللين	5000	20000
الذرة	10000	75000
السور	4000	12000
الحمص	3000	12000

يلاحظ من خلال الجدولين أن زراعة المعمرين أكثر إنتاجا ومردودا من محاصيل المغاربة، وهذا راجع لطريقة استغلال المساحات المزروعة، واستعمال الأدوات الفلاحية الحديثة.

أما المزروعات العلفية الأكثر انتشارا هي البازلاء والشوفان (الخرطال) حيث تشغل (4000) هكتار، وكذا الفصة حيث يسمح بسقي حوالي (1000) هكتار بمكناس والضواحي. وهي تتموقع تقريبا في منطقة "سبع عيون" حيث تستخدم في تسمين الدواب خلال الخريف والشتاء، وهذه المزروعات قليلة الأهمية، وذلك راجع لقلّة انتشار عملية تسمين الدواب، وعلى الرغم من ذلك فالقلّة الذين يشتغلون بهذه العملية يجدونها جيدة لأنها ذات مردود جيد، فبواسطة عملية التسمين قد يصبح عجل صغير ذو (3) إلى (5) سنوات يزن (250) إلى (400) كلغ في يوليوز يمكن أن يباع بسهولة في يناير حيث يمكن أن يزن من (350) إلى (500) كلغ⁽⁷⁸⁾.

⁷⁷ -Ibidem.

⁷⁸ - Ibidem.

أما فيما يخص غرس الأشجار فالمنطقة الأكثر أهمية هي منطقة " زرهون"، حيث يوجد بها وحدها مليون قدم من الكرم و(4) ملايين زيتونة (نواحي مولاي إدريس وموساوة والمراسين وبني جراد و بني ورّاد)، و يمكن القول إنها بستان أو شجرة منطقة مكناس المثمرة، أما بمنطقة فاس، تمثل المزارع حوالي (1915680) قدما، منها (858338) للكروم و(773716) للزيتون و(7267) للحوامض، أما الباقي فخصص لباقي الأصناف المعروفة في المنطقة مثل التين والرمان"⁽⁷⁹⁾.

وفيما يتعلق بالكروم، تضم منطقة مكناس:

- الكروم في الزراعة المغربية غير المنتظمة (2000) هكتار.
- الكروم في الزراعة الأوروبية المنتظمة (11000) هكتار⁽⁸⁰⁾، والتي تشغل الهضاب المحيطة بمكناس، وهي مكونة في قسطها الأكبر من العنب المتوسطي "كاريني" "Carignen"، "أليكانتي" "Alicante"، "بوش" "Bouchet"، "كروناش" "Grenach"، و"مراستيل" "Marestel"، أما شجر الكرم المحلي فيمتد على مليوني قدم، حيث يسمى الأبيض منه "الباكر" "Bakir" والأحمر ب " تافرنيلت" "Tafernilt" و"حمار بو عمار" "Ammur bou amur"، أما الكرم الأوربي فيتكون أساسا من المساحات المسيجة بأيت سولال (الذي غرس في 1915م) بمجموع مليون وألف قدم⁽⁸¹⁾.

وقد كانت كمية مهمة من الفواكه المستهلكة في فرنسا تأتي من المغرب، ومن منطقة مكناس حيث تكثر أشجار التفاح والإجاص، ولعل

⁷⁹ - Pierre, MALLERT, *travers le Maroc...*, op-cit, p. 9.

⁸⁰ -Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée...*, op-cit. p. 76.

⁸¹ - Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937 ..., op- cit, p. 46.

الأشجار الأكثر إنتاجا هي أشجار الخوخ والكرز والمشمش والتين والبرقوق والسفرجل، أما زراعة البرتقال فتتركز بوضوح في " وادي الردوم" وفي طريق فاس في "عين الدرام" وبتجاه سبع عيون بالمنطقة التي يسهل بها السقي أما الأنواع المزروعة فهي "النافيل" و"المندارين"⁽⁸²⁾. حيث إن منطقة مكناس لوحدها تضم :

- 9,20 % من مجموع أشجار الزيتون في المغرب.
- 9,40 % من مجموع أشجار الحوامض في المغرب.
- 35,80 % من مجموع الكروم المنتظمة في المغرب⁽⁸³⁾.

جدول(16): مزارع الأشجار بالمنطقة ما بين 1914م-1915م (العدد بالقدم)⁽⁸⁴⁾

المنطقة	الزيتون - اللوز	الحوامض	أشجار أخرى
فاس	627083	20237	1464702
مكناس	211455	35159	1181853

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد بعض المغروسات الشجرية ارتفع بشكل كبير وكذا الكمية المصدرة، وهذا ناتج عن زيادة المناطق المزروعة، والتقنيات المستعملة في الإنتاج واتساع الرقعة المسقية.

⁸² - ibide, p. 47.

⁸³ -Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée...*, op-cit. p. 76.

⁸⁴ -François, BERNARD, *Maroc économique...*, Op-cit, p. 169.

وقد امتدت مزارع الحوامض في كل من وادي الردوم والمنطقة المحيطة بمكناس وسبع عيون وعين تاوجدات، وتم تخصيص أصناف "الكليمونتين" " CLEMENTENE " و"نافيل طومسو" " Thompson Navel"، لمنطقة وادي الردوم راجع بالأساس لكون نضج المنتج بالمنطقة يكون مبكرا، في حين تم تخصيص كل من نافيل واشنطن " washington Navel " و"البالانسي" " Valancia " لمنطقتي سبع عيون وعين تاوجدات(85).

أما على مستوى تربية الماشية فمنطقة فاس مكناس منطقة هامة للتربية المواشي، بفضل الطقس السائد بها والعادات القبلية وكذا نظام الري وطبيعة التربة وامتداد أراضيها، وقد كانت المنطقة منفتحة على هذا النشاط قبل فرض الحماية على المغرب سنة 1912م، وقد حقق هذا المجال تطورا سريعا خلال السنوات الأولى من الحماية، وذلك بفضل الاهتمام الذي أولته سلطات الحماية لهذا النشاط، ويتجلى هذا الاهتمام في الحرص على صحة الماشية، ومتابعة حالتها الصحية عن طريق دورات تفتيشية بيطرية، وتنظيم مسابقات بجوائز قدرها (500) فرنك، وإنشاء محطات للتزاوج في فاس وتيسة وصفرو(86)، ومصحة تربية المواشي بمكناس: وهي هيئة إدارية مدنية مكلفة بمحاربة الإصابات المعدية أو غير المعدية للقطيع، وتقديم التوجيهات التقنية الحيوانية. بالإضافة إلى ملحقة "ريمونت" بمكناس: والتي بدأت تُسِيرُ بواسطة بيطري من الهيئة المدنية لـ"ريمونت" والمصلحة البيطرية، لهذه الهيئة تقدم اختيارا هائلا بفضل جمعها بين تربية الأفراس والأحصنة وتربية المنتجات، وتسمح بمراقبة

⁸⁵ - Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée...*, op-cit. p. 76.

⁸⁶ - Pierre, MALLERT, *travers le Maroc...*, op-cit, p. 14.

تامة ومستمرة تضاهي تلك التي تقوم بها كبريات ضيعات تربية المواشي الأوروبية والأمريكية خصوصا، والمصلحة البيطرية للمذابح بمكناس: تراقب البقري والخروف والماعز والخنزير الموجه للذبح قصد الاستهلاك المدني والعسكري⁽⁸⁷⁾.

أما بخصوص الأسواق التي ترتادها الماشية بكثرة فهي الأربعاء بمكناس والجمعة بأزرو ومريرت والإثنين بالحاجب والأحد بوادي إفران، وتتباين أثمان المواشي، فثمن البغال يتراوح ما بين (700) و(1200) فرنك، أما الحمير فإن ثمنها لا يتعدى (150) فرنك، أما بالنسبة للعجول والثيران تحدد أثمانها بحسب السن و الوزن، فعلى سبيل المثال عجل يزن ما بين (200) و(400) كلغ ثمنه يتراوح بين (250) و(300) فرنك، والأغنام يقدر ثمنها بـ (35) إلى (50) فرنكا⁽⁸⁸⁾.

جدول (17): إحصاء القطيع بمكناس والنواحي ما بين 1938م-1939م⁽⁸⁹⁾

المنطقة	السنة	الخيول	البغال	الحمير	البقر	الغنم	الماعز
مكناس	1938	3212	3635	9031	22989	131203	63802
	1939	3138	3820	9479	30707	122222	54410
الحاجب	1938	3911	1516	4189	29590	158030	62872
	1939	3808	1633	4465	30824	152419	55818
أزرو	1938	2014	1302	2435	8980	145558	16997
	1939	1892	1088	1918	8484	119408	11921

⁸⁷ - Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937 ..., op- cit, p. 48.

⁸⁸ - Pierre, MALLERT, **travers le Maroc...**, op-cit, pp. 13- 14.

⁸⁹ -Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937 ..., op- cit, p. 50.

18199	107564	11608	1446	1730	2302	1938	عين
20549	117557	12917	1581	1790	2365	1939	اللوح
43710	95397	13553	2068	1377	2087	1938	الحمام
37494	94757	10997	2036	1367	2056	1939	
205580	637752	96820	19019	9620	13526	1938	المجموع
180292	606363	93929	19471	9698	13255	1939	

يلاحظ من خلال دراسة الجدول تسجيل تراجع عام للقطيع بجميع مكوناته بين سنتي 1938م و1939م بنسبة طفيفة وذلك في منطقتي: أزرو والحمام.

أما بالنسبة لبعض الأصناف كتربية الحمير والبغال والبقر فقد عرفت زيادة طفيفة من سنة 1938م إلى 1939م في المناطق الآتية: مكناس والحاجب. فيما عرفت تربية كل من الخيول والغنم والماعز نفس التراجع المذكور أعلاه. وتبقى منطقة عين اللوح الوحيدة التي عرف فيها القطيع بكل مكوناته زيادة طفيفة في عدده.

ويمكن تفسير الزيادة المذكورة بأمرين اثنين:

- زيادة الطلب على اللحوم لتموين الجيش بفعل اندلاع الحرب

العالمية الثانية.

- وجود بعض المزارع التجريبية النموذجية.

كما انخرط الأوروبيون في تربية الدواجن مثل: الدجاج والأرانب

والإوز والديك الرومي، ومحاولات في تربية "دودة القز" "Seticulture"

التي كانت مزدهرة في بفاس، ففي سنة 1918م كان هناك (78) مربيا لهذه

الدودة، يحصلون على حوالي (2023) كيلوغرام من الشرنقة (cocon) وتسمى كذلك بـ (الفيلجة)، وقد أعطت تربية دودة القز دعما كبيرا لصناعة الحرير في المنطقة، حيث عمل سكان فاس على إحياء هذه المهنة باعتبارها من أقدم المهن بالمغرب⁽⁹⁰⁾.

المحور الثاني: تشريعات وتنظيمات سطات الحماية من أجل حياة

الأراضي بالمنطقة

1. الشراء المباشر

وهي الطريقة الأسهل والعادلة للحصول على الأراضي المرغوبة، وذلك من خلال تنظيم مزادات علنية وفق ما نص عليه ظهير 18 ماي 1932م المعدل بظهير 29 ماي 1933م، وذلك بمكاتب الإدارة العموما للمالية بالرباط، فوضعت رهن إشارة المزايدين العقاريين عقارات وذلك وفق البنود والشروط المنظمة في دفتر التحملات⁽⁹¹⁾. ويُظهر الجدول الموالي نموذجا لبعض العقارات المعروضة للبيع :

⁹⁰ - Pierre, MALLREET, **A travers le Maroc pacifie...**, Op-cit, p. 14.

⁹¹ -Rapport N° 844, Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, cahier des charges, en date le 1935, **A. D. N, Fonds M. P., série 2MA/1/ carton 180**, dossier « réglementant la vente de propriétés par le service des domaines » p.1.

جدول (18): الملكيات المعروضة للبيع في 10 ماي 1935م بمنطقة فاس

مكناس⁽⁹²⁾

اسم الملكية	موقعها	رقم الرسم العقاري	المساحة	الثمن بالفرنك
بلاد الوزاني رقم 6	فاس	549 KF	148 هكتار و 20 آر	250000
بطمة جلافة رقم 3	فاس	540 KF	385 هكتار و 60 آر	680000
بلاد مدهومة رقم 1 وبلاد بن كزة	مكناس	1197 K 2777 K	154 هك و 109 آر 100 هك و 50 آر	285000
عين أملال رقم 2	مكناس	2039 K	176 هك و 6 آرات	372000

وتغطي صندوق القروض العقارية بالمغرب المبالغ المذكورة في الجدول ، بنسبة فوائد 8% وبآجال قد يصل إلى (30) سنة، تسلم هاته المبالغ مباشرة بعد أن يستقر المزاد على المعني بالأمر وذلك بعد تسجيل محاضر المزايمة في محافظة الأملاك العقارية، وقد تم تحديد تاريخ 31 أكتوبر 1935م كآجال لحيازة المشتريين لهذه الأملاك⁽⁹³⁾.

كما جاء في رسالة بتاريخ 25 فبراير 1941 من المفوض رئيس الأمن الإقليمي، إلى السيد المفتش العام لمصالح الأمن العام بالرباط، يخبر بأن السيد "فرانسوا مايول" "François MAYOL" قد أصبح في فبراير المنصرم مالكا للملكيات (المساكن + الأراضي) التالية :

- ملكية "لا كوست كزافيني" "LACOSTE YAVIER" الموجودة بكيلومتر (16) على الطريق الرابط بين مكناس وفاس، والتي تقدر مساحتها

⁹² -Ibid, p.2.

⁹³ - Ibid, p. 10.

بحوالي (400) هكتار من الأراضي المخصصة للحبوب (غير مزروعة منذ 4 سنوات) بمبلغ (3.500.000) فرنك.

- ملكية الإخوان "أكيطنون" "AGUETTANT" الموجودة بأيت يزام، والتي تقدر مساحتها بحوالي (380) هكتارا والمتكونة من أراضي مخصصة للحبوب وأراضي مخصصة لشجرة الدالية، بمبلغ (4000000) فرنك منها (3000000) للملكية العقارية و (1000000) للأدوات الفلاحية⁽⁹⁴⁾.

2. مسطرة نزع الملكية

إلى غاية سنة 1908م لم يعرف الاستعمار القروي توسعا كبيرا إلا بعد توقيع معاهدة الحماية، حيث أصبحت مسألة نزع الملكية من الاهتمامات الأولى لإدارة الحماية وفرصة لتقوية مصالح فرنسا وإفقار الشعب المغربي، وبذلك دخلت إدارة الحماية بعد هذا التاريخ في سياسة غزو واجتياح المغرب النافع حسب تعبير "ليوطي"، وتهيئ الأسس التشريعية للنظام العقاري بالمغرب، تم بشكل موازي مع عملية البحث عن الأراضي واستصدار ظهائر تخول لها الاستحواذ على الأراضي المغربية.

وأمام فعالية النظام العقاري بالمغرب والاحتلال الفعلي للأراضي والنتائج الوخيمة للسياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر والحاجة الملحة للأراضي لتعزيز التواجد الفرنسي بالمغرب، فإن إدارة الحماية قامت باستصدار مجموعة من الظهائر التي تخول لها صلاحية السيطرة على الأراضي بشكل أقل استبدادا.

⁹⁴- Lettre N° 2.66 I, du le commissaire chef de la sûreté régionale, à monsieur l'inspecteur général des services de sécurité publique Rabat, en date du 25 Mars 1941, A. D. N, Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 603.

وجراء هذا العمل أصبحت الأراضي المغربية مفتوحة للاستعمار القروي وذلك عبر طريقتين:

- طريقة مباشرة وذلك عبر تزوير عقود الكراء التي يمكن أن تتحول تحت تصر دائم لمجلس الوصاية بعد مطالبة المكترين تحفيظهم للعقار.
 - طريقة غير مباشرة وذلك بخلق محيط الاستعمار الرسمي حيث أن تكوين هذا المحيط تم عن طريق نزع الملكية تحت شعار المنفعة العامة. رغم أن إدارة الحماية كانت تتوفر على عدة طرق تمكنها من الحصول على أجود الأراضي المغربية، إلى أنها لجأت إلى مسطرة نزع الملكية، والتي خلقت جدلا كبيرا بخصوص طريقة تطبيقها، رغم تبريرها بالمصلحة العموما المتمثلة في الاستعمار⁽⁹⁵⁾، وهناك أمثلة عدة لعمليات انتزاع الأراضي أو "كما يسميها الكولونيل " STROHL " " ستروول " اغتصاب، في رسالة وجهها إلى السيد الجنرال قائد منطقة فاس لشؤون السكان الأهليين، مؤرخة في 8 مارس 1930م بخصوص تسجيل عدة عمليات للاغتصاب (السرقة) بمنطقة فاس الشمالية، خصوصا بدائرة صفرو بغرمة، وبوغبول، وسيدي خيار"⁽⁹⁶⁾.
- أعطت إدارة الحماية لنفسها دور الحامي للفلاح المغربي ودور المقيم لنزع الملكية من هؤلاء مباشرة عبر وسائل التجزيء التي وزعت على مختلف المعمرين الأوروبيين الذين كَوَنوا الاستيطان الرسمي، كما عملت على تغطية الاستيطان الخاص بغطاء قانوني وتشريعي، هذا الاستيطان المتكون أساسا من

⁹⁵ - Rapport N° 844, Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, cahier des charges, en date: 1935..., op.cit, p. 13.

⁹⁶ - Lettre N°591.R.F., Du colonel STROHL commandant de territoire de Fès-nord, a Monsieur le général de division commandant de la région de Fès (affaires indigènes), en date du 8 Mars 1930, A. D. N, Fonds M.P., série IMA/200/ carton 606, dossier «Acquisition de terrains par les étrangers », p. 1.

الأشخاص والشركات، الشيء الذي يفسر ان الدولة الحامية هي التي كانت تتحكم في التحول الذي أصاب الفلاح المغربي.

خلاصة الباب الثاني

تعد منطقة فاس مكناس من المناطق المهمة بالمغرب سواء من الناحية الطبيعية أو من ناحية الاختلاف الثقافي لسكانتها المازج بين الأمازيغ والعرب، هذا التنوع أثار انتباه المعمرين الأجانب لاستغلال هذه الإمكانيات الطبيعية والبشرية، ساعدتهم في ذلك قوانين وتشريعات سنتها سلطات الحماية الفرنسية لنزع الملكية العقارية من المغاربة، فاستولوا على أجود أراضي المنطقة.

الباب الثالث:

الغزو الرأسمالي لأحوار

فاس مكناس: مظهره

وانعكاساته على المنطقة

تصدر الاستيطان الفلاحي أولويات المشروع الاستعماري الفرنسي بالمغرب لما يتوفر عليه البلد من مقومات النجاح في هذا المجال، فتم تسخير وسائل متنوعة انقسمت بين قانونية ومالية وبشرية، أثبتت فعاليتها في إنجاز هذا المشروع الذي ألقى بظلاله على الوضعية الفلاحية والاجتماعية بالمغرب، ولم تكن منطقة فاس مكناس في منأى عن هذا المشروع نظرا لما تزخر به من مقومات عززت رغبة المستوطنين للاستثمار بالمنطقة، وتؤكد هذا من خلال مشاريعهم ومستثمراتهم، وقد ساعدتهم في ذلك ما قدمته لهم دولة الحماية الفرنسية من مساعدات مادية وتقنية.

الفصل الخامس: الفلاحة بأحواز فاس مكناس إبان فترة الحماية

ومحاولة العصرية

بعدما استحوذت على أجود الأراضي الصالحة للزراعة بمنطقة فاس- مكناس شأنها شأن باقي مناطق المغرب، ولما توفرت لها الأراضي اللازمة سعت الإدارة الفرنسية إلى تحديث الفلاحة المغربية بصفة عموما وبمنطقة فاس- مكناس بصفة خصوصا مع ما يتماشى ومخططاتها. لكن ذلك لن يمر بكل تأكيد دون مواجهة إكراهات، منها ما ارتبط بتعقيدات البنية العقارية كما سبق الإشارة لذلك، وكذا اصطدامها بالمقاومة، ناهيك عن متغيرات لم تكن في حساب إدارة الحماية مثل تداعيات الحربين العالميتين، والأزمة الاقتصادية وانعكاسات كل ذلك على طريقة تدبيرها للاقتصاد المغربي عموما والفلاحة بصفة خصوصا.

وإلى جانب الإكراهات السالفة الذكر، أثرت الحالة الجوية المتقلبة على مردودية الزراعة المغربية وخصوصا بمنطقة فاس- مكناس، حيث وصل سنة 1918م على سبيل المثال متوسط مردود القمح والشعير بالمنطقة ما بين (9) و(10) قنطار للهكتار الواحد، ورغم أنها تفوق مردودية دكالة وعبدة، إلا أنها تعتبر بالنسبة للفرنسيين ضعيفة،⁽¹⁾ وإلى جانب الأحوال الجوية المتقلبة والإكراهات الأخرى، رأى الخبراء الفرنسيين أن ضعف المردودية ناتج كذلك عن ضعف الأساليب والتقنيات الزراعية للأهالي، ويمكن تجاوز هذه العوائق والإكراهات، إن تمكنت سلطات الحماية من خلق ضيعات ومستثمرات حديثة يمكن للمستوطنين والمغاربة أن يستفيدوا منها.

¹ - Pierre, MALLERET, A travers le MAROC..., op.cit, p. 11.

المحور الأول: المستثمرات الأجنبية بالمنطقة على عهد الحماية

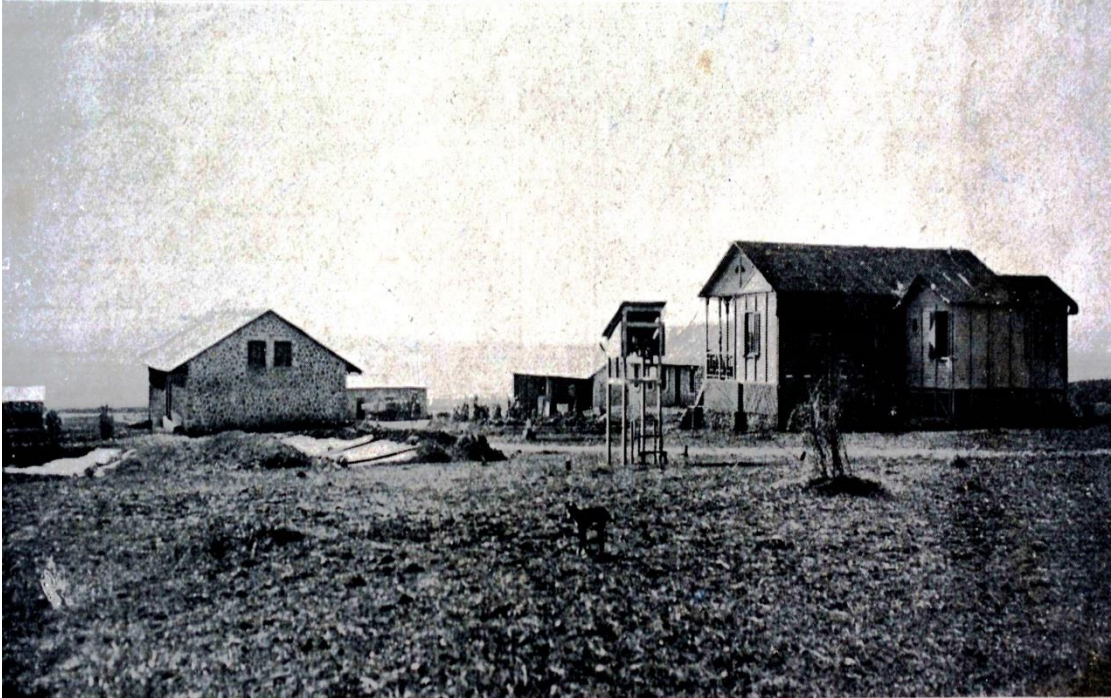
الفرنسية

1. الضيعة التجريبية لعين قادوس بفاس

1-1- تأسيس الضيعة

أنشئت الضيعة التجريبية على بعد كيلومترين من مركز مدينة فاس في موضع يمتد لحوالي (600) هكتار يسمى عين قادوس، وكان الغرض منها الإسهام في تحسين الانتاج الزراعي والحيواني⁽²⁾.

الصورة (2) : مشهد من الضيعة النموذجية عين قادوس بمنطقة فاس



²- BILLET, « La Ferme Expérimentale de Fès », *La Dépêche*, Revue périodique illustrée d'informations MAROCAINES, CASABLANCA , N° 34, MAI, 1939, p. 24 .

Source : http://adafes.com/forum_adafes/read.php?4,242.

تقع المزرعة شمال غرب مدينة فاس، و تمتد على مساحة (550) هكتارا،

وقد خصص منها (200) هكتار للرعي وتربية الماشية، فيما تم تخصيص (50) هكتارا للزراعات التجريبية وتربية الخيول والحيوانات الصغيرة، أما ما تبقى من المساحة فقد كان للزراعة الدورية (زراعة التناوب) لمدة ثلاث سنوات على الشكل التالي :

- السنة الأولى: القمح و مختلف الحبوب.

- السنة الثانية: الحبوب الثانوية و الأعلاف.

- السنة الثالثة: تترك الأرض للراحة أو تزرع بالبقوليات⁽³⁾.

ورغم حداثة تاريخ إنشائها 1916م، فقد فتحت هذه الضيعة الباب على مصراعيه للأهالي (المغاربة) - بصفتهم الفئة المستهدفة من هذه التجربة- وذلك بغية تعلم تقنيات الزراعة الحديثة، ومراقبة الحالة الصحية لماشيتهم) خصوصا منها حيوانات الحرث والأشغال). وبذلك استقطبت الضيعة أعدادا هائلة من الفلاحين المغاربة بحيث أصبحت تضم أكثر من (11000) من الخيول، و(10000) من البغال، و(33000) حمار، بالإضافة إلى (115000) من العجول، و(468000) من الأغنام، و (19800) من الماعز⁽⁴⁾.

إلى جانب تربية الماشية، أولت إدارة الشؤون الزراعية، عناية فائقة للزراعات الكبرى والصغرى، حيث عملت خلال سنتي 1914م و 1915م في كل من الرباط ومراكش ومكناس، على إحداث بساتين ومشاتل عصرية لأجل غرس بعض الأشجار الجديدة غير المألوفة زراعتها في المغرب من قبيل

³ - BILLET, « La Ferme Expérimentale de Fès », Fès capitale..., op-cit, p. 24.

⁴ - Pierre, MALLERET, A travers le MAROC..., op.cit, p. 11.

بعض الأشجار المثمرة والخضروات، ومراقبة ما يطرأ عليها من تغيرات نتيجة تغير المناخ والتربة، ولإنجاح مهمة هذه الضيعات فقد بادرت سلطات الحماية إلى توزيع المشاتل مجانا على الفلاحين، حيث وزع بستان الرباط أكثر من (12000) غرسة عام 1914م، وما يقارب من (35000) غرسة عام 1916م، كما وزعت مشاتل فاس سنة 1918م أزيد من (10000) شجرة من أنواع مختلفة⁽⁵⁾.

وقد اعتنت إدارة الزراعة بالبساتين وجعلتها على مقربة من المدن، ليتمكن كل فلاح من زيارتها، وحرصت على تنويع منتجاتها عبر تزويدها بأصناف جديدة من المغروسات تم استيرادها من الخارج، وفي حالة نجاح نموها، يتم تعميم غرسها على باقي مناطق المغرب⁽⁶⁾.

أما بالنسبة للمرافق، فقد عمدت سلطات الحماية على تزويد الضيعة بالعديد من المرافق المهمة لأجل السير العادي لعمل الضيعة وتحقيق الغرض المنتظر منها، ولذلك جهزت الضيعة بمنازل قابلة للتفكيك اقتنيت من معرض فاس في 15 أكتوبر 1916م، وضعت إما خصيصا للسكن أو كمكاتب إدارية، كما بنت بداخلها حضيرة للإنتاج، وقرى صغيرة لإيواء الفلاحين، وغرف فردية وأخرى مشتركة مكونة من (12) سريرا ومراحيض وستة أجهزة للاستحمام وضعت خصيصا للمتدربين، إلى جانبها وضعت كذلك عدة غرف للدراسة وطبخ الطعام وغيرها من الأمور التي تدخل في الحاجيات اليومية.

⁵ - Pierre, MALLERET, A travers le MAROC..., op.cit., p. 9.

⁶ - «شؤون الزراعة» ، جريدة السعادة، الرباط، العدد: 1387، في 19 ديسمبر 1916.

صورة (3): جناح للمتدربين بالمزرعة



Source: BILLET, " La Ferme Expérimentale de Fès", **Fès capitale...**,
op-cit, p. 25

1-2- البرنامج الزراعي للضيعة

وضعت المصلحة المركزية المهمة بالشأن الزراعي برنامجا سنويا يراعي أمرين مهمين:

✓ إعداد بذور مختارة، بغية توزيعها على المعمرين.

✓ إنتاج الحصص الغذائية اللازمة لتغذية الماشية في المزرعة.

إضافة إلى ذلك، أنشأت السلطات الفرنسية مركزين خاصين للبحث في الشأن الزراعي، لأجل الإسهام في الرفع من المردودية الزراعية في المغرب، وذلك عبر تزويد الفلاحين بأجود البذور التي يتم اختيارها داخل المركزين بعناية كبيرة.

علاوة على ذلك، وضعت السلطات الفرنسية مصلحة بالرباط، أسند إليها مهمة القيام بأبحاث زراعية تروم انتقاء أجود البذور، حيث تقوم بغرس بذور منتقاة من زراعات أصلية داخل مساحات لا تتعدى (100) متر، وإخضاعها لمراقبة يومية، ليتسنى لهم تنقيتها من كل الأمراض والطفيليات التي قد تصيبها، وعند حصادها تغرس من جديد عند بداية موسم الحرث في مساحات متوسطة تصل إلى حوالي (10000) متر، التي تخضع بدورها لمراقبة صارمة من طرف التقنيين الفلاحيين.

وهكذا تمكنت سلطات الحماية الفرنسية في المغرب من الحصول على القدر الكافي من البذور المختارة لغرس مساحات شاسعة، مكنتها من الحصول على ما يكفي من سد حاجيات أسواقها داخل المغرب وخارجه.

لقد نجحت سلطات الحماية الفرنسية عبر مراكزها المتخصصة في الزراعة في اختيار بذور تلائم طبيعة المناخ السائد في المغرب، وذات مردودية

مرتفعة مقارنة مع باقي البذور الشائع زراعتها في المغرب، مما جعلها محط اهتمام جميع الفلاحين المهتمين بزراعة الحبوب، وهي تتميز بعدة سمات نذكر من بينها ما يأتي:

✓ سرعة النضج، مما يسمح لها بالنجاة بشكل أو بآخر من ضربات موجات رياح الشرقي الربيعي ومقاومة الأمراض الفطرية⁽⁷⁾.

- قابلية الاستخدام في الصناعات الغذائية: (الجودة في الخبز، وتحضير الخبز انطلاقا من الشعير نظرا لقابلية تخميره، وكذلك احتوائها على نسبة مهمة من الزيوت خصوصا في بذور الكتان... إلخ). إضافة إلى البذور التي تم توزيعها على نطاق واسع بين المنتجين، تم اختبار حبوب أخرى، والتي تبلغ حوالي (150) نوعا سنويا، ويتم تقدير مزاياها لسنوات عديدة قبل أن يقرر مدير محطة الأبحاث الزراعية في نهاية المطاف إمكانية تعميمها في الأوساط الزراعية⁽⁸⁾.

وإلى جانب البذور، تعمل الضيعة التجريبية على إدخال نوع جديد من مشاتل الأشجار من قبيل الفواكه والحوامض، إلا أن محدودية قابليتها من طرف المغاربة، حال دون تعميمها، واقتصر الأمر فقط على الاهتمام فقط بشجرة الزيتون وبعض المغروسات المخصصة للدراسة.

كما حرصت سلطات الحماية على ضرورة جعل الضيعات التجريبية المقامة بالمغرب، وسيلة مهمة لتعريف الشباب المغربي بأحدث التقنيات

⁷ - BILLET, « La Ferme Expérimentale de Fès », Fès capitale...,op.cit, p. 25

⁸ -Ibid, pp.24 .25.

الزراعية المستعملة و حلقة وصل بين الزراعة الأوروبية المتقدمة والزراعة المغربية المحلية⁽⁹⁾.

3-1- تربية الماشية بالضبعة

نظرا لأهميتها الاقتصادية ولاستعمالاتها المتعددة، احتلت تربية الماشية مكانة مهمة ضمن الأنشطة الفلاحية الممارسة في المجتمع، فمن خلال تتبع مراحل تطور قطاع تربية الماشية، يظهر مدى العناية التي يوليها الفلاح المغربي لهذا القطاع، ولو أن إنتاجها كان لا يخرج عن نطاق الاقتصاد المعيشي للمغاربة .

ومع دخول المعمرين إلى المغرب حظي هذا القطاع بعناية خصوصا من طرف السلطات الفرنسية المختصة في الشأن الفلاحي، حيث خصصت لكل المهتمين بتربية المواشي دعما متنوعا شمل الإعانات المادية والمراقبة البيطرية، مما أدى إلى نمو القطيع، وبالتالي اتساع قاعدة الصناعات الغذائية، التي تعتبر اللحوم الحيوانية أبرز موادها الأساسية⁽¹⁰⁾.

وانسجاما مع الاستراتيجيات التي وضعتها سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب من أجل الرفع من عدد القطيع، سطرت المزرعة التجريبية لعين قادوس برنامجا خاصا، هدف بالأساس إلى البحث عن كيفية الحصول عن أجود الحيوانات، وتوزيعها على المربين والمزارعين المتخصصين إما في إنتاج الحيوانات المعدة للذبح، أو المسخرة في أشغال الحرث والنقل وغيرها من الأمور التي تدخل في أنشطة الفلاحة والتجارة⁽¹¹⁾.

⁹ - Ibid, p. 26.

¹⁰ - عبد اللطيف، الحفار ، الاقتصاد المغربي...، م.س، ص. 112.

¹¹ - BILLET, « La Ferme Expérimentale de Fès », Fès capitale..., op.cit, p. 25.

ولترجمة هذا البرنامج على أرض الواقع، زودت سلطات الحماية
الفلاحين ببعض السلالات الحيوانية ذات الجودة العالية:

✓ الأصل النقي (الحضنة) للسلالات التالية :

✓ "بروتون" "Bretonne" (فصيلة من الحيوانات

مستوردة من منطقة بروتان شمال فرنسا)

✓ "تارونتييز" "Tarenntaise" (نسبة إلى واد داخل

جبال الألب، وهي منطقة طبيعية فرنسية تقع في منطقة "سافوا"
"Savoie".

✓ "الذرباني" أو السنمة أو "زيبو" "Zébu de "

"l'inde" (: يستخدم الزيغو للجر والركوب ، وكذلك لإنتاج الحليب
والجلود وروث الوقود والسماذ).

✓ "شاتيونيس" "Chatillonnaise" نسبة إلى منطقة

فرنسية طبيعية في شمال "كوت دور" "Côte-d'Or" على الحدود
مع أوب ومنطقة الشمبانيا.

✓ الثيران التي تم الحصول عليها عن طريق التهجين

بين السلالة المغربية و "زيبو" "Zébu" و "تارونتييز"
"Traentais".

صورة (4): ثور مهجن



المصدر: إدارة الفلاحة والصناعة والاستعمار العموما، نصائح وإرشادات
فلاحية، .A.D.N, carton n° 1MA/100/309, p. 14

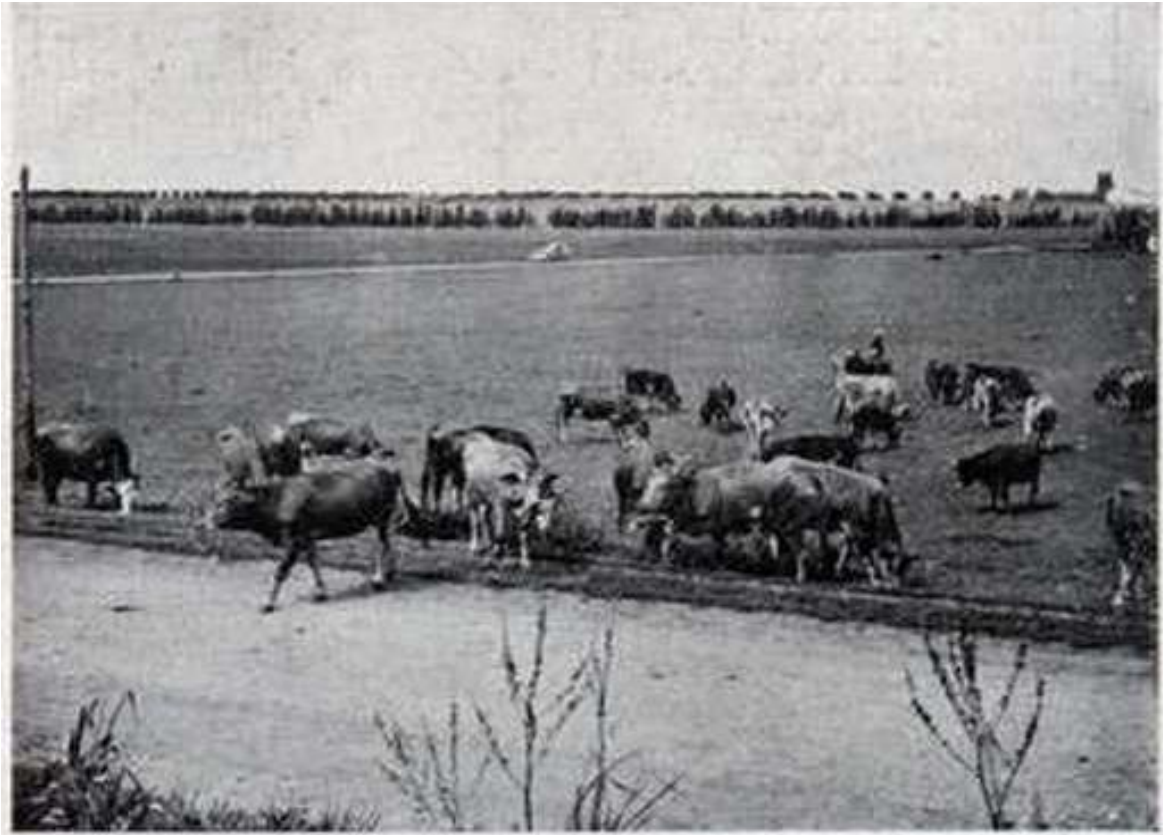
لقد أسفرت كل التجارب التي أقدمت عليها الضيعة التجريبية لعين
قادوس عن نتائج جد مرضية، وكانت بالفعل عند تطلع آمال مربي المواشي،
حيث قدمت لهم الضيعة سنويا المئات من رؤوس الحيوانات المهجنة، مما كان
له انعكاس إيجابي على المردودية الإنتاجية في المغرب.
وبعد معاينة الفلاحين والمعمرين لعدد كبير من أصناف الحيوانات،
استقر اختيارهم في الأخير على السلالات الآتية:

- "الزيبو المغربي" "Zébu – Marocain"

- "شاروليس" "Charolais" (السلالة المستوردة من منطقة شاروليس الفرنسية)

لقد أسهمت هذه الإجراءات في تحسين جودة القطيع والرفع من الإنتاجية، حيث تراوح وزن بعض الحيوانات من سلالة شاروليس وزيبو المغربي والبالغة من العمر خمس سنوات ما بين (650) و(800) كيلوغرام⁽¹²⁾.

صورة (5): قطع لأبقار والعجول بالمزرعة

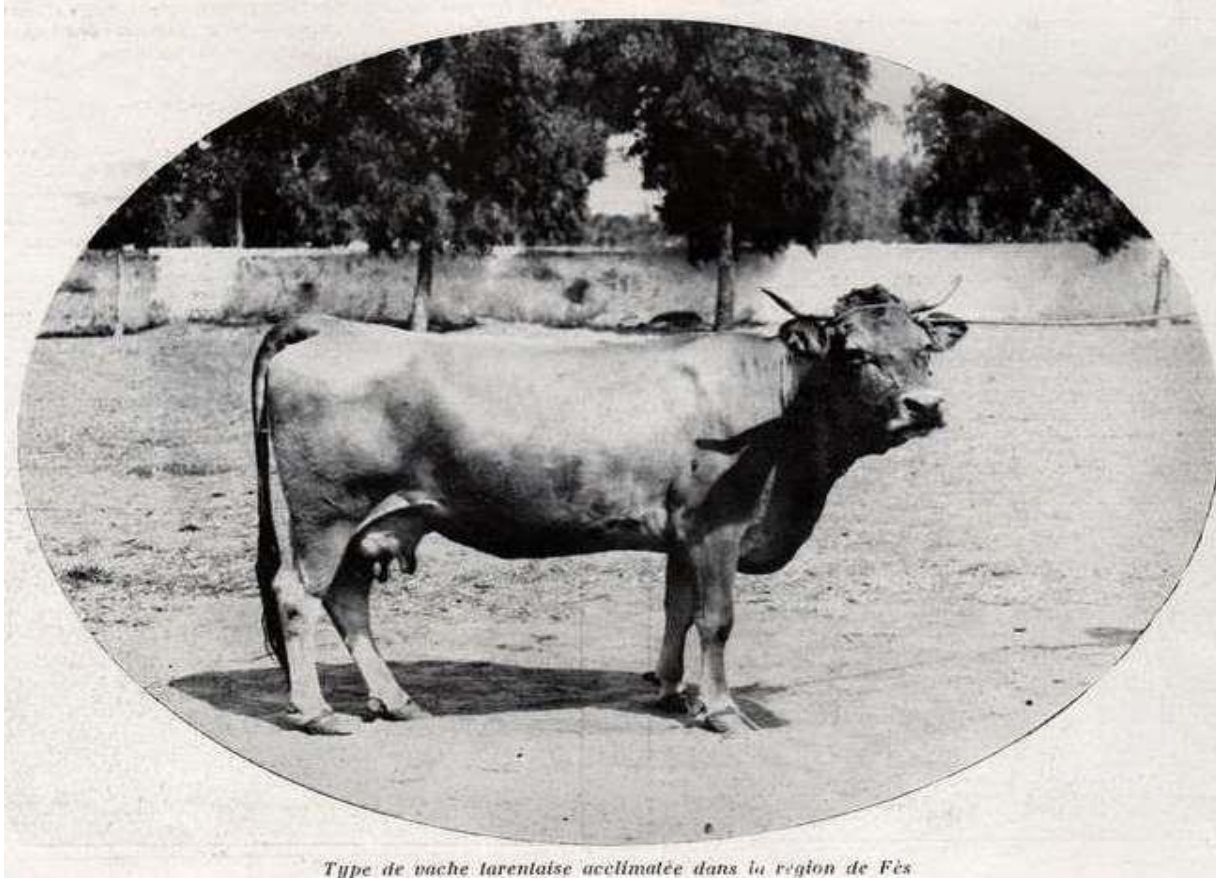


Troupeau de vaches et génisses larentaises à M. Escalle à Fès

Source: BILLET, " La Ferme Expérimentale de Fès", Fès capitale de l'islam...,op.cit, p.25.

¹² - BILLET, « La Ferme Expérimentale de Fès », Fès capitale de l'islam..., op.cit, p.25.

صورة (6): بقرة نوع "تارونتييز" "Tarentaise"



Type de vache tarentaise acclimatée dans la région de Fès

Source: BILLET, "La Ferme Expérimentale de Fès", Fès capitale de l'islam...,op.cit, p.25.

4-1- تربية الحيوانات بالضيعة

يعتبر توفير الأعلاف من أهم الإكراهات التي واجهتها المصالح الفرنسية المختصة في الشأن الفلاحي، وخصوصا عند توالي سنوات الجفاف، مما كان يحول دون الوصول إلى النتائج المتوقعة من النشاط الفلاحي بالمغرب. كما أن السلالات الجديدة المستوردة من فرنسا، فرضت على جل المربين الرفع من كمية الأعلاف نظرا لحاجياتها اليومية المرتفعة إلى الكلا، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات المختصة بالشأن الزراعي المغربي إلى ضرورة تبني

استراتيجية زراعية تتوخى توفير كميات كافية لتربية المواشي بالمغرب، وذلك باعتماد الدورة الزراعية (التناوبية) ⁽¹³⁾ وزراعة أصناف جديدة من النباتات التي تدخل في إنتاج الأعلاف من قبيل: الشوفان و الشمندر و الذرة والنباتات التي تنبت بشكل تلقائي في فصل الشتاء والربيع والشعير ثم الفصة التي يمكن إنتاجها على مدار السنة⁽¹⁴⁾.

1-5- تشغيل قسم المتدربين بالضبعة

خلصت إدارة الحماية الفرنسية من خلال سياسة التهدئة التي نهجتها في المغرب، إلى ضرورة إدماج أبناء القرى التي سارعت إلى إعلان الجهاد على فرنسا قبيل توقيع معاهدة الحماية الفرنسية في 30 مارس 1912م في المخطط الزراعي المراد تطبيقه في المغرب⁽¹⁵⁾، ليتسنى لهم الاستغلال التام لكافة الموارد الزراعية والبشرية التي تزخر بها مدينة فاس ونواحيها. وانسجاما مع هذه الرؤية، استقبلت الضبعة التجريبية بفاس (مؤسسة إدارة الشؤون الاقتصادية- مصلحة الزراعة-) مجموعة من طلبة المدارس القروية والأقسام الزراعية لأجل الاستفادة من الحصص التطبيقية المعدة خصيصا لتكوين الفلاحين.

وبذلك تمكنت فئة عريضة من الشباب القروي المعينين من طرف السلطات الإقليمية من تعلم كيفية تنفيذ العمليات الزراعية الأكثر ملاءمة مع

¹³ - BILLET, « La Ferme Expérimentale de Fès », **Fès capitale de l'islam...**, op.cit, p.25.

¹⁴ - Ibid, p. 26.

¹⁵ - المكي، المالكي بن الجيلالي، ثورة القبائل ضد الاحتلال، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، ط.1، 2014، ج.1، ص. 392.

المناخ المتوسطي السائد في المغرب، كما تم إطلاعهم على أحدث الطرق لصيانة الماشية ومعالجتها، وزراعة العلف وبناء المخازن واستخدام المحارث والأدوات المتطورة...إلخ.

صورة (7): متدربون بالمزرعة التجريبية



Stagiaires s'entraînant à la faucheison



Traitement des arbres par les stagiaires

Source: BILLET, " La Ferme Expérimentale de Fès", **Fès capitale de l'islam....**, op.cit, p. 26.

أما فيما يتعلق بزراعة الحوامض والفواكه، فقد أسهمت الضيعة التجريبية في إطلاع المتدربين على الكيفية السليمة لغرس الأشجار، وتطعيمها، وحمايتها من كل الأضرار التي قد تلحق بها.

ولمواكبة المتدربين ومعرفة مدى تمكنهم من تعلم التقنيات الجديدة، عملت السلطات المغربية على إحداث ضيعة مكونة من (10) هكتارات إلى جانب الضيعة التجريبية بفاس، تم تخصيص (9) هكتارات منها للزراعة بشكل تناوبي بين القمح الصلب والشعير والأعلاف ثم البقوليات، فيما خصص الهكتار الواحد المتبقي لزراعة الفواكه والحوامض.

وحرصا على التدبير الجيد لأموال المتدربين، زودت السلطات الفرنسية الضيعة بفريق من الموظفين مكون من وكيل فرنسي مسؤول عن التعليم التقني والتطبيقات العملية، و من مشرف محلي مقترح من أجل إدارة الداخلية و التغذية و الإشراف على التلاميذ عندما يذهبون إلى المدرسة المهنية الحرفية "الفرنسية - المسلمة" للتعرف على استخدام الأدوات المعتادة في النجارة و الحدادة، بالإضافة إلى طبخ مسؤول عن إعداد التغذية⁽¹⁶⁾.

ولم تستثن سلطات الحماية الإقامة المخصصة للمتدربين من إيلائها العناية اللازمة، حيث بنيت في ظروف صحية، توفرت فيها شروط الاضاءة والتهوية، مكونة من عدة غرف نوم تتسع لـ (12) شخصا في كل غرفة، ومراحيض وأحواض غسل ومطبخ إلى غير ذلك من المتطلبات الضرورية.

لقد استطاع المتدربون تنفيذ البرنامج الزراعي المسطر لهم، والمتعلق أساسا بالزراعات الشتوية: (القمح الصلب والشعير والعلف والفاصوليا والحمص)، وأبانوا في ذلك عن رغبة جامحة في تعلم المزيد من التقنيات الفلاحية، الأمر الذي دفع بسلطات الحماية إلى تكريس المزيد من الجهود من أجل تمديد فترة التدريب، ليتمكن المتدربون من الإحاطة علما بكل أمور الزراعة خصوصا والفلاحة عموما.

¹⁶- BILLET, « La Ferme Expérimentale de Fès », Fès capitale de l'islam..., op.cit, p. 26.

كما حرصت سلطات الحماية على أن تكون هذه الدفعات من المتدربين المستفيدين من التكوين داخل الضيعات التجريبية، بمثابة نماذج مثالية في نشر التقنيات الزراعية الحديثة و تربية الماشية، و بالتالي إثراء البلاد و تحسين ظروف العيش بالنسبة للكثير من سكان المناطق القروية⁽¹⁷⁾.

2. حديقة التجارب جنان بنحليمة بمكناس

شجعت التقارير المفصلة التي توصل بها المكلفون بمديرية الفلاحة بالرباط، من البعثات الدراسية التي أرسلها الفرنسيون إلى المغرب للتعرف على أجود الأراضي المغربية، والتي ترأسها آنذاك " Marquis de Segonza " "ماركيز دي سكونزاك" في التركيز على مكناس لتكون نموذجا في القطاع الفلاحي، فأصبحت بمثابة مختبر طبيعي لإجراء التجارب الزراعية، فوقع الاختيار على جنان بنحليمة لإقامة أول حديقة تجارب بالمغرب، وكان هذا الجنان من محبسات السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757م-1790م)، فقد حبسه سنة 1788م على المسجد الأعظم⁽¹⁸⁾، إلى أن إدارة الأملاك المخزنية ادعت ملكيتها له، وطلب السلطان مولاي يوسف (1912م – 1927م) من هذه الإدارة تقديم تعويض مالي لنظارة الأوقاف مقابل الاستيلاء على الجنان المذكور، فلبت طلبه وتم تفويت هذه الملكية إلى إدارة الفلاحة بمكناس، التي أنشأت عليها حديقة للتجارب الزراعية سنة 1913م⁽¹⁹⁾، تبلغ مساحتها (28) هكتارا وكانت تحت إشراف السيد: " M. Christian " (م. كريستيان)، وتم

¹⁷ - Ibid, P. 26.

¹⁸ - بوشتي، بوعسرية، مكناس المدينة الجديدة، التأسيس- البنيات الإدارية- التناقضات (1911-1939)، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، 1999، ص. 169.

¹⁹ - بوشتي، بوعسرية، مكناس المدينة الجديدة...، م. س، ص. 169.

تقسيمها إلى قسمين : خُصص الجزء الأول منها للأنواع النباتية الغابوية التي يتمثل دورها في حماية التربة من خلال شاشة من الظلال، أما الجزء الثاني فقد تم تنظيمه لدراسة الزراعات السقوية (المسقية)، وهنا تمت أولى الزراعات خصوصا بأشجار الفواكه و بطرق علمية. هذه الحديقة التي يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر (600) متر، و التي يُشبه مناخها، مناخ المناطق القارية، أُطلق عليها اسم "مركز دراسات الفواكه ذات البذور وذات النواة"⁽²⁰⁾.

تقع هذه المشتلة ما بين جنوب دار المخزن وشمال أكدال، قرب صهريج السواني وقصر الدار البيضاء (مقر الأكاديمية العسكرية الحالية)، محاطة بسور يقيها من هبوب الرياح العاصفية، وترتبتها خصبة، تخترقها المجاري المائية، مما سهل عملية الري دون صعوبة أو تكلفة لمد القنوات، وقد ساعدت هذه الظروف الطبيعية على تهيئة هذه الحديقة التي كانت تتوفر على مجموعات شجرية متنوعة من زيتون وبرتقال وبرقوق، ولوز وكروم وخوخ ورمان... ونقلة تنبت بسرعة نظرا لتوفر الظلال والحرارة المعتدلة، وكل ما من شأنه أن يساعد على خلق هذا المختبر الذي وضع في خدمة المعمرين الذين بدأوا يتوافدون على مكناس وأحوازها، حيث وصل إلى المنطقة (1300) ما بين يونيو 1911م وغشت 1914م⁽²¹⁾، وبدأت هذه الحديقة تعطي إنتاجا وافرا منذ السنة الأولى لإنشائها وصلت قيمته المالية إلى (760) ريالا قابلة للارتفاع بعد إدخال الإصلاحات عليها⁽²²⁾.

بدأت التجارب الأولى لبعض المزروعات في إقليم مكناس في نهاية 1913م، وأقيمت في البدء على القطن الذي زرع في "بوتي جان" بزرهون،

²⁰ - Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée...*, op-cit. p. 73.

²¹ - Pierre, MALLERET, *A travers LE Maroc...*, op-cit, p. 20.

²² - بوشتي، بوعسرية، مكناس المدينة الجديدة...، م. س، ص. 169.

وبحديقة التجارب في بنحليمة، وقد أعطت هذه المحاولات نتائج مشجعة، وأرسل نماذج منها إلى مديرية الفلاحة بالرباط، لتعمم التجارب في مناطق أخرى، وتوبعت هذه التجارب فيما بعد على الحبوب التقليدية، والجلبان والخردل، واللفت والبنجر والتبغ وعباد الشمس وغيرها من المزروعات²³. فبعدها كانت هذه المنتجات، وخصوصا زراعات الخضر لا تكفي لسد حاجيات المنطقة، أصبحت فيما بعد تزود المنطقة والمناطق المجاورة بما يحتاجه من البازلاء (الجلبانية) والفاول واللفت والخس والجزر، والكرفس والطماطم والقوق والبطاطس والخرشف والبصل... إلخ⁽²⁴⁾.

وفي ركن من حديقة " بن حليمة "، أقيم بستان خاص بشجرة البرتقال بعدما لاحظ المشرفون على الضيعة، أن نوعية التربة التي بالحديقة تناسب إلى حد كبير صنفا من شجرة البرتقال التي تتميز بالجودة كما ونوعا، وبذلك غدت مدينة مكناس منطقة البرتقال بامتياز، نظرا لما استفادت به من تجهيزات تخص المشاتل وقنوات السقي والعديد من الاشياء التي تدخل في مجال الفلاحة .

لقد لقيت هذه التجارب ترحيبا كبيرا من طرف الفلاحين، حيث أقيمت المناطق المجاورة لمدينة مكناس على حوض غمار نفس التجربة مما جعل مساحة المغروسات تمتد نحو منطقة " سبع عيون " و " تاوجدات " التي يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر (600) متر، حيث أنشأ السيد: " Bey-ROZET " "بيي - روزيت " محطة نموذجية قدمت خدمات هائلة لزراعة الأشجار بالمغرب، و التي تحولت فيما بعد إلى محطة لعلم الوراثة، لا تزال قائمة حتى اليوم، إنه المكان الذي تمت فيه دراسة الجذور المطعمة، حيث تسجل قيمتها

²³- بوشتي، بوعسرية ، مكناس المدينة الجديدة...، م. س، ص. 169.

²⁴ - Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937 ..., op- cit, p. 47.

وكل ما يتعلق بالتربة والمناخ الذي سوف تزرع فيه، كما تم أيضا تجريب زراعة أشجار اللوز و البرقوق والمشمش... إلخ، وقد أعطى كل هذا ارتياحا كبيرا لدى المستوطنين⁽²⁵⁾.

إن الاهتمام الذي أولاه المسؤولون في مكناس، كان وراء رغبة المعمرين واستقطابهم للاستقرار بالمنطقة وأحوازها، وخلق قطاع فلاحي عصري، خدمة لاقتصاد فرنسا، في الوقت الذي لم تحظ الزراعة التقليدية بنفس العناية.

وازدادت أهمية حديقة التجارب بمكناس بما أصبحت تقدمه للمعمرين من مساعدات، وما صارت تدره من أموال على إدارة الفلاحة بالمدينة من بيع المنتجات الشجرية، وأعواد الحطب، التي كانت تغطي نفقات الحديقة، حيث وفرت سنة 1914م ما مقداره: (12637) بسيطة حسنية، و(8485) بسيطة حسنية سنة 1915م، لينزل في السنة الموالية إلى (7095) بسيطة حسنية، بسبب الزيادة الملحوظة في أجور العمال المياومين، وكثرة الإصلاحات التي أدخلت على الحديقة، ومنها إقامة منزله للأهالي و الأوروبيين، وبناء سور من الجهة الجنوبية الذي يفصلها على أكدال بما مقداره (3101) بسيطة حسنية، وكذلك عدم بيع غلة عرصتي الشطرنجية والبحراوية (ملعب الكولف الحالي) اللتين كانتا تابعتين لجنان بنحليمة، وأصبحتا تحت تصرف أمين دار المخزن، كما أثرت ظروف الحرب العالمية العظمى على السير العادي للحديقة المذكورة، حيث صودر جزء من إنتاجها-دون مقابل- لفرنسا لخدمة مجهودها الحربي⁽²⁶⁾.

²⁵ - Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée...*,op-cit. p. 75.

²⁶ - بوشتي، بوعسرية، مكناس المدينة الجديدة...، م. س، ص. 171.

وخوفا من تدني مداخيل جنان بنحليمة أكثر مما وصلت إليه، بادرت السلطات الفرنسية إلى جعل إدارتها مشتركة بين مصلحة الأملاك المخزنية وإدارة الفلاحة بمكناس، حفاظا على استمرارية أداء هذه الحديقة لدورها الذي أنشئت من أجله وهو تقديم المساعدات والإرشادات للمعمرين⁽²⁷⁾.

3. نماذج لضيعات أخرى

إلى جانب حديقة التجارب بنحليمة بمكناس، ومزرعة عين قادوس التجريبية بفاس التي أنفقت عليها المديرية العموما للزراعة بسخاء، عرفت المنطقة ظهور مجموعة من الضيعات بالمنطقة، حيث سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها، وقد بلغ عدد المستوطنين بمكناس حوالي (400) سنة 1932م⁽²⁸⁾، فأنشأوا بها مجموعة من الضيعات الفلاحية الكبيرة، قدمت لهم مساعدات مادية كبيرة من طرف سلطات الحماية من أجل التوسع واستصلاح الأراضي، فنمت هاته المستثمرات التي أشرفت على الإنتاج الضخم بوسائل تقنية متطورة، فأصبحت تدر أرباحا طائلة على المستثمرين أفرادا أو شركات، ونذكر من بينها:

²⁷ - نفسه.

²⁸ - Pierre, AUBREE, **Le MAROC en 1932, 20 années de protectorat FRANÇAIS**, Afrique du nord illustrée, 3 mai 1932, N° 577, p. 244.

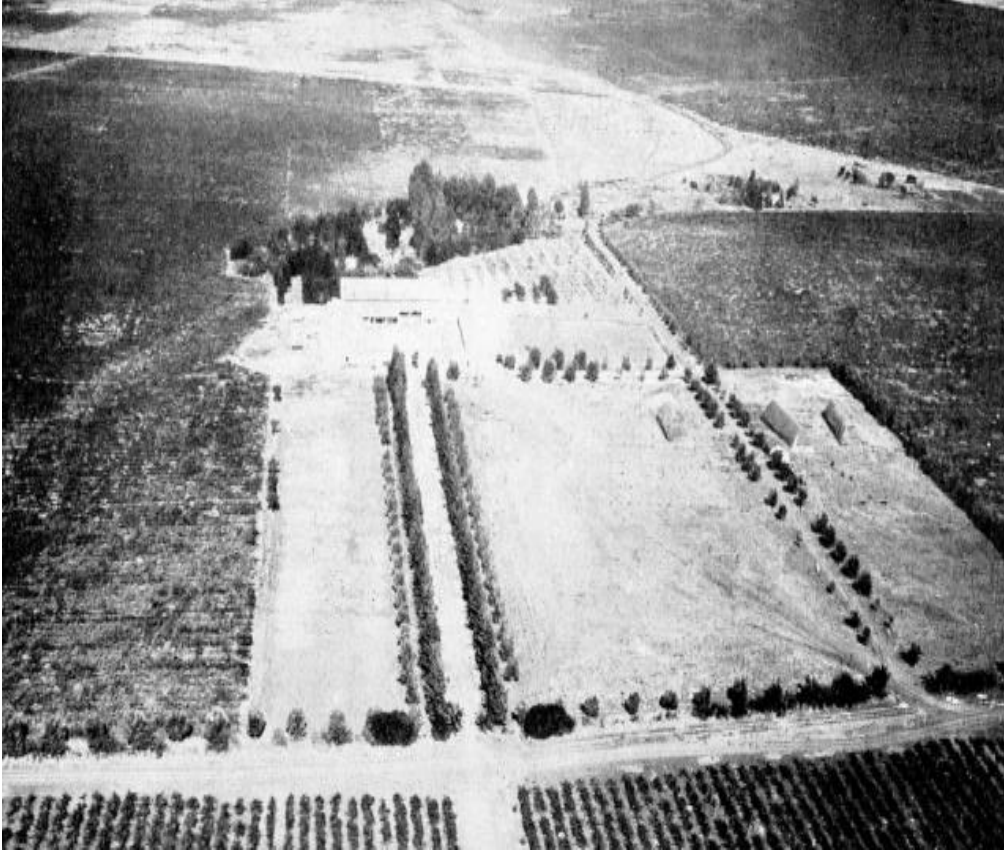
أ. ضيعة تولال، ملكية "إميل بانيول" "EMILE Pagnon"

الصورة (8): "السيد إميل بانيول"



Source: Pierre, AUBREE, Le MAROC en 1932..., op. cit, p. 244.

الصورة (9): نظرة عامة للضيعة



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op. cit, p. 244.

قام السيد "بانيول" بإنشاء ضيعة تولال الواقعة على أبواب مكناس بداية سنة 1914م. وهي ذات تربة طينية من السيليس مع طوابق سفلية ذات نفاذية عالية، وتشمل (1060) هكتارا مخصصة لزراعة الحبوب والبقوليات وتربية الماشية ومزارع الكروم.

تبلغ مساحة ضيعة تولال حوالي (180) هكتارا، وتتمتع بسمعة عالية داخل المغرب وخارجه، نظرا لجودة الخمور المستخرجة من أعنابها، وكان جل

إنتاجها يحول نحو فرنسا، مما سمح له في ظرف عشر سنوات بإنشاء ما سماه:
" السهب السعيد" على مقربة من دار أم السلطان الواقعة على طريق
الرباط⁽²⁹⁾، كما أنشأ "بانيول" فندقين كبيرين بكل من فاس ومكناس، هما: فندق
وليلي بمكناس وكان يديره بنفسه، والفندق الكبير بفاس وكانت تديره زوجته،
وكلا الفندقين كانا يموانان من ضيعة تولال المعروفة بطراوة منتجاتها ومذاقها
الرفيع⁽³⁰⁾.

حول " إميل بانيول" السهب إلى فردوس يقصده السواح، فأصبح في
سجل المكتب الوطني للسياحة، حيث كان السواح يحلمون فيه بعالم جديد أمام
مشاهد المياه العابرة في الجبيلات المتعددة والملتويات العالية والمنخفضة
والأحواض المملوءة متعددة الدوائر والشكل، وتتوسطها ورود وأزهار وأشجار
الفاكهة من كل نوع وصنف...⁽³¹⁾.

قرر المعمر "إميل بانيول" (وهذه من حسناته لأن له مساوئ في معاملة
المواطنين المغاربة حول مطالبهم ومطامحهم المشروعة) أن يخصص دفع
مداخيل هذا السهب السعيد إلى صندوق الجمعية الخيرية للبر والإحسان لمدينة
مكناس، فكانت حافلة خصوصا تنقل الزائرين والسواح إلى مشاهدة هذا الإنجاز
البديع...⁽³²⁾.

²⁹- عبد الرحيم، الوردغي، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي ، 1912-1956، أصولها ... تغيراتها... حالاتها
الاجتماعية والسياسية، مطبعة الساحل، الرباط، ط.1، 1989، ص. 97.

³⁰ - Pierre, AUBREE, Le MAROC en 1932, op-cit, p. 245.

³¹- عبد الرحيم، الوردغي، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي ...، م. س.، صص. 97-98.

³²- نفسه، ص. 98.

ب. ملكية "جون كلود لاکورطابليز" "JEAN CLAUD LACOURTABLAISE"
بمنطقة سبع عيون قرب مكناس

الصورة (10): السيد "جون كلود لاکورطابليز"



Source: Pierre, AUBREE, Le MAROC en 1932..., op-cit, p.245.

تعد المنطقة التي أطلق عليها الفرنسي "لاكورطابليز" اسم "بلاد البركة"
مثالا صارخا على ما فعله المعمرون المغرب.

صورة (11): منظر عام للمزرعة



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p. 245.

قدم "لاكورطابليز" من تلمسان (الجزائر)، واستقر بمنطقة سبع عيون، بعد أن عمل على استصلاح مساحة تقدر بنحو (400) هكتار كانت في الماضي عبارة عن مرتع مليء بنبات الدوم، وكان ذلك عام 1924م. وفيما بعد، مدد

مساحة المزرعة، حيث ضمت مختلف أنواع المغروسات، إضافة إلى منزل
وعدة مستودعات لإيداع الآليات وخزن المنتجات الفلاحية⁽³³⁾.

ج. ملكية السيد: "ليون كايا" " Léon Caillat " بسيدي عدي

الصمورة (12): "ليون كايا"

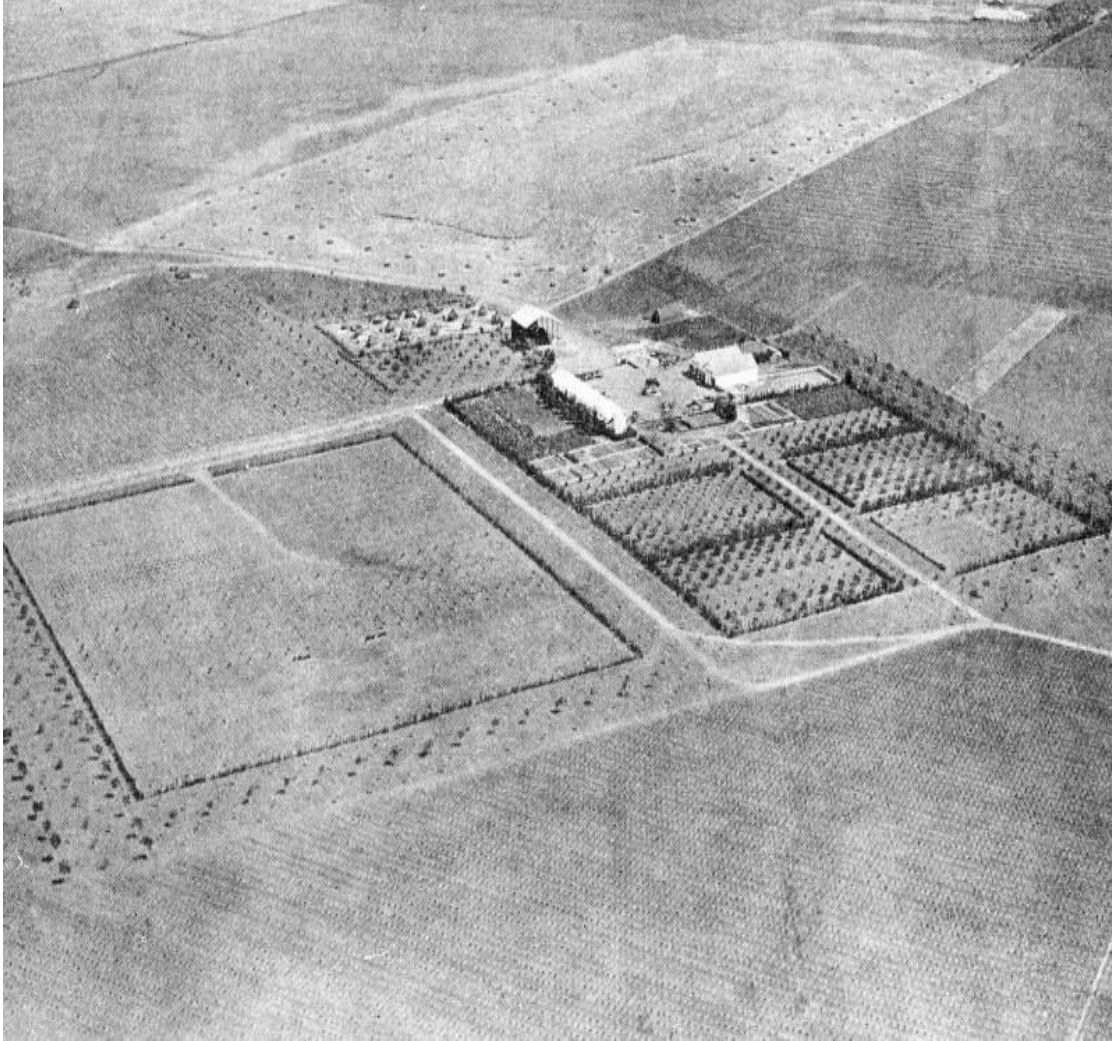


Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p. 245.

³³ - Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p. 245.

تعود ملكية سيدي عدي التي تقع على بعد 25 كيلومتر جنوب مكناس
للسيد " ليون كايا " ابن السيد " بول كايا " النائب السابق.

الصورة(13): منظر عام للضيعة



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p. 245.

تشغل هذه المنشأة (455) هكتارا، و قد بدأت عملية تنقيتها في يناير
1927م، حيث بذل ليون كايا جهودا كبيرة في زراعة الضيعة وغرسها، إذا

بلغت في ثلاثينيات القرن العشرين حوالي (400) هكتار، خصصت تقريبا لغرس الأشجار وكانت موزعة كما يأتي:

- أكثر من (5000) شجرة فاكهة من جميع الأنواع.
- أكثر من (5000) شجرة متنوعة لصد الرياح.
- الحبوب والأعلاف والبقوليات.
- إضافة إلى تخصيص (100) هكتار لغرس الكروم بما في ذلك عنب الخمر والمائدة.

كما تعد ملكية السيد "ليون كايا" واحدة من أجمل الضيعات في المنطقة⁽³⁴⁾.

د. ملكية السيد "بروني فيرديناند" **Brunet ferdinand** "بأية حرزالة

الصورة(14): "بروني فيردناند"



Source: Pierre, AUBREE, **Le MAROC en 1932...**, op. cit, p.

246.

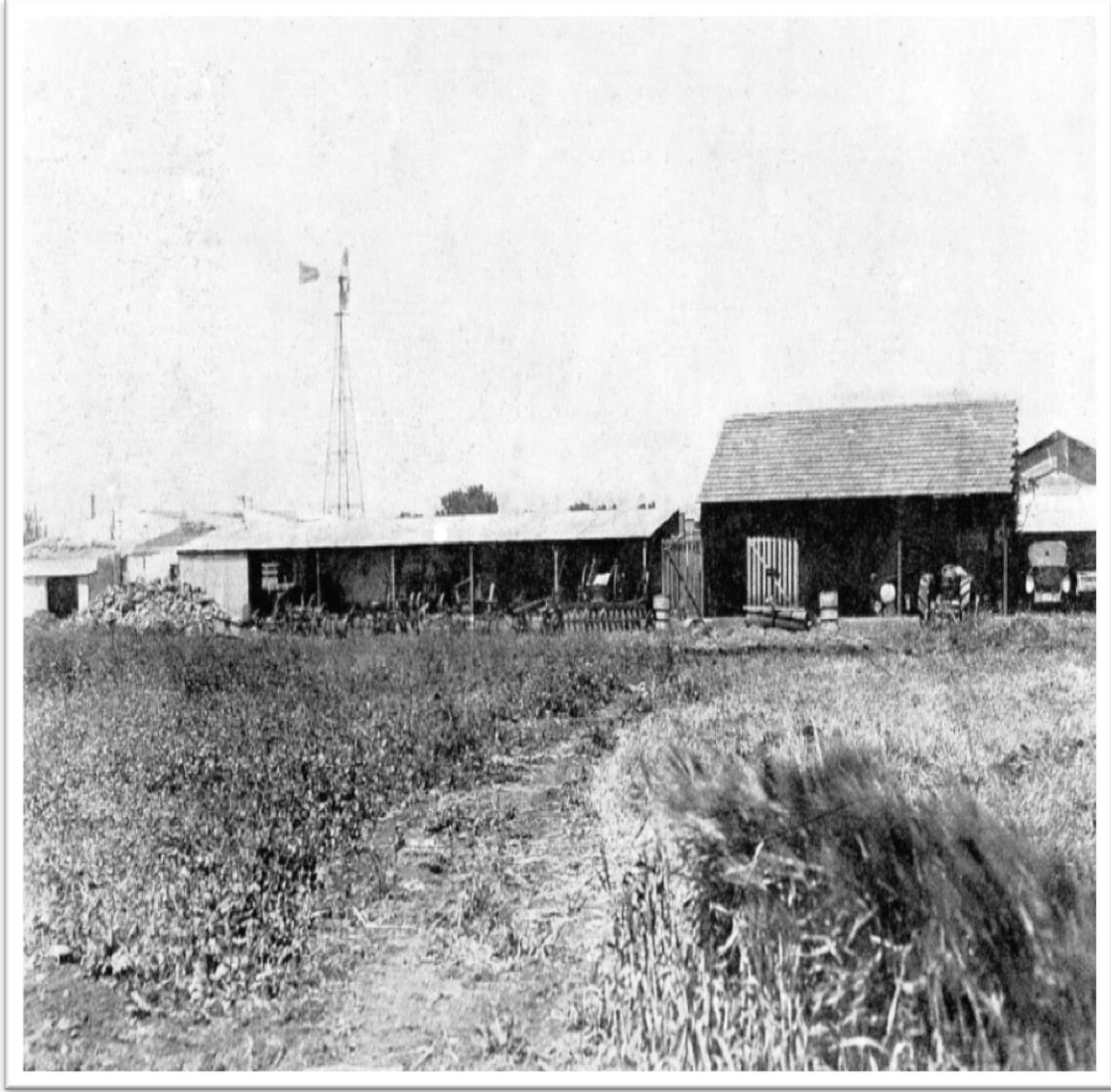
³⁴ - Pierre, AUBREE, **Le MAROC en 1932...**, op-cit, p. 245.

تتكون ملكية السيد " برونى فيرديناند " من (325) هكتارا و تسمى "ضيعة قرطاج" نسبة إلى المدينة التونسية التي كان يقطنها قبل مجيئه إلى المغرب، وبدخوله منطقة مكناس سنة 1926م، بدأ في تطهير و تنقية مساحات شاسعة من الأراضي بلغت حوالي (325) هكتارا، وكانت كلها أراض صالحة للزراعة، بحيث وصلت مردوديتها بالنسبة لزراعة القمح إلى حوالي (20) قنطارا في الهكتار الواحد، و(12) قنطار/للهاكتار الواحد بالنسبة للجلبان وكذلك بالنسبة للقول.

وإلى جانب الحبوب، قام السيد "برونى" بزراعة أكثر من (800) شجرة من اللوز والزيتون خصوصا، والبرقوق والخوخ والمشمش والكرز والإجاص والتفاح وأشجار الزينة، مما أعطى للضيعة منظرا رائعا خصوصا بعد تجهيز الضيعة بمجموعة من المرافق الضرورية التي توفر يوميا ما يفوق (20) فرصة عمل⁽³⁵⁾.

³⁵ - Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p.246.

الصورة (15): الجزء الجنوبي لحضيرة المعدات بالضيعة



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p.246.

تقع ملكية السيد "بروني فيرديناند" على بعد (7) كيلومترات من مكناس، وعلى بعد (8) كيلومترات من محطة القطار وكيلومتر واحد عن مركز آيت حرزالة، وتضم (4) منازل، وكل شهر يتحول إحداها إلى كنيسة، لأجل تعليم أبناء المنطقة التعاليم المسيحية.

باختصار، كانت " ملكية قرطاج " ملكية مثالية، استقطبت لزيارتها جل المهتمين بالشأن الزراعي في المنطقة، بحيث إنها قدمت لهم نموذجا مثاليا في كيفية استصلاح الأراضي المهجورة والمغطاة بالدوم في غضون بضعة سنوات فقط⁽³⁶⁾.

هـ. ملكية المعمر "ألكسندر دلكوز" " Alexandre Delcausse "

بمنطقة بوفكران

الصورة (16): السيد "ألكسندر دلكوز"



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p. 247.

³⁶ - Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p.247.

قدم المعمر " دلكوز " من تونس إلى المغرب سنة 1928م، واستحوذ على مساحة تقدر بحوالي (188) هكتارا، وكانت كلها مخصصة لزراعة الحبوب باستثناء هكتارين فقط كانتا لغرس الكروم.

كما عمل على تجهيز الضيعة بعدة مرافق أساسية تتمثل في حفر خزان لجمع المياه قدرت سعته بحوالي (120) مترا مكعبا، إضافة إلى بناء حضائر ومستودعات لحفظ الآليات المخصصة لخدمة الأرض⁽³⁷⁾.

ح. ملكية المعمر "فرانسوا مولي" " François Mulet " بعين عرمة

الصورة (17): السيد "فرانسوا مولي"



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p. 248.

³⁷ - Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p.247.

تبلغ مساحة الضيعة حوالي (240) هكتارا، وقد بدأ المعمر "مولي" تنقيتها منذ سنة 1926م، وجعلها ضيعة لأنواع مختلفة من الفواكه والأشجار، حيث ضمت (30) هكتارا من الكروم، و(210) هكتارات مخصصة لغرس الأشجار والرعي.

لقد تمكن السيد "مولي" وسيدته بفضل مردودية الضيعة من تحسين وضعهم الاجتماعي، وتمكنا من بناء منزل خاص بهم تفوق مساحته (850) مترا مربعا⁽³⁸⁾.

الصورة (18): بعض المرافق الموجودة بضيعة مولي



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op.cit., p.247.

³⁸ - Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op.cit. p.248.

كما توجد بالملكية (400) شجرة فاكهة، و(26) رأسا من الماشية وجرار، ويشغل بالمزرعة في فصل الشتاء (10) عمال محليين، وفي الصيف ما بين (40) إلى (50) عاملا يوميا⁽³⁹⁾.

ط. المعمر النموذجي: "كوستاف اوكتيري"

نشأ في عائلة فقيرة، وكان من ضمن المغامرين الذين أتوا إلى ما كانوا يسمونها بـ"كاليفورنيا الجميلة"⁽⁴⁰⁾، وبفضل دهائه وتكيفه مع الوسط المغربي بتعلمه اللغة العربية، ومع تزايد النمو التعميري الفرنسي الذي عرف أوجه ما بين 1932م و1934م، وبامتلاكه المئات من الهكتارات واستغلالها سواء عن طريق الملكية أو الكراء، أصبح من أعيان المنطقة، وأصبح يواجه الإدارة، فانتخب رئيس الغرفة الفلاحية بالمغرب، وأسهم في شتى اللجان والمجالس الاستشارية، بصفته الممثل الوحيد للمعمرين الفرنسيين في جميع أقصى المغرب، حتى أصبح يفتخر بأنه يستطيع عزل وتنصيب المقيمين العاميين بالمغرب⁽⁴¹⁾.

كان "كوستاف أوكتيري" من ضمن المشاركين في محادثات إكس لبيان سنة 1955م (بصفته شمال إفريقي وابن وحفيد المعمرين)، فأخذ رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك "إدجارفون" برأيه في الدفاع عن مصالح المعمرين لدى الحكومة المغربية الجديدة التي تكونت قبيل التوقيع على الاستقلال، وكان

³⁹ - Ibidem.

⁴⁰ - عبد الرحيم، الوردغي، مكناس فس عهد الاستعمار الفرنسي...، م. س.، ص. 98.

⁴¹ - نفسه، ص. 98.

من ضمن المحظوظين الذين عوضوا عن أراضيهم وضيعاتهم الفلاحية بعد المفاوضات الاقتصادية بين المغرب وفرنسا⁽⁴²⁾.

ي. ضيعة "دولانويل" "De La Noëllie" بأيت يازام بمكناس

الصورة (19): السيد "دولانويل"



Source: Pierre, AUBREE, Le MAROC en 1932..., op-cit, p. 248.

⁴² - المرجع نفسه، صص. 99-100.

استحوذ السيد "طالاي" على ملكيته في سنة 1924م، بمساعدة ابنه الأكبر الذي تخرج من المدرسة الفلاحية في تونس، حيث نجح في الاستحواذ على مساحة تقدر بـ (230) هكتارا.

الصورة (19): بستان السيد: "دولانويل"



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p.248.

ضمت ضيعة المعمر "كطاليا" أصنافا مختلفة من المزروعات والمغروسات، من قبيل القمح والبقوليات والكروم واللوز، إضافة إلى تجهيزها بمعدات ومرافق فلاحية، وقد بنيت على مساحة تقدر بـ (450) متر⁽⁴³⁾.

ك. ملكية السيد: "بول غيول" "Paul Guiol" ببوفكران

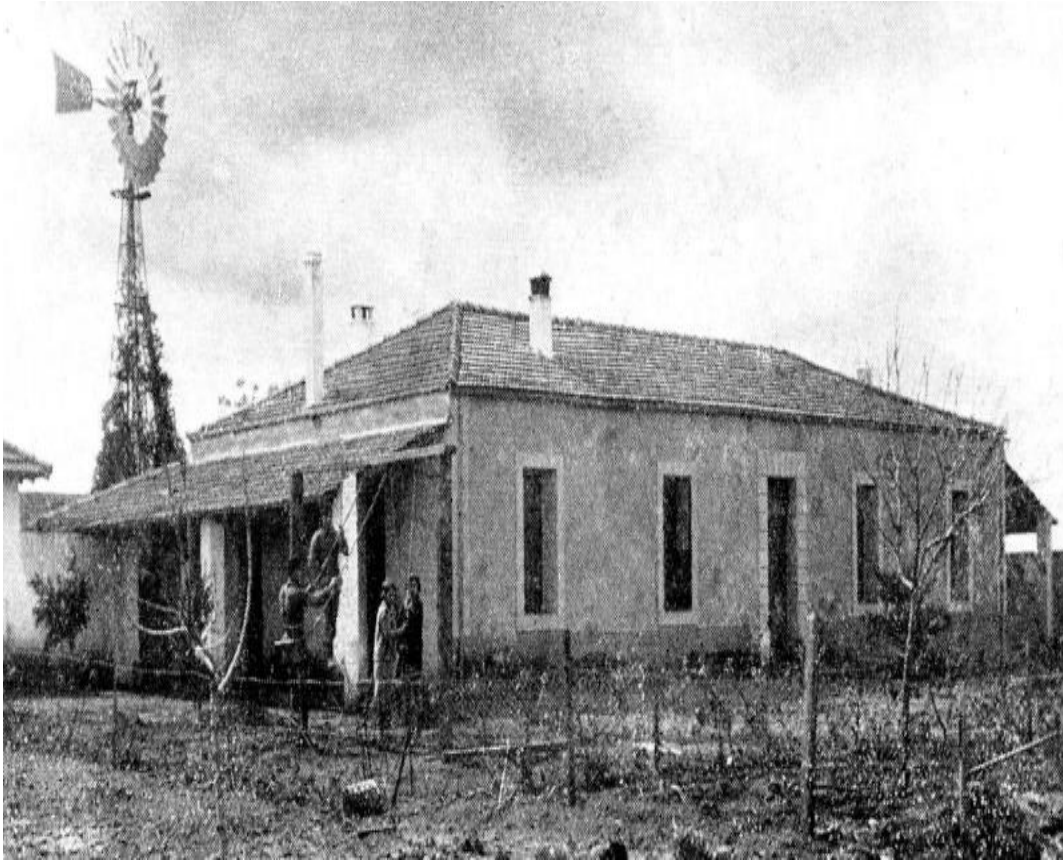
الصورة (21): السيد "بول غيول"



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op-cit, p. 249.

⁴³- Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op.cit., p. 248.

تبلغ مساحة ملكية المعمر "غيول" (180) هكتارا، وقد تمت زراعتها منذ 1919م، مستفيدا من خبرته التي راكمها في الميدان الفلاحة بإفريقيا، باعتباره مزارعا في الجزائر قبل وصوله إلى المغرب⁽⁴⁴⁾.
وضمت هذه المزرعة (5) هكتارات من الكروم و(1000) شجرة من الفواكه و(10) رؤوس من الماشية، وجرارين لتدبير شؤون المزرعة، إضافة إلى بناية تبلغ مساحتها (500) متر مربع⁽⁴⁵⁾.
الصورة (22): منزل المعمر "غيول" بالضيعة



Source: Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op.cit., p.249.

⁴⁴ - Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op.cit., p.249.

⁴⁵-Ibidem.

يبدو أن زراعة الكروم هي القاسم المشترك بين جميع الضيعات التي أقامها المعمرون في منطقتي فاس ومكناس، فلا تكاد تخلو ضيعة أو ملكية من هذه الزراعة، مستأنفة بذاك ما كان سائدا بشمال المغرب خلال العهد الروماني، بحيث كانت منطقتا الريف وزرهون من أشهر المناطق المغربية في زراعة الكروم، قبل أن تتراجع مكانتها داخل الاقتصاد المغربي قبيل سنة 1900م⁽⁴⁶⁾. لقد تغير هذا الوضع بوقوع المغرب تحت الاحتلال الفرنسي، إذ أصبح عدد أشجار الكروم سنة 1915م يغطي مساحة تقدر (3000) هكتار بحوالي (300000) شجرة. ومع تقاطر المستوطنين على المغرب ارتفع الطلب على منتجاتها، وقد عرفت هذه الزراعة انتشارا كبيرا، بحيث وصلت المساحة المزروعة بالكروم سنة 1925م إلى (9350) هكتارا ثم إلى (24200) هكتار سنة 1935م، لتعرف هذه الزراع الاستقرار ما بين 1935م و1945م بفعل ظروف الحرب العالمية الثانية، قبل أن تعرف قفزة نوعية فيما بين 1945م و1955م حيث وصلت المساحة المزروعة بالكروم إلى (74500) هكتار لتستقر بعد ذلك⁽⁴⁷⁾.

وقد كان لمنطقة مكناس حظ وافر من هذه الزراعة، حيث كانت تشغل زراعة الكروم ما بين هكتار و(500) هكتارا في كل من الضيعات الموجودة بعين عرمة وعين جمعة وتولال وآيت يزم وبوفكران ومجاط والحاج قدور وسبع عيون وتاوجطات، حتى صار المنظر العام للمنطقة مطبوعا بهذه الزراعة، كما كان يوجد بالمنطقة (42) معملا لإنتاج الخمور ذات طاقة إنتاجية

⁴⁶ - Ibidem.

⁴⁷ - Charie J, « la vigne et le vin au Maroc », *revue de géographie du Maroc*, n° 19, 1917, p. 123-124.

مختلفة، تتراوح ما بين (800) هيكتوليتراً و(38500) هيكتوليتراً، توجد منشأتها فوق كل أرجاء الهضبة⁽⁴⁸⁾.

المحور الثاني: الهيكل الفلاحي الكلونيالي الجديد بالمنطقة

1. الزراعات الرئيسية

1-1- زراعة الكروم

اهتم المستوطنون بتنويع منتجاتهم الزراعية التسويقية كزراعة الكروم والتي أصبحت تدر على أصحابها أرباحاً كبيرة.

جدول(19): تطور مساحة زراعة الكروم ما بين 1925م-1955م بالهكتار⁽⁴⁹⁾

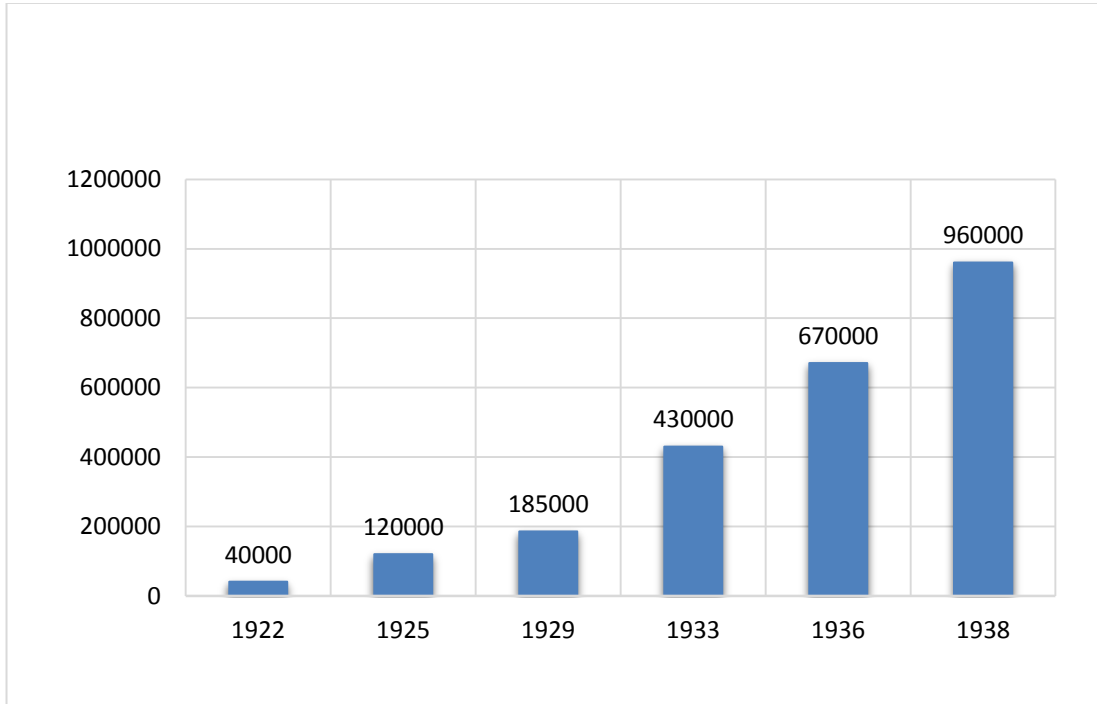
السنة	الكروم التقليدية	الكروم العصرية		
		المغربية	الأوروبيون	المجموع
				حصة الأوروبيين %
1925	740	++++	1950	100
1930	13400	++++	8800	100
1935	16400	200	25600	99
1940	18800	200	22000	99
1945	19800	250	22750	99
1950	20500	300	35400	99
1955	21100	1200	53400	98

⁴⁸ - Charie J, « la vigne et le vin au Maroc », op-cit, p. 91.

⁴⁹ - عبد اللطيف، الحفار، الاقتصاد المغربي...، م. س.، ص. 53.

رغم التطور الذي عرفته زراعة الكروم، لا يزال التصدير بعيدًا عن تطلعات سلطات الحماية، حيث لم يتم تصدير سوى حوالي (20000) هكتلتر في سنة 1935م، لكنه سيرتفع بعد ذلك سنة 1936م ليبلغ ما يقرب من (90000) هكتلتر، أما محصول سنة 1937م فلم يستجب لانتظارات الحماية إذ لم يُلبَّ جميع المطالب، لأنه لم يتجاوز (55000) هكتلتر. وكان الزبناء الرئيسيون للمغرب عام 1937م هم: بلجيكا (17000) هكتلتر والكاميرون (754) هكتلتر، والمكسيك (490) هكتلتر ونيجيريا (356) هكتلتر وإنجلترا (175) هكتلتر وجبل طارق (225) هكتلتر ثم هولندا (214) هكتلتر⁽⁵⁰⁾.

مبيان(4): تطور إنتاج النبيذ بالمغرب ما بين م1922م-م1938م بالهكتلتر⁽⁵¹⁾



⁵⁰- BILLET , « La Ferme Expérimentale de Fès », ...Op- cit., , p. 16.

⁵¹- عبد اللطيف، الحفار، الاقتصاد المغربي...، م. س.، ص. 54.

يوضح المبيان التطور الكبير الذي عرفه إنتاج النبيذ بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 1920م و1935م حيث انتقل الإنتاج من (40000) هكتولتر إلى (960000) هكتولتر، وهذا ناتج للطلب المتزايد على هذا المنتج من دول العالم وفرنسا خصوصا نظرا لجودته، وتعد منطقة فاس مكناس من المناطق الأكثر زراعة للكروم وإنتاجا للنبيذ، حيث كانت تغطي حقول الكروم حوالي (6500) هكتار من منطقة مكناس⁽⁵²⁾، ونسبة كبيرة منها تمتد بمنطقة "آيت يعزم" و"عين عرمة" بفضل الطبيعة الرملية للمنطقة ومحيطها، أما بمنطقة فاس، فكانت المساحة المزروعة بالكروم تبلغ حوالي (858338) قدما⁽⁵³⁾.

تعتبر الكروم، الزراعة الوحيدة المربحة في هذه المنطقة، منذ أن منحت حكومة الحماية التي راجعت موقفها، تراخيص جديدة لهذه الزراعة، وسمحت للمغرب بتطوير فلاحته، والاهتمام بها من أجل تلبية احتياجات السوق الداخلية، ومتطلبات ساكنته من المغاربة والأجانب المقيمين بالمغرب.

ساهم تشجيع زراعة الكروم بمجموعة من المناطق المغربية في تصاعد التنافس بين الشركات الفلاحية والمعمرين المهتمين بهذه الزراعة، والتسابق من أجل تلبية حاجيات السوق الأوروبية والأمريكية، لذلك بادر الفرنسيان، "بانيون" و"فرونس" "France" et "Pagnon" إلى إنشاء أولى مزارعها بمنطقة فاس- مكناس سنة 1920م بطريقة مباشرة، دون اللجوء إلى النباتات الأمريكية التي يُشاع على أنها قادرة على مقاومة طفيليات "

⁵²- BILLET, « La Ferme Expérimentale de Fès », ...Op. cit., p.16.

⁵³- Pierre, MALLERET, A travers le Maroc pacifie..., Op-cit, p.9.

الفيلوكسيراً " "Phylloxéra" (54)، والتحقا بهما فيما بعد مصنعو نبيذ آخرون من أصل جزائري، قاموا بالاستثمار في زراعة الكروم بدورهم وبنفس الطريقة كذلك، تشجيعاً للصنف الفرنسي (55).

الصورة (23): مشهد جوي للقبو التعاوني بمنطقة "أحد آيت سؤالا"



Source: Pierre, AUBREE, « Notre Maroc, Meknès et sa région », *Revue trimestrielle*,...Op.cit., p.22.

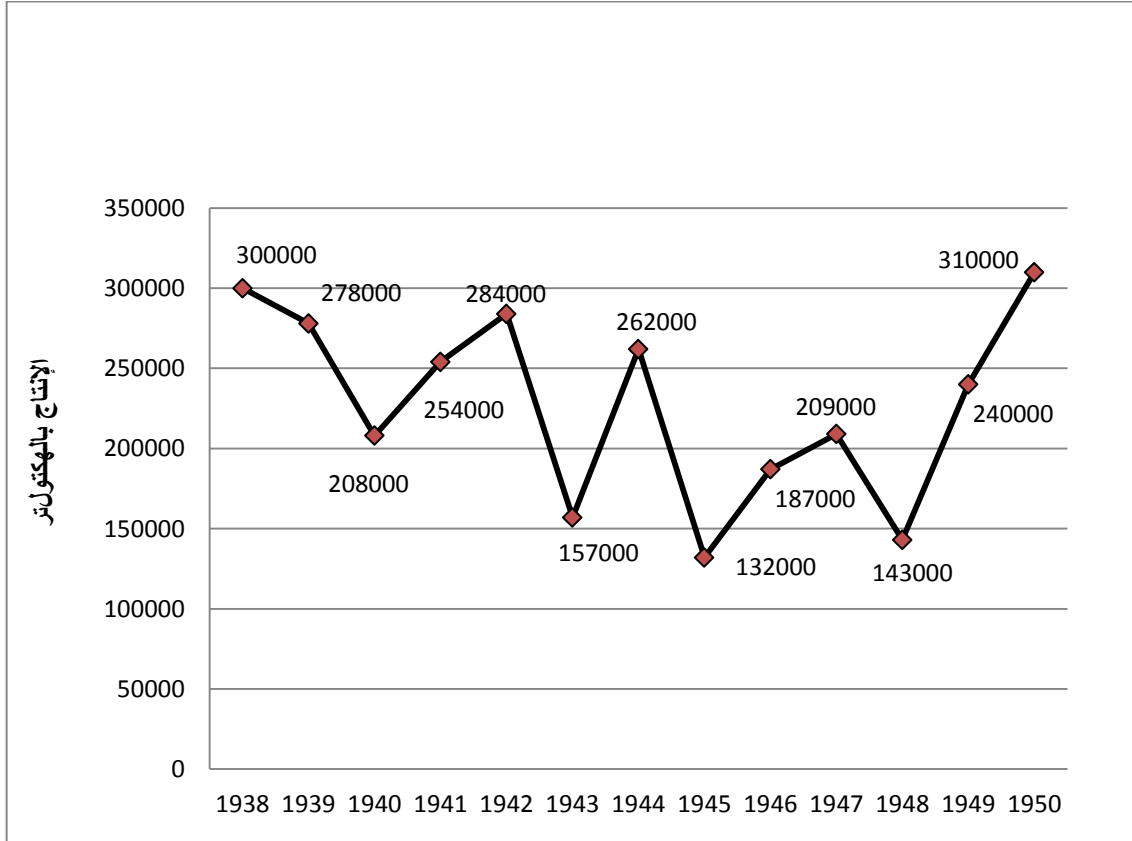
اعتمد المستوطنون في زراعة الكروم بالمنطقة على النباتات الأمريكية المقاومة لـ "الفيلوكسيراً" "Phylloxéra"، تفادياً لوقوع أضرار كبيرة بمزارع الكروم بالمنطقة، وبسبب ذلك بادر المزارعون إلى قلع أشجار الكروم القديمة، وتعويضها بالنباتات الأمريكية في مجموعة من الاستغلاليات

⁵⁴- وهو نوع من قمل النباتات، الذي يمكن أن يتطور بسهولة في الأراضي غير الرملية، ويحدث أضراراً في إنتاج الكروم.

⁵⁵- Pierre, AUBREE, « Notre Maroc, Meknès et sa région », *Revue trimestrielle*...Op.cit., p.21.

والضيعات، باستثناء الضيعات المنتشرة بالمناطق الرملية. وتبين الإحصائيات التي توصلنا إليها والخصوصا بإنتاج النبيذ بالمنطقة منذ عام 1938م، الأضرار الناجمة عن الإصابة "بالفيلوكسير". ففي عامي 1949م و 1950م، سيتم استئناف الإنتاج، وذلك بفضل استقدام بذور الكروم الجديدة التي دخلت حيز الإنتاج⁽⁵⁶⁾.

مبيان(5): إنتاج النبيذ بمنطقة فاس مكناس ما بين 1938م و1950م⁽⁵⁷⁾



يوضح المبيان أن إنتاج النبيذ تراجع خلال فترة الحرب العالمية الثانية، نتيجة لتراجع الطلب على هذه المادة، وتقليص المساحة المزروعة بالكروم.

⁵⁶ - Ibid. p.22.

⁵⁷ - Ibid. p. 22.

لم يكن إنشاء مزارع الكروم أو إعادة غرسها من جديد، عملا مريحا ولا ضامنا أكيدا للربح، بل كان عملا يتطلب استثمارا كبيرا، واستعمال الأساليب والطرق الزراعية الحديثة، بما فيها انتقاء أصناف جيدة من النباتات أو النباتات المطعمة واقتناؤها، إذا كان الفلاح غير مؤهل للقيام بذلك، وإعداد الأرض وتجهيزها بما تحتاجه زراعة الكروم، بما في ذلك حفر الحفر لغرس النباتات، طبقا لمعايير محددة، يساهم احترامها في الاستغلال الجيد للاستغلايات الزراعية، حيث ومن أجل تجاوز مشاكل خدمة الأرض، عادة ما تغرس نباتات الكروم على بعد متر وخمسة وعشرين سنتمترا عن بعضها البعض على شكل خطي، وتبلغ مسافة التباعد بين الخطوط حوالي ثلاثة أمتار، وهو النمط الزراعي الأكثر انتشارا في شمال إفريقيا، والذي يسمح باستخدام الأساليب الزراعية المتقدمة، والعمل الميكانيكي من خلال مرور الآلات الفلاحية المتخصصة لفلاحة مزارع الكروم، وحرثها، ونقل المحصول، ووضع الأسمدة، واستعمال المبيدات، ونثر الكبريت "Sulfate"، وكل ذلك طيلة مدة تزيد في بعض الأحيان عن ثلاث سنوات، من العناية والعمل الجاد قبل الشروع في جني المحصول⁽⁵⁸⁾.

لقد بذل المستوطنون الزراعيون مجهودات كبيرة لإعادة إعمار مزارع الكروم التي دمرتها الأمراض والطفيليات بالمنطقة، فتزامن ذلك مع ظروف مناخية ملائمة؛ بما فيها ارتفاع مستوى التساقطات المطرية وانتظامها، ناهيك عن الموقع الجغرافي الجيد لهضبة فاس- مكناس التي تسعفها التهوية الجيدة على توفير الظروف الجيدة للحد من التلف والأضرار التي تسببها الأمراض الطفيلية، كما تسمح بالقيام بزراعات يصل منتوجها من العنب، إلى الجودة

⁵⁸ - Pierre, AUBREE, « Notre Maroc, Meknès et sa région », *Revue trimestrielle...*, Op. cit., p.23.

المطلوبة في السوق الداخلية والخارجية. هكذا إذن، تشكل منتوجات كروم مكناس وأحوازها، عدة أصناف من العنب التي أثبتت جودتها، والتي وجدت بشكل رئيسي في الجزائر وجنوب فرنسا وإسبانيا على وجه الخصوص. ومن أصناف الكروم التي تدخل في صناعة الخمر الحمراء نجد على وجه الخصوص:

Le Carignan, le Cinsault, l'Alicante, le Grenache et "

"le Morestel

أما بالنسبة للتي تدخل في صناعة الخمر البيضاء فنجد:

La Clairette, le Mastéguera, le Macabéen, l'Uni-blanc, "

"le Plant X et le Zerhoun.

كما تُزرع أيضا أصناف من عنب المائدة وهي بشكل خاص "الموسكا وفالانس": "le Valens" et Le Muscat". ونجد عددا قليلا من الأصناف الهجينة المباشرة في أصناف العنب، التي أظهر أهل مكناس تحفظهم عليها بل رفضهم لها، لأنها تشوش على جودة إنتاجيتهم، مما يؤكد رغبتهم في الرفع من جودة الإنتاج للحفاظ على المكانة التي احتلها من بين الخمر التي تنتج بشمال إفريقيا⁽⁵⁹⁾.

لقد حاولت الشركات الفلاحية والمستوطنون الفلاحيون المهتمون بغراسة الكروم، تحديث طريقة اشتغالها ومكننة عملها سواء داخل مصانع الخمر بالمغرب، أو بالضيعات الفلاحية المخصصة لذلك، لكن ذلك لم يمنعهم من الاستعانة باليد العاملة، التي كانت مكلفة بإنجاز مجموعة من الأشغال

⁵⁹- Pierre, AUBREE, « Notre Maroc, Meknès et sa région », *Revue trimestrielle illustrée...*, Op.cit., p.23.

الفلاحية داخل المزارع من قبيل: التطعيم، وجمع الأغصان، والتشذيب والاشتغال بالمعول، وصيانة البراعم، والربط، وجمع المحصول، وتنقية الأرض من الأعشاب الطفيلية. أما على المستوى الاجتماعي فقد لعبت زراعة الكروم بمنطقة مكناس دورا لا يمكن إهماله، فكل مزارع الكروم تقريبا تم تجهيزها بالمساكن المخصصة للعمال الأوربيين والمغاربة المشتغلين بالضيعات، والتي كانت تفي بغرض العمال وتستجيب لأدنى شروط الحياة، مقارنة بالوضع الذي كان عليه العمال قبل ذلك، خصوصا منهم المغاربة الذين كانوا يشتغلون في ظروف سيئة، ويسكنون "النوايل" التي انتشرت على مساحات كبيرة داخل الضيعات الفلاحية، والتي حاولت الشركات الفلاحية التخلص منها كلما سمحت الظروف المادية للمزارعين بذلك، وتعويضها ببناء مساكن لائقة بعمال فلاحية الكروم⁽⁶⁰⁾.

لقد اسهمت عملية انتشار مزارع الكروم بمنطقة مكناس عموما وبمنطقة "آيت يعزام" على وجه الخصوص، في انتشار صناعة الخمر داخل أقبية انتشر معظمها، حيث تجمع أغلبية المزارعين من صانعي الخمر، ومن بينها بالمنطقة قبوين تعاونيين مهمين بالمغرب هما: "شركة النبيذ التعاونية بمكناس" التي تتمركز في المحيط الحضري للمدينة، وتصل سعتها التخزينية إلى (180000) هكتلتر، وقبو تعاوني آخر بمنطقة "آيت سوالا"، الذي يعد أول قبو للإنتاج بشمال إفريقيا، وقد وصلت سعته القصوى سنة 1952م إلى (280000) هكتلتر، ويقع على بعد (20 كلم) من مكناس على الطريق المؤدي إلى "أكوراي". وعلى غرار هذه الأقبية التي اكتست شهرة كبيرة على مستوى المغرب وشمال إفريقيا عموما، انتشر بالمنطقة حوالي ثلاثين قبوا، استطاعت

⁶⁰ - Pierre, AUBREE, « Notre Maroc, Meknès et sa région », *Revue trimestrielle...*, Op. cit., p.23.

بفضلها جميعا منطقة مكناس أن تستوعب وتحفظ حوالي (550000) هكتلتر من الخمور التي لقيت إقبالا كبيرا، سواء في السوق المغربية أو بالسوق الخارجية، إذ كانت تتميز بجودة عالية وتركيبية مفضلة من الكحول، التي كانت نسبتها تتراوح فيها بين 11° و 13° درجة، ويتم إنتاجها ضمن الخمور الحمراء "والروزي" والأبيض. كما كان يتم أيضا إنتاج خمور غازية كان الإقبال عليها مهما في السوق المحلي وبأثمان منخفضة نسبيا. هكذا اغتنمت الشركات المنتجة للخمور بمنطقة مكناس التي أصبحت عاصمة لزراعة الكروم، الفرصة لتصبح مركزا تعاونيا للمبيعات، يمكنه تسويق الإنتاج الكامل للأقبية المغربية. وقد تمكن " اتحاد تعاونيات إنتاج الخمور" في المغرب الذي كان مقره بمدينة مكناس بشارع الجمهورية، من بيع حوالي (280000) هكتلتر من الخمور، أي ما يعادل نصف الاستهلاك المغربي⁽⁶¹⁾.

2-1- زراعة الحبوب

شكّلت الزراعة المغربية العمود الفقري للنسيج الاقتصادي للبلاد، وارتكزت أنشطته أساسا على الحبوب وتربية المواشي، وهو ما دفع بالمعمرين الأوروبيين إلى استعمال شتى الطرق لكسب مجالات استيطانية في مختلف البوادي المغربية، وهم يحملون في ذهنهم صورة مثالية لمغرب كان جزءا من مخزن روما القديم⁽⁶²⁾. وقد مارس الفلاح المغربي زراعة القمح والشعير والذرة...، على أوسع نطاق. وبدخول المعمر سيعرف هذا المجال تطورا كبيرا

⁶¹- Pierre, AUBREE, « Notre Maroc, Meknès et sa région », *Revue trimestrielle Illustrée...* Op.cit., p.24.

⁶²- وردة مريم، « الزراعة الكولونيالية في مرآة المقارنة مغاربية » ، الفلاحة في تاريخ المغرب، أعمال ندوة وطنية تكريما للأستاذ أحمد مزيان، تنسيق ذ. محمد اليزيدي، مطبعة رباط نت، الرباط، 2019، ص.224.

خصوصا بعد إدخالهم لأدوات حديثة بعدما كان الفلاح المحلي يعتمد في زراعته على أدوات تقليدية، مما أدى إلى رفع المردودية.
ويبين الجدول التالي ارتفاع بعض المنتجات خلال السنوات الأولى من الحماية الفرنسي على المغرب.

جدول (20): إنتاج الحبوب في غرب المغرب خلال موسمي 1914م-1915م و1915م-1916م⁽⁶³⁾

المنتجات	موسم 1914م-1915م	موسم 1915م-1916م
القمح	564802	599210
الشعير	700815	805556
الخرطال	1609	1804
الذرة	229454	143787

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الزيادة الملموسة في إنتاج أغلب الحبوب، ولعل هذا راجع إلى الزيادة في المساحات المزروعة، وإدخال وسائل فلاحية متطورة كما سبق ذكره.

أما فيما يخص منطقة فاس مكناس، وباعتبارها من أجمل وأخصب المناطق بالمغرب، وذلك لموقعها ومناخها وجودة أراضيها وأيضا وفرة محاصيلها الزراعية، تعد من المناطق الأكثر إنتاجا للحبوب، ففي منطقة مكناس كانت تزرع سنويا مساحات تقدر بحوالي (220000) هكتار موزعة كالتالي:

- القمح الصلب.....(90000) هكتار
- القمح الرطب.....(38000) هكتار

⁶³- Fravçois, BERNARD, Maroc economique..., op-cit, p. 151.

- الشعير.....(70000) هكتار

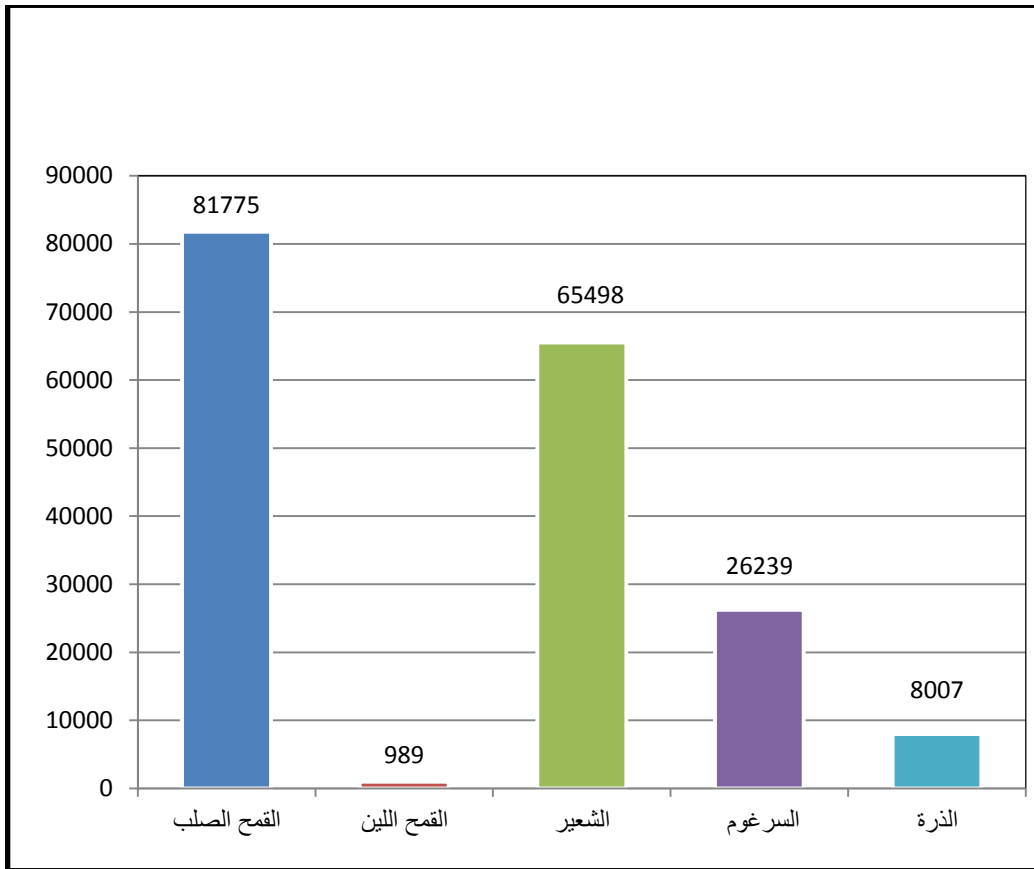
- الشوفان.....(7000) هكتار

- الذرة.....(15000) هكتار

يقدر متوسط الإنتاج بحوالي (620000) قنطار، ينتج المغاربة منها (500000) قنطار ، فيما ينتج المستوطنون (120000) قنطار تزرع على مساحة (10000) هكتار⁽⁶⁴⁾. وتشير إحصائيات 1918م حول الزراعة إلى أهمية زراعة الحبوب بمنطقة فاس، وهذا ما سيبينه المبيان التالي:

مبيان (6): المساحة المزروعة بالحبوب بمنطقة فاس سنة 1918م

(بالهكتار)⁽⁶⁵⁾



⁶⁴- Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée...*, op-cit. p.27.

⁶⁵- Pierre, MALLERET, *A travers le Maroc pacifie....*, Op-cit, p. 19.

ورغم استحواد المستوطنين على أجود الأراضي المغربية، لم تعرف المساحة المزروعة بالقمح لدى المغاربة تغييرا كبيرا، حيث امتلكوا نسبة مهمة من المساحات المزروعة بالقمح وخصوصا الصلب منه، ويبين الجدولان التاليان المساحات المزروعة بالقمح الصلب لدى المغاربة، ولدى المستوطنين في الفترة الممتدة ما بين 1920م- 1928م.

جدول (21): المساحة المزروعة بالقمح الصلب من طرف المغاربة ما بين

1920م-1928م⁽⁶⁶⁾

السنة	المساحة (بالهكتار)
1920م	790000
1922م	800000
1924م	915000
1926م	855000
1928م	830000

جدول (22): المساحة المزروعة بالقمح الصلب من طرف الأوربيين ما بين

1920م-1928م⁽⁶⁷⁾

السنة	المساحة (بالهكتار)
1920م	15000
1922م	15000
1924م	20000
1926م	30000
1928م	30000

⁶⁶ - عبد اللطيف، الحفار، الاقتصاد المغربي....، م.س.، ص. 94.

⁶⁷ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يتضح من خلال إحصائيات الجدولين وكذا مما سبق، أن المغاربة كانوا أكثر اهتماما بزراعة القمح، وهذا راجع إلى الخبرة الكبيرة والطويلة التي راكموها في هذا المجال، حيث كان أجدادهم يمارسونها منذ القدم، ورغم الإمكانيات الحديثة التي جلبها المستوطنون لعصرنة الفلاحة وهيمنتهم على الفلاحة المغربية وخصوصا الفلاحة التسويقية، إلا أنهم لم يستطيعوا إزاحة الفلاح المحلي من عرش زراعة الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص.

وعرفت الفترة بين 1929م-1930م تراجعاً في المساحة المزروعة بالحبوب مما أدى إلى تراجع كمية الإنتاج، ويعود هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ففي سنة 1929م كانت المساحة المزروعة بالقمح الصلب تقدر بـ (950800) هكتار والتي أنتجت حوالي (6801351) قنطاراً، أما سنة 1930م فأصبحت المساحة المزروعة بالقمح الصلب هي (944931) هكتار، بمنتوج ناهز (4713456) قنطاراً، وهذا التراجع في الإنتاج همّ كذلك باقي أنواع الحبوب كالقمح الصلب الشوفان، الذرة والشعير الذي كانت المساحة المزروعة به تشغل (311320 هك) سنة 1929م وبمردود وصل إلى (10301971) قنطاراً، لتصبح سنة 1930م (1297794) هكتاراً بمردود ناهز (8162534) قنطاراً⁽⁶⁸⁾.

وقد ظل الوضع كما هو عليه خلال السنوات الموالية، حيث هيمن الفلاح المغربي عموماً وفلاح منطقة فاس مكناس بشكل خاص، على زراعة الحبوب رغم ظروف الحرب العالمية الثانية، وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي الخاص بزراعة الحبوب بمنطقة مكناس ما بين 1940م-1945م.

⁶⁸ - Protectorat de la république Française au Maroc, Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, service du commerce et de l'industrie, **Annuaire de statistique générale du Maroc**, sixième volume, 1930, Casablanca, 1931, p. 184.

جدول (23): المساحة المزروعة بالقمح والإنتاج بمنطقة مكناس ما بين 1940م-1945م⁽⁶⁹⁾.

الإنتاج (بالقنطار)			المساحة (بالهكتار)			السنوا ت
المجموع	المغاربة	الأوروبيون	المجموع	المغاربة	الأوروبيون	
397230	385819	11420	69143	67379	1764	1940
687056	670367	16689	102269	100361	1908	1941
683050	657354	25696	108981	106017	2964	1942
639361	601698	37663	109117	105131	3986	1943
575846	524367	51479	105908	100489	5149	1944
204583	179543	25040	87256	80412	6844	1945

يلاحظ من خلال الأرقام التي يتضمنها الجدول أن إنتاج القمح بمنطقة مكناس بلغ أوجه سنة 1941م و1942م، ليبدأ في التناقص بعد ذلك، حيث وصل سنة 1945م إلى أضعف مواسمه، ومرد هذا التناقص في ما يبدو إلى افتقار البادية إلى اليد العاملة، بسبب تجنيد عدد كبير من شبابها، أو حشدهم للعمل في ضيعات المعمرين، بالإضافة إلى المصادرات التي أصبح محصول الفلاحين من الحبوب عرضة لها بالإضافة إلى النقص الذي كان يعرفه المغرب في مواد الوقود، مما جعل من المتعذر استعمال الآلات، فتم تعويضها بالإنسان والحيوانات⁽⁷⁰⁾.

⁶⁹- Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée...*, op-cit. p.31.

⁷⁰- بوجمعة، رويان، الاستغلال الاستعماري للمغرب في ميدان الفلاحة إبان الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940- يونيو 1942، مجلة: أمل، العدد التاسع، السنة الثالثة، 1997، مطبع النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 52.

كما تؤكد بعض تقارير مسؤولي إدارة الحماية الفرنسية هذه الإحصائيات للمنتوجات الزراعية بالمنطقة، وخصوصا فيما يتعلق بمقارنة إنتاج الحبوب بالنسبة للفلاح المغربي والموسستوطنين، ففي تقاريره الشهرية يكشف الجينرال "لباغا" " LAPARRA " وهو رئيس منطقة فاس تفاصيل دقيقة حول زراعة الحبوب بمنطقة فاس خلال سنة 1951م، حيث ظل الفلاح المغربي يسطير على زراعة جل منتوجات الحبوب.

جدول(24): المساحة المزروعة بالحبوب والإنتاج لدى الأوروبي سنة

1951م⁽⁷¹⁾

الحبوب	المساحة (بالهكتار)	الإنتاج (بالقنطار)
القمح الصلب	118012	650000
القمح اللين	10804	65000
الشعير	156683	1254000
الذرة	7493	37500

جدول(25): المساحة المزروعة بالحبوب والإنتاج لدى المغاربة لسنة

1951م⁽⁷²⁾

الحبوب	المساحة (بالهكتار)	الإنتاج (بالقنطار)
القمح الصلب	9000	90000
القمح اللين	11500	140000
الشعير	4000	60000
الذرة	300	3600

⁷¹- Rapport n° 612, du le général, LAPARRA, chef de la région de Fès, en date le 25 juin 1951, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/280/ carton 55, dossier « sur la situation économique et administrative du mois de février 1951 », p. 2.

⁷²- Ibid, p. 3.

2. الزراعات الثانوية

عرف منطقة فاس مكناس كباقي مناطق المغرب – إلى جانب زراعة الكروم والحبوب اللتين شكلتا المحصول الأساسي سواء بالنسبة للمستوطنين أو للأهالي- زراعة أنواع أخرى من المنتجات، فقد عرفت المساحات المزروعة تزايدا لدى الأوربيين وتراجعا لدى المغاربة: ولعل الإحصائيات التالية بمنطقة مكناس ستبين ذلك:

- المساحة الإجمالية بالمنطقة (175150) هكتارا.
- 1930م الأوروبيون (43000) هكتار.
- المغاربة (132150) هكتارا.
- 1942م الأوروبيون (46000) هكتار.
- المغاربة (129150) هكتارا.
- 1952م الأوروبيون (51900) هكتار.
- المغاربة (123250) هكتار⁽⁷³⁾.

أما منطقة فاس فقد زرعت مساحات مهمة بأنواع مختلفة من الحبوب الأخرى حيث زرعت سنة 1918م حوالي (8142) هكتارا من الفول و(2712) هكتارا من الحمص و(120) هكتارا من الخرطال⁽⁷⁴⁾.

ويعتبر الشعير ثاني أكثر الحبوب انتشارا في الزراعة المغربية بعد القمح، وهو ذو طابع ريفي للغاية وجيد التأقلم ويمكن أن يعطي محاصيل عالية ففي منطقة مكناس يمكن أن يصل الإنتاج إلى حوالي (20) قنطارا، والمساحات

⁷³ - Mémoire de stage des contrôleurs civils n° 46 à n°54, du Bernard, DENIS, A. D. N., Fonds M. P., série 2mi/ carton 2349, dossier « la situation actuelle de l'élevage et son avenir dans la circonscription de Meknès – banlieue », p. 29.

⁷⁴ -Pierre, MALLERET, A travers le Maroc pacifie....., Op-cit, p. 9.

المزروعة في هذه المنطقة غير منتظمة إلى حد ما، وقد تراوحت ما بين (40000) هكتار و(98000) هكتار وذلك حسب السنوات والظروف المناخية. فخلال الموسم الفلاحي 1949م – 1950م تمت زراعة (8000) هكتار من قبل المستوطنين، وصل الإنتاج حوالي (85000) قنطار بمتوسط إنتاج يتراوح ما بين (10) قنطار و(15) قنطارا في الهكتار الواحد، وكان أغلب الإنتاج يخصص لإنتاج الجعة⁽⁷⁵⁾، أما إنتاج المغاربة من الشعير ما بين 1946م- 1952م فقد بلغ:

- سنة 1946م حوالي (41011) قنطارا.

- سنة 1947م حوالي (87027) قنطارا.

- سنة 1948م حوالي (140779) قنطارا.

- سنة 1949م حوالي (141880) قنطارا.

- سنة 1950م حوالي (144259) قنطارا.

- سنة 1951م حوالي (128584) قنطارا.

- سنة 1952م حوالي (117090) قنطارا⁽⁷⁶⁾.

إلى جانب الشعير، هناك الشوفان (الخرطال) الذي تم إدخاله إلى المغرب من طرف المستوطنين، وهو مخصص بشكل كبير لتغذية الخيول والبغال، وبشكل ضعيف لتصنيع بعض المنتجات كدقيق الشوفان. ففي سنة 1934م تمت زراعة (4200) هكتار في هضبة مكناس، وفي سنة 1939م زرعت (12500) هكتار، ومنذ ذلك الحين عرفت هذه الزراعة انخفاضا حيث أنه ما بين 1946م و1950م لم يتم تخصيص سوى (6000) هكتار إلى

⁷⁵ Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée*..., op-cit. p.34.

⁷⁶ - Mémoire de stage des contrôleurs civils n° 46 à n°54, du Bernard, DENIS ..., op-cit., p. 26.

(8000) هكتار فقط لهذا النوع من الحبوب، و يقدر متوسط الإنتاج بحوالي 15 قنطارا للهكتار⁽⁷⁷⁾.

أما الذرة عكس ذلك، فقد عرفت اهتماما كبيرا من طرف المغاربة الذين زرعوا (16000) هكتار سنة 1950م، و قد وصل الإنتاج إلى (120000) قنطار بمنطقة مكناس، أما المستوطنون فقاموا بزراعة (1000) هكتار، وتُزرع في فصل الربيع من طرف الفلاحين عندما تكون الظروف ملائمة⁽⁷⁸⁾.

أما البقوليات تلعب دورا هاما في زراعات المنطقة، وتعد الجلبان (البازلاء) من أكثر البقوليات زراعة، وذلك عبر التعاقد مع مؤسسات البذور، والتي تقوم بإعدادها، وذلك بهدف استعمالها في الاستهلاك المغربي أو التصدير، وقد بلغ إنتاجها في مكناس (50000) قنطار سنة 1934م في حين بلغ (178000) قنطار سنة 1948م⁽⁷⁹⁾.

إن الحفاظ على هذا الإنتاج يتطلب يدا عاملة مهمة جدا، وهذا العائق يُضاف إلى عوائق أخرى من مثل: صعوبة جني المحاصيل وصعوبة التسويق، والأكثر من هذا كله هجمات الدود (حشرة المنة السوداء).

ظلت هذه الزراعات ثانوية وتدخل في إطار التناوب على الأراض لإيراحتها حيث تكون تربتها قد أنهكت بالزراعات الأساسية كالقمح، وبالنسبة لعملية تناوب المحاصيل فهي على العموم على نوعين :

✓ إما مرة كل سنتين، وتكون إما بالفول أو الحمص أو مرتاحة.

⁷⁷- Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », **Revue trimestrielle illustrée...**, op-cit., p.35.

⁷⁸- Ibid, p.35

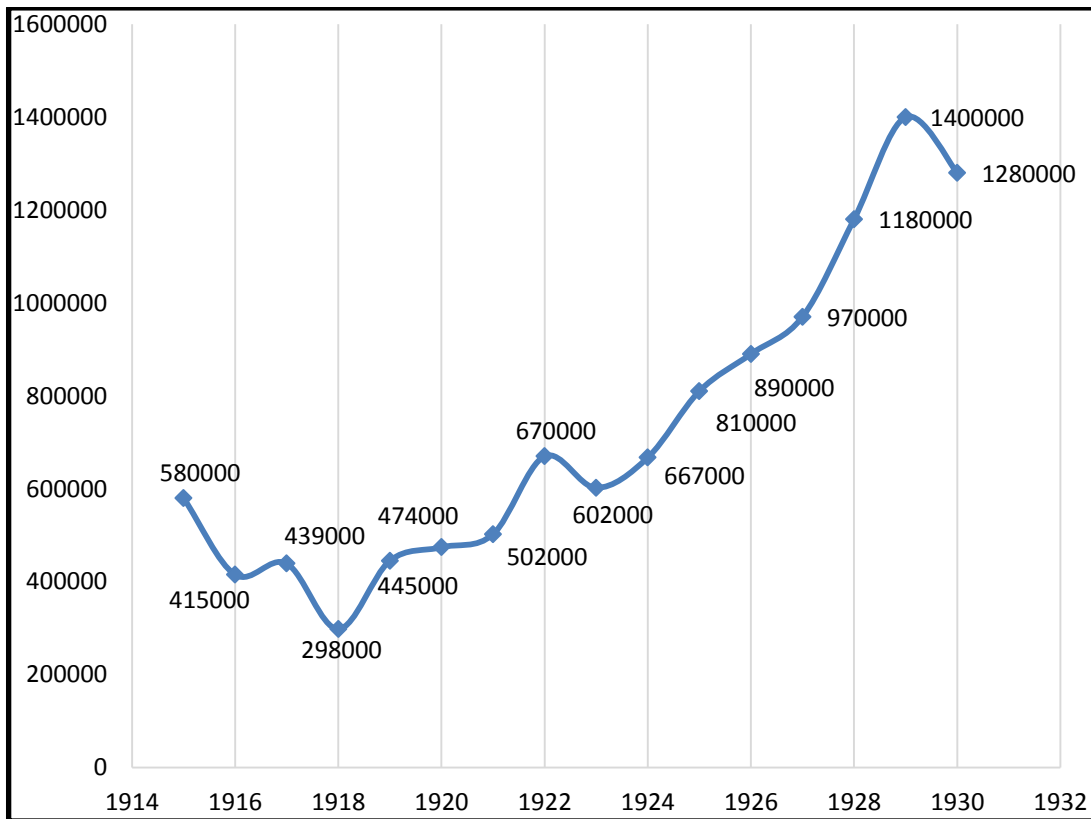
⁷⁹- Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937 ..., op- cit ..., op- cit., p. 46.

✓ أو مرة كل ثلاث سنوات، وتكون مزروعة بالجلبان (البازلان) أو مرتاحة أو بالقمح أو بالشوفان (الخرطال)، وقد تحتاج منطقة مكناس لحوالي (1500000) قنطار من الفوسفات الممتاز سنويا⁽⁸⁰⁾.

وإلى جانب هذه الزراعات، عرفت زراعة الشمندر وقصب السكر تطورا كبيرا نتيجة لدخولهما في عملية تسمين الدواب ولتزايد الطلب الخارجي والداخلي على مادة السكر، والجدول التالي يرصد كمية السكر المستهلكة بالمغرب ما بين 1915م و1938م.

مبيان (7): كمية السكر المستهلكة بالمغرب ما بين 1915م و1938م

بالكيلوغرام⁽⁸¹⁾



⁸⁰ - Ibid, p. 45.

⁸¹ - Driss, guerraoui, *Agriculture et développement au Maroc...*, op-cit, p. 132.

تبين المعطيات التي يقدمها المبيان تناقضا جليا في كمية السكر المستهلكة خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى 1914م-1918م، ومرد هذا التناقص إلى تداعيات الحرب مثل قلة اليد العاملة التي تتطلبها مزارع الشمندر وقصب السكر، وندرة المواد المستوردة التي تدخل في التصنيع، مما أدى إلى نقص في المنتج، وبعد نهاية الحرب رجع الإنتاج إلى ما كان عليه، وأصبح عدد المستوطنين أكثر من ذي قبل، فازداد الطلب عليه سواء من المستوطنين أو المغاربة، مما زاد في الكمية المستهلكة.

3. المغروسات الشجرية

عرفت هذه الزراعة بمنطقة فاس مكناس -وكباقي مناطق المغرب- تزايدا كبيرا حيث إن منطقة مكناس وحدها تضم:

- 9,20 % من مجموع أشجار الزيتون في المغرب.
- 9,40 % من مجموع أشجار الحوامض في المغرب
- 35,80 % من مجموع الكروم المنتظمة في المغرب⁽⁸²⁾.

وتعد منطقة زرهون أهم منطقة تستقطب هذه الزراعة حيث تضم حوالي مليون قدم من الكرم و(4) ملايين زيتونة (نواحي مولاي إدريس، وموساوة، والمراسين، و بني جراد، وبني ورّاد). ويمكن القول أنها بستان منطقة مكناس المثمرة⁽⁸³⁾.

⁸² -Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », **Revue trimestrielle illustrée**..., op-cit. p.75.

⁸³ - Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937..., op- cit , p. 46.

لقد سمحت الظروف المناخية الملائمة للمنطقة من إنشاء مزارع مهمة للحوامض وأشجار الفاكهة ذات النواة وأشجار الفاكهة ذات البذور وأشجار الزيتون وأشجار التين والكروم، ومع ذلك فإن تطوير وتوسيع كل نوع من هذه الأنواع لم يتم بطريقة موحدة، فبعضها نال أهمية كبيرة، في حين أن البعض الآخر لم يُحرز أي تقدم، وحتى المساحة المخصصة له عرفت انخفاضا كبيرا.

جدول (26): الأشجار الموجودة في منطقة مكناس ما بين 1939م و1945م⁽⁸⁴⁾

1940م- 1945م		1939م	الأنواع
عدد الكهتارات	عدد الأشجار	عدد الأشجار	
9751	975147	676673	الزيتون
657	98576	99687	اللوز
2103	420491	113804	الحوامض
6245	624522	429950	التين وغيره
407	60845	35215	الرمان
غير محدد			الكرز و الجوز

من خلال الجدول، يتبين أن عدد أشجار الزيتون واللوز تناقص بعض الشيء، ولعل هذا راجع لعدم إعادة غرس وتعويض الأشجار التي يتم قلعها من طرف الإنسان أو عوامل المناخ.

فكانت نسبة كبيرة من الفواكه التي تستوردها فرنسا من المغرب من منطقة فاس مكناس، وتحديدًا من منطقة مكناس موطن أشجار التفاح والإجاص رغم أن الأشجار الأكثر إنتاجًا هي أشجار الخوخ والكرز والمشمش والتين

⁸⁴ -Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée...*, op-cit., p.75.

والبرقوق والسفرجل، وتتمركز زراعة البرتقال في "وادي الردوم" وفي طريق فاس في عين "الدرام" و باتجاه سبع عيون بالمنطقة التي يسهل بها السقي. أما بمنطقة فاس، فتشير الإحصائيات الرسمية لسنة 1931م إلى وجود: (1700000) شجرة زيتون، و(14000) شجرة لوز، و(32000) من أشجار الحمضيات، و(4180000) ساق من الكروم و(1400000) شجرة تين وغيرها من الأشجار⁽⁸⁵⁾.

4. تربية الماشية

يصنف المغرب من الدول الأوائل بشمال إفريقيا على مستوى الثروة الحيوانية بفضل مناخه الملائم وتربته ونظام المياه وامتداد المراعي، ففي العهد الرحماني كان المغرب يملك (40 مليوناً) من الغنم وما بين (10) و(12) مليوناً من الماعز ومن (5) إلى (6) ملايين من البقر و(5) ملايين من الجمال والأفراس والبغال والحمير⁽⁸⁶⁾، وقد اعتمد الفلاح المغربي إلى جانب الزراعة على تربية المواشي والتي تحتل مكانة هامة نظراً لاستعمالاتها المتعددة والمتنوعة، كما أنها تمثل للأهالي ذخيرة يتم الاعتماد عليها وقت الأزمات.

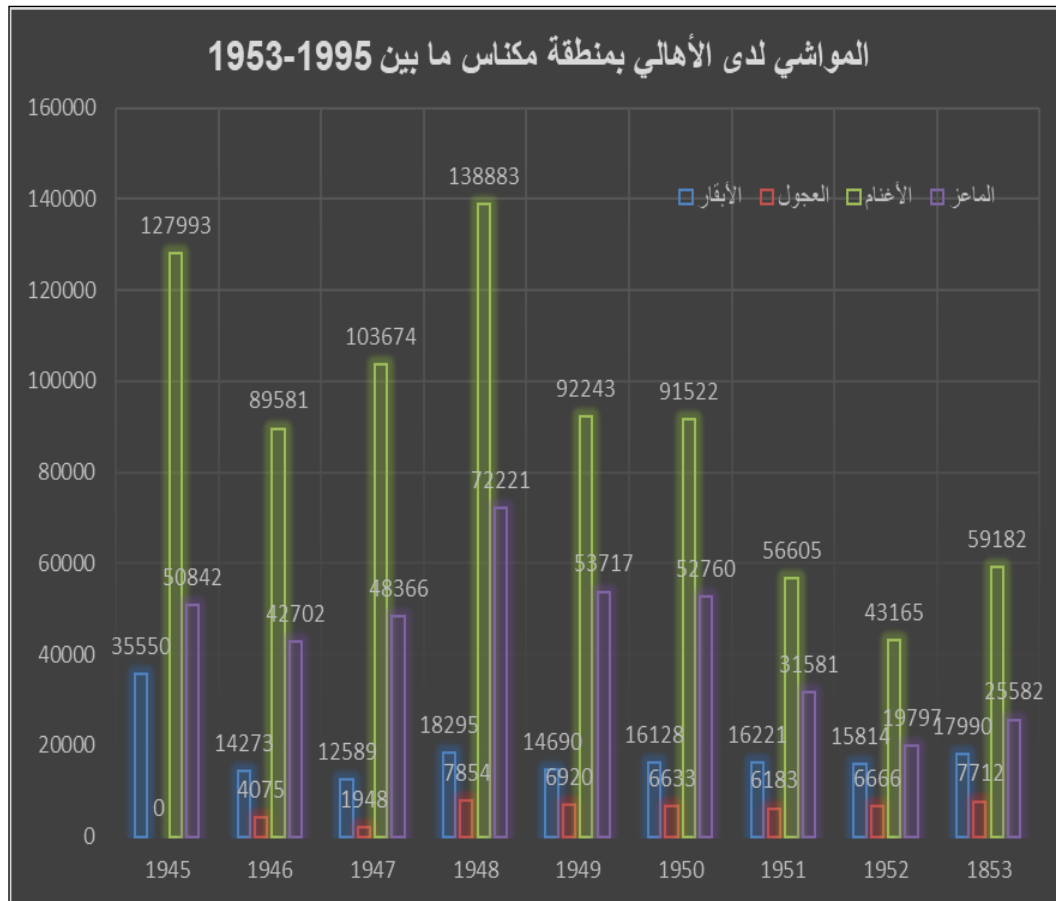
وبمجرد التوقيع على عقد الحماية أولت السلطات الفرنسية اهتماماً بتربية الماشية، حيث تم فتح المختبر التقني لحديقة الحيوانات بمرسوم وزاري يوم 13 نونبر 1913م، ويختص بالمراقبة الصحية للثروة الحيوانية وتحسين تربية المواشي ومكافحة الأمراض المعدية والطفيليات، حيث كان هذا المختبر مجهزاً تجهيزاً جيداً بالأمصال واللقاحات، كما تم إنشاء مفتشية للمسالخ في

⁸⁵-Pierre, AUBREE, Le MAROC en 1932..., op- cit., p. 213.

⁸⁶- مصطفى، بوشعراء، الاستيطان والحماية...، م. س، ص. 347.

جميع المراكز المغربية، مهمتها المراقبة الصحية في معارض وأسواق الماشية من طرف بيطري خاص والوقوف على جودة الحيوانات المعدة للتصدير⁽⁸⁷⁾، وقد عرف هذا المجال تطورا سريعا منذ السنوات الأولى من الحماية، والجدول التالي يعطينا إحصائيات لتوزيع قطع الأغنام بالمغرب سنتي 1915م و1916م.

مبيان (8): إحصائيات توزيع قطع الأغنام بالمغرب لسنتي 1915م-1916م⁽⁸⁸⁾



⁸⁷ - François, BERNARD, **Maroc économique...**, op-cit, p. 172.

⁸⁸ -Ibid, p.152.

وارتبطت تربية الماشية بالمغرب خلال فترة الحماية بالوضع السياسي لفرنسا، فخلال الهدنة الفرنسية الألمانية 1940م-1942م، عرف القطيع بالمغرب ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل عدد رؤوس الغنم سنة 1940م من حوالي (11039407) رأسا، إلى (13057429) رأسا سنة 1942م، ونفس الشيء بالنسبة لعدد الأبقار الذي قفز من (2047880) رأسا سنة 1940م إلى (2675396) رأسا سنة 1942⁽⁸⁹⁾،

وتعتبر تربية الماشية بمنطقة فاس مكناس واحدة من أهم الأنشطة الإنتاجية باعتبارها إنتاجا مكتملا للزراعة، كما تعد العامل الأساسي للإنتاج الزراعي في المناطق الجبلية والمرتفعات، وقد سعى الأوروبيون بشكل خاص إلى تربية الماشية المُحسنة عن طريق التهجين مع السلالات الأصلية المستوردة من أوروبا والعمل على تكاثر هذه السلالات.

ولتطوير الإنتاج الحيواني بمنطقة فاس مكناس، عملت سلطات الحماية على إنشاء محطات تجريبية من أجل ذلك، ففي فاس -وكما سبق الإشارة إلى ذلك- أسست سنة 1916م الضيعة التجريبية لعين قادوس والتي اهتمت -إلى جانب الزراعة- بتربية الماشية، حيث استطاعت أن تصبح وفي وقت وجيز مركزا مهما لتربية الماشية، فقد كانت تضم (11000) من الخيول، و(10000) من البغال، و(33000) حمار، بالإضافة إلى (115000) من العجول، و(468000) من الأغنام، و(19800) من الماعز⁽⁹⁰⁾، وفي سنة 1918م قدر عدد الأبقار الحلوب بمنطقة مكناس بحوالي (25000) والعجول بـ(50000) أما الماعز فوصل إلى (53000) فيما كان عدد رؤوس الخنازير حوالي

⁸⁹- بوجمعة، رويان، « الاستغلال الاستعماري للمغرب في ميدان الفلاحة إبان الهدنة الفرنسية الألمانية... »، م. س. ص. 52.

⁹⁰ - Pierre, MALLERET, A travers le MAROC..., op.cit., p. 11.

(2000) رأس⁽⁹¹⁾ أما في سنة 1932م، تشير الإحصائيات خصوصا بمنطقة فاس أن عدد رؤوس المواشي المحلية بلغ (178000) رأس من الأبقار و(65500) رأس من الأغنام و(335000) رأس من الماعز⁽⁹²⁾.

وقد عرفت تربية المواشي تدبدا في الإنتاج حيث عرفت بعض السنوات ارتفاعا ملحوظا بينما عرفت سنوات أخرى انخفاضا، وهذا راجع للظروف التي كان يعيشها العالم كالحربين العالميتين، وكذا كمية الطلب على لحومها سواء من الداخل أو من الخارج، ويبين الجدول التالي كمية المواشي لدى المغاربة ما بين 1945م و1953م بمنطقة مكناس:

**جدول (27): المواشي لدى المغاربة بمنطقة مكناس ما بين 1945م-
1953م⁽⁹³⁾**

السنوات	الأبقار	العجول	الأغنام	الماعز
1945	35550	+++++	127993	50842
1946	14273	4075	89581	42702
1947	12589	1948	103674	48366
1948	18295	7854	138883	72221
1949	14690	6920	92243	53717
1950	16128	6633	91522	52760
1951	16221	6183	56605	31581
1952	15814	6666	43165	19797
1853	17990	7712	59182	25582

⁹¹ - Ibid, pp. 28-29.

⁹² - Pierre, AUBREE, **Le MAROC en 1932...**, op- cit., p. 213.

⁹³ - Mémoire de stage des contrôleurs civils n° 46 à n°54, du Bernard, DENIS ..., op-cit., p. 27.

من خلال الأرقام التي يقدمها الجدول، يتضح أن عدد القطيع بمكناس عرف تناقصا في الفترة الممتدة ما بين 1945م و1947م، ليعود للارتفاع سنة 1948م، لتعرف السنوات الموالية تناقصا، وكان هذا راجعا للمصادرات التي كانت تقوم بها سلطات الحماية، وقد همت عملية المصادرة قطعان الماشية، والتي كانت تقام بشأنها أسواق في مختلف المناطق المعروفة بكثافة ماشيتها وجودتها. فكان يتم اختيار الأغنام والأبقار من طرف بياطرة ومختصين، كانت ترسلهم سلطات الحماية، بمساعدة الشيوخ والمقدمين الذين كانوا يحثون السكان على بذل المزيد من التضحيات لفائدة الإخاء الفرنسي⁽⁹⁴⁾.

5. التعاونيات الفلاحية

كما سبقت الإشارة إلى ذلك إن الفلاحة المغربية فلاحية معاشية، حيث كان الفلاح المغربي متسرعا في بيع منتوجاته، لتلبية حاجياته المادية، وكثيرا ما كان يسقط في يد السماسرة والمضاربيين الذين يستغلون ظروفه وحاجياته ويشترون منه بأثمان بخسة، في غالب الأحيان لم تكن تغطي حتى المصاريف. وللتقليص من المضاربة في الأثمان، ولكبح جماح جشع وطمع السماسرة، حاول المكتب الشريف للقمح تثبيت الأسعار. وللحصول على مشتر بالثمن المقترح تم خلق تعاونيات محلية (أصلية) خصوصا بالقمح، يتمثل دورها في ضمان شراء وتخزين وتعبئة وإعادة بيع القمح المحلي. هذه التعاونيات التي تم إنشاؤها بظهير 24 أبريل 1937م، لا تضم الأفراد فقط، بل تضم أيضا شركات الادخار الأصلية، وقد تم إنشاء (11) تعاونية تضم (33) شركة أصلية للادخار داخل نطاق عمل مكتب القمح، و قد تكون رأس مالها الإجمالي البالغ (2200000)

⁹⁴ - بوجمعة، رويان، «الاستغلال الاستعماري للمغرب في ميدان الفلاحة...»، م. س، ص. 53.

فرنك؛ أي مبلغ (200000) فرنكا لكل تعاونية عن طريق إعانات من الحكومة⁽⁹⁵⁾.

وبفضل هذا الدعم تمكنت التعاونيات من إنشاء (18) مركزاً لتخزين الحبوب والاقتراب من المنتجين المحليين من خلال فَتْح أكثر من (121) مركزاً للتسوق. وهكذا يمكن اعتبار أن هذه المنظمات مُمثلة على مستوى جميع مراكز تجارة الحبوب الرئيسية.

إن الهدف الرئيسي للتعاونيات هو استفادة المُنتج الأصلي، بفضل سياسة واسعة لعمليات شراءٍ مباشرة، بأسعار يحددها مكتب القمح وخصوصاً في المواسم الفلاحية السيئة كما كان الشأن بالنسبة لسنتي 1937م و1938م⁽⁹⁶⁾.

وقد اقترحت هاته التعاونيات لنفسها أهدافاً أخرى، منها:

- ضمان إمداد شركات الادخار المحلية بالبنور.
- تخزين احتياطات الحبوب لتقديم المساعدة الغذائية للمعوزين أو إعادة بيعها للمستهلك⁽⁹⁷⁾.

أما فيما يخص منطقة فاس مكناس، فقد تلقت التعاونيات بمنطقة مكناس سنة 1937م مجموعة من المعدات اللازمة للتشغيل العادي، واستخدمت خلال الحملة الزراعية المقادير التالية من الحبوب:

- المشتريات المباشرة من المنتجين: (111710) قنطاراً.
- اعتماد ونقل البنور لشركات الادخار المحلية: (300909) قنطاراً.
- اعتماد ونقل الحبوب المخصصة لتغذية الفقراء: (142050) قنطاراً.

⁹⁵ -Pierre, AUBREE, « *Notr Maroc, Meknès et sa région* », **Revue trimestrielle illustrée...**, op-cit. p.16.

⁹⁶ BILLET, " *La Ferme Expérimentale de Fès...*", op- cit, p. 37.

⁹⁷ - Pierre, AUBREE, *Notr Maroc, « Meknès et sa région »*, **Revue trimestrielle illustrée...**, op-cit, p.17.

- تخزين حبوب الاستهلاك: (50000) قنطار.

المجموع : (604669) قنطارا.

وخلال حملة 15 غشت 1938م، كانت التعاونيات قد اشترت مباشرة

من المنتجين حوالي (350000) قنطار، موزعة كالتالي :

- القمح الصلب: (185000) قنطار.

- القمح الرطب: (20000) قنطار.

- الشعير: (145000) قنطار⁽⁹⁸⁾.

أما بمنطقة فاس فقد تجمع هؤلاء المنتجون في تعاونيات تتحكم في

مجمل إنتاجهم تقريبا، ولعل أكبرها وأشهرها هي: شركة "دوك - سيلوس"

(Dock-Silos) ذات قدرة تخزين تقدر بحوالي (120000) قنطار، وكذلك

تعاونية منتجي الخمور القادرة على تخزين (4200) هيكتولتر من النبيذ،

وتعاونية المبيعات والمشتريات تتعامل فيما بين المنتجات الأخرى بما يقدر بـ

(10000) قنطارا من البذور. من جانبهم، يعمل المزارعون ومنتجو الألبان

والمزارعون المختصون في زراعة الأشجار المثمرة، المتحدون في النقابات،

على تحسين وزيادة إنتاجهم وضمان تسويقه⁽⁹⁹⁾. أما بخصوص إنتاج وبسترة

الحليب، فقد أنشئت شركة الحليب والألبان بفاس في ماي 1948م برأسمال بلغ

(10000000) فرنك⁽¹⁰⁰⁾، على مساحة قدرت بـ (2196) مترا مربعا، وصل

إنتاجها من الحليب المبستر حوالي (5000) لتر في اليوم⁽¹⁰¹⁾.

⁹⁸- Ibidem.

⁹⁹- BILLET, "La Ferme Expérimentale de Fès...", op- cit., p. 36.

¹⁰⁰- Rapport, sur la société laitière et industrielle de Fès, en date de 19 janvier 1953, **A. D. N., Fonds M. P. , série 2MA/1/ carton 177**, dossier « Viande – lait », p. 1.

¹⁰¹- Rapport, sur la société laitière et industrielle de Fès, en date de 19 janvier 1953....., op- cit, p. 3.

الفصل السادس: مظاهر وانعكاسات السياسة الفلاحية لسلطات الحماية الفرنسية على المنطقة

اعتمدت الفلاحة الكولونيالية في المغرب على مجموعة من الأسس، كالدعم المادي والمكننة واستصلاح الأراضي، أسهمت في توفيرها الإدارة الفرنسية، في أفق تسخيرها كوسيلة لتدعيم المخطط الرأسمالي الطامح لاستغلال هذا المجال الحيوي، الذي اعتبره البعض بمثابة كاليفورنيا إفريقيا، الأمر الذي ساهم في جلب الاستثمارات، ورؤوس الأموال الأوروبية⁽¹⁰²⁾.

المحور الأول: مظاهر التطور الفلاحي بالمنطقة زمن الحماية الفرنسية

1. الدعم الكولونيالي للفلاحي بالمنطقة

موازاة مع تأسيس وتنمية قطاع الاستعمار الرسمي، عملت سلطات الحماية على تشجيع وتقوية قطاع الاستعمار الخاص⁽¹⁰³⁾، ورصد كل الإمكانيات المالية الضرورية لإنجاح طموحات المعمرين، فقد سخرت السلطات الاستعمارية موارد الميزانية العموما، لإقامة التجهيزات الأساسية الضرورية لانطلاق الاستيطان الزراعي وازدهاره، من طرق ومسالك وسدود وقنوات ري، ووسائل تخزين.

¹⁰² - Michael, ABITBOL, *Histoire du Maroc*, Ed., Perrin, Paris, 2014, p. 475.

¹⁰³ - زين العابدين، العلوي، المغرب من عهد الحسن الأولى إلى عهد الحسن الثاني : المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1927-1956 : فترة الحماية الفرنسية والاسبانية ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، ص.85.

جدول (28): مكافآت دعم الفلاحة الميكانيكية 1917م- 1925م⁽¹⁰⁴⁾

السنة	المساحة المحروثة بـ (هك)	مبلغ المكافأة (بالفرنك)	حصة الهكتار
1917	3220	120750	37.50
1918	5763	261095.25	45.31
1919	3398	129954.25	38.24
1920	6937	400002.7	57.66
1921	11942.34	716540.4	60.00
1922	15930.4	959636.55	60.24
1923	31491.3	1913874.93	60.77
1924	43608.06	196936.44	45.17
1925	70442.76	2133117.62	30.28
المجموع	192732.86	8604708.14	44.65

كما تم تسخير تلك الموارد لتقديم سلسلة طويلة من أشكال الدعم المتعلق باقتناء الأرض والمكننة والأسمدة والمبيدات، فقد أنشأت السلطات الاستعمارية مجموعة من القروض⁽¹⁰⁵⁾، لمن استنفد رصيده الشخصي من المال، إما عن طريق صندوق القرض الفلاحي، أو صندوق القروض العقارية بالمغرب، بفوائد جد مشجعة تتراوح ما بين 5 و 6 %، ولمدة تصل إلى (30) سنة⁽¹⁰⁶⁾، ناهيك عن تقديم المكافآت عن الزراعات التي تتم على الطريقة الأوروبية. فإلى

¹⁰⁴ - أحمد، تافسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م.س.، ص.138.

¹⁰⁵ - العربي، مفضل، «تعزيز السياسة الزراعية للحماية في عهد الاستقلال»، مجلة النهضة، العددان الثالث والرابع خريف 2012- ربيع 2013، ص.111.

¹⁰⁶ - زين العابدين، العلوي، ... م.س.، ص. 85.

حدود سنة 1952م مثلت هذه المكافآت نسبة 50% من حجم الترتيب، ومن هذا المنطلق تم إحداث جوائز تشجيعية للفلاحين، منصوص عليها بظهير 23 يونيو 1923م.

وتمنح هذه الجوائز لكل فلاح قام بغرس ضيعته بأشجار الزيتون أو الخروب، أو قام باستصلاح أراضي البور وزراعتها ببذور مختارة، أو قام بزرع بذور مطلوبة من طرف الصناعات الفرنسية. وكانت هذه الجوائز عبارة عن مكافآت مالية، وهي كما يأتي:

- مكافأة مبلغها (50) فرنكا فرنسيا لكل هكتار تم استصلاحه بواسطة

الآلات الحديثة.

- مكافأة مبلغها (50) فرنكا فرنسيا لكل هكتار زرع بواسطة

الجرار.

- مكافأة مبلغها (50) فرنكا فرنسيا لكل هكتار تمت تنقيته من

الأعشاب الضارة⁽¹⁰⁷⁾.

كما وضعت رهن إشارة المستوطنين تسهيلات مالية لأجل تمويل

مختلف عمليات الاستثمار وتغطية مختلف مراحل الإنتاج⁽¹⁰⁸⁾.

ومن جانب آخر، تكلفت السلطات الفرنسية بتأمين تسويق منتجات

المزارعين وتصديرها، عن طريق إنشاء مكتب التسويق والتصدير في أوائل

ثلاثينيات القرن العشرين⁽¹⁰⁹⁾، الأمر الذي أدى إلى تنامي هذا القطاع بوثيرة

سريعة بالرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم ابتداء من

سنة 1929م.

107 - أحمد، تافسكا، الفلاحة الكولونيالية...، م. س، صص. 50- 51.

108 - العربي، مفضل، م. س، ص. 111.

109 - العربي، مفضل، م. س، ص. 111.

وقد بلغت المساحة الإجمالية للضيعات الفلاحية التي سيطر عليها المستوطنون في بداية ثلاثينيات القرن العشرين حوالي (358000) هكتار، وكانت كلها عبارة عن ضيعات تتراوح مساحتها ما بين (150) و(200) هكتار. ومع توطد نظام الحماية في المغرب، تمكن في بداية خمسينيات القرن العشرين، (6000) مستوطن زراعي من السيطرة على ما يقارب (111000) هكتار، مقابل (3500000) هكتار لـ (1200000) فلاح مغربي، بمعنى (185) هكتارا لكل فلاح أجنبي مقابل (3) هكتارات تقريبا لكل فلاح مغربي⁽¹¹⁰⁾.

وهكذا استطاع الأوروبيون في المجموع أن يستحوذوا على أكثر من مليون هكتار بمختلف المناطق المغربية، منها (289000) هكتار في إطار الاستعمار الرسمي و(728000) هكتار في إطار الاستعمار الخاص وكان نصيبهم منها بمنطقة سايس (180000) هكتار⁽¹¹¹⁾.

ونحن نتحدث عن الاستيطان الزراعي الفرنسي على سبيل المقارنة، لا بد أن نستحضر الاستعمار الزراعي الإسباني، الذي كان له أقل الأراضي⁽¹¹²⁾. على اعتبار أن ما استطاعت اسبانيا الحصول عليه من نصيبها من الإرث الاستعماري في المغرب، وما خصها به الاتفاق الفرنسي الإسباني ليوم 27 نونبر في شمال المغرب، لم يكن سوى منطقة لا تتعدى 20/1 مما حصلت عليه فرنسا، زد على ذلك أن تلك المنطقة بالإضافة إلى صغر حجمها تتميز بتضاريس صعبة كثيرة الأوهاد والجبال، لا تسمح باستغلال زراعي إلا في

¹¹⁰ - إسماعيل، الخياطي، «خصوصيات الاستعمار الفلاحي بدكالة ملاحظات أولية»، دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب، أعمال الندوة العلمية المنعقدة أيام 3،4،5 فبراير 1994، صص. 168-169.

¹¹¹ - نفسه، صص. 169-168.

¹¹² M. NACIRI, op,cit, p.144 .

أحواض ضيقة⁽¹¹³⁾. وهذا ما يفسر صغر المساحة الإجمالية للأراضي التي كان يستغلها المعمرون الإسبان، إذ لم تكن تتعدى (40000) هكتار معظمها كان بالمنطقة الغربية، أي حوض اللوكوس وجباله وناحية طنجة⁽¹¹⁴⁾، وهذا ما يدفعنا للقول بمحدودية النشاط الفلاحي بالمنطقة الشمالية للنفوذ الإسباني، فإذ كانت فرنسا قد جاءت إلى المغرب وهي تملك تجربة استعمارية غنية، ساعدتها على استلها م سياستها به وبلورة نظام الحماية الذي فرضته عليه، فإن إسبانيا عكس ذلك تماما، إذ دخلت المغامرة المغربية مجبرة ودون خطة واضحة، أو أي برنامج عمل سبق لها تجربته⁽¹¹⁵⁾.

2. الدعم: مراحله ونتائجه

حدد الاستعمار الأوربي منذ البداية طبيعة الدعم المقدم للفلاحين، فقد راهن على استعمار فلاحي قروي وأسري، عوض أن يكون استعمار " رئيس مؤسسة"، فمن الضروري أن نميز بين ثلاث فترات لتنسيق الاستغلال، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

-الفترة الأولى كان المستعمر يستمد من الأرض دخلا غير كاف حتى للعيش، ومن ثمة كانت تتم مساعدته بواسطة القروض والسلفات القصيرة المدى، التي كانت تتناقص سنة بعد سنة.

¹¹³ - بوبكر، بوهادي، « الحماية الإسبانية في المغرب (1912-1927) صعوبة التجربة الاستعمارية»، أعمال الندوة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف، الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف، 19-20 نونبر 2004- منشورات وزارة الثقافة 2005، سحب مطبعة دار المناهل، ص 19-20.

¹¹⁴ - زين العابدين، العلوي،... م. س.، ص. 87.

¹¹⁵ - بوبكر، بوهادي، الحماية الإسبانية في المغرب (1912-1927)،... م. س.، ص 19-20.

-الفترة الثانية حصل فيها المستعمر على دخل كاف لتأمين معاشه ولعائلته، لكن لم يكن بإمكانه تغطية جميع نفقات الاستغلال.

الفترة الثالثة وهي التي حصل فيها المستعمر على الملكية، ومن هنا يمكن الإقرار بأن الفلاحة الاستعمارية قد حظيت بمختلف أشكال الدعم المالي والعلمي والتقني، حيث تميزت الأراضي المستولى عليها بتوفرها على مصادر مهمة من المياه، وعلى خطوط مهمة من المواصلات. فقد امتلك الأوربيون سنة 1913م أكثر من (100000) هكتار في المغرب، و أغلبها أراض خصبة، حصلوا عليها بطرق مشبوهة خلال السنوات الماضية، وكانت تتوزع كالتالي (6000) هكتار في الشاوية بين أيدي مائة من المستعمرين، و(400000) هكتار في منطقة الرباط والغرب كان يتقاسمها مائة من المعمرين، وشركة كانت تملك من (10) إلى (15000) هكتار، و(10000) هكتار بدكالة وعبدية يتقاسمها عشرة من الأفراد والشركات، وأخيرا (45000) هكتار في المغرب الشرقي، من بينها (7000) هكتار في مطروح و(16000) هكتار بسهل أنكاد، و(20000) هكتار بسهل طريفة بجانب قريتي بركان وأحفير⁽¹¹⁶⁾.

بلغت الأراضي المستعمرة عشية الاستقلال 27.5 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، والتي قدرت مساحتها بعد الحرب العالمية الثانية بأربع ملايين هكتار، أما إذا أدخلنا في حساباتنا ممتلكات كبار القواد وأعوانهم، وإذا لاحظنا أن الأراضي التي استولى عليها الاستعمار في مناطق السهل الأطلسي، وفي أراضي سوس ووادي ايناون وسهل سايس، كانت أكثر أراضي المغرب خصوبة، عندئذ يمكن إدراك قوة تلك الضربة القاسمة التي قضت على

¹¹⁶ - عياش، جرمان، ... م. س.، ص. 172.

الموارد الزراعية لجماهير الفلاحين المغاربة⁽¹¹⁷⁾، فبإعلان الاستقلال كانت حصيلة حركة الاستيطان الزراعي الأوربي ثقيلة في القطاع الفلاحي بالمغرب، حيث تم تجريد سكان مناطق بأكملها من أراضيهم، لتسليمها إلى المستوطنين الزراعيين، وتمثل الجالية الأوربية وعدد أفرادها (325000) نسمة حوالي 4% من مجموع السكان، وفي حوزتهم (5800) وحدة مساحتها الكلية أكثر من مليون هكتار، أي ما يعادل 10% من الأراضي الزراعية، وتقع في أجود المناطق الفلاحية مثل منطقة مكناس وفاس (25000)، وبلغ عددهم في منطقة مكناس (700) مستوطن مزارع يملكون (120000) هكتار أي بمعدل (17143) للفرد الواحد، مقابل (15000) مغربي يفلحون (10000) هكتارا أي بمعدل (733) هكتارا للفرد، وكانت أراضي الاستيطان الزراعي الأوربي متمركزة في أغلبها بين أيدي أقلية من الأوربيين⁽¹¹⁸⁾. وابتداء من سنة 1937م أصبحت الأوضاع في البادية تزداد خطورة، نظرا لاشتداد تمركز الأرض في يد المعمرين، وهذا الوضع له أسباب واضحة ناتجة عن انتشار الملكية الأجنبية، وتحويل جزء كبير من الأراضي إلى ملاكين مغاربة، وما نتج عن كل ذلك من ارتباك في شروط الإنتاج بالنسبة لفئات واسعة من الفلاحين⁽¹¹⁹⁾.

لقد اضطر معظم الفلاحين المغاربة بعد أن انتزعت أجود أراضيهم إلى التوجه نحو استغلال الأراضي الأقل خصوبة، مما انعكس سلبا على مردوديتهم الفلاحية⁽¹²⁰⁾، وأسهم في تفاقم الأزمة وتشريد سكان البادية⁽¹²¹⁾، ومن ثمة جاء تأسيس "جمعيات الضمان الأهلية" "Sociétés indigènes de"

117- عبد الله، البارودي، ... م. س.، ص. 48.

118- أحمد، تافسكا، ... م. س.، ص. 64.

119- حسن، السمالي، « ملاحظات في المسألة الزراعية »، مجلة المزارع المغربي، العدد السابع، مارس 1999،

ص. 27.

120- العربي، مفضل، ... م. س.، ص. 111.

121- المرجع نفسه، ص. 27.

SIP : prévoyance" سنة 1928م، التي كان من أولوياتها تحويل الفلاحة المغربية التقليدية إلى فلاحة عصرية، حيث فرضت على الفلاح المغربي التقليدي إدخال زراعات جديدة مثل: زراعة القطن والزراعات الزيتية والخضراوات، وغيرها من الزراعات التي تستجيب لحاجيات فرنسا الصناعية.

3. أسس الفلاحة الكولونيالية

قدمت سلطات الحماية أنواع مختلفة من الدعم المباشر وغير المباشر، لتشجيع المستوطنين الزراعيين على الاستثمار في هذا الاتجاه، حيث خصصت لهم دعما ماليا وتقنيا، يفوق بل يتعدى ذلك الذي كان يحصل عليه نظراؤهم بفرنسا، في أفق استصلاح الأراضي، عبر تنقية بعضها من الحجارة وتجفيف بعضها، وتوسيعها وتجويد إنتاجها وتكثيفه وتنويعه⁽¹²²⁾.

وقد شهدت سنة 1927م عملية توزيع مجموعة من الجرارات المستوردة من أمريكا على المستوطنين الأجانب بالمغرب، مكنتهم من تجاوز التكاليف الباهظة التي كانت تفرضها الشركات خصوصا لاستصلاح الأراضي⁽¹²³⁾، والتي احتكرتها في أغلب الأحيان، شركات متخصصة من قبيل شركة " لويس جيرو " " Louis Giraud " أحد التقنيين الذي أسعفته الظروف لإنشاء وإدارة أول مقولة زراعية بالمغرب تحت اسم " شركة المعدات والأشغال الزراعية " سنة 1921م، وشركة " لويزر " " Loeizour " بمنطقة

¹²²- Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932....*, Op. Cit, p. 213.

¹²³- Pierre, AUBREE, « *Notre Maroc, Meknès et sa région* », *Revue trimestrielle illustrée....*, Op.cit., p. 28.

مكناس وبالضبط بمنطقة "آيت يعزم" التي أشرفت على عمليات استصلاح مساحات شاسعة من أراضي الدوم⁽¹²⁴⁾.

3-1- دعم مكننة الفلاحة

منذ إعلان الحماية على المغرب ركزت الدوائر المالية والتجارية والسياسية اهتمامها ونشاطها على تنمية الفلاحة بشكل كثيف، فاستخدم المعمرون في زراعتهم العصرية الجرارات وآلات الحصاد والدراسة الرازمة⁽¹²⁵⁾، إلا أن الوضع سرعان ما تراجع أمام ظروف الحرب العالمية الأولى، والانعكاسات المادية والمعنوية على الشأن الفلاحي بالمغرب، إذ أسهمت بشكل كبير في غلاء أسعار الآلات الفلاحية، والمحروقات ونذرتها، وقلة قطاع الغيار. لكن ومن أجل تدارك الموقف، أُجبرت إدارة الحماية بمجرد ما وضعت الحرب أوزارها على التعويض عن هذه الأزمة من أجل تدارك الموقف، عبر تقديم مجموعة من المكافآت ابتداء من الموسم الفلاحي 1922م/ 1923م، بناء على مذكرة المدير العام للفلاحة بالرباط المؤرخة بتاريخ 26 يونيو 1923م، والتي أصدرها إلى جنرالات وقواد مناطق مكناس، ومراكش، وفاس، وتازة، يذكرهم فيها بالدوريات المتعلقة بمكافأة وتشجيع المستوطنين على الزراعة الأوروبية، والقوانين المنظمة لها، وبأن المديرية العموما للزراعة والتجارة والاستيطان، قد أصدرت أوامرها لكل المفتشين الفلاحيين التابعين للنظام العسكري، من أجل تحيين لوائح أسماء المعمرين الذين يزاولون الزراعة الأوروبية وتعدادهم بالمغرب، والاتصال بهم كذلك كلما دعت الضرورة لذلك،

¹²⁴ - Ibid, p. 27.

¹²⁵ - ألبير، عياش، م. س.، ص. 182.

خصوصا عند تنظيم بعض المسابقات التي كانت مديرية الفلاحة تشرف عليها لفائدتهم وتحت إشراف مفتشي وضباط مصلحة الاستعلامات التابعة للإقامة العموما⁽¹²⁶⁾.

وفي إطار تفعيل توصيات مديرية الفلاحة والدوريات والمذكرات الصادرة عنها، قام مفتشو مديرية الفلاحة تحت إشراف ضباط الاستعلامات بفاس بتقييم الوضع الفلاحي بمنطقة فاس- مكناس على الشكل التالي:

جدول(29): تقييم المفتشين لزراعة القمح بمنطقة فاس- مكناس خلال الموسم

الزراعي 1921 – 1923م⁽¹²⁷⁾

الإنتاج الفلاحي		الترتيب		المنطقة
الموسم الفلاحي 1922م-1923م		الموسم الفلاحي 1921م-1922م		
الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	
518500	83500	390275	80442	فاس
510000	51000	155270	48693	مكناس

لقد حاولت سلطات الحماية الفرنسية من خلال العديد من الإجراءات تشجيع المعمرين وتحفيزهم على الاستثمار في المجال الفلاحي عبر مجموعة من الوسائل التشجيعية، فانطلقت في البداية بتوزيع الأراضي، وتوفير الإمكانيات

¹²⁶- Rapport n° 9201, du le directeur général de l'agriculture du commerce et de la colonisation Rabat, en date le 26 juin 1923, **A. D. N, Fonds M. P., série 1MA/100/ carton 309**, dossier « circulaire relative aux primes d'encouragement à la culture européenne (ristourne du tartib) », p. 2.

¹²⁷ - Rapport n° 9201, du le directeur général de l'agriculture du commerce et de la colonisation Rabat, en date le 26 juin 1923..., op- cit., p. 5.

المالية، والتجهيزات الضرورية للرفقي بالفلاحة داخل المغرب، لكن لفائدة الجهاز الاستعماري الفرنسي، الذي كان يرى بأن الاستثمار في الفلاحة، هو من بين السبل الكفيلة بسد حاجات المتروبول، خصوصا خلال فترة الحرب العالمية الأولى وبعدها. فلم تكثف سلطات الحماية بمختلف مؤسساتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بتوفير اللوجيستيك وصناديق الدعم المالي والقروض، بل تجاوزت ذلك لتقلص الضريبة على الفلاحة لفائدة كل من يساهم من المعمرين في تجويد المنتج الفلاحي، وتكثيفه، وتنويعه. وعلى هذا الأساس ولتعزيز توسيع الأساليب الأوروبية للزراعة وضعت مديرية الشؤون الاقتصادية مجموعة من الشروط لتحفيز ومكافأة المعمرين، بإشراف من وكلاء مسؤولين عن الفحوصات اللازمة والمتعلقة بتحديد نوعية المعدات الزراعية المستعملة، ومكوناتها باعتبارها عناصر ضرورية للتقييم، تساعد على الضرب على يد كل من سولت له نفسه من المعمرين احتكار المعدات الفلاحية، واحتجازها لمدة طويلة دون استعمالها⁽¹²⁸⁾.

وتمثلت أهم الوسائل التشجيعية في خصم حوالي 50% من ضريبة الترتيب على الزراعات غير الشجرية المعتمدة على الأساليب والتقنيات الجديدة، التي حددتها مديرية الفلاحة في استخدام الآلات المناسبة والتي تلائم وضعية الأراضي المنبسطة منها التي لا تحتاج لاستصلاح، أو الأراضي العارية غير المحجرة أو التي تتخللها بعض الأشجار المثمرة (كالنخيل والقرم

¹²⁸- Rapport n° 9201, du le directeur général de l'agriculture du commerce et de la colonisation Rabat, en date le 26 juin 1923... Op. Cit., p. 6.

والدوم، وتيزرا....) والتي يصعب حرثها بسبب انتشار الأشجار التي لا تسمح باستعمال الآلات الحديثة⁽¹²⁹⁾.

2-3- دعم استصلاح الأراضي

ارتبط دعم إصلاح الأراضي الفلاحية بالمغرب منذ إعلان الحماية، وظهور نظام السوق الرأسمالي، الذي أعطى الأولوية للمشاريع الكبرى بعد إعلان الحماية على المغرب، حيث ارتبطت أولى مشاريع استصلاح الأراضي الفلاحية مع قرض 1914م، الذي خصصت نسبة كبيرة منه لاستصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات من أجل استغلالها لفائدة الفلاحة الكولونيالية التي كانت موجهة إلى السوق الأوروبية بصفة عموما، وإلى السوق الفرنسية على وجه الخصوص، إلا أن اهتمامات إدارة الحماية كانت تحاول كذلك إرضاء بعض الفلاحين المغاربة، ومحاولة تحفيزهم للانخراط في المشاريع التي تريد فرنسا تحقيقها على حساب الفلاحة والفلاح في المغرب، حيث ستؤسس لهذه العملية بقاعدة قانونية مفادها ظهير 8 مارس 1920م الذي أجزلت من خلاله الحماية العطاء "الجمعية الاحتياط الأهلية" " Société Indigène de Prévoyance"، حيث ستخصص للفلاحين المغاربة مكافآت تراوحت ما بين (200000) فرنك و(600000) فرنك، لكل من يفلح مساحة تتراوح ما بين (2000) هكتار و(6000) هكتار⁽¹³⁰⁾.

¹²⁹- Rapport n° 9201, du le directeur général de l'agriculture du commerce et de la colonisation Rabat, en date le 26 juin 1923..., Op. Cit., p. 6.

¹³⁰- Ibid., p. 9.

3-3- الدعم المادي

وبخصوص الدعم المادي، فقد تم إحداث مكافأة سنة 1926م لدعم شراء الجرارات، ليرتفع بفضل ذلك عدد الجرارات الجديدة في الفلاحة الكولونيالية من (258) جرارا جديد سنة 1925م إلى (341) جرارا سنة 1927م إلى (662) جرارا سنة 1928م، إذ سيتم إلغاء هذا القرار⁽¹³¹⁾. أما بالنسبة لمنطقة فاس – مكناس، فقد تنوعت مجهودات إدارة الحماية بين منح قروض من طرف "جمعية الاحتياط الأهلية" بفاس لاقتناء حوالي (14400) قنطار من الشعير والقمح الصلب سنة 1938م، وتوزيع حوالي (5304855) فرنكا خلال السنة المالية 1937م-1938م من قبل اتحادات الادخار والائتمان المحلية، وحوالي (1321455) فرنكا خلال نفس السنة المالية من قبل صندوق القرض الفلاحي الوحيد بفاس، وقرض حرفي آخر بلغت قيمته (338650) فرنكا، أما الجوائز الموزعة سنة 1938م في أسواق الصوف فقد ناهزت (30000) فرنك⁽¹³²⁾.

¹³¹ - أحمد، تافسكا، م. س.، ص. 80.

¹³² - BILLET, *La Ferme Expérimentale de Fès...* Op. cit., p. 37.

المحور الثاني: انعكاسات السياسة الفلاحية الكولونيالية على المجتمع

بالمنطقة، وردود فعل المغاربة

1. انعكاسات تحويل مجرى مياه واد أبي فكران وعيون

الربيعية على سكان منطقة مكناس

نشبت أحداث أبي فكران كنتيجة للمبادرة غير الصائبة لإدارة الأشغال العمومية الفرنسية سنة 1937م والمتمثلة في تحويل جزء من مياه واد أبي فكران لصالح أربعة معمرين أوروبيين⁽¹³³⁾، ومن جراء ذلك أصيبت مدينة مكناس ومطاحنها ومساجدها وبساتينها وحماماتها باجتياح تام نتيجة التوزيع غير العادل لمياه النهر، ولتلافي هذا الاجتياح عمدت الإدارة الفرنسية إلى وضع تقنين جديد يتناسب مع القلة الباقية من الماء، وأوكلت إلى المهندس " بوشار" تنفيذ التقنين الجديد، غير أن هذا الإجراء طال واستطال الشيء الذي تسبب للفلاحين في الخسارة الجسيمة وموات الأرض، حيث يبست الحقائق وأتلفت مزروعاتها من الخضر والزياتين وأشجار الفواكه وغيرها من الزرع، عند ذلك لم يسع المكناسيين السكوت، ولم يستطيعوا أن يشاهدوا حقولهم ومزروعاتهم تموت وكرائم أموالهم تضيع لقلة الماء، والماء بجوارهم يتمتع به المعمرون⁽¹³⁴⁾.

فحاول الفلاحون حل هذا المشكل مع الإدارة الفرنسية، غير أنهم وجدوا الأذن الصماء منها، ولما يئس الفلاحون من الإدارة الفرنسية ولوا وجههم نحو

¹³³ - عبد الرحيم، الوردديغي، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي...، م. س.، ص. 89.

¹³⁴ - مصطفى، نعي، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911-1956...، م. س.، ص. 258.

الوطنيين شارحين لهم مدى الأضرار اللاحقة بهم وبفلاحتهم⁽¹³⁵⁾، وبعد مشاورات عديدة حررت عريضة تطالب بإعادة الماء إلى حالته الأصلية، وعدم توزيعه بين المعمرين والمدينة، وتأسست لجنة الدفاع عن ماء أبي فكران التي قررت في الأخير تنظيم مظاهرة سلمية يوم الأربعاء فاتح شتنبر 1937م صباحا فاجتمعت الوفود بمسجد جامع الزيتونة، وبعد تلاوة آيات من الذكر الحكيم خرجت المظاهرات السلمية المنظمة تنظيما محكما في صفوف، في كل صف أربعة أفراد، شاقة طريقها إلى المدينة الجديدة حيث مقر البلدية مردين شعارهم (الماء ماؤنا تقديه أرواحنا) إلى أن وصلت المظاهرات مقر البلدية المذكورة آنفا، وبمجرد ما علمت إدارة الاستعمار بمكناس بخبر المظاهرة حتى بادرت إلى عقد اجتماع عاجل لكل المسؤولين تحت رئاسة الباشا الحاج أحمد السعيد⁽¹³⁶⁾ التي ارتأت إلى إلقاء القبض على خمسة أعضاء من مسيري المظاهرات، فحكم عليهم الباشا بمدة ثلاثة أشهر⁽¹³⁷⁾، وكان رد فعل المواطنين المحيطين بالمحكمة هو رمي قوات الأمن بالحجارة، وأمام هذا الهيجان الجماهيري اضطرت قوات الحماية إلى استعمال أسلحتها مخلفة عشرة قتلى وخمسين جريحا من بين المتظاهرين⁽¹³⁸⁾.

¹³⁵ - إبراهيم، الهلالي، التبيان لمعركة ماء أبي فكران مع وجوب اتباع رسم الإمام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1985، ص. 36.

¹³⁶ - نفسه، صص. 47.48.

¹³⁷ - عبد الرحيم، الوردغي، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي...، م. س.، ص. 89.

¹³⁸ - جورج، سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، ترجمة: محمد المؤيد، منشورات أمال

التاريخ الثقافة والمجتمع، الطبعة الأولى، 2014، مطابع الرباط نت، الرباط، ص. 89. وفي هذا الصدد يحصي عبد الرحيم الوردغي في كتابه: مكناس على عهد الحماية...، م. س.، ص. 89. أن عدد القتلى ثلاثة عشر كما جرح أربعين واعتقل العديد من المتظاهرين.

جدول (30): لائحة بأسماء المصابين المغاربة الذين تم علاجهم بالمستشفى

الإقليمي سيدي سعيد بمكناس⁽¹³⁹⁾

أصله	الإسم
حيانية	رقية بنت محمد
قصبية تادلة	محمد بن حمادي
وزان	محمد بلحاج
مراكش	سليم بن قاسم
صنهاجة	محمد بن سيسوم
مراكش	محمد بن الطاهر
جروان	عبد السلام بن مكّي
ملوان	حمو بن الحوسين
جروان	ابن عيسى الملواني
فاس البالي	الحسين بن سليمان
مكناس	الطيب بن محمد
مكناس	سيدي عبد القادر بن العربي
مجاط	إدريس بن حسين
مولاي إدريس	إدريس بن قدور
شراردة	ادريس بن صالح
	إدريس بن محمد

¹³⁹ - liste des indigènes blesses au cours de l'émeute du 2 septembre 1937, en date le 3 septembre 1937, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344, dossier «informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937».

وأمام هذا الوضع قررت لجنة الدفاع عن ماء أبي فكران الإضراب العام في المدينة لمدة ثلاثة أيام. ورغم تدخل القوات الفرنسية لتطويق المتظاهرين وتفريقهم، فإنها لم تستطع ذلك لكثرة المحتجين وقلة قوات الاستعمار، واستمرت المواجهات طيلة صباح يوم الخميس 2 شتنبر وانتهت بعد منتصف النهار حيث دامت المعركة ما يناهز الثلاث ساعات، من التاسعة والنصف إلى الثانية عشرة والنصف، فتضامنت المدن المغربية مع متظاهري مكناس، حيث قامت تجمعات شعبية في الدار البيضاء ومراكش ووجدة تطالب بتحرير المعتقلين المكناسيين⁽¹⁴⁰⁾. وقد بينت إحدى الوثائق السرية أن المغاربة خططوا للقيام بمظاهرات في جميع المدن الكبرى يوم الجمعة الرابع من شتنبر من نفس السنة تضامنا مع المكناسيين⁽¹⁴¹⁾.

لم تقف أحداث مياه أبي فكران على المستوى الوطني فقط، بل تعدتها إلى المستوى الدولي. فقد تناولت مجموعة من الصحف ما وقع في مكناس، ولعل الزيارة التي قام بها في الثامن من نفس الشهر، الصحفيون الفرنسي "تبارو أونتوان" "TABAROT Antoine" واليونانية "أسيل سوزان" "ASSAEL Souzanne" والفرنسي الملقب بـ "روز" "ROUZE" وهم صحفيون بجريدة "وهران الجمهورية" "Oran republicain"⁽¹⁴²⁾ لتتبع أحداث مكناس.

¹⁴⁰ - عبد الرحيم، الوردغي، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي...، م. س.، ص. 89.

¹⁴¹ - Lettre N°459/2., du chef d'escadron BOISEAUX commandant la compagnie de Fès, à monsieur le colonel commandant la légion de gendarmerie du Maroc, en date le 4 septembre 1937, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344, dossier «*informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937*».

¹⁴² - Rapport N°459/2., (confidentiel), en date le 9 septembre 1937, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344, dossier «*informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937*».

تكن أهمية انتفاضة ماء أبي فكران في تنظيمها السري الذي غابت تفاصيله عن جهاز المخابرات الفرنسية رغم كثرة رجالها ودقة أعمالهم، ومع ذلك لم تستطع الكشف عن خطة المعركة إلا في إبانها⁽¹⁴³⁾. كما يستنتج من هذه الانتفاضة أن المغاربة تجندوا للدفاع عن ثروة المغرب وهويته والدفاع من وراء ذلك عن الحريات السياسية والاجتماعية للمغاربة، ولم يفت المكناسيين أن يتظاهروا في نفس السنة تضامنا مع عرب فلسطين يوم 4 أكتوبر 1937م أثناء المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بسوريا⁽¹⁴⁴⁾.

وإلى جانب مياه أبي فكران، عمدت سلطات الحماية الفرنسية إلى تجفيف ضايات عيون الربيع الواقعة في الجنوب الشرقي لمكناس، الموجودة بين الحاجب وتاوجطات، حيث قامت مصلحة الأشغال العمومية سنة 1940م بمد قناة للتطهير داخل الضايات، ضاربة عرض الحائط مصلحة فلاحي المنطقة الذين كانوا يستفيدون من مجموعة من العيون غزيرة المياه، وقد بررت سلطات الحماية هذا الإجراء بكون هذه الضيعات تشكل خطرا على حياة السكان، وتسبب لهم أمراضا كحوى المستنقعات، ولكي لا يعود الماء للضايات من جديد، تم توجيه مياه عيون الربيع إلى السواقي المخصصة لسقي أراضي المعمرين بالمنطقة، حيث تم سقي (200) هكتار، كما ربحت سلطات الحماية (100) هكتار من هذا التجفيف⁽¹⁴⁵⁾.

¹⁴³ - بوشتي، بوعسرية، أحداث بوفكران فاتح وثاني شتنبر 1937. منشورات وزارة الثقافة، دار المناهل للطباعة والنشر، الرباط، 1990، ص. 259.

¹⁴⁴ - عبد الرحيم، الوردغي، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي...، م. س.، ص. 90.

¹⁴⁵ - بوجمعة، رويان، "الاستغلال الاستعماري للمغرب في ميدان الفلاحة إبان الهدنة...."، م. س.، ص. 57.

2. تفكك البنية العقارية وتعميق المجتمع الطبقي

تعمقت الكتابات السوسيولوجية في رصد واقع المجتمع المغربي، ووصفه بكونه مجتمعا دونيا، وقد ذهب السوسيولوجيون لأكثر من هذا الوصف بقولهم: (لا يمكن إزالة القانورات اليايسة عن "البيكو"⁽¹⁴⁶⁾ [...])، وإنهم متعنتون تعنت العميان في التشبث بطرق تفكيرهم وأفعالهم وعيشتهم، فكل أفكارنا وكل أعمالنا تبدو لهم مقبلة، والحال أن ديانتهم هي التي تغرس فيهم هذه الآراء⁽¹⁴⁷⁾.

ويمكن القول أن النظرية الكولونية لية بالمغرب كانت قائمة على جعل الأراضي المغربية أرضا فرنسية واعتبارها ركيزة مادية، وجعل أصحابها - المغاربة- كقاعدة بشرية مسخرة لهم، وبهذا اعتبر فرض الحماية على المغرب استعمارا بكل المقاييس، تنبني أيديولوجيته على جعل المغرب متنفسا اقتصاديا للاقتصاد الفرنسي، فهو سوق للاستهلاك ومصدر للموارد الأولية.

وقد ساهم الوافد الجديد على البنية التقليدية الفلاحية في إحداث خلخلة في بنية المجتمع المغربي، وقد تزايد هذا التأثير مع السيطرة القوية للمستوطن الأوروبي واحتكاره للاقتصاد المغربي، بعد أن كان المجتمع المغربي مجتمعا ريفيا بدويا على حد قول "جاك بيرك" "Jaque, BERQUE"⁽¹⁴⁸⁾ تشكل فيه القبيلة وحدة متماسكة تمتاز بعلائقها الاجتماعية خصوصا حيث التنظيم القبلي الذي تناولته عدد من الدراسات على مختلف توجهاتها، فقد اختلف تحديد

¹⁴⁶ - شتيمة وقحة وعنصرية استعملها الفرنسيون لقذف العرب.

¹⁴⁷ - الطاهر، لبيب، صورة الآخر العربي ناظرا ومنظورا إليه، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أغسطس 1999، ص. 452.

¹⁴⁸ - Jaque, BERQUE, *sciences sociales et décolonisation*, Edition bouchene, 2001, p. 25.

هذا المفهوم سواء كوحدة رئيسية تلي اللف، وأحيانا أخرى نجدتها تعني المجموعة لدى بعض الدارسين والإثنوغرافيين الاستعماريين، وقد قضى التواجد الفرنسي في المغرب على عنصر التكامل الذي كان بين سكان المغرب عموما وسكان البوادي والأرياف بصفة خصوصا، وتعرضت الروابط الأسرية للتفكك وظهرت أنماط جديدة من الظواهر السوسيوثقافية، ورسخت الفوارق الاجتماعية وساهمت في تراجع القبيلة، حيث سيجد الفلاح نفسه مدفوعا إلى إثبات نفسه باعتباره شخصية مستقلة عن جماعة القبيلة .

ومن المظاهر العموما التي تجسد تفكك القبيلة، تلك اللحمة التي لطالما كانت سببا في تماسكها، والتي صارت تتفكك شيئا فشيئا، ونتيجة التطور الكبير الذي عرفته ضيعات المعمرين وخصوصا تلك الموجودة بضواحي المدن، هجرة العديد من الفلاحين للعمل بها لما توفره من فرص الشغل، فبمنطقة فاس مكناس وفرت هذه الضيعات -وكما سبق الإشارة إليه- فرص شغل مهمة بالنسبة للمغاربة فضيعة "بروني فيردناند" بضواحي مكناس على سبيل المثال وفرت فرصة عمل لـ (20) عاملا على طول السنة وقد يصل إلى (30) عاملا خلال الصيف⁽¹⁴⁹⁾ .

وقد شكلت هجرة الفلاحين والقرويين بالمغرب عموما وبمنطقة فاس مكناس خصوصا عاملا أساسيا لزيادة النمو الديموغرافي، ففي مكناس على سبيل المثال تضاعف عدد سكانها المسلمين ثلاث مرات ما بين 1931م و1939م، وكوّن المهاجرون أحياء صفيح خصوصا بهم، اتخذوها مساكن لهم ومتاجر بهوامش المدينة القديمة أو الجديدة، فشكّلوا أحزمة للبؤس طوقت مكناس، وأشهر تلك الأحياء برج مولاي عمر الواقع شرق المدينة الجديدة

¹⁴⁹ -Pierre, AUBREE, *Le MAROC en 1932...*, op- cit., p. 247.

ويرجع تاريخ تأسيسه إلى سنة 1930م⁽¹⁵⁰⁾، كما عرفت مكناس سنة 1937م أزمة فلاحية عانى منها بالخصوص الفقراء، وأدت هذه الأزمة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالقمح والزيت والسكر، وأصبح العموما من الناس مهددين بالمجاعة مما دفع بهم إلى التمرد وارتكاب الجرائم، واستغل المعمرين بمنطقة مكناس هذه الأزمة التي ضربت الفلاحين والفقراء الذين بدأوا يغادرون أراضيهم ويتوجهون إلى المدينة للانحشار في أحياء الصفيح واشتروا منهم الأراضي بأثمان بخسة⁽¹⁵¹⁾، وارتباطا بالأسباب سألفة الذكر عرفت مدينة مكناس أزمة اجتماعية تمثلت في كثرة الضرائب وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وتجميد الأجور وكثرة البطالة نظرا لقلّة مرافق العمل⁽¹⁵²⁾.

على العموم، أحدثت السياسة الفلاحية الكولونيالية تفاوتاً طبقياً مع بروز طبقات اجتماعية جديدة ارتبطت بالتحويلات التي جاءت بها السياسة الرأسمالية، والتي خلقت طبقتين من الملاكين:

طبقة الملاكين المتوسطين وهم عبارة عن بورجوازية فلاحية تستطيع العيش من منتجات أراضيها وبساتينها وماشيتها، وهي تنعم ببعض الرخاء، ولا تستغل أملاكها بنفسها بل تعهد بماشيتها للرعاة، وبفلاحة أراضيها للمزارعين، غير أن هذه الطبقة لم تسلم من الأزمات الاقتصادية ومن الظروف المناخية كما هو الشأن بالنسبة للملاكين الصغار الذين وقعوا ضحية للحاجيات المالية المتزايدة⁽¹⁵³⁾.

150 - بوشنة، بوعسرية، مكناس المدينة الجديدة...، م. س.، ص. 387.

151 - بوشنة، بوعسرية، أحداث بوفكران...، م. س.، ص. 62.

152 - نفسه، ص. 65.

153 - ألبير، عياش، المغرب والاستعمار...، م. س.، ص. 354.

أما الفئة الثانية فهي طبقة الملاكين الكبار الذين يملكون إقطاعات كبيرة وشاسعة، وارتفعت مداخيلهم العقارية من الوظائف الإدارية والقضائية⁽¹⁵⁴⁾، التي كانوا يمارسونها، ومن ملكية العقارات الحضرية والمساهمة في الشركات الاستعمارية. وإلى جانب هاتين الفئتين نجد جماهير الفلاحين والخماسة والعمال الزراعيين، والذي بلغ عددهم سنة 1933م حوالي (3600000) شخص، وظروفهم مزرية وتقترب من ظروف القنانة⁽¹⁵⁵⁾.

3. ظهور فئة جديدة من البرجوازية وأعيان البوادي

جاء عهد الحماية بمجموعة من التحولات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد عمد الاستعمار إلى تعزيز الهياكل ما قبل الرأسمالية ليس احتراماً لنظام الحماية الذي أراده ليوطي أن يحافظ على شخصية المغرب الموجودة تحت المراقبة، وليس تحت الإدارة المباشرة، وأن يحترم عادات وتقاليد البلاد، وإنما لأن هذه الوسيلة هي الوحيدة لضمان استمرار نظام في حاجة إلى مجتمع هرمي، وكان ضرورياً بالنسبة لهذا النظام خلق الشروط الاقتصادية لتتفتح فئة "الإقطاعيين المحليين" على السلطة الجديدة، لتحقيق إرادة الاستعمار في تنظيم تحالف معهم⁽¹⁵⁶⁾، وقد لعب الاستعمار دوراً فاعلاً في حركية المجتمع المغربي، فبغية التفاعل مع المؤسسة القائدية، لابد من استقراء انعكاسات هذا التفاعل على بنية العالم القروي، ومن هذا المنطلق

154 - نفسه.

155 - نفسه، ص. 352.

156 - التهامي، الخياري، م. س، ص. 48.

تدفعنا هذه الوضعية إلى الانتباه إلى أنه بواسطة هذه المؤسسة زرع الاستعمار هياكله، وفكك بعضا من البنية القبلية التقليدية.

فقد كان النظام الاستعماري مسؤولا عن بروز فئة جديدة من أعيان البوادي⁽¹⁵⁷⁾، سيطرت على القطاع الفلاحي وتحالفت مع الرأسمال الفرنسي، واستفادت من واقع استعماري، اعتمد أساسا على الاستنزاف المستمر لثروات وخيرات البلاد، من دون الإخلال بشروط هذا التحالف المصلحي.

وهكذا، فقد ترعرعت ضمن البنية الاستعمارية فئة جديدة من المغاربة مرتبطة بها عضويا ومصلحيا، مثلت في ذات الوقت الجنين المادي والسياسي للطبقة السائدة، ويمكن التمييز داخل تلك "الأوليغارشية"⁽¹⁵⁸⁾ بين الأرستقراطية الزراعية التقليدية، والملاكين العقاريين الذين يمتازون بالقلّة والديناميكية التي سمح لها الاستعمار بالمساهمة في مشاريع تجارية وصناعية⁽¹⁵⁹⁾.

كما قام الاستعمار بمساعدة الملاكين العقاريين من المغاربة المتعاونين على تنظيم الاستغلال المباشر ضد جماهير الفلاحين، وعمل على إضعاف هذه الجماهير ما أمكن، وهكذا أحدث نظام الضرائب (الترتيب) الساحق لتمويل القمع الدائم وإحداث نظام (السخرة) أو الخدمات المجانية والإجبارية بالنسبة للسكان رجالا ونساء لصالح "الإقطاعيين" من قواد وخلفاء، وفرض نظام (الفردية) أو الهدايا الإجبارية التي يدفعها السكان في المناسبات الرسمية.

¹⁵⁷-Monjib, MAÂTI, *La monarchie Marocaine et la lutte pour le pouvoir*, Hassan II face à l'opposition nationale De l'indépendance à l'état d'exception, Paris, L'Harmattan, 1992, p p. 56-57.

¹⁵⁸ - الأوليغارشية: هي حكم القلة، أو الحكومة والدولة التي تقوم السلطة الفعلية فيها على أيدي قلة من المجتمع، وهي عادة امتداد للحكم الأرستقراطي حين يفسد ويدخل في مرحلة الانهيار. أنظر، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج. 1، الطبعة، الثالثة، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1990، ص. 415.

¹⁵⁹ - علي، الحمراوي، «ملاحظات في الأزمة...»، م. س.، ص. 11.

وضمن سياسة الاعتماد على أكثر العناصر شراسة وأطماعاً⁽¹⁶⁰⁾، الشيء الذي أدى إلى توسع ممتلكات القواد الكبار⁽¹⁶¹⁾ المرتبطين بالاستعمار على حساب الفلاحين الصغار. فبالإضافة إلى أن سيطرة المعمرين والشركات الأجنبية على الأراضي الخصبة، دفعت بعض القبائل الرحل إلى الاستقرار، تم تفجير أغلب سكان البادية، حيث انتزعت منهم أراضي الجموع وبدأت العلاقات القبلية - وكما سبق ذكره- في التفكك، وفرضت أعمال مختلفة على السكان كالعمل في أراضي المعمرين والقواد الكبار دون مقابل، والقيام بالأشغال العمومية والحراسة، إلى جانب الضرائب التي كانت تصل إلى ربع المدخول السنوي للفلاح، كما تم إرغام الفلاحين البسطاء على دفع الغرامات والهدايا، مع العلم أن إنتاجهم تعرض للمنافسة من طرف المنتجات التسويقية التي ظهرت في ضيعات المعمرين⁽¹⁶²⁾.

تقودنا هذه الوضعية إلى الانتباه إلى أن الاستعمار ساعد على تمركز ملكية الأراضي الفلاحية في يد مجموعة من الإقطاعيين، كانوا له خير دعوماً (مثل القواد الكبار في الجنوب والأطلس المتوسط)، وخير دليل على هذا النوع باشا مراكش "التهامي الكلاوي"، وعلى العكس من ذلك ساعد الاستغلال الاستعماري على تفجير الملاكين الصغار، وقد زاد من حدة إفلاسهم تسويق غلاتهم بأثمان بخسة من سنة 1942م إلى 1950م بدعوى الحرب العالمية⁽¹⁶³⁾. وهكذا أحدثت ظروف السيطرة الاستعمارية تناقضا أساسيا بين تمركز الملكية العقارية الكبرى من جهة، وتحول نسبة ضخمة من الفلاحين إلى شبه

¹⁶⁰ - علي، الحمراوي، «ملاحظات في الأزمة...»، م. س.، ص. 12.

¹⁶¹ - هناك 3500 من الباشوات والقواد والشيوخ، وكلهم من كبار الفلاحين. أنظر، ألبير عياش، المغرب

والاستعمار...، م. س.، ص. 354.

¹⁶² - ويل، سويرنجن، «الأرض والسياسة والسلطة بالمغرب»، م. س.، ص. 81.

¹⁶³ - علي، الحمراوي، «ملاحظات في الأزمة...»، م. س.، ص. 12.

بروليتاريا فلاحية أو فلاحين فقراء أو عمال من جهة ثانية⁽¹⁶⁴⁾، مع تكون بورجوازية تجارية وزراعية ساعدت على تطورها ظروف المبادلات المتوسعة، ويكفي أن نذكر أن مليون قروي غادروا البادية إلى المدينة بحثا عن العمل بين سنة 1926م وسنة 1956م وذلك رغم تعلق الفلاحين المعروف بأراضيهم⁽¹⁶⁵⁾.

لقد سمح الفرنسيون للمغاربة خلال حقبة الحماية، بتكديس الأملاك الشاسعة لدرجة أن (7500) مغربي كانوا يملكون (1.6) مليون هكتار، بحيث تم إدماج هذه الأراضي في القطاع الفلاحي العصري⁽¹⁶⁶⁾.

كما استغل الملاكون الكبار السكان ببشاعة استدعت في بعض الأحيان تدخل السلطة للحد من الخسائر، وهكذا تمكن القواد والشيوخ والأعيان بصفة خصوصا من الاستحواذ على أراضي شاسعة تمتد على مئات الهكتارات، مستعملين في ذلك الترتيبات القانونية الجديدة، والخدمة وتزوير عقود الملكية والقوة والنهب والهدايا والسخرة التي يفرضونها على الفلاحين، وهكذا صار عند الاستقلال آلاف الأشخاص -معمرين وإقطاعيين- يملكون (2.8) مليون هكتار أي 40% من الأراضي القابلة للزراعة⁽¹⁶⁷⁾.

وقد عمل الأعيان طيلة فترة الحماية على الاستفادة ما أمكن من السلطة التي يضمنها لهم الجهاز الأجنبي الحاكم، وذلك من أجل توطيد الأسس العقارية المترتبة عن سلطاتهم، ومن ثمة يتحولون بشكل تدريجي من قواد للحرب إلى كبار الملاكين. ومن الجدير بالذكر أنه في مغرب ما قبل الاستعمار كان السلطان أو القبائل يتكفون بشكل دوري بتتريك الثروات خصوصا للأشخاص

164 - نفسه، ص. 12.

165 - نفسه، ص. 13.

166 - ويل، سويرنجن، «الأرض والسياسة والسلطة بالمغرب»، م. س.، ص. 81.

167 - التهامي، الخياري، م. س.، ص. 48.

الذين نجحوا بفضل سلطتهم في مراكمة الثروات، إلا أن التواجد الفرنسي أوقف إعادة التوزيع هذه، بحيث جعل النخب القروية قادرة على ضمان مصيرها⁽¹⁶⁸⁾. تشكلت فئة الأعيان من الإقطاعيين القدماء من كبار القواد وكبار الملاكين قبل الحماية، والذين رسخوا نفوذهم بعد ذلك، حيث كانت إدارة الحماية، ترى فيهم دعائم هامة للوقوف في وجه تحركات جماهير الفلاحين الفقيرة، وخير سبيل لتفعيل مخطط "التهدئة"، وإنجاح مشروع الاختراق، لذلك لم تعمل إدارة الحماية على إلغاء القائدية (سلطة القائد) وإنما اتجهت لإعادة إنتاجها، ومن هذا المنطلق وجد القائد نفسه خلال فترة الحماية قد تحول من قائد قبلي مخزني إلى قائد كولونيالي منخرط في اقتصاد عصري يدير مجالا ترابيا وليس قبليا.

كان ضغط كبار الملاكين المغاربة على الفلاحين الصغار، لا يقل وطأة عن ضغط المستوطنين الأوروبيين، فقد استفادت هذه الفئة الاجتماعية المغربية من نظام الحماية لتوسيع قاعدة أملاكها الفلاحية، إذ نصبت إدارة الحماية (3500) باشا وقائد وشيخ، استغلوا نفوذهم للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية. وعند إعلان الاستقلال، بلغ عدد كبار ملاك الأراضي المغاربة (7500) مالك، في حوزتهم 25% من الأراضي الفلاحية والمراعي. ومن أشهر هذه العائلات "التهامي الكلاوي" باشا مراکش وزعيم قبيلة كلاوة بجبال الأطلس الكبير، والذي استمد قوته من زعامته القبلية، التي أكسبته تعاون الفرنسيين معه، وهو تعاون بوأه منصب الباشا وحكم مدينة مراکش والمناطق التابعة لنفوذه، إما بشكل مباشر، أو بواسطة أبنائه طيلة (44) سنة، وهو الحكم الذي خضعت له ساكنة فاقت المليون نسمة إلى غاية سنة 1955 م.

168 - ريمي، لوفو، الفلاح المغربي ...، م. س.، ص. 11.

كما امتلك الكلاوي ما يقارب خمسة عشر ألف (15000) هكتار، إلى جانب خليفته "البياز" الذي امتلك أيضا خمسة عشر ألف (15000) هكتار. والقائد "العيادي"، قائد الرحامنة، الذي ظل يبسط يده على غالبية الأراضي التي تعد رأسمال ثروته، الشيء الذي مكنه من توسيع ملكيته العقارية، حتى أنها تجاوزت المجال الرحماني، بحيث كان يملك (30000) هكتار، والقائد "أمهروق" قائد زيان الذي امتلك بدوره (56000) هكتار.

إن ما ينبغي التنبيه إليه، أنه منذ سنة 1956م، حصل انتقال جماعي ضخم لملكية الأراضي (أخصب تلك الأراضي)، من أيدي المعمرين إلى أيدي ممثلين عن قسم من "الإقطاعية التقليدية"، والبورجوازية الكبيرة الإدارية والتجارية المغربية، بحيث انضم إلى نخبة ملاك ما قبل سنة 1956م، فئة من كبار الموظفين الحكوميين والتجار الحضريين وأثرياء المغاربة بحصولهم على أراضي المعمرين، مكونين طبقة قوية قوامها (8500) إلى (9000) من كبار الملاك. وبما أن الانتقال في الملكية قد تم دفعة واحدة، وشمل ما يزيد عن مليون هكتار من الأراضي التي كانت تحت أيدي المعمرين، فقد استعاد الملاكون الكبار وحدهم 66% من مساحتها، وبالتالي فقد نتج عن ذلك تكوين طبقة جديدة من الملاكين العقاريين الكبار منذ سنة 1956م، في القطاع الزراعي الجديد، إلى جانب فئة من الأعيان، كانت موجودة من قبل، استثمرت خلال فترة الحماية في القطاع الزراعي التقليدي، المرتكز على بنيات اجتماعية قبلية، وقد قامت هذه الفئة الزراعية التقليدية بتقوية ممتلكاتها الزراعية على حساب صغار الملاكين، الذين أرغموا على الهجرة إلى المدن نظرا لافتقارهم لموارد زراعية كافية.

ولم تعد القاعدة الاقتصادية لقسم من الملاكين العقاريين الكبار كما في السابق، مرتبهة بملكاتها العقارية فقط، بل عملت على استثمار الفائض الزراعي في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

سمحت سلطات الحماية لكبار موظفي المخزن التقليديين، وكانوا يقدرون بـ (5800) ملاك، بالاستحواذ في نهاية الفترة الاستعمارية على أكثر من (1.3) مليون هكتار، حيث وصل متوسط مساحات ملكياتهم إلى (225) هكتارا، على اعتبار أن السياسة الاستعمارية كانت في أمس الحاجة إلى بناء تحالف قوي مع رجالات المخزن، والعديد من رجالات الزوايا، وهو ما شجعهم على انتزاع الأراضي من السكان واستغلالها، مقابل توفير الأمن والاستقرار للمستوطنين.

إضافة إلى هذه السياسة، كانت في أمس الحاجة إلى حفظ رصيد الأراضي الجماعية التي جرى احتواء السكان القرويين فيها، وتقييد حركتهم وفرض الوصاية عليهم من أجل توفير أمن واستقرار المعمرين.

خلاصة الباب الثالث

أثرت السياسة الفلاحية لإدارة الحماية الفرنسية بمنطقة فاس مكناس على بنية المجتمع المغربي قاطبة، من خلال تفتيت الملكية الجماعية، وغرس بذور النزعة الفردانية لدى المغاربة، كما ساهمت في اندثار مجموعة من العادات على مستوى القبيلة بالمغرب، إضافة إلى تشكيلها لمجتمع طبقي تجسدت في بروز فئات جديدة إلى جوار تلك التي كانت سائدة، مثل طبقة الأعيان التي استفادت من وجود الحماية لتوسيع ملكياتها، وطبقة البروليتاريا التي كانت ترزح تحت ويلات الإقصاء والتهميش، مما دفع بالمتضررين من هذه السياسة إلى الثورة في وجه الاستعمار، ولعل أحداث مياہ أبي فکران خير دليل على ذلك.

كما كان لهذا التواجد آثار سلبية فإنه لم يخلوا مما هو إيجابي، فقد استفاد الفلاحون المغاربة من التقنيات والوسائل الحديثة التي جلبها المستوطنون معهم، فقد عرف النمط الفلاحي التقليدي المغربي تطورا ملحوظا، وارتفاع الإنتاج الفلاحي بشكل كبير.

خاتمة عامة

بعد محاولتنا رصد وضعية الفلاحة الكولونiale بالمغرب وخصوصا بمنطقة فاس مكناس، وأهم التأثيرات التي أحدثتها على البنية الاجتماعية والاقتصادية، خلصنا إلى أن الفلاحة المغربية خلال القرن التاسع عشر الميلادي اتسمت باعتمادها على وسائل تقليدية خلال مراحل الإنتاج، ومع هذا تميزت بالعطاء، لدرجة أن جودة أراضيها وخصوبتها أثارت انتباه مجموعة من الرحالة الأوربيين الذين سجلوا ذلك في تقارير رحلاتهم، وخلال الفترة نفسها تمكن الأجانب عن طريق المخالطات والحمايات من تملك العقار والأراضي الفلاحية، كما فتح مؤتمر مدريد سنة 1880م الباب على مصراعيه لتملك الأجانب للعقار.

بعد توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م، ركزت سلطات الحماية على الاستيطان باعتباره دعوما أساسية لسياستها الفلاحية بالمغرب، فحولت الملكية الجماعية إلى ملكية فردية، ولتسهيل الاستيلاء على أجود الأراضي الفلاحية ومنحها للمعمرين الأجانب سنت مجموعة من القوانين والتشريعات، وقدمت كل المساعدات والجوائز والتحفيزات للأجانب، لتنوع محاصيلها حسبما يتماشى مع احتياجاتها، وتماشيا مع مشروعها الفلاحي أدخلت سلطات الحماية عدة تقنيات وتجهيزات فلاحية حديثة لم يعرفها فلاحو المغرب من قبل.

وبعد ان استولى المستوطنون على أجود الأراضي المغربية وخصوصا بمنطقة فاس مكناس، تم القضاء على الهيكل الفلاحي المغربي المعتمد على الحبوب، وزرع هيكل جديد معتمد على إنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم

الاقتصاد الفرنسي وتدر أرباحا كبيرة على المستوطنين، وانتقلت من سياسة القمح ومنطق التكامل مع المتروبول إلى التجربة الكاليفورنية، بإدخال زراعات جديدة كالحوامض والخضراوات، ولإنجاح هذه التجربة وضعت مشروعا كبيرا لاستغلال المياه الوفيرة في المغرب، وارتكز هذا المشروع على سياسة بناء السدود وإنشاء مدارات مسقية، حيث هدفت سلطات الحماية الفرنسية من وراء هذه المشاريع جني أكبر الأرباح الممكنة من المغرب.

كما خلصنا إلى أن المستفيدين الأوائل من المشروع الفلاحي الفرنسي بالمغرب هم المستوطنون الذين استطاعوا -وبمعية سلطات الحماية- إنشاء مستثمرات بالأراضي التي استولوا عليها تعتمد أسلوبا فلاحيا حديثا، مما أذر عليهم أرباحا طائلة فاقوا بها أولئك بفرنسا، ولم يتوقف المستوطنون الأوروبيون عند حدود النشاط الزراعي، بل امتدت مشاريعهم نحو قطاع تربية الماشية من خلال إدخالهم لسلاسل جديدة وتهجينهم لأخرى، وأصبحت المنطقة - فاس مكناس- مركزا مهما لتربية الماشية، ساعدهم في ذلك سلطات الحماية والتسهيلات المادية والتقنية التي كانت تقدمها لهم، كما لعبت البساتين والحقول التجريبية التي أنشأتها سلطات الحماية وخصوصا بمنطقة فاس مكناس، - كالضيعة التجريبية بعين قادوس وهي عبارة عن منشأة تجريبية-، دورا كبيرا في تحسين الإنتاج الفلاحي في مجموعة من التخصصات كالبيستنة وزراعة الحبوب والكروم والزيتون ورعي الخيول والمواشي وما إلى ذلك، كما أتاحت للأهالي الفرصة لتعلم تقنيات فلاحية جديدة ومراقبة الحالة الصحية لماشيتهم، وإلى جانب الضيعة التجريبية لعين قادوس بفاس، أنشأت سلطات الحماية ضيعة تجريبية أخرى بالمنطقة لا تقل أهمية عن الأولى، ألا وهي حديقة جنان بنحليمة التجريبية بمكناس، وكانت من بين الأسباب التي شجعت مجموعة من

المستوطنين بالاستقرار بالمنطقة لما قدمته لهم من مساعدات، وما صارت تذرّه من أموال على إدارة الفلاحة، وأعطى هذا الدعم نتائج مهمة سواء في مجال الزراعة أو تربية المواشي، فقد عرفت بعض المنتجات الزراعية بمنطقة فاس مكناس كالحبوب والكروم تطورا كبيرا، استطاعت فرنسا الاعتماد عليها أوقات الأزمات والحروب.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها سلطات الحماية، إلا أن شرائح واسعة من المجتمع المغربي لم تستفد من هذا التطور، فالاستغلال الاستعماري، واحتكار المستعمر لأجود الأراضي، وأكثر الخيرات، أدى إلى تهميش المغاربة وحرمانهم، الشيء الذي دفعهم إلى الهجرة نحو المدن، ولم يقف الشعب المغربي شأنه شأن سكان منطقة فاس مكناس مكتوف الأيدي أمام السياسة الفلاحية الاستعمارية، بل عبروا عن رفضهم لها بطرق مختلفة كانت في البداية سلمية وقانونية برفعهم لمذكرات ومراسلات والتي لم تجد آذانا صاغية من السلطات الاستعمارية، فتحوّلت إلى شكل احتجاجات وثورات، ولعل خير دليل على ذلك ما وقع بمكناس في فاتح وثنائي من شتنبر 1937م حيث ثار المكناسيون على تحويل مياه واد أبي فكران لصالح أربعة معمرين أوروبيين، فتضامن الشعب المغربي قاطبة مع متظاهري مكناس، حيث قامت احتجاجات شعبية في الدار البيضاء ومراكش ووجدة... تطالب بإطلاق سراح المعتقلين المكناسيين الذين تم إلقاء القبض عليهم خلال المظاهرات.

وقد ساهمت السياسة الفلاحية لسلطات الحماية الفرنسية في تشكيل مجتمع طبقي تجلّى في ظهور فئات جديدة إلى جوار تلك التي كانت سائدة، كطبقة الأعيان التي استفادت من وجود الحماية لتوسيع ملكياتها. وهكذا فإن عملية التحديث التي أقدمت على إنجازها سلطات الحماية لم تسفر سوى عن

خلق ازدواجية بين قطاعين: تقليدي وعصري، فالقطاع العصري كان المستفيد الأكبر من المساعدة الحكومية خلال الفترة الاستعمارية، وهو ما يؤكد أن الإصلاح الذي قامت به سلطات الحماية كانت تحكمه خلفيات إيديولوجية وسياسية، جعلته ينحصر في المستويات التقنية والاقتصادية، مخالفة بذلك ما نصت عليه بنود معاهدة الحماية.

وختاما يمكننا القول: إن السياسة الفلاحية الفرنسية بمنطقة فاس مكناس لم تظل حبيسة فترة الحماية (1912م- 1956م)، بل امتد تأثيرها إلى وقتنا الراهن، وهو ما يجعل هذا البحث، بإشكالته وتساؤلاته التي أجبنا عليها، عبارة عن محطة وجب الامتداد بها إلى ما بعد فترة 1956م، وهكذا يمكن أن نطرح بعض الأسئلة التي قد تشكل منطلقا لبعض الأبحاث من قبيل: كيف استفادت الفلاحة بمغرب الاستقلال من محاولة التحديث الذي خلفته فرنسا؟

البيبليوغرافيا

I. باللغة العربية:

أ. المصادر:

- الناصري ابن خالد ، أحمد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء الثامن، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، 2001.
- الناصري ابن خالد ، أحمد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، البيضاء، 1997، المجلد الثالث.
- ابن زيدان، عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج. 2، مطابع إديال، الدار البيضاء، 1990.
- الجزنائي، علي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، 1411\1991م.
- الهلالي، إبراهيم، التبيان لمعركة ماء ابي فكران مع وجوب اتباع رسم الإمام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1985.

ب. المراجع:

- ابن العربي، الصديق، المغرب دليل جغرافي: المدن القبائل والقرى... ، إعداد وتحيين، ع. الصمد بلكبير، تقديم: محمد حجي وآخرون، نشر: منتدى ابن تاشفين، مراكش، الطبعة الثانية، 2016.
- ابن علا تلوزت، محمد، التجارة والتجار بفاس في عهد الحماية 1912-1956، مطبعة أنفو- برانت، فاس، الطبعة الأولى، 1436هـ\2015م.
- ابن منصور، عبد الوهاب، قبائل المغرب، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1968.
- أحمد ياغي، اسماعيل، عبد الفتاح أبو الفتاح، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.
- أكينح، العربي، انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر وانعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبادية المغربية نموذج قبائل هضبة سايس، مطبعة انفو، مكناس، 2005، الجزء الأول.
- الأمراني، محمد، التحولات المجتمعية وتطور الدولة المغربية جدلية النقابي والسياسي، طبعة 2004.
- أمطاط، محمد، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830 و1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2008.
- الأمين البزاز، محمد، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم

الإنسانية بالرباط، 1992.

- أمين، سمير، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة كميل ق. داعز، دار الحدائق، الطبعة الثانية، 1981.
- البارودي، عبد الله، **المغرب الامبريالية والهجرة**، نقله إلى العربية المركز العربي للوثائق والدراسات، بيروت، 1979.
- بنعادة، آسية، **الفكر الإصلاحى فى عهد الحماية محمد بن الحسن الحجوى نموذجاً**، المركز الثقافى العربى، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1986.
- بوشعراء، مصطفى، **الاستيطان والحماية بالمغرب 1863-1894**، تقديم عبد الوهاب بنمنصور، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1984.
- بوعسرية، بوشتى، **أحداث بوفكران فاتح وثانى شتبر 1937**، منشورات وزارة الثقافة، دار المناهل للطباعة والنشر، الرباط، 1990.
- بوعسرية، بوشتى، **مكناس المدينة الجديدة، التأسيس-البنيات الإدارية-التناقضات (1911-1939)**، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، 1999.
- بوعسرية، بوشتى، **مكناس وأحوازها، 1900-1939**، **الاقتصاد المجتمع التنظيم الإدارى**، منشورات وزارة الثقافة، 2005، تنسيق ومراجعة محمد الشريف.
- تافسكا، أحمد، **الفلاحة الكولونىالية فى المغرب 1912-1956**، مطابع إمبريال، الطبعة الأولى، الرباط.

- جادور، محمد، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، 2011.
- الحفار، عبد اللطيف، الاقتصاد المغربي من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- خير فارس، محمد، تنظيم الحماية في المغرب 1912-1939، الطبعة الأولى، دمشق، 1972.
- دوفوكو، شارل، التعرف على المغرب 1883-1884، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1999.
- رضى كحالة، عمر، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1369هـ-1949م.
- الشابي، مصطفى، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830-1912، المطبعة الوراقة الوطنية، الدار البيضاء، 2008، الجزء الأول.
- الصغير الخلوفي، محمد، انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره دواعي الإصلاح والتنظيم: مذكرة الحجوي نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- العلوي، زين العابدين، المغرب من عهد الحسن الأولى إلى عهد الحسن الثاني: المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1927-1956: فترة الحماية الفرنسية والاسبانية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2009.
- عياش، ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة

الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطبع والنشر، الطبعة الأولى، 1985.

• عياش، ألبير، **حصيلة الاستعمار الفرنسي في المغرب**، كلمات للطبع والنشر والتوزيع، سلا، 2010.

• عياش، جرمان، **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للنashرين المتحددين، الدار البيضاء، 1986.

• فرانسوا تروان، جون، **المغرب مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية**، طارق للنشر، الدار البيضاء، 2006.

• القادري بوتشيش، إبراهيم، **إسهامات في التاريخ الاقتصادي-الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط**، تقديم العلامة: الأستاذ محمد المنوني، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، مطبعة فضالة، المحمدية، 1997.

• القبلي، محمد، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الطبعة الأولى، الرباط، 2011.

• القصاب، أحمد، **تاريخ تونس المعاصر 1881-1956**، حمادي الساحلي، الطبعة الأولى، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

• كاتب مجهول، **الاستبصار في عجائب الامصار**، مطبعة البيضاء، 1985.

• كنيبي، محمد، **المحميون**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2011.

• لبيب، الطاهر، **الفلاحون المغاربة في الانثولوجيا الكولونيالية بين الجمود وقابلية التحسن**، تنسيق عبد الجليل حليم، صورة

الآخر العربي ناظرا ومنظورا إليه، بيروت، 1999.

- مزين، محمد، فاس وباديتها. مساهمات في تاريخ المغرب السعدي، الجزء الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1986.
- المنصور، محمد، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792-1822، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006.
- المنوني، محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، شركة النشر والتوزيع المدارس، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1405 هـ-1985م.
- نعي، مصطفى، منطقة أزرو على عهد الحماية 1911-1956، التدخل البنيات والمقاومة، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2013.
- الهروي، الهادي، القبيلة الإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010.
- وائر بوري، جون، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العز وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2004.
- الوردغي، عبد الرحيم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 – 1956، ملامح من مدينة فاس، أصولها.. تغيراتها.. حالاتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 1992.

- الوردديغي، عبد الرحيم، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي، 1912-1956، أصولها ... تغيراتها... حالاتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة الساحل، الرباط، الطبعة الأولى، 1989.

ج. الرسائل والأطروحات.

- أكنينج، العربي، «آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بقبيلة بني مطير 1873-1912»، رسالة مرقونة.
- تافسكا، أحمد، «نظام الاتصال في المغرب»، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، أبريل، 1989.

د. المقالات باللغة العربية:

- ابن شريف، عبد اللطيف، «الحيازات الفلاحية بالمغرب: بنيتها وخصائصها» ، مجلة جغرافية المغرب، ع. الخامس، السلسلة الجديدة، 198.
- بلمقدم، رقية، «ظروف بناء حمرية وتكوين المجتمع الأوروبي» ، ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1988.
- بوطالب، إبراهيم، «البحث الكولونيالي حول المجتمع المغربي في الفترة الاستعمارية حصيلة وتقويم»، البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

سلسلة، ندوات ومناظرات رقم 14.

- بوهادي، بوبكر، «الحماية الإسبانية في المغرب (1912-1927) صعوبة التجربة الاستعمارية»، أعمال الندوة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف، الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف، 19-20 نونبر 2004- منشورات وزارة الثقافة 2005، سحب مطبعة دار المناهل.
- التباع، جمال الدين، «تفكك البنى ما قبل الرأسمالية قوة العمل في المغرب 1900-1980»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع. 3، 1987.
- الجريدة الرسمية، ع. الأول 1 فبراير 1913.
- الحالة الفلاحية بالإيالة، جريدة السعادة، الرباط، ع. 2423، الاثنين 3 صفر عام 1341، الموافق 25 ديسمبر 1922.
- حساين، عبد الحميد، « جوانب من تاريخ الأوبئة بالمغرب في فترة الحماية » ، مجلة كنانيش، ع. 4، 2002.
- حلیم، عبد الجلیل، «الإصلاح القروي في عهد الحماية البيزانا والتحديث» ، مجلة المناهل، ع. 69/70، يناير 2004.
- حلیم، عبد الجلیل، «التحديث القروي ورأسمة الزراعة المغربية»، تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، 1984.
- الحمراوي، علي، «مسألة الفلاحة المغربية»، مجلة أنفاس، ع. الأول، مايو، 1971.
- الحمراوي، علي، «ملاحظات في الأزمة الاقتصادية»،

مجلة أنفاس، ع. 5، غشت، 1971.

- حيمر، جمال، "الاستيطان الزراعي بإقليم مكناس نماذج من التقنين الاستعماري"، مجلة أمل، عدد، 38، 2012.
- الخديمي، علال، «مراحل الاحتلال الاستعماري للمغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين»، أعمال الندوة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف 19-20 نونبر 2004- منشورات وزارة الثقافة 2005.
- الخياري، التهامي، «بعض مميزات تطور الفلاحة المغربية في عهد الحماية»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع. الثاني، 1986.
- الخياطي، إسماعيل، «خصوصيات الاستعمار الفلاحي بدكالة ملاحظات أولية»، دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب، أعمال الندوة العلمية المنعقدة أيام 3، 4، 5 فبراير 1994.. نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، مطبعة فجر السعادة الدر البيضاء، 1994.
- ديرار، عبد السلام، «الزراعة المغربية في المشروع الاستعماري الفرنسي»، مجلة الاجتهاد، ع. 36، السنة التاسعة 1997.
- رويان، بوجمعة، "مراجعة 1945 بالمغرب"، وقفات في تاريخ المغرب، دراسة مهداة لإبراهيم بوطالب، تنسيق عبد المجيد القدوري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 27، الطبعة الأولى، 2001.
- رويان، بوجمعة، «الاستغلال الاستعماري للمغرب في ميدان الفلاحة إبان الهدنة الفرنسية الألمانية يونيو 1940 نونبر 1942»، مجلة أمل، ع. التاسع، 1997.

- زكي، مبارك، «معركة أبي فكران انتفاضة شعبية للتنديد بالاستعمار الاستيطاني بضاحية مكناس (1937)»، مجلة أبحاث، ع. 23/22 السنة الخامسة، شتاء 1989.
- الزيتوني، بوشعيب، «منافع السدود والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب»، السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في أفق بداية القرن 21، الدورة الخريفية لسنة 2000، الرباط، 2000.
- زين العابدين، جلال، "مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي"، مجلة كان التاريخية، ع. 26، دار الناشرين للنشر الإلكترونية، الكويت 2003.
- السملالي، حسن، «ملاحظات في المسألة الزراعية»، مجلة المزارع المغربي، ع. 7، مارس 1999.
- سويرنجن، ويل، «الأرض والسياسة والسلطة بالمغرب»، مجلة أبحاث، ع. 23/22، السنة الخامسة، شتاء 1989.
- سويرنجن، ويل، «السراب المغربي الأحلام والانتكاسات الزراعية 1912-1986»، مجلة أبحاث، ع. 23/22، السنة الخامسة، شتاء 1989.
- الشراذي، جميلة، «البنى الزراعية والتغيير الاجتماعي في المغرب من الانقطاع إلى الرأسمالية»، مجلة إضافات، ع. ان 23-24، 2013.
- شؤون الزراعة، جريدة السعادة، الرباط، ع.: 1387، في 19 ديسمبر 1916.

- الصديقي، عبد السلام، «أشكال وأنماط تطور الرأسمالية الزراعية في المغرب»، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع. 4، سنة 1988.
- العبسي، لحسن، «مذكرات المريشال ليوطي»، المعرض الدولي ليون، 29 فبراير 1916"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2012/08/03.
- العطري، عبد الرحيم، «سوسيولوجيا الأعيان: آليات إنتاج الواجهة السياسية»، دفاتر العلوم الإنسانية، 2012، الرباط.
- علام، علي، «أجهزة الحماية الفرنسية على عهد السلطان مولاي يوسف (1912-1927)»، أعمال الندوة الثانية عشرة لجامعة مولاي علي الشريف الحماية والمقاومة في عهد السلطان مولاي يوسف، 19-20 نونبر 2004- منشورات وزارة الثقافة، الريصاني: مركز الدراسات والبحوث 2005.
- العلوي العبدلاوي، رشيد، «الأرض محور الاستعمار الفرنسي بـدكالة»، ندوة علمية دكالة وتاريخ المقاومة بالمغرب 5/4/3 فبراير 1994، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين.
- الفاسي، إدريس، "مكناس في بنيتها الطبيعية"، أعمال ندوة الحاضرة المكناسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بمكناس، 1988.
- لازارف، كركوري، «مظاهر الرأسملة الزراعية في مغرب ما قبل الحماية»، مجلة دار النيابة، السنة السادسة، ع. 21، شتاء 1989.
- لغمائد، عبد الله، «المجاعة وهيكله الخاصة في منطقة سوس خلال القرن التاسع عشر»، المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب،

ندوة الأيام الوطنية العشرة للجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة
25-26 أكتوبر 2002، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة،
الدار البيضاء.

• لوفر، ريمي، «الفلاح المغربي المدافع عن العرش» ،
ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الطبعة الأولى، الرباط،
2011.

• المباركي، حسن، «المجالات الفلاحة بين التنظيم العفوي إلى
التدبير المؤطر بعض عناصر التفكير»، دينامية المجالات الفلاحية
بالمغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط، 2005.

• محمد حناز، حسن، «إشكالية الأراضي القابلة للتعمير
بالمدرارات المسقية بجهة الغرب الشراردة بني حسن»، دينامية المجالات
الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط الطبعة الأولى 2005،
مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

• مديرية إعداد التراب جهة فاس بولمان، «الحوار الوطني
حول إعداد التراب»، منشورات عكاظ، الرباط، 1999.

• مفضال، العربي، «تعزيز السياسة الزراعية للحماية في عهد
الاستقلال»، مجلة النهضة، ع. الثالث والرابع 2012- ربيع 2013.

• ميلار، سوزان، «صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى
فرنسا 1845-1846»، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1995.

• نوفيل، جاك، «الأزمة الفلاحية في المغرب 1944-1945
وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية»، مجلة أمل، ع. السابع عشر، السنة
السادسة، 1999.

Bibliographie.

Fonds d'Archives :

- **A.D. N., Fonds M. P., séries 21MA/1/ carton 9**, dossier « Photos de l'inauguration du barrage d'imfout sur l'oued oum errabia, par Mr PUAUX, et S. M. le sultan et Le cal CARTOUX ».
- A.H., DYE, **Les ports du Maroc: leur commerce avec la France**, Imprimerie Paul Brodad, Coulommiers, 1909.
- ABITBOL, Michael, **Histoire du Maroc**, Ed, Perrin, Paris, 2014.
- Archives des tributs, Dossier n° 1, **A. D. N, Fonds M. P., série 2MA/285/ carton 10**, Dossier « Documentation de base, 1937- 1947, Territoire de FES ».
- AUBREE, Pierre, **Le MAROC en 1932, 20 années de protectorat FRANÇAIS, Afrique du nord illustrée**, 3 mai 1932, N° 577 .
- AUBREE, Pierre, **Notre Maroc, Meknès et sa région, Revue trimestrielle illustrée**, Numéro spécial

publié sous le patronage officiel de la chambre d'agriculture et de la chambre de commerce et d'industrie de Meknès, Avril 1951.

- **BELAL, Abdel Aziz, L'investissement au Maroc (1912-1964) et ses enseignements en matière de développement économique**, Ed. Maghrébines, Casablanca, 1976.

- **BERNARD, François, Maroc économique et agricole**, Editeur, Georges Masson, 1917.

- **BERQUE, Jaque, sciences et décolonisation**, Ed, bouchene, 2001.

- **BERQUE, Jaque, et J., Couleau, Nous portons pour le Maroc**, Paris, 1984 .

- cahier des charges, Dossier N° 844, du la direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation Rabat, en date 1935 **A. D. N, Fonds M.P., série n° 2MA/1/ carton 180**.dossier «réglementant la vente de propriétés par le service des domaines ».

- **D. N., Fonds M. P., sérrier 14MA/900/ carton 243**, dossier «affaires financières dans le domaine agricole ».

- **EL KAYARI, Thami, Agriculture Au Maroc**, Ed,

Okad, 1987, Casablanca.

- Geoffroy, H., et Hilaire, S. **Occidental, Direction de l'Agriculture de Commerce et de la Colonisation**, Lyon .

- GUERRAOUI, Driss, **Agriculture et développement au Maroc**, publie avec le concours du centre national des lettres, Editions publisud, paris, 1986 .

- HALIM, Abdeljalil, **Structures agraires et changement social au Maroc de l'iqtac au capitalisme**, université sidi Mohamed ben Abdellah, publications de la faculté des lettres et des sciences humaines, dhar el mahraz-Fès .

- HATTON, George, **Les enjeux financiers et économiques du protectorat marocain (1936-1956): politique publique et investisseurs privés**, Publications de la Société Française d'Histoire d'Outre-mer, Paris, 2009.

- HOFFHERR, René, **L'économie marocaine**, Sirey, Paris, 1932.

- KANN, Réginald, **Le protectorat marocain**, Berger Levrauet Editeurs, Nancy-Paris-Strasbourg, 1921.

- LAZAREVE, Grigori, **Les concessions foncières**

au Maroc, Etudes sociologiques sur le Maroc, Nouvelle Edition, 1978 .

- LENZ, Oscar, **Timbouctou, voyage à travers le Maroc**, tome 1, Paris.

- Lettre N°459/2., du chef d'escadron BOISEAUX commandant la compagnie de Fès, à monsieur le colonel commandant la légion de gendarmerie du Maroc, en date le 4 septembre 1937, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344**, dossier «informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937 ».

- lettre du colonel FREYDENBERG commandant la région de Meknès, à monsieur le maréchal de France commissaire résident général- direction des affaires indigènes et du service de renseignements, en date le 13 aout 1924, , **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/100/ carton 309**.

- Lettre N° 19.647/A2.U., du sous-directeur chef des services municipaux, à Monsieur le général chef de la région de Meknès, en date le 3 décembre 1954, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA /200/ carton 604**, dossier « conservation foncière ».

- Lettre N° 2.66 I, du le commissaire chef de la sûreté régionale, à monsieur l'inspecteur général des services de sécurité publique Rabat, en date du 25 Mars 1941, **A. D. N, Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 603.**

- Lettre N°5 I.F./C, du conservateur de la propriété foncière de la région de Fès, à monsieur le général commandant la région de Fès, en date le 28 décembre 1936, **A. D. N, Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 604.** Dossier «De l'activité de la conservation de la propriété de Fès pendant l'année 1935 ».

- Lettre N°5 I.F./C, du conservateur de la propriété foncière de la région de Fès, à monsieur le général commandant la région de Fès, en date le 28 décembre 1936, **A. D. N, Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 604.** Dossier «De l'activité de la conservation de la propriété de Fès pendant l'année 1935 ».

- Lettre N°591.R.F., Du colonel STROHL commandant de territoire de Fès-nord, a Monsieur le général de division commandant de la région de Fès (affaires indigènes), en date du 8 Mars 1930, **A. D. N, Fonds M.P., série 1MA/200/ carton 606,** dossier «Acquisition de terrains par les étrangers ».

- Lettre, De général DE BRIGADE MARQUIS commandant de la région de Fès, à Monsieur le directeur des affaires indigènes, en date du 22 juin 1932, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 602.** Dossier «immatriculation d'immeubles : principes, coutumes ».

- liste des indigènes blessés au cours de l'émeute du 2 septembre 1937, en date le 3 septembre 1937, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344,** dossier «informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937 ».

- liste des indigènes blessés au cours de l'émeute du 2 septembre 1937, en date le 3 septembre 1937, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344,** dossier «informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937 ».

- MAATI, Monjib, **La monarchie et la lutte pour le pouvoir, Hassan II face à l'opposition nationale De l'indépendance à l'état d'exception,** Paris, L'Harmattan, 1992.

- MALLERT, Pierre, **A travers le Maroc pacifique, les régions de Fès Meknès,** imprimerie Georges CADET, 1919 .

- Mémoire de stage des contrôleurs civils n° 46 à n°54, du Bernard, DENIS, **A. D. N., Fonds M. P., série**

2mi/ carton 2349, dossier « la situation actuelle de l'élevage et son avenir dans la circonscription de Meknès – banlieue ».

- **MONTAGNE, Robert, Naissance du prolétariat marocain : enquête collective 1948-1950**, Cahiers de l'Afrique et de l'Asie, J. Peyronnet, Paris .

- **NICOLAS, Michel, Une économie de Subsistances, le Maroc précolonial**, Ed. Institut français d'archéologie orientale, Le Caire, 1997.

Ouvrages et publications :

- **PENNELL, C.R., Morocco since 1830 A History**, New York University Press, New York, 2000.

- **POOP, Herbert, Effet Sociogéographiques de la politique des barrages au Maroc (Gharb- Basse Moulouya-Souss- Massa)**, Rabat 1984.

- **PROVENÇAL, Lei, Maroc atlas, historique, géographique, économique**, horizon de France-éditeur, Paris, 1935.

- **RAMADANE, Christiane, Bouchta, BOUASRIA, et Autres, méknés, cité historique**, éditions Bilvisi-

Edisud, Casablanca, 1997.

- Rapport n° 9201, du directeur général de l'agriculture du commerce et de la colonisation Rabat, en date le 26 juin 1923, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/100/ carton 309**, dossier « circulaire relative aux primes d'encouragement à la culture européenne (ristourne du tartib) »

- Rapport N°459/2., (confidentiel), en date le 9 septembre 1937, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344**, dossier « informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937 ».

- Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/285/ carton 42**, dossier: « Zerhoun, Guerrouane du nord, M'jatt, Arab du Said ».

- Rapport n° 612, du général, LAPARRA, chef de la région de Fès, en date le 25 juin 1951, **A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/280/ carton 55**, dossier « sur la situation économique et administrative du mois de février 1951 ».

- Rapport, commandement de caid Ali Ben Abdelouahab, en date le 25 Décembre 1957, **A. D. N,**

Fonds M. P., série 1MA/285/ carton 4, dossier « Notice des tribus, cercle de fés ».

- Rapport, du capitaine, Ed. ARNOUD, en date le avril 1917, **C.A. D. N, Fonds M. P., 1MA/285/ carton 41**, dossier « Monographie de la région de Meknès ».

- Rapport, du direction de la production Agricole de commerce et du ravitaillement, production agricole, service de l'agriculture, bureau de la colonisation, en date du 1/12/1940, **A. D. N., Fonds M. P., série 2MA/1/ carton 179**, dossier « La propriété rurale et la colonisation dans la zone Française du Maroc ».

- Rapport, sur la société laitière et industrielle de Fès, en date de 19 janvier 1953, **A. D. N., Fonds M. P. , série 2MA/1/ carton 177**, dossier « Viande – lait »

- Rivet, Daniel, **Le Maroc de Lyautey à Mohammed V : le double visage du protectorat**, Ed-Porte Anfa, Casablanca, 2004.

- SALAHDINE, Mohammed, **Maroc : Tribus Makhzen et colons essai d'histoire économique et sociale**, L'Harmattan, Paris, 1986.

- Stewart, Charles F., **The Economy Of Morocco 1912-1962**, The Center for Middle Eastern Studies,

Harvard university Press, Cambridge, 1964.

• SWEARINGEN WILL, David, **Moroccan Mirages : Agrarian Dream and Deceptions,1912-1986**, Princeton University Press, 2009.

• إدارة الفلاحة والصناعة والاستعمار العموما، نصائح وإرشادات فلاحية، A.D.N, carton N° 1MA/100/309.

Périodiques et Articles :

• AGOURRAM, Abdeljalil, et BELAL, Abdlaziz, «*Bilan de l'économie marocaine depuis l'indépendance*» **B.E.S.M** 1984.

• AKESBI, Najib, « *Dimensions structurelles de la libéralisation pour l'agriculture et le développement rural* », **programme rural struc - phase I**, Février, 2007 .

• AKESBI, Y. , «*La propriété rurale et la colonisation dans la zone française Du Maroc*» «**B.E.S.M.**, N°26 .1945.

• **B.O**, N° 532, du 2 janvier, 1923 .

• BERQUE, Jaque, Couleau, Jaque, « *Vers la modernisation du fellah marocain* », **B.E.S.M.**, N°26 ,1945.

• BILLET, « *La Ferme Expérimentale de Fès, Fès*

capitale de l'islam, La Dépêche de Fès, organe hebdomadaire de Fès et la région nord-sud », **Revue périodique illustrée d'informations MAROCAINES**, CASABLANCA, N° 34, MAI, 1939 .

• BOLELLI, E., « *Compte rendu des principaux résultats acquis dans le domaine de l'hydrologie au Maroc en 1953* », **B.E.S.M.**, Volume XVIII, N°. 61, juin 1954.

• EL ADNANI, Jillali, « *Les rites de pluie et le champs de politico- religieux au Maroc du XIXe siècle : quand la pluie tue le sultan* », **les Etude et Essais du centre jacques Berque**, N°1-janvier 2011, Rabat .

• ENNOUHI, Jaouad, « *L'agriculture marocaine et le capitale privé* », **Zamane**, N° 41, avril 2014.

• FASSI, Driss, « *Géographie physique de la région de Meknès* », **Revue de géographie du Maroc**, No 1, 1977.

• GADILLE, Jacques, « *L'agriculture européenne au Maroc; Etude humaine et économique* » , **Annales de Géographie**, 66^e Année, n. 354, p. 144.

• HOUBAIDA, Mohammed, « *Aux origines d'une structure archaïque* », **Zamane**, N° 41, avril 2014.

• J., Charie, « *la vigne et le vin au Maroc* », **revue de géographie du Maroc**, N° 19, 1917.

• KLEICHE, Mina, « *Aux origines du concept de développement : Quand l'irrigation devient enjeu de réforme agricole : Nouvelle mise en ordre du paysage rural marocain dans l'entre deux guerres* », **Hespéris Tamuda**, vol. XXXIX, fasc.2.

• *Le Maroc agricole. Rapport adressé au ministre de l'Agriculture, by Mad. C. du Gast, Review by : M. K. G*, **Bulletin of the American Geographical Society**, Vol. 41, No. 12 (1909), Published by: American Geographical Society.

• MIEGE, J.L., « *Une enquête sur le Maroc agricole en 1867* », **B.E.S.M.**, vol. XIX, No.61, Mars 1956.

• NACIRi, Mohammed, « *L'évolution de l'économie marocaine en longue période : crise des modèles ou crise des élites ?* », **Critique économique**, dixième année. N°. 24, Printemps- été, 2009.

• Notices sur la région de Meknès, imprimerie officielle, Rabat, 1917.

• P., Burg, « *Le Vignoble Européen dans la région de Meknès* », **revue de géographie du Maroc**, No 3-4, 1963.

- Piersuis, « *Problèmes De vulgarisation agricole en milieu marocain* », **B.E.S.M.**, N° 61, 1954.

- *Protectorat de la république Française au Maroc, Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, service du commerce et de l'industrie, Annuaire de statistique générale du Maroc, sixième volume, 1930, Casablanca, 1931.*

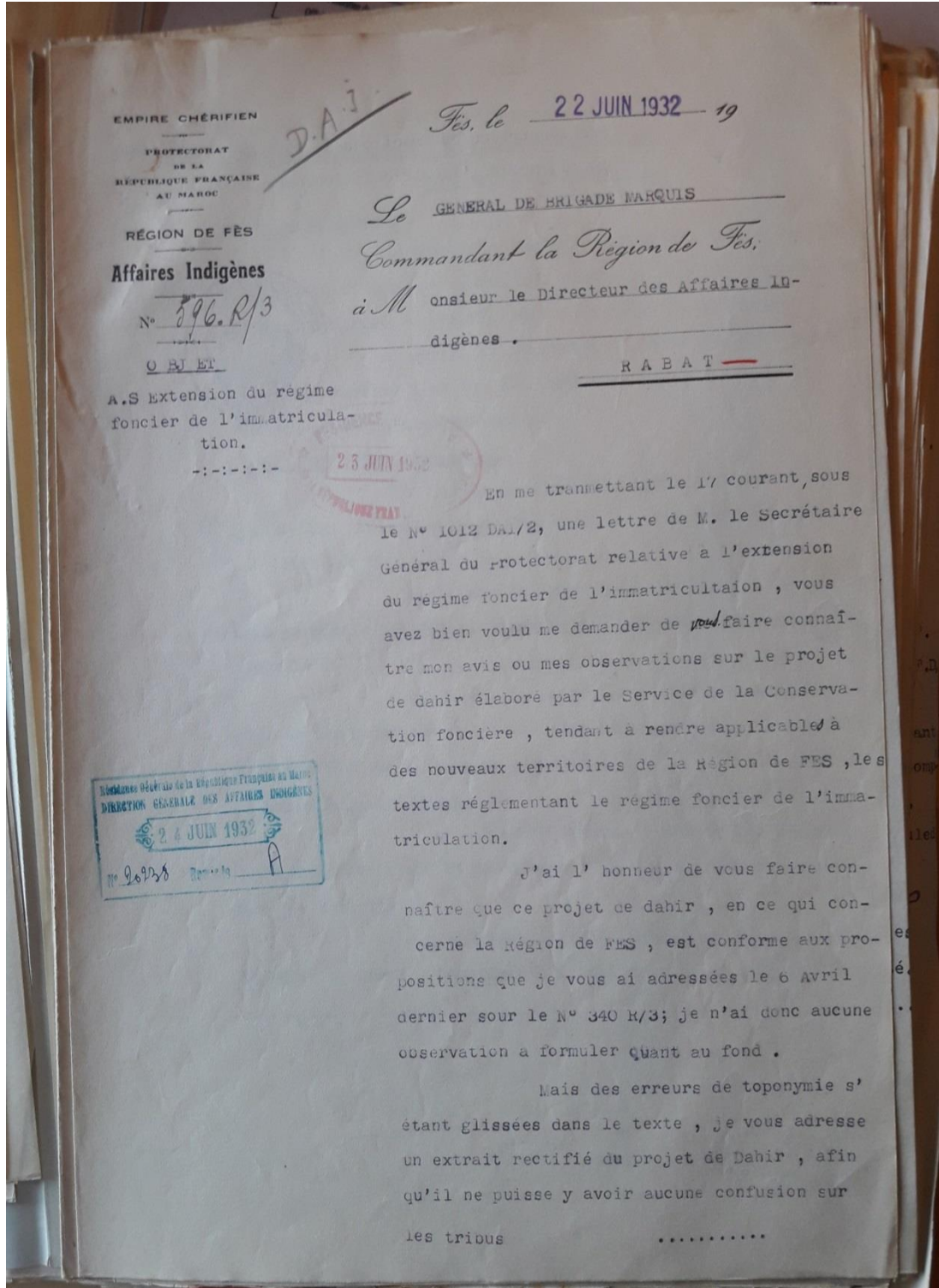
- Rungs, C.H., « *Le Maroc et les invasions d'acridiens* », **B.E.S.M.**, Vol XV, N° 52, 1951.

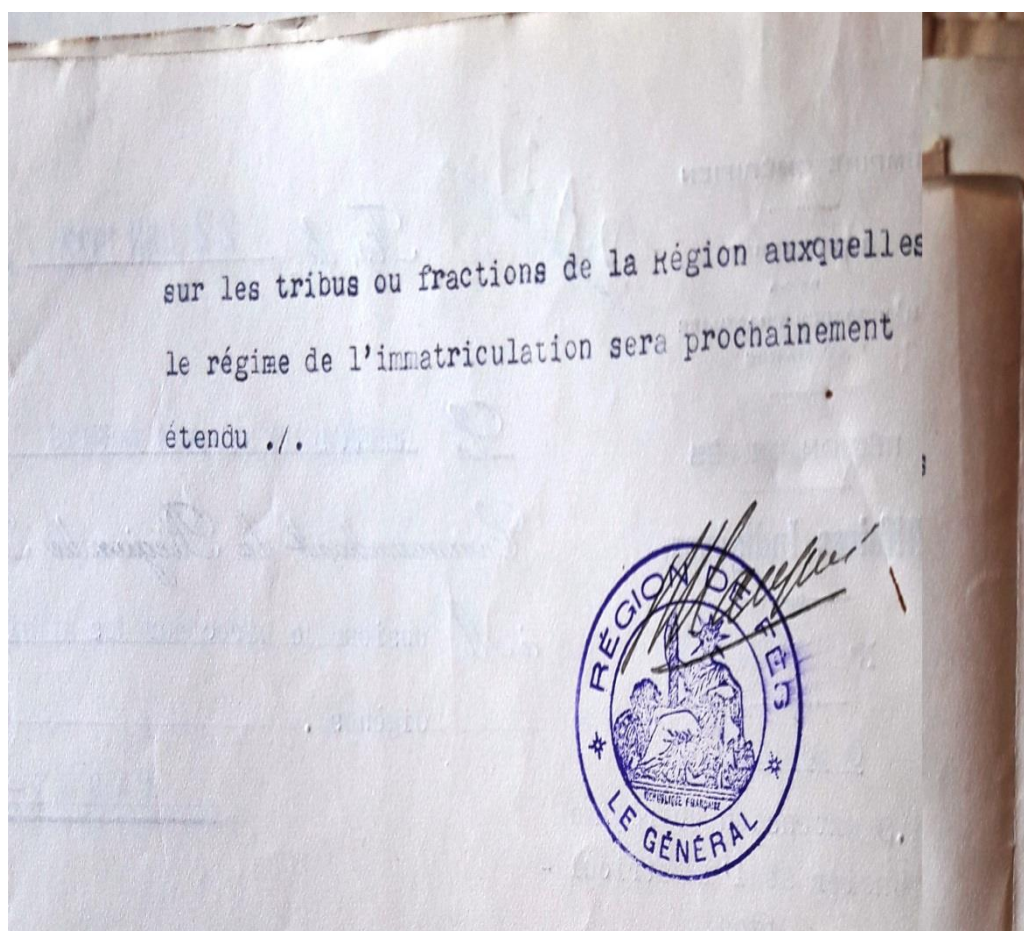
- **Sites web:**

- http://adafes.com/forum_adafes/read.php?4,242.

الملحق

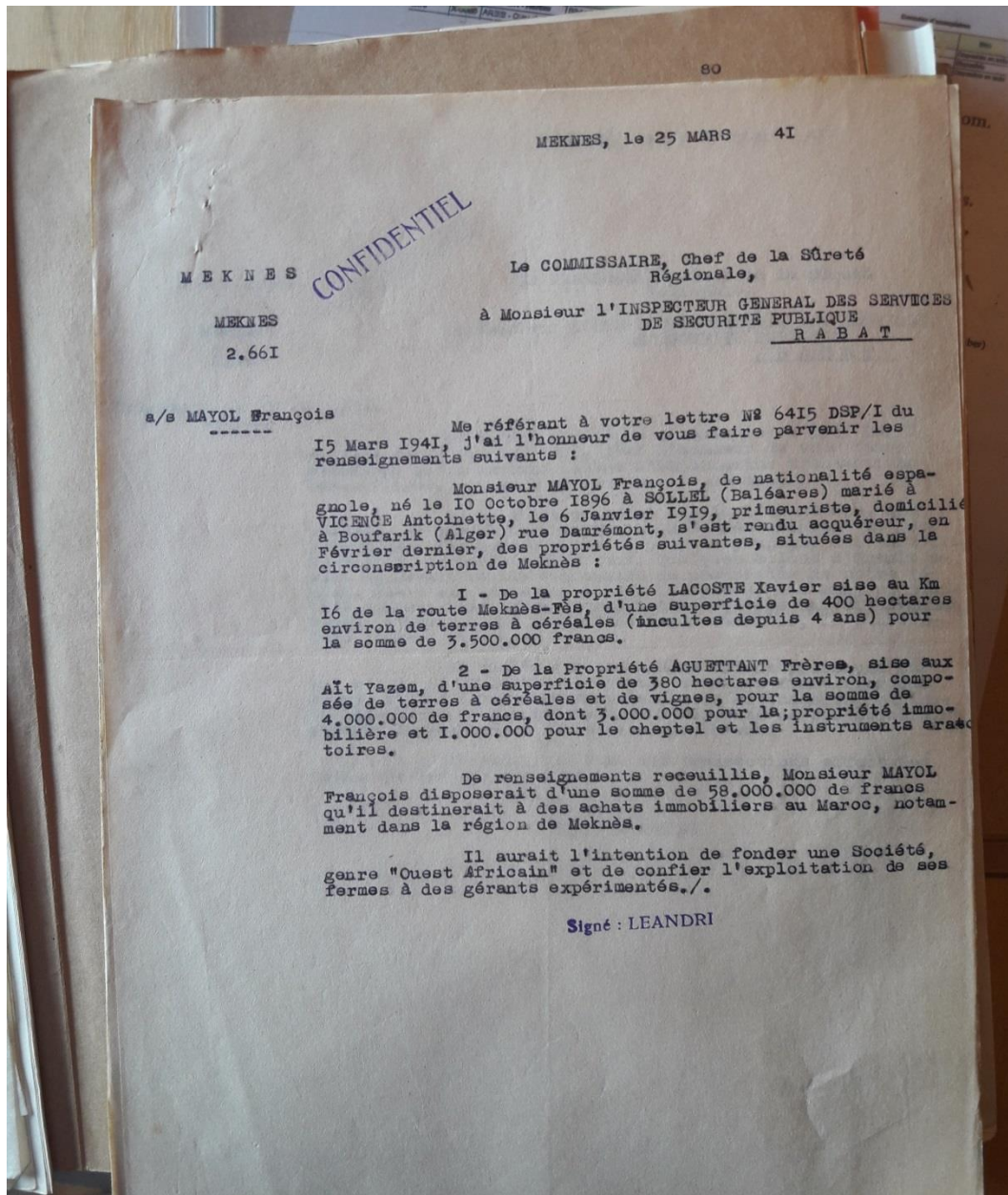
وثيقة (1): رسالة من الجنرال "ماركيز" "MARQUIS" قائد منطقة فاس، إلى السيد مدير الشؤون الأهلية. بخصوص تمديد نظام تسجيل الأراضي بالمحافظة العقارية.





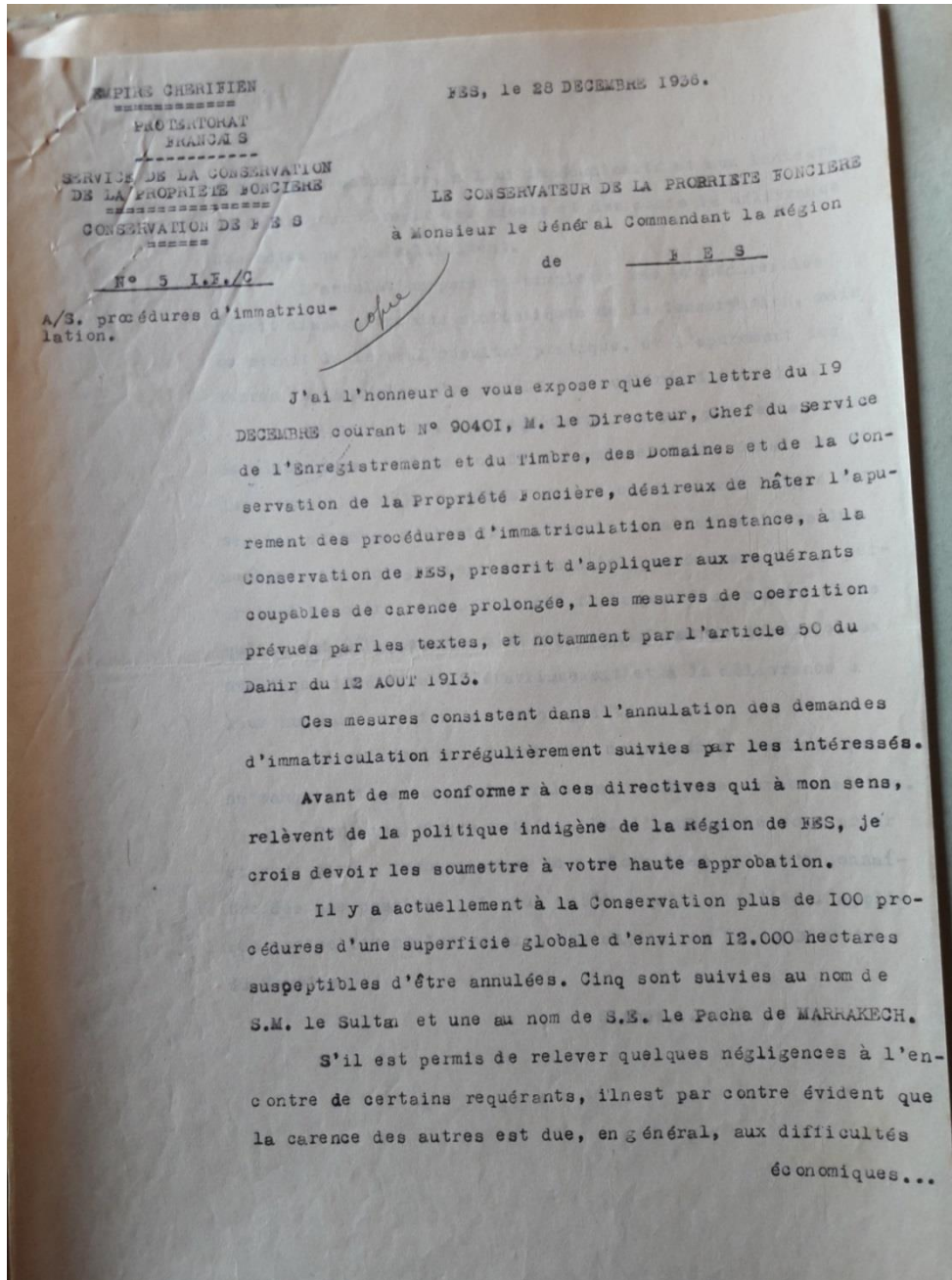
Source : Lettre N° 596. R/3 du général de Brigade MARQUIS commandant de la Région de Fès, à Monsieur le directeur des affaires indigènes, en date du 22 juin 1932, **A.D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ Carton 602, dossier « immatriculation d'immeubles : Principes, coutumes ».**

وثيقة (2): رسالة من رئيس الأمن الإقليمي بمكناس "مايول فرانسوا" MAYOL "Fraçois" إلى السيد "لياندري" "LEANDRI" المفتش العام لمصالح الأمن العام بالرباط



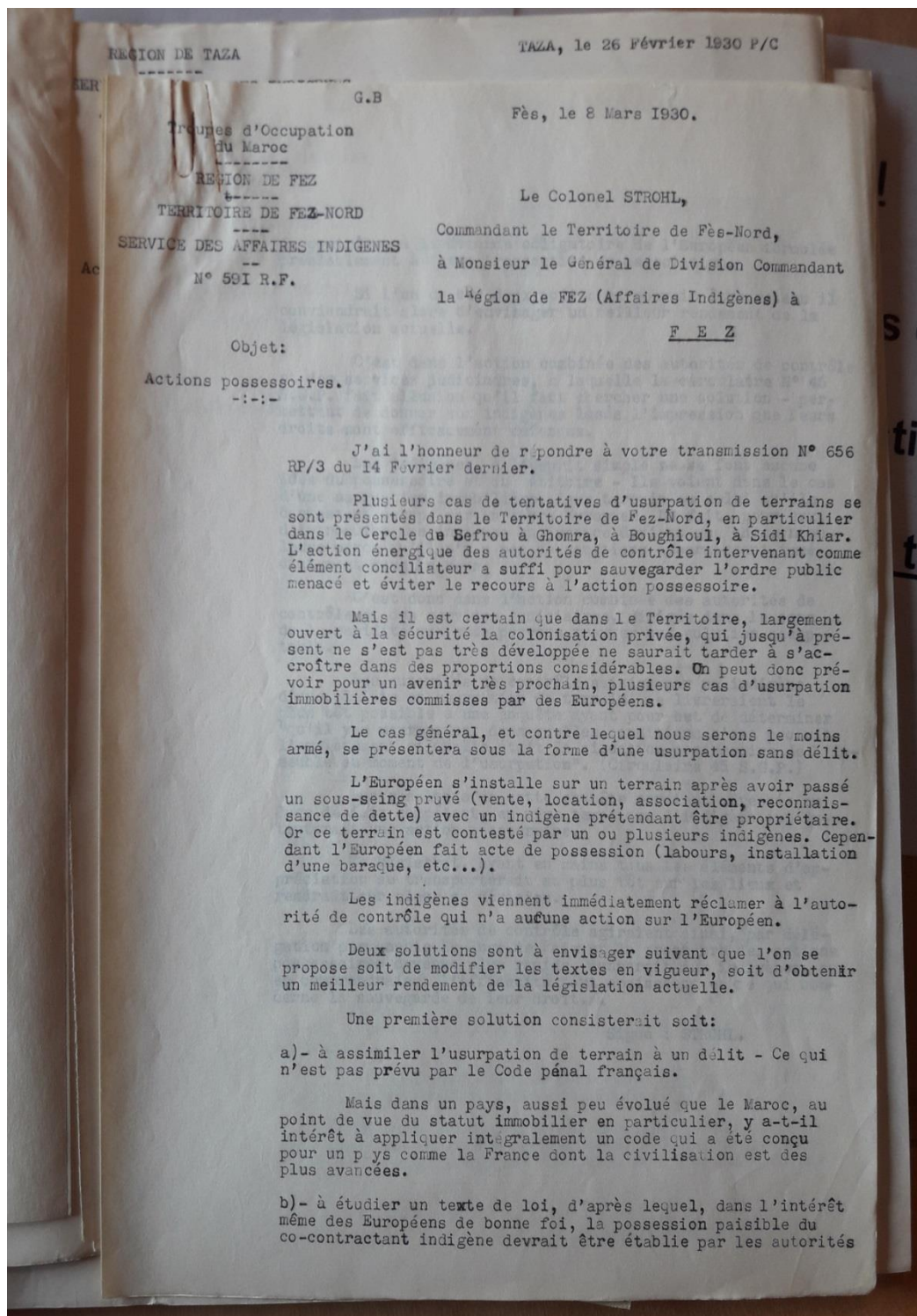
Source : Lettre N° 2661, du commissaire chef de la sûreté régionale Meknès, à monsieur l'inspecteur général des services de sécurité publique, Rabat, en date du 25 Mars 1941 A.D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ Carton 603.

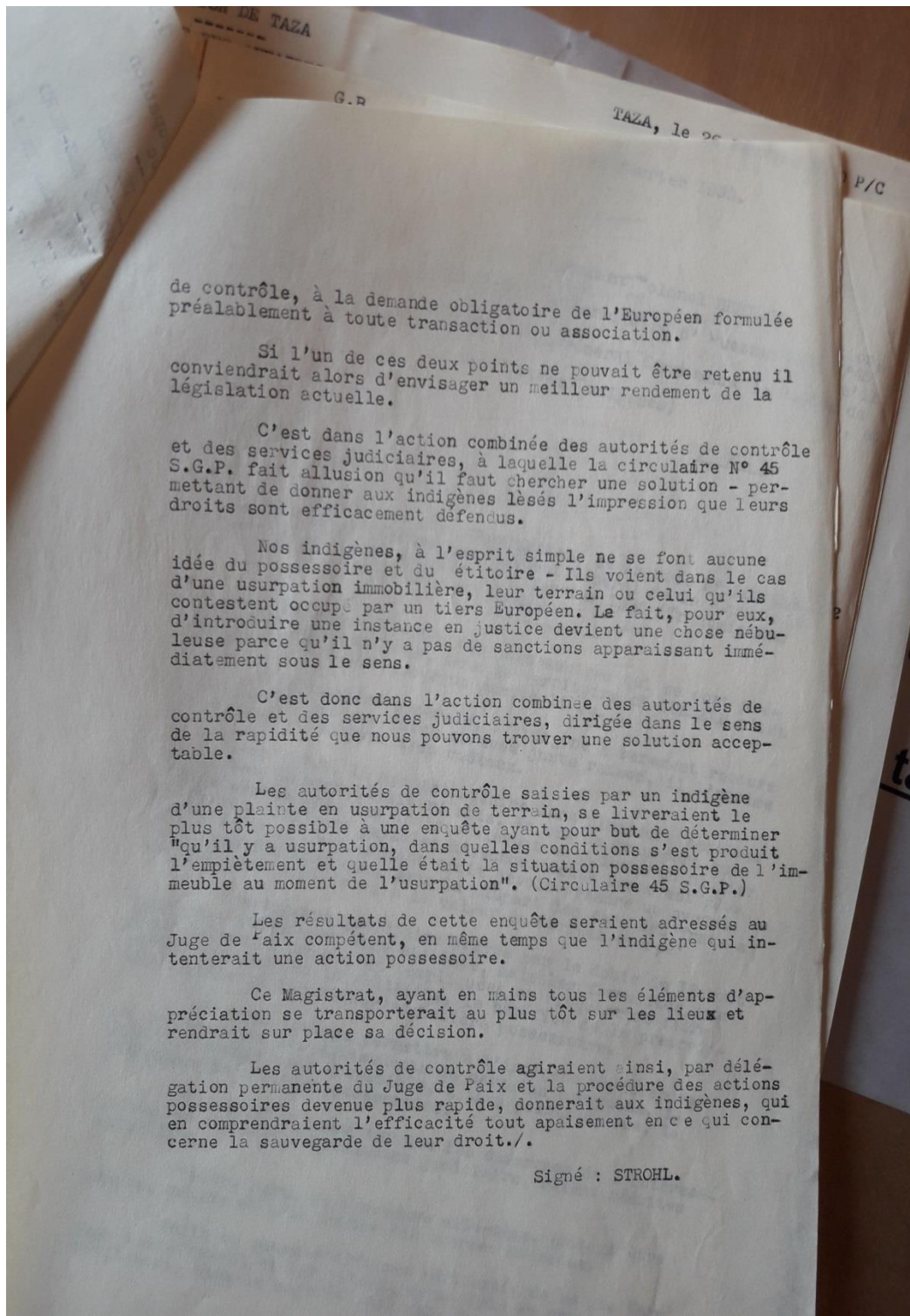
وثيقة (3): رسالة من أمناء حيازة الأراضي إلى السيد القائد العام لمنطقة فاس، حول إجراءات التسجيل بالمحافظة العقارية



Source : Lettre N°51 .F/C, Du conservateur de la propriété foncière , a Monsieur le général commandant de la région de Fès, En date 28 Décembre 1936, A. D. N, fonds M. P., série 1MA/200/ carton 604, Dossier «procédure d'immatriculation ».

وثيقة (4): رسالة من العقيد "سترول" "STROHL" إلى السيد الجنيرال قائد الشؤون الأهلية بمنطقة فاس، حول الإجراءات اللازمة لحيازة الأراضي بالمنطقة من قبل الأجانب





Source : Lettre N°591.R.F., Du colonel STROHL commandant de territoire de Fès-nord, a Monsieur le général de division commandant de la région de Fès (affaires indigènes), en date du 8 Mars 1930, **A. D. N, Fonds M.P., série 1MA/200/ carton 606**, dossier «Acquisition de terrains par les étrangers »

وثيقة (5): تقرير من الجنرال "لبارغا" "LAPARRA" حول الوضع الاقتصادي والإداري بمنطقة فاس لشهر ماي سنة 1951م

You must check if the document is in Nantes.

Données d'identification

Colonne 1 Colonne 2 Colonne 3 Colonne 4 Colonne 5

RE/H

REGION DE FES

SECRETARIAT GENERAL

BULLETIN DE RENSEIGNEMENTS MENSUEL

Section Economique et Administrative

Mois de M A I 1951

N° 612 RE/S-E/R

SITUATION ECONOMIQUE ET ADMINISTRATIVE

CONFIDENTIEL

COPIE remise à

D.P.R.

ORIGINAL DE

25 JUN 1951

FES, le 25 JUIN 1951

LE GENERAL LAPARRA
CHEF DE LA REGION DE FES.

Signé : LAPARRA

POUR AMPLIATION

Le Secrétaire Général

DESTINATAIRES: M.H.

- Le Général d'Armée, Résident Général de la République Française au Maroc (Direction de l'Intérieur.....R.B.T (sex)
- Le Ministre Plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale R.B.T(Iex)
- Le Secrétaire Général du Protectorat -Section Economique R.B.T (Iex)
- Le Directeur de l'Intérieur à..... R.B.T(Iex)

Signé : MURÉ

P- 706/4

- 2 -
B L E D U R
=====

Superficie en Ha.	Rendement moyen	Prévision de récolte en QX	résultats de la campagne précédente.
118.012	5.5	650.000	1.085.000

B L E T E N D R E
=====

10.804	6	65.000	54.000
--------	---	--------	--------

O R G E

166.683	8	1.254.000	1.789.000
---------	---	-----------	-----------

M A I S

7.493	5	37.500	70.000
-------	---	--------	--------

S O R G H O

66.788	1	66.800	61.700
--------	---	--------	--------

Soit au total une récolte en céréales probable en milieu marocain de = 2.073.300 qx.

Chez les colons les moissons ont débuté en fin de mois. Les dernières pluies arrivées trop tardivement ont eu peu d'influence sur la récolte. Beaucoup de céréales ont versé - Une attaque importante de rouille s'est développée, principalement dans le territoire de FES où les blés durs ont été très touchés -

Le charbon et la carie se sont développés dans quelques secteurs -

Le ramassage des pois et des fèves se termine - Ces légumineuses ont souffert des dernières précipitations.

.///

Les prévisions de récoltes en milieu colon peuvent être chiffrées comme ci-dessous =

B L E - D U R

Superficie en Ha.	Rendement moyen	Prévisions de récolte en QX	Résultats de la campagne précédente.
9.000	10	90.000	107.000
<u>B L E - T E N D R E</u>			
11.500	12	140.000	161.000
<u>O R G E</u>			
4.000	15	60.000	47.000
<u>M A I S</u>			
300.	12	3.600	1.600

Soit au total une récolte en céréales probable en milieu Colon de = 293.600 Qx

Les prévisions totales de récolte céréalière pour la Région se situent donc aux environs de = 2.368.000 Qx.

Il peut être admis qu'une récolte d'une bonne moyenne pour la Région de FES est voisine de 3.000.000 de Qx.

A l'approche des moissons quelques prêts ont été consentis aux colons, mais leur situation financière reste en général très satisfaisante.

Des prêts de moissons ont de même été consentis aux fellahs - La C.I.A. de FES a reparté à ce titre 11.135.000 francs.

La main d'oeuvre saisonnière a commencé son émigration de la montagne vers les zones céréalières des plaines. Une partie de cette main d'oeuvre est attirée vers le sud où la récolte semble devoir être satisfaisante.

0

0 0

II/ - ARBOPICULTURE

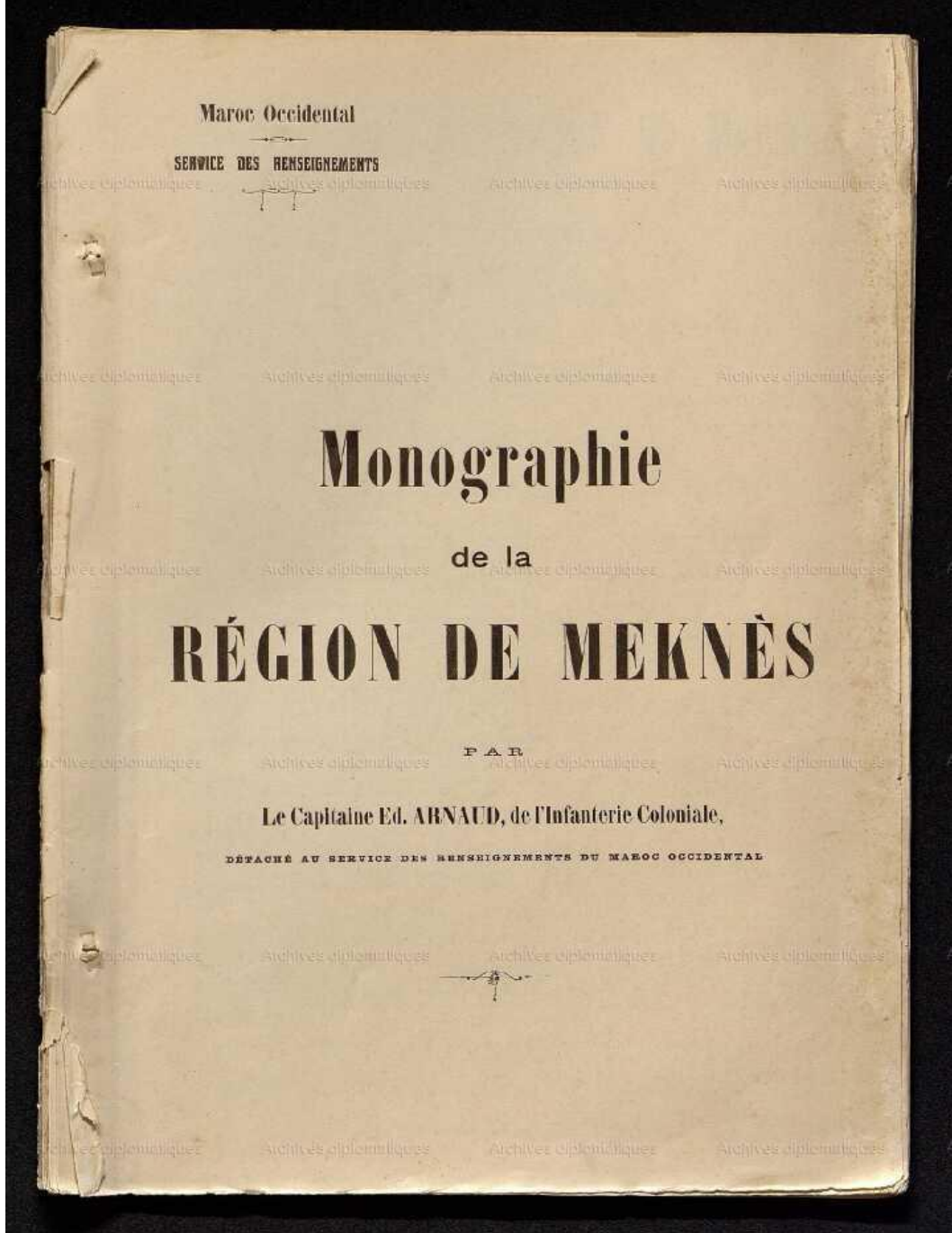
Les oliviers ont fleuri abondamment -

La nouaison est terminée pour les agrumes; la floraison a été satisfaisante, mais on enregistre actuellement une chute importante des fruits.

.../..

Source : Rapport N° 612, du le général, LAPARRA, chef de la région de Fès, en date le 25 juin 1951, A. D. N, Fonds M.P., série n° 1MA/280/ carton 55, dossier « la situation économique du mois de Mais 1951 ».

وثيقة (6): تقرير من العقيد "أرنود" "ARNAUD"، يقدم فيه موناوغرافيا منطقة مكناس



2^e Partie

APERÇU HISTORIQUE

LES ORIGINES

Le fond de la population de la Région de Meknès est d'origine berbère. Les quelques fractions arabes qui y vivent sont des tribus guichs importées dans le pays par les Sultans ou immigrées récemment. Les groupements primitifs se sont laissés absorber par l'élément local et il n'en reste guère plus de traces. Les tribus arabes actuelles sont les Cherarda, les Arab du Saïs, les Ouled Dhrissa et Ouled N'Cir.

ARABES

Les *Cherarda* sont originaires des Arab Maaqili du Sahara (Sud de l'Oued Noun). Installés dans les environs de Marrakech sous le règne de Sidi Mohamed (1757), ils avaient créé là une importante zaouia qui tint en échec le Sultan Mouley Sliman, lequel fut un instant leur prisonnier. Le Sultan Abderrhaman (1829-1859), à la suite d'un soulèvement de la tribu, détruisit la zaouia Ech-Cherradia et transporta la plus grande partie de la fraction dans l'Azrar où elle est encore en qualité de tribu guich. Les Cherarda ont conservé jusqu'à nos jours des relations avec leurs frères du Haouz.

Les *Arab du Saïs* comprennent des tribus algériennes de toutes provenances (Doui Mènia, Arab Laghouat, Ouled Sidi Cheikh, etc...) entraînés vers le Maroc par les armées des Sultans conquérants ou fuyant dans le dernier siècle la domination française.

Les *Ouled N'Cir* et *Ouled Dhrissa* sont des Arab originaires du Tafilalet, installés dans la plaine de Meknès par le Sultan Mouley Hassan à la place des berbères M'Jat dont la turbulence inquiétait le Maghzen. Vers 1650, les Ouled Dhrissa s'étaient portés du Sahara au-devant d'Ah Fekh Charif le fondateur de la dynastie actuelle, qui, venant de Tlemcen, regagnait Sijlmasa, et lui avaient prêté main forte contre les Arab Laghouat.

BERBÈRES

Toutes les autres tribus sont arabo-berbères ou d'origine berbère pure. Parmi les premiers sont les Meknasi et les Zerhani, parmi les seconds les M'Jat, les Guerouan, les Beni M'Tir, les Beni M'Guild et les Zafan.

Meknasi. — Les premiers occupants du territoire de Meknès sont des Zénéta (Zénètes) de la tribu de Meknessa, dont les frères d'origine se sont fixés dans la Région de Taza où plusieurs centres portent encore ce nom. Les invasions Hilaliennes ont imprimé aux Meknasi l'empreinte islamique, mais l'apport constant de sang berbère a maintenu à la population le caractère originel de la race.

Tout près de Meknès s'est d'ailleurs développé un faubourg purement berbère, Toulal, dont les habitants proviennent du Haut Guir, où un centre habité porte ce nom et où ils ont conservé encore des attaches. Venus, il y a près d'un siècle à Dar Debilagh (Fès), par le col de Tizi-Tihrent, Kasbah et Maghzen et Tazrouit, ils ont été déplacés et transportés à Meknès il y a quarante ans à peine.

Zerhani. — Le Zerhoum est une petite Kabylie. Le fond de sa population est vraie ablativement constitué par la race berbère autochtone, Zénètes Aoureba (Ouaraba) plus ou moins arabisés. Sur tout le versant Nord-Ouest du massif, les habitants connaissent et parlent le berbère.

Sur le versant Nord la majorité des indigènes est originaire du Rif, berbères ou arabes Djellabas enlignés et mélangés à la race autochtone.

Au Sud, les Chérifiens et leur nombreuse clientèle ont islamisé, sinon entièrement arabisé, le pays.

Les *M'Jat* se disent de souche Sanhadja, berbères dont un rameau venu du Sahara donna naissance à la dynastie Almoravide. Ils seraient donc de même origine que les Beni M'Guild et les Zafan, que les différents manuscrits arabes disent descendre des Sanhadja. En 1722, Sidi Mohamed avait transporté dans la Région les M'Jat, venus de la Segouet el Hamra et installés à cette époque une partie dans le Tadia et l'autre encore au Haouz. Ils étaient alors cantonnés sur les plateaux, entre le Tabadout et El Hadjeb, et on montre encore près du col de Sidi Aïssa el Fraas, sur la route d'Ito, le cimetière des M'Jat, "Hellanem M'Jat" en berbère.

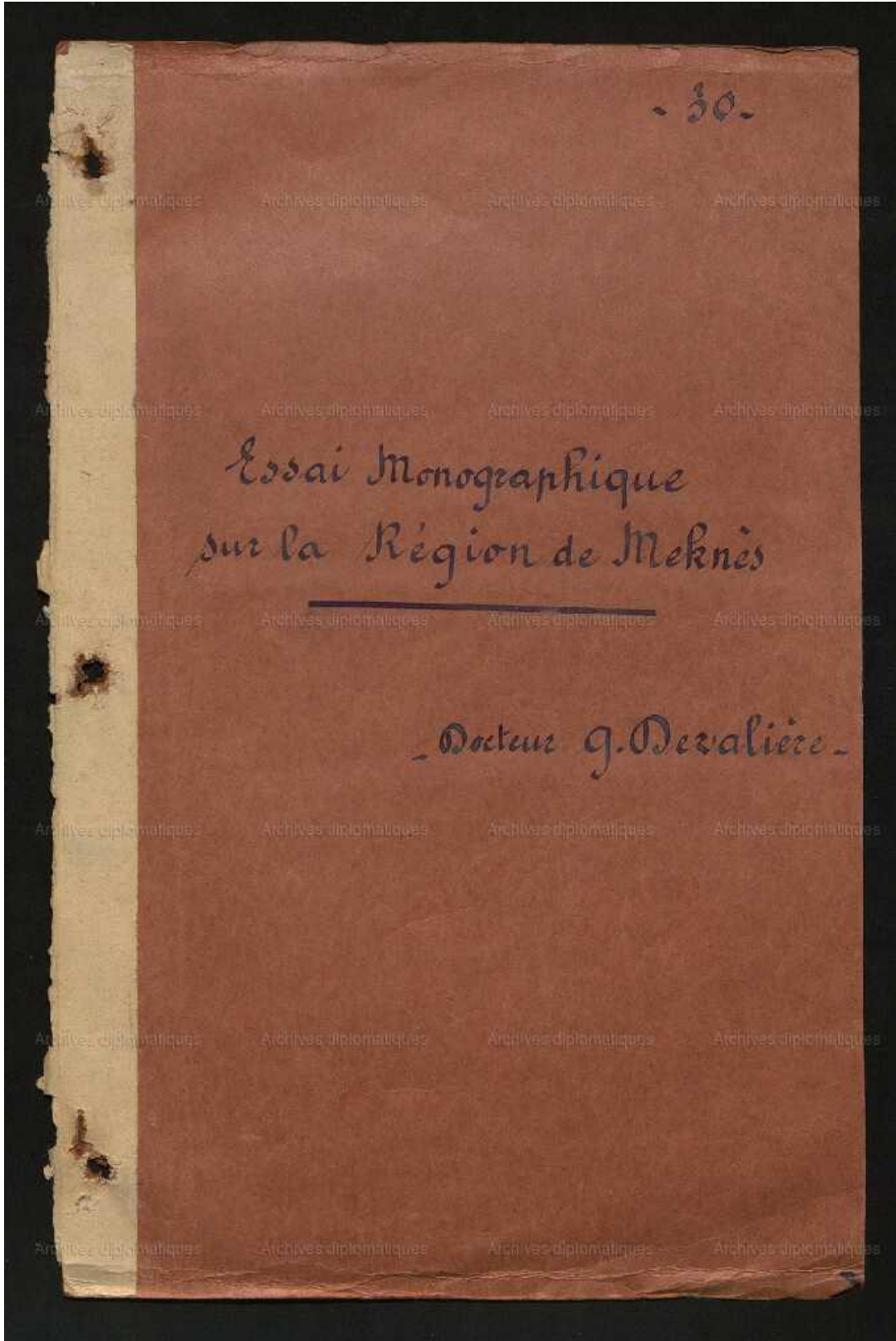
Leur turbulence amena le Sultan Mouley Abd er Ralman (1822) à les déporter dans le Haouz, d'où Sidi Mohamed ben Abdallah les fit revenir (1830). Le sixième de la tribu seulement quitta l'araronant et s'installa en "Idala" (1) dans la banlieue de Meknès, pour faire contre-poids à la tribu guich des Oulfaï dont les vellétés d'indépendance inquiétaient le Maghzen.

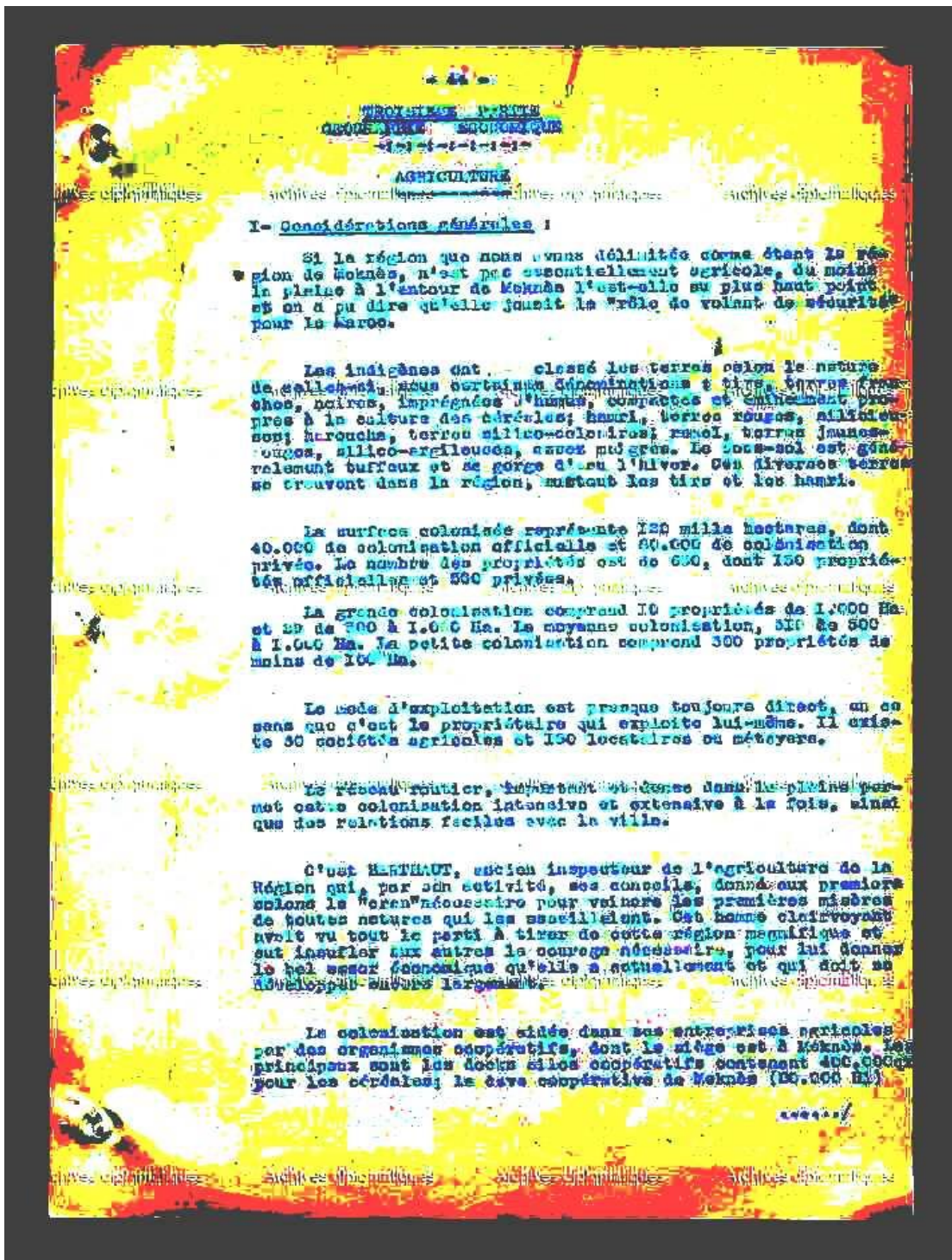
Prenant à leur tour trop de libertés, Mouley Hassen les remplaça par les Arab du Saïs.

(1) Une tribu ou fraction est dite en "Idala" si on parle de sa terre d'origine (arab) lorsqu'elle se trouve au milieu d'un pays d'origine ou d'origine, pour le signaler et le maintenir dans l'ordre.

Source : Rapport, du le capitaine, Ed., ARNOUD, A. D. N, Fonds M.P., série n° 1MA/285/ carton 41, dossier « notice sur la région de Meknès, 2er partie ».

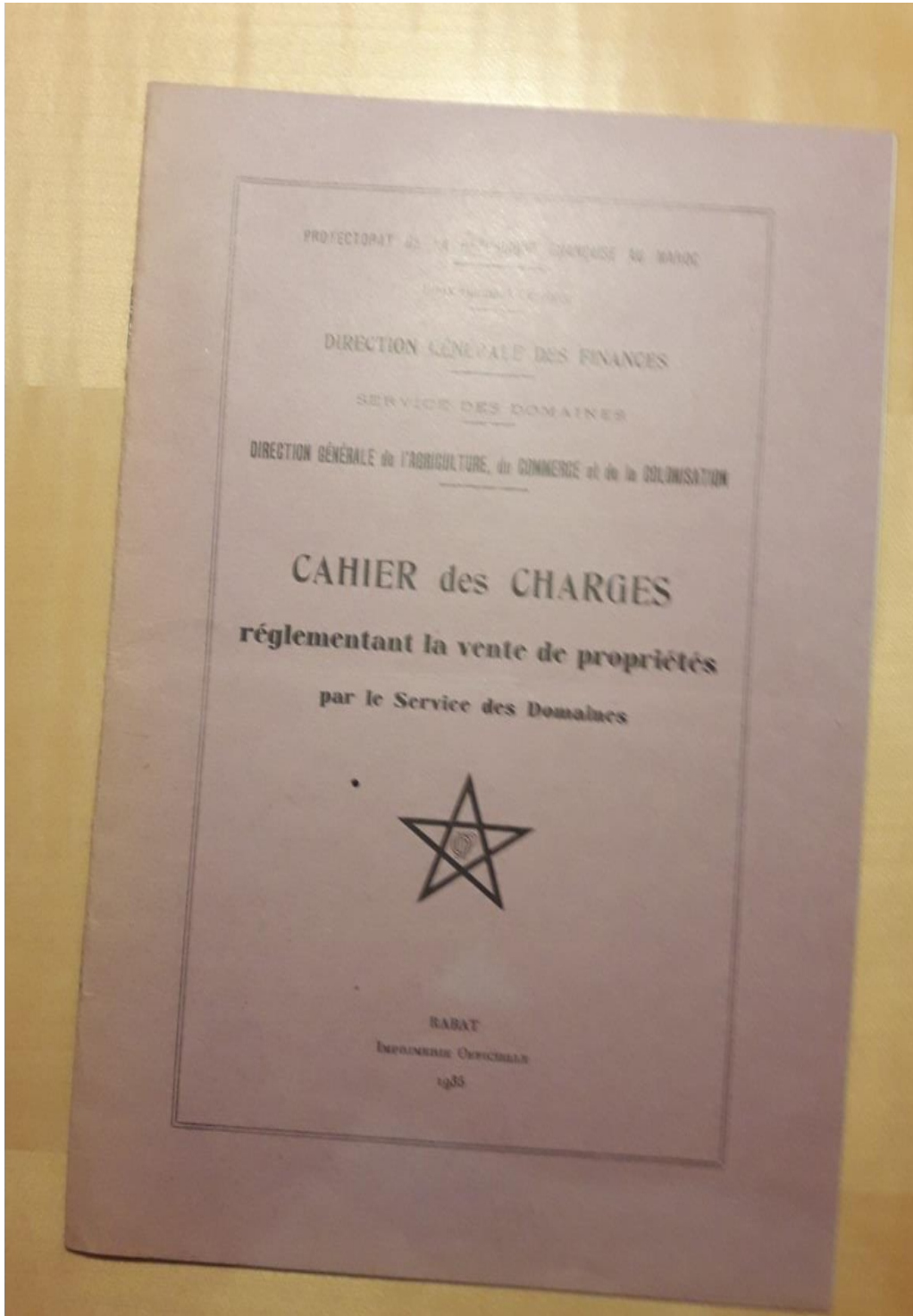
وثيقة (7): تقرير من الدكتور "دفولبير" "Dévolière" حول التطور الاقتصادي لقبائل
أحواز مكناس ما بين 1915م و1946م





Source ; Rapport du docteur G. DEVALIER, directeur de l'annexe de Meknès, en date le février 1937, A. D. N, Fonds M.P., série n°1MA/285/ carton 42, dossier «Mémoire sur l'évolution économique des tribus de la banlieue de Meknès depuis l'occupation française (Zerhoun, Guirrouane du nord, M'jatt, Arabe de sais)».

وثيقة (8): دفتر التحملات ينضم بيع العقارات عند طريق المزاد العلني بالمغرب إبان فترة الحماية

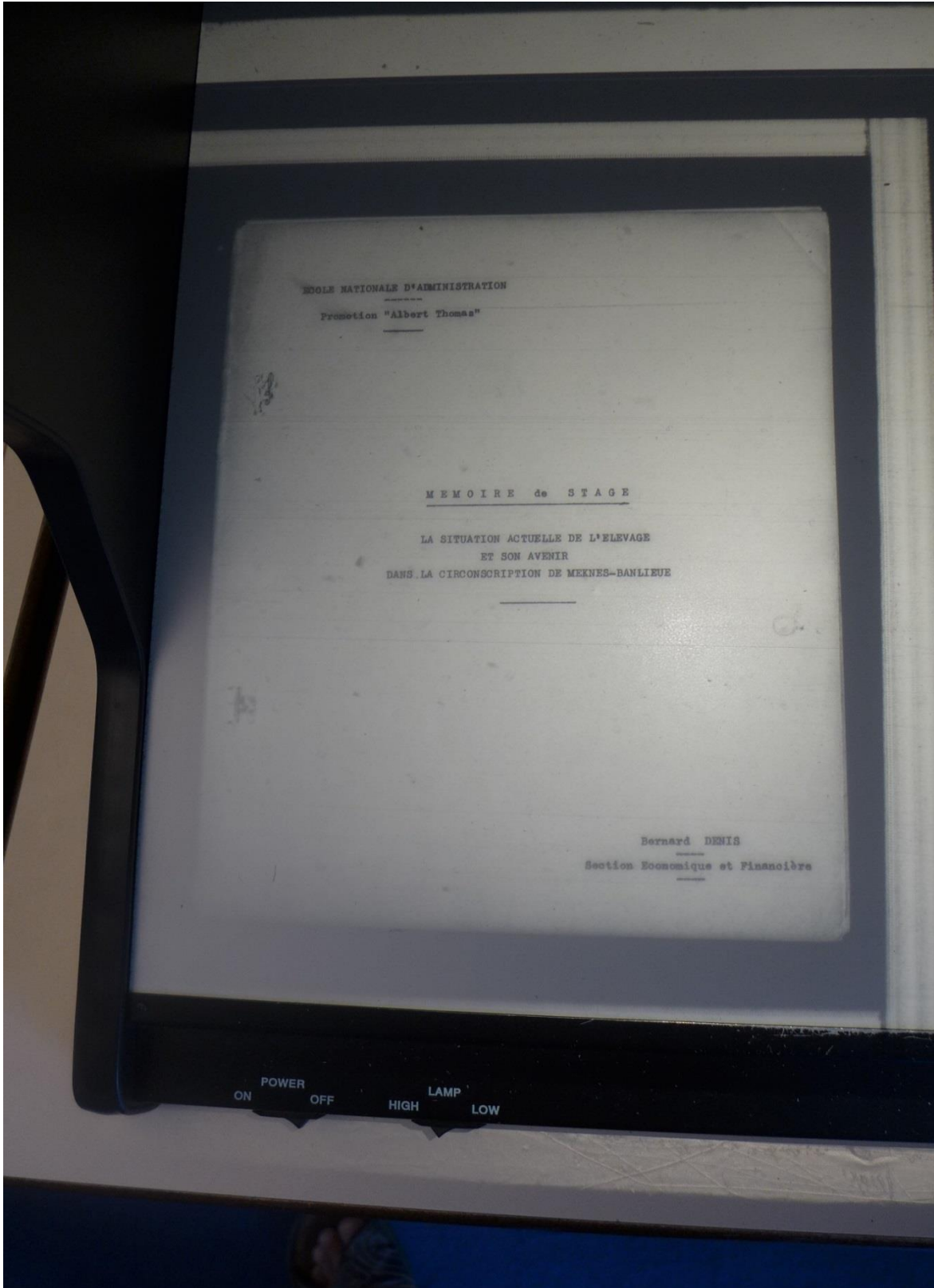


a) Le mercredi 15 mai 1935, à 10 heures.

NOM DE LA PROPRIÉTÉ	SITUATION DE LA PROPRIÉTÉ	NUMERO DU TITRE FONCIER	SUPERFICIE		MISE A PRIX FRANCS
			Ha.	A. Ca.	
1. Bled Ouezzani n° 6.....	Région de Fès.	549 K.F.	148	20	250.000
2. Bethma-Guellafa n° 3.....	Région de Fès.	540 K.F.	385	60	680.000
3. Zouirat	Région de la Chaouia.	5398 C.	74	45	160.000
4. Bled Madhouma n° 1 et bled Ben-Kezza	Région de Meknès.	1197 K. 2777 K.	154	10	285.000
5. Daïet-er-Roumi n° 9.....	Région de Rabat.	Rég. 6385 R.	173	29	190.000
6. Ain-Amelal n° 2	Région de Meknès.	2039 K.	176	06	372.000

Source : cahier des charges, Dossier N° 844, du la direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation Rabat, en date 1935 **A. D. N, Fonds M.P., série n° 2MA/1/ carton 180.**dossier «réglementant la vente de propriétés par le service des domaines ».

**وثيقة (9): بحث تخرج "برنارد دنييس" " Bernard, DENIS" ، حول وضعية تربية
الماشية ومستقبلها بمكناس والنواحي**



ANNEXE VII

Statistiques concernant l'évolution des superficies consacrées respectivement aux cultures et aux terrains de parcours

I.- Evolution de la propriété en 20 ans -

Superficie totale de la Circonscription :		175.150 ha.
1930	Européens.	43.000 ha.
	Marocains.	132.150 ha.
1940	Européens.	46.000 ha.
	Marocains.	129.150 ha.
1950	Européens.	51.900 ha.
	Marocains.	123.250 ha.

En 20 ans, la superficie des terres théoriquement non exploitées par des Européens, diminue de 9.000 ha. Encore faudrait-il tenir compte des locations (3.100 ha.), des terrains domaniaux (5.276 ha.), des biens Rabans et des superficies occupées par les douars, les routes et celles qui ne sont arables totalement stériles ou notoirement incultivables.

II.- Progression des cultures indigènes en 20 ans -

1930	132.150 ha. de propriétés, comprenant :
	72.000 ha. "théoriques" de cultures.
	60.150 ha. de parcours "théoriques".
1940	129.150 ha. de propriétés comprenant :
	82.000 ha. "théoriques" de cultures.
	47.150 ha. de parcours "théoriques".
1950	123.250 ha. de propriétés, comprenant :
	86.000 ha. "théoriques" de cultures.
	37.250 ha. de parcours "théoriques".

Il faut dans ces 37.250 ha. de parcours que sont comprises les superficies occupées par les routes, pistes et villages, et représentant 5.276 ha. Il faut également en retrancher les 5.276 ha. occupés par les biens Rabans, les 3.100 ha. de locations aux Européens, et les 1.000 ha. de biens domaniaux, soit au total : près de 22.000 ha. Les superficies arables ne sont plus que 15 à 17.000 ha. "peuvent servir à l'élevage". En réalité, il ne faut pas compter sur plus

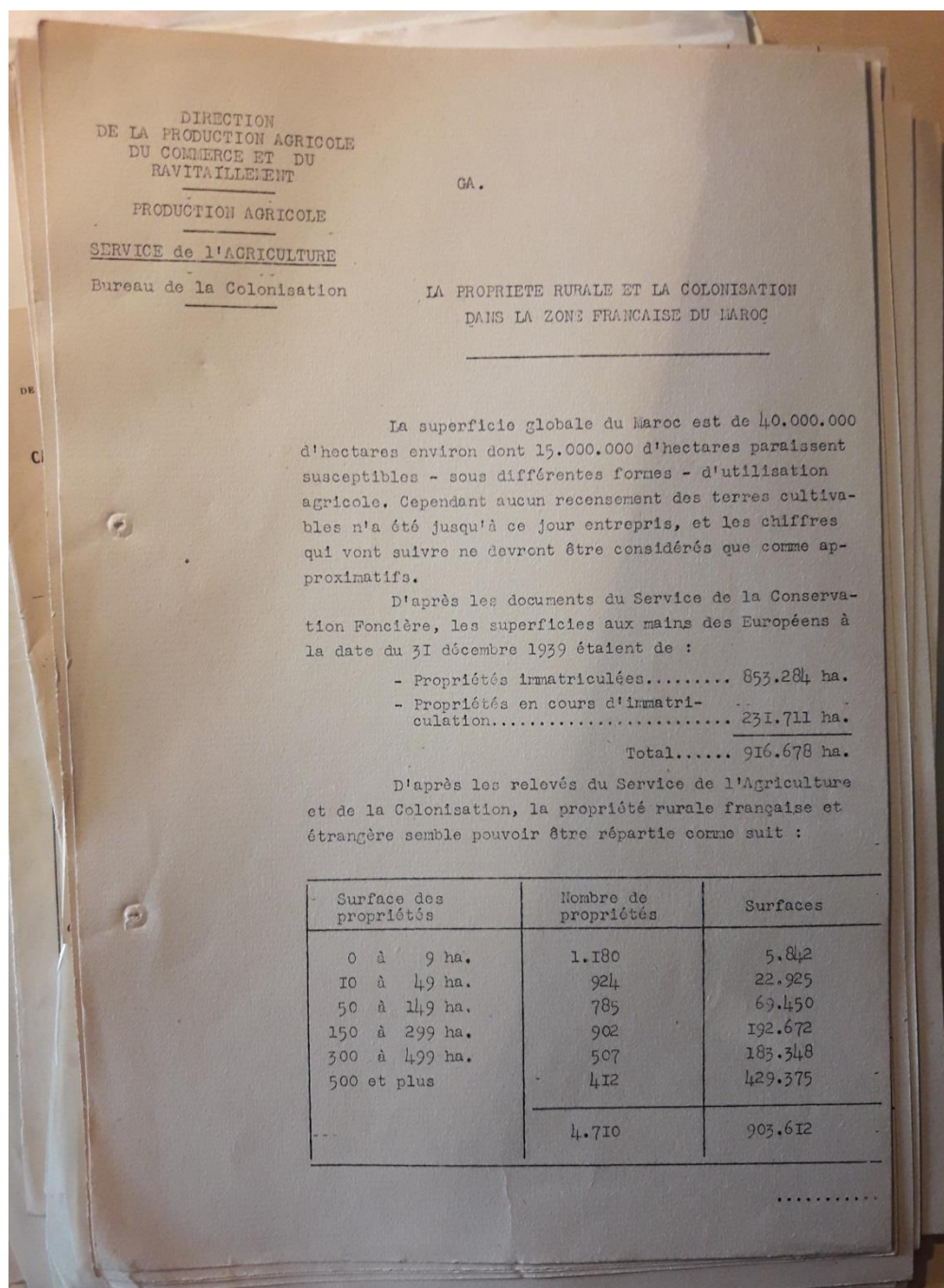
.../.

POWER ON OFF HIGH LAMP LOW

Source : Mémoire de stage des contrôleurs civils n° 46 à n°54, du Bernard, DENIS, A. D. N., Fonds M. P., série 2mi/ carton 2349, dossier « la situation actuelle de l'élevage et son avenir dans la circonscription de Meknès – banlieue ».

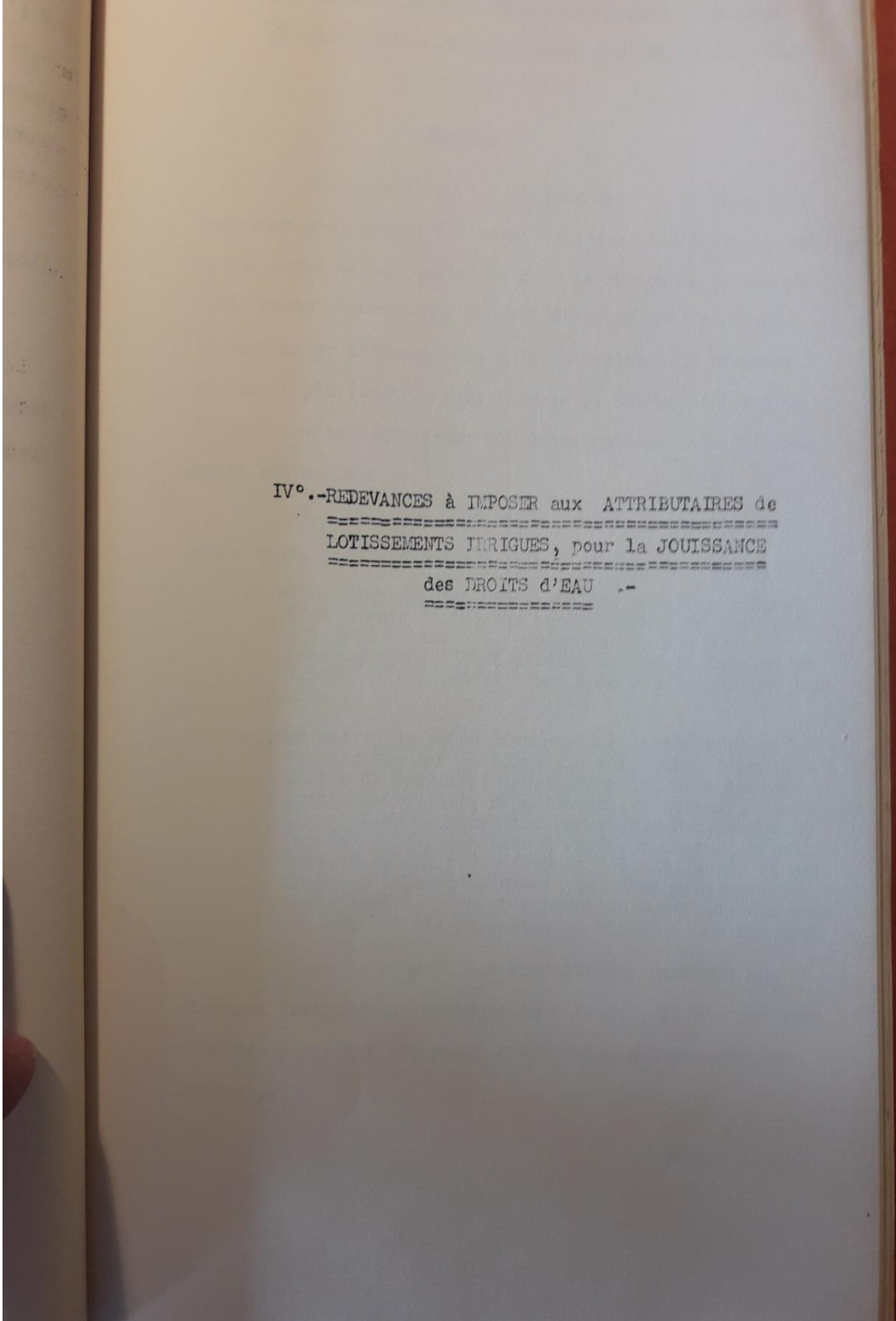
وثيقة (10): تقرير حول الملكيات الفلاحية الأجنبية بالمغرب إلى حدود

1939/12/31



Source: Rapport, de la direction de la production Agricole de commerce et du ravitaillement, production agricole, service de l'agriculture, bureau de la colonisation, en date du 1/12/1940, A. D. N., Fonds M. P., série 2MA/1/ carton 179, dossier « La propriété rurale et la colonisation dans la zone Française du Maroc ».

وثيقة (11): تقرير حول الرسوم المفروضة على المستوطنين المستفيدين من مياه الري



Il convient, semble-t-il, que les attributaires des lotissements officiels de Colonisation, tant créés qu'à créer ultérieurement, et qui jouissent de l'usage des eaux d'irrigation affectés aux dits lotissements, soient soumis au paiement de cette redevance .-

En tout état de cause, les dispositions à prendre, le cas échéant, devraient être arrêtées après avis du Conseil Supérieur de l'Hydraulique .-

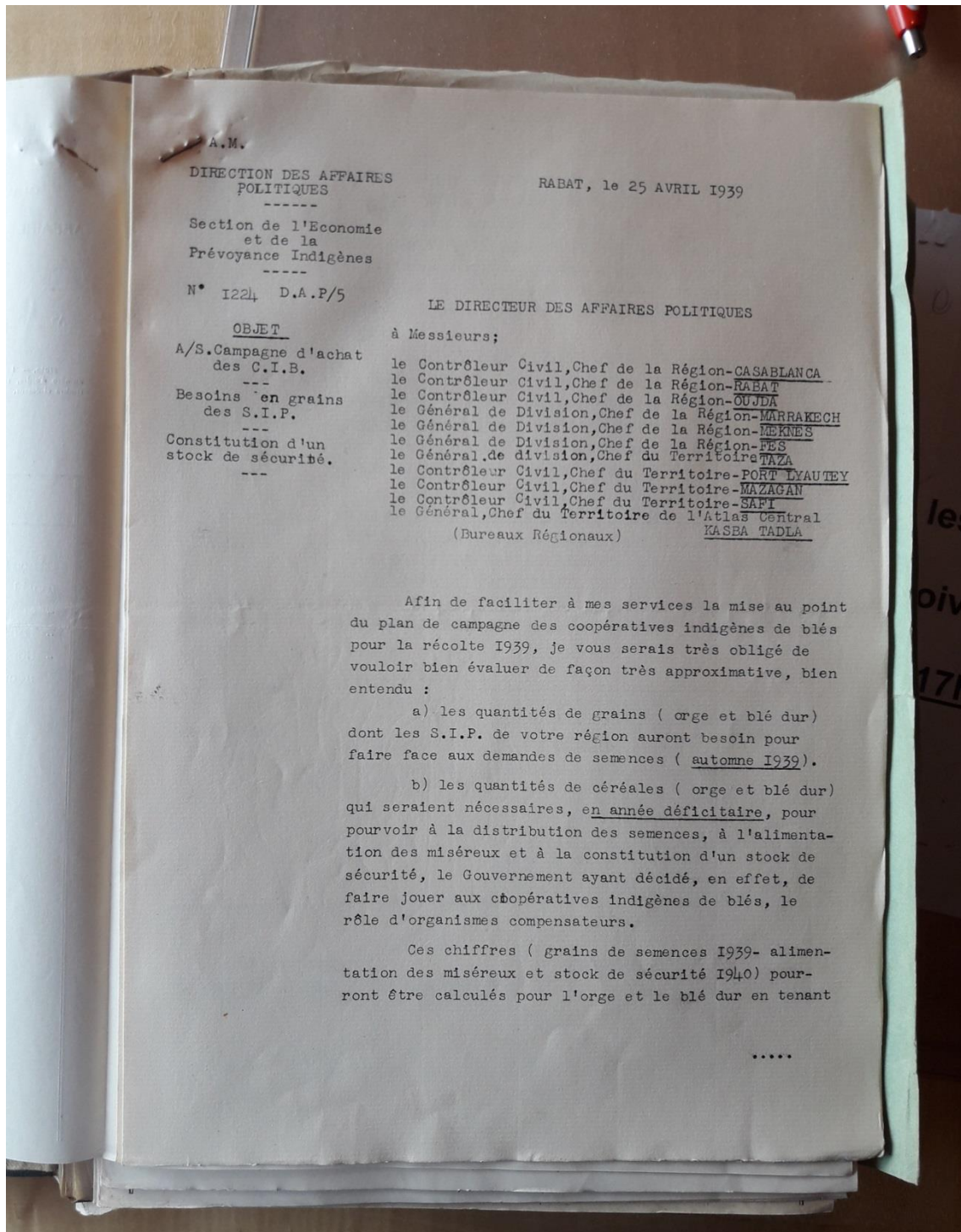
A V I S .-

Le Comité de Colonisation admet le principe du paiement de redevances par les colons jouissant de l'usage d'eaux d'irrigation, étant admis que le taux de ces redevances sera variable par régions et fixé par le Conseil Supérieur de l'Hydraulique ./.

.....

Source : Rapport, Du comité de colonisation procès-verbal définitif, en date du jeudi 9 Aout 1934, A. D. N., Fonds M. P., Série 2MA/1/ carton 182, dossier, « redevances à imposer aux attributaires de lotissements irrigues, pour la jouissance des droits d'eau ».

وثيقة (12): تقرير حول حاجيات التعاونيات المحلية للبذور لموسمي (1937م- 1938م) و (1938م- 1939م) مؤرخة بـ 1939/4/25

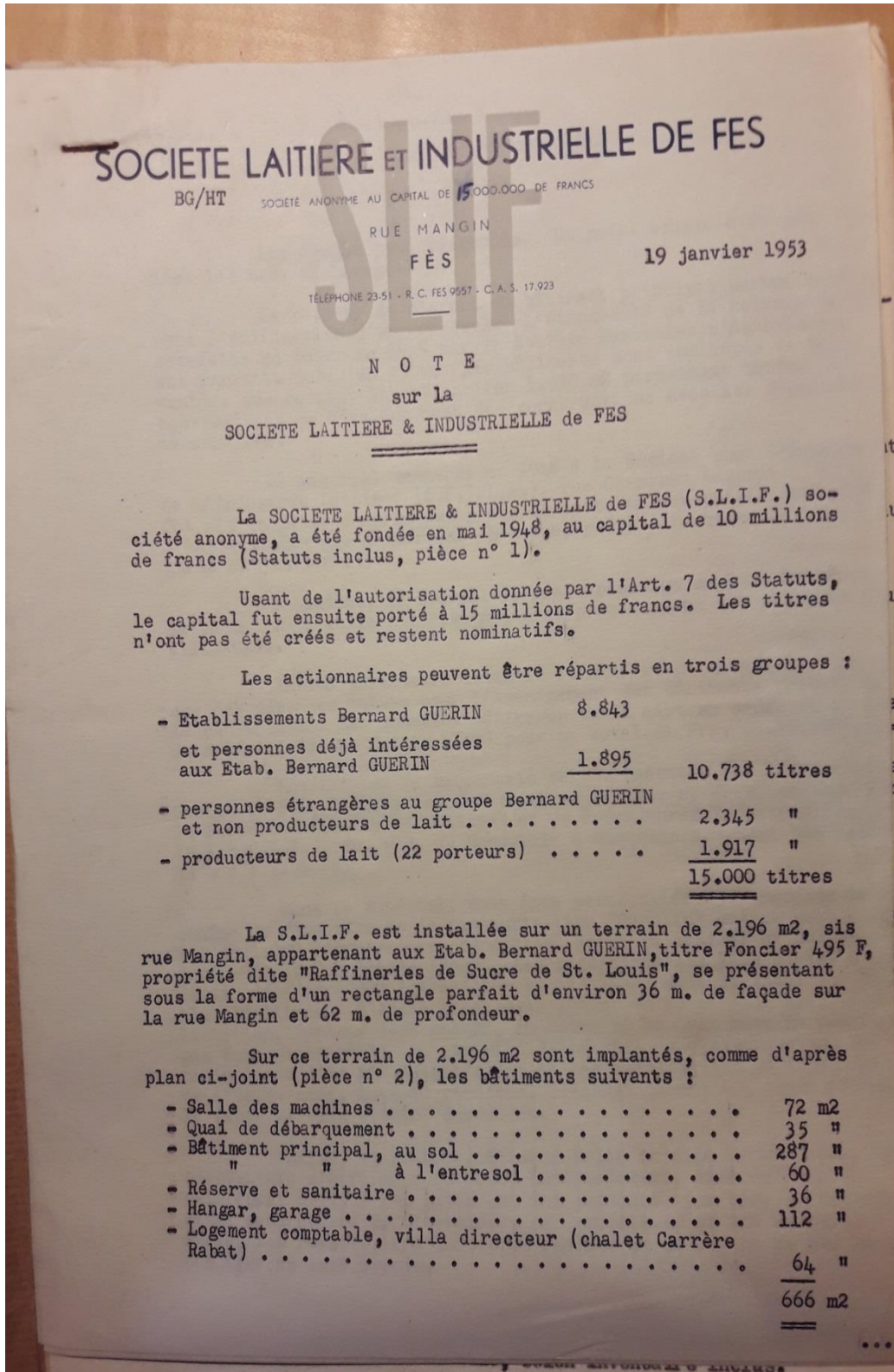


ETAT des ENSEMENCEMENTS en ORGE, BLE DUR et BLE TENDRE
réalisés à la date du 1er Janvier
1939

Régions et Territoires	ENSEMENCEMENT en HECTARES						OBSERVATIONS
	Campagne 1937 - 1938			Campagne 1938 - 1939			
	Orge	Blé dur	Blé tendre	Orge	Blé dur	Blé tendre	
PLAS CENTRAL	64.918,33	26.687,02	339.-	76.393.-	29.280.-	436,50	
Infirmités du DRAA	20.475,02	920,94	"	19.356,50	720,78	"	
IS	116.490,68	140.682,13	10.362,22	130.854.-	156.480.-	11.641,50	<p>Les prévisions ci-contre sont en fait au dessous de la réalité, étant donné que cette enquête a été arrêtée au 1er Janvier dernier, date à laquelle les ensemencements n'étaient pas encore terminés dans la plupart des régions. On peut donc estimer à plus de 200.000 hectares l'augmentation des emblavures sur les chiffres de l'an dernier, ce qui porterait à 3.020.470,69 le montant des surfaces ensemencées (orge, blé dur, blé tendre) en 1938-1939 en milieu indigène.</p> <p>Cette augmentation peut s'expliquer par l'aide apportée aux fellahs par les coopératives et les S.I.P. pour le maintien des cours d'une part, pour leur approvisionnement en semences d'autre part./.</p> <p>On constate qu'il a été ensemencé en 1938-1939:</p> <p>a) <u>orge</u> : 107.873,58 hectares de plus qu'en 1937-38</p> <p>b) <u>blé dur</u> : 29.404,53 hectares de plus qu'en 1937-38</p> <p>c) <u>blé tendre</u> 18.546,93 hectares de plus qu'en 1937-38</p> <p>Au total l'augmentation se chiffre à : 155.825,04 Hec</p>
VILALAT	17.342.-	6.974.-	"	15.347.-	7.693.-	"	
ABAT	64.535.-	60.494.-	29.045.-	68.585.-	66.165.-	38.007.-	
KUJDA	65.179,66	23.274,90	3.460,28	69.592.-	22.769.-	3.226.-	
PORT-LYAUTEY	60.347.-	88.468.-	27.167.-	63.456.-	94.260.-	28.335.-	
MALAGAN	144.133.-	46.132.-	33.684.-	145.832.-	37.300.-	34.490.-	
BAYI	289.455.-	51.893.-	31.764.-	288.225.-	51.540.-	32.462.-	
MARRAKCH	390.639,99	59.117,64	15.626,40	453.730.-	66.698,50	19.714.-	
TABA	56.856,17	31.644,12	176,17	57.672,95	32.955.-	150.-	
CASABLANCA	392.865.-	229.494.-	118.255.-	400.350.-	227.600.-	122.350.-	
MEKENS	36.925.-	55.846.-	5.965.-	40.810.-	59.562,17	6.398.-	
	1.728.179,87	621.647,75	276.663,07	1.830.053,45	651.052,28	295.210.-	

Source : Rapport N° 1224. D.A.P/5, Le Directeur des affaires politiques, section de l'économie et de la prévoyance indigènes, en date de 25 Avril 1939, A. D. N, Fonds M. P., série 2MA/1/ carton 185.

وثيقة (13): تقرير حول إنشاء شركة لبسترة وتصنيع الحليب بفاس مؤرخة بـ 19 يناير 1953



SOCIÉTÉ LAITIÈRE ET INDUSTRIELLE DE FÈS

BG/HT

SOCIÉTÉ ANONYME AU CAPITAL DE 10.000.000 DE FRANCS

RUE MANGIN

FÈS

Casablanca, 22 décembre 1952

TELEPHONE 23-51 - R. C. FÈS 9557 - C. A. 3. 17.923

NOTE

Terrain de 2.196 m² sur lequel s'élèvent :

- une construction principale de 300 m² comprenant :

au rez de chaussée :

- 2 chambres froides ouvrant sur un sas faisant ensemble environ 45 m³. Les chambres ont été construites par la Société Marocaine d'Isolation et de Fournitures Industrielles (M.I.S.O.F.I.) 80, bld. de Marseille à Casablanca,
- 1 chambre iso-therme pour la maturation des fromages
- 1 bac à saumure de 10 m³
- tout le matériel de laiterie
- une petite pièce pour les emballages.

en étage, sur les chambres froides :

- 1 laboratoire
- 2 pièces à usage de bureaux
- 1 réfrigérateur à lait
- 1 tank iso-therme

- le quai de réception du lait
- la salle des machines
- la salle du compresseur
- 2 hangars, garage et dépôt de matériel
- 1 chalet de 3 pièces pour le directeur
- 1 logement de 2 petites pièces pour le comptable.

Matériel non détaillé, selon inventaire inclus.

Le pasteurisateur tubulaire "Corblin" est un 1.000/Litres/h. ce qui permet facilement un travail de 5.000 litres/jour.

Les plans de la Laiterie et le matériel ont été fournis par la Société pour l'Equipement des Industries laitières et agricoles, 16, rue Chauveau Lagarde, Paris.

ARTICLE 4 SIEGE SOCIAL

Le siège social continue à être établi à CASABLANCA, 3, Rue Colbert.
Il pourra être transféré dans tout autre endroit de la même ville, sur

Source : Rapport, sur la société laitière et industrielle de Fès, en date de 19 janvier 1953, A. D. N., Fonds M. P., série 2MA/1/ carton 177, dossier « Viande – lait ».

وثيقة (14): تقرير شهري من المراقب المدني بمنطقة قلعة سلاس إلى السيد المراقب المدني لمنطقة فاس، بخصوص الوضع الاقتصادي بالمنطقة لشهر يونيو 1946

MOIS DE JUILLET 1946

CONFIDENTIEL ASSISÉ

Soit transmis avec le Courrier Ordinaire

à M. le Contrôleur Civil, Chef du Territoire de FES

RÉGION DE FES
TERRITOIRE CIVIL DE FES
CIRCONSCRIPTION DE KARIA BA MOHAMMED
POSTE D'EL KELAA DES SLÈS

N° 83

449

- Rapport économique mensuel pour la période du 20 Juin au 20 Juillet 1946.....I

El Kelaa des Slès, le 20 Juillet 1946

Le Contrôle Civil,

signé : J. DELHOME

Période du 20 Juin au 20 Juillet 1946

I.- AGRICULTURE :

A. Cultures Indigènes :

a) Cultures principales :

Les moissons se poursuivent lentement; les Indigènes qui savent qu'ils devront verser une partie de leur récolte à la collecte n'y mettent aucun empressement, leur nourriture étant assurée pour l'avenir immédiat; cela semble leur suffire.

Les Chefs Indigènes, à la demande de l'Autorité de Contrôle ont dû intervenir à plusieurs reprises auprès de leurs administrés pour faire hâter les travaux de moisson et de dépiquages.

Le Contrôleur des Impôts Ruraux ayant terminé ses tournées dans les tribus Slès et Fichtala a fait parvenir à ce Poste, le 2 Juillet les résultats comparatifs de la campagne d'Achour pour les années 1946 et 1945.

Les résultats définitifs sont les suivants :

	: 1945	: 1946	: Différence
<u>Slès</u> Blé dur.....	1386	1118	- 268
Blé tendre...	3	245	+ 242
Orge.....	912	532	- 380
	2301	1895	- 406

Ce qui donne pour les Slès dont les rendements sont les suivants (rappel des chiffres fournis dans le précédent rapport économique)
blé tendre : 4 blé dur : 5 orge : 8

Blé dur.....	5 x 1118	=	5.590	qx)	au total
Blé tendre....	4 x 245	=	980	qx)	10.826
Orge.....	8 x 532	=	4.256	qx)	

<u>Fichtala</u>	: 1945	: 1946	: Différence
Blé dur.....	2309	1397	- 912
Blé tendre...	0	292	+ 292
Orge.....	1184	700	- 484
	3493	2389	-1104

Ce qui donne pour les Fichtala, compte tenu des rendements suivants (rappel des chiffres du dernier rapport politique) blé tendre: 2 - blé dur : 4 en Bouar et 5 dans les autres fractions - Orge: 7

.....//.....

Sur les souks, les apports de céréales sont encore faibles, beaucoup de transactions s'effectuent sur les lieux de récolte entre producteurs et consommateurs.

Source : Rapport, N° 83 C, du J. DELHOME contrôle civil de EL Kellaa des slés, a monsieur le controleur civil, chef de territoire de fes, en date du 20 juillet 1946, A. D. N., Fonds M. P., sérier 12MA/900/ carton 82, dossier « Rapport économique mensuel, territoire de fes 1946 ».

- 3 -

V.- SITUATION SANITAIRE -

Elle continue à s'améliorer. Le nombre des décès diminue de mois en mois. L'aspect physique de la population se rapproche peu à peu de la normale.

La petite poussée de typhus constatée aux Beni Saïden paraît enrayée.

VI.- CONCLUSION -

Les abondantes pluies, tombées dans la seconde quinzaine d'Avril, ont relevé la pluviométrie de la campagne agricole 1945-1946 au-dessus de la moyenne.

Elles paraissent donner, sauf imprévu, l'assurance d'un sérieux rétablissement de la situation économique en fin de campagne ./.

FES, le 30 AVRIL 1946.

Le Contrôleur Civil,
Chef du Territoire Civil de Fes



DESTINATAIRE :

Monsieur le Général Chef de la
Région (S.G.-RF/2C)

F E S

- 2 ex.-

Source : Rapport, N° 279c/T.F, du J. DELHOME contrôle civil de EL Kellaa des slés, a monsieur le controleur civil, chef de territoire de fes, en date du 30 AVRIL 1946, A. D. N., Fonds M. P., sérier 12MA/900/ carton 82, dossier « Rapport économique mensuel, territoire de fes 1946 ».

**وثيقة (16): بعض الصور لسوق الحبوب والأغنام والبتيخ بخنيفرة في الأطلس المتوسط
ألتقطت في 28 يوليوز 1940**



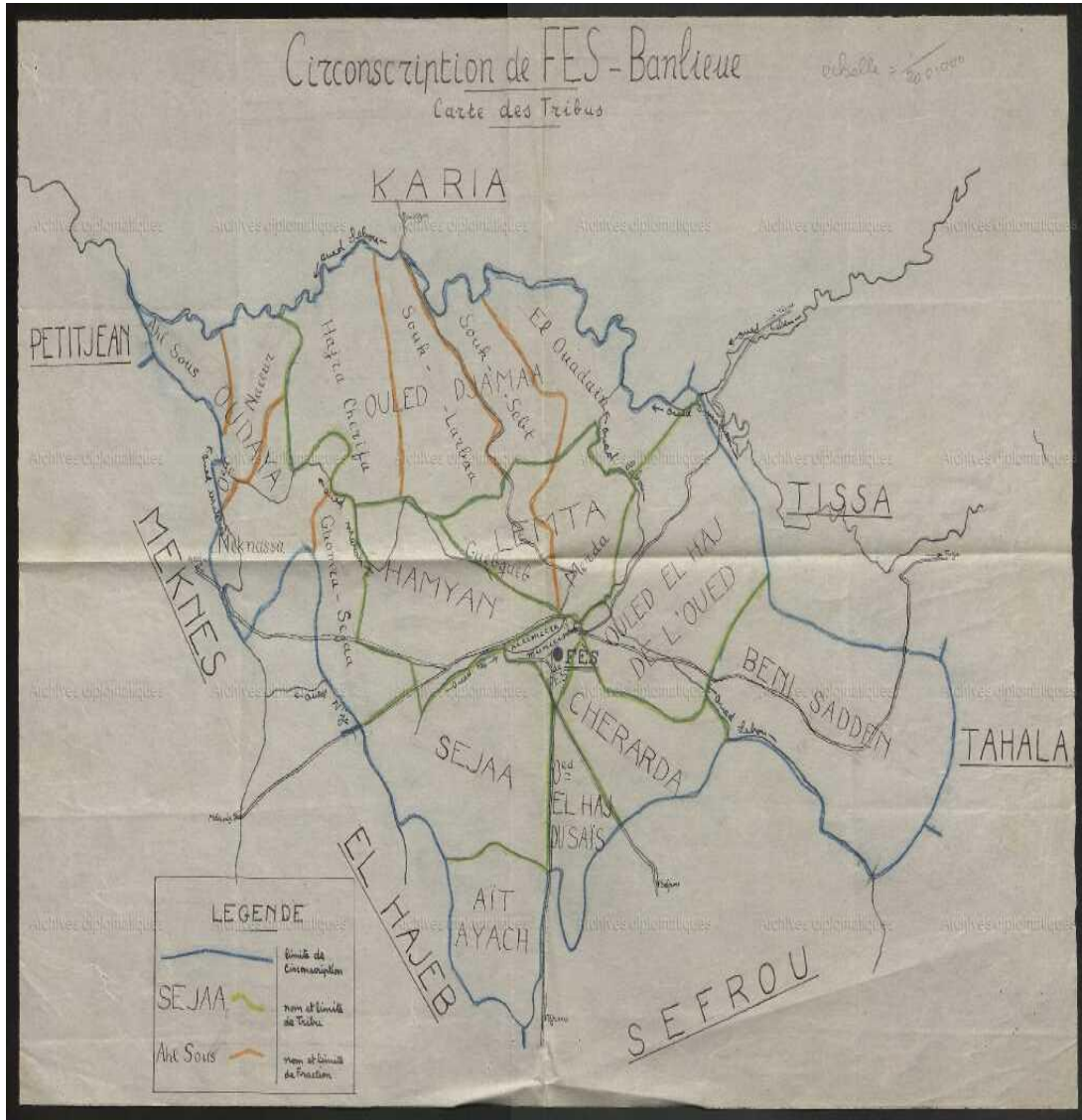
Source : A. D. N., Fonds M. P., sérier 21MA/1/ carton 1, dossier « photos de KHENIFRA (Moyen atlas) le 28 juillet 1940, aspect du souk, marché aux grains, marché aux moutons, aux pastèques ».

وثيقة (17): صور افتتاح السلطان محمد بن يوسف لسد أمفوت 1944م برفقة السيد " PUAUX " "بيو" والسيد "كاغتو" " CARTOUX "



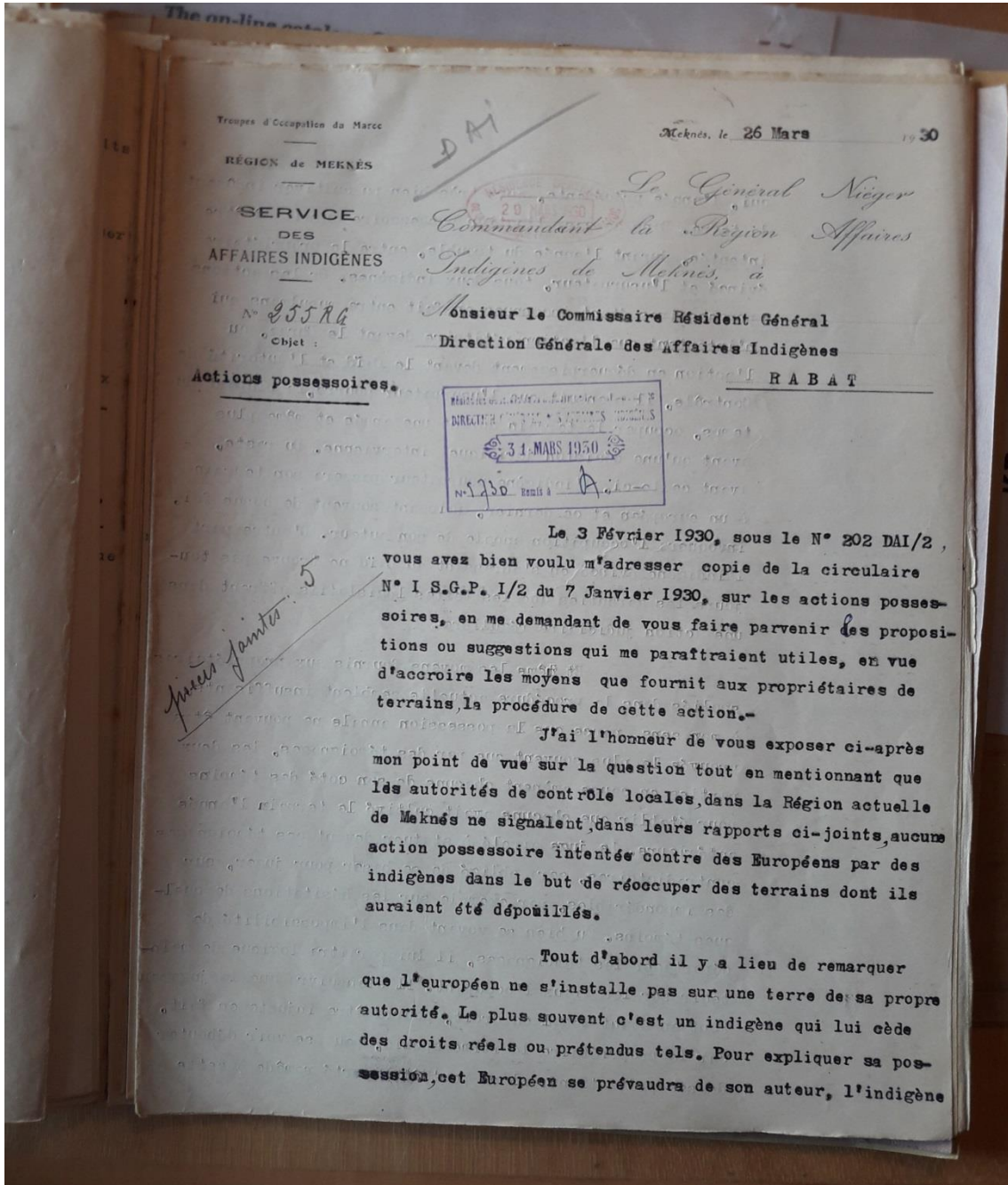
Source : A. D. N., Fonds M. P., séries 21MA/1/ carton 9, dossier « Photos de l'inauguration du barrage d'imfout sur l'oued oumerrabia, par Mr PUAUX, et S. M. le sultan et Le cal CARTOUX ».

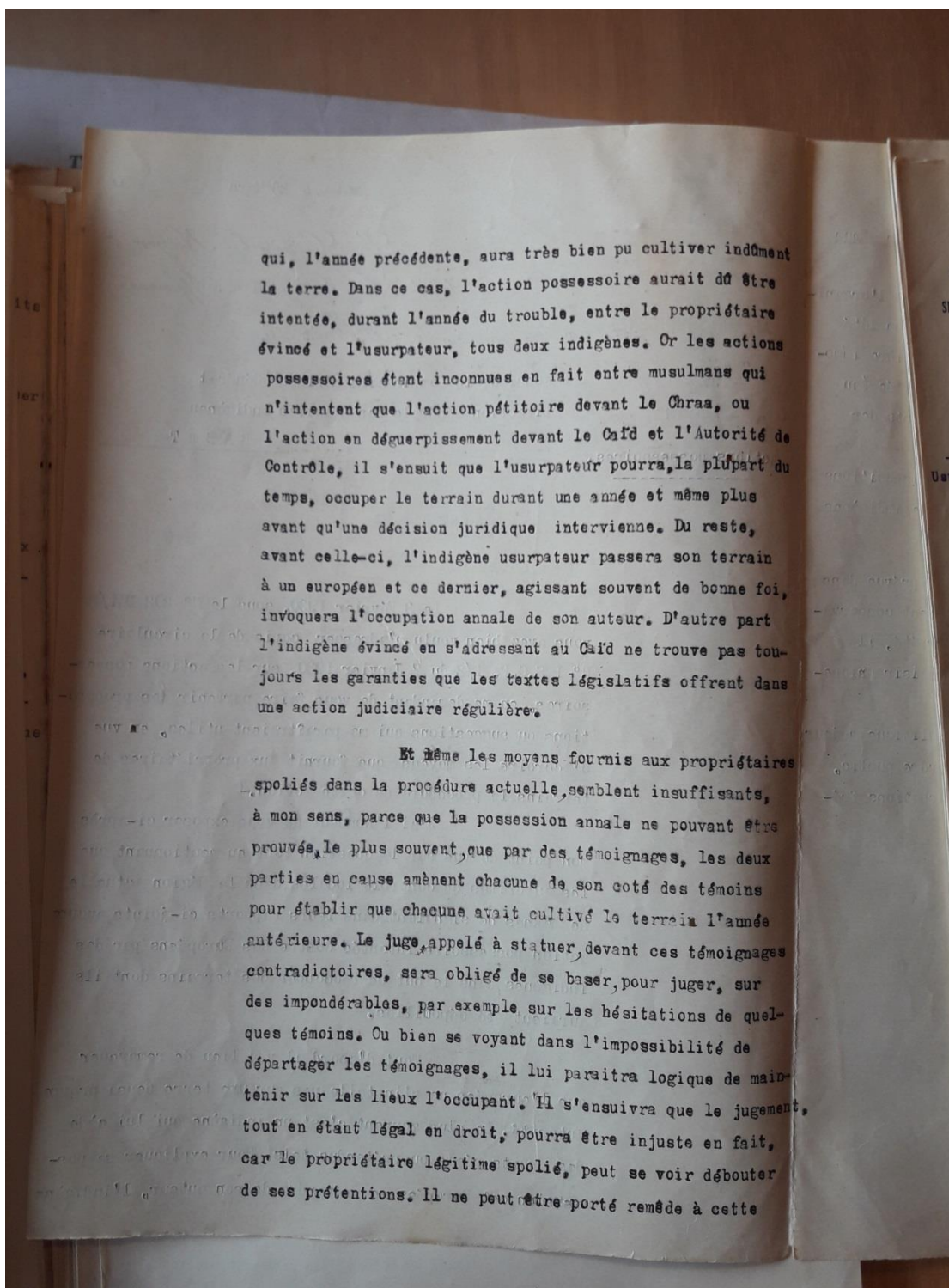
وثيقة (18): خريطة لقبائل دائرة فاس



Source : Archives des tributs, Dossier n° 1, A. D. N, Fonds M. P., série 2MA/285/ carton 10, Dossier « Documentation de base, 1937- 1947, Territoire de FES ».

وثيقة (19): رسالة من الجنرال "نيجي" "Niéger" قائد الشؤون الأهلية بمنطقة مكناس، إلى السيد: المفوض العام للشؤون الأهلية بالرباط، حول الإجراءات اللازمة لحيازة الأراضي بالمنطقة من قبل الأجانب





Source : Lettre N°255.R.G., Du général NIEGER, commandant de la région des affaires indigènes de MEKNES, a Monsieur le commissaire résident général, direction générale des affaires indigène, RABAT, en date du 26 Mars 1930, A. D. N, Fonds M.P., série 1MA/200/ carton 606, dossier «Acquisition de terrains par les étrangers ».

وثيقة (20): رسالة من الجنرال "ماركيز" "MARQUIS" رئيس جهة فاس، إلى السيد مدير الشؤون السياسية بالرباط، يطالبه فيها بتمديد نظام تسجيل الأراضي بالمحافظة العقارية

S.K
FÈS, LE -6 JAN. 1937 193

EMPIRE CHÉRIFIEN
PROTÉCTORAT
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AU MAROC

RÉGION DE FÈS
AFFAIRES INDIGÈNES
BUREAU RÉGIONAL
N° 26

Le Général de division MARQUIS
Chef de la Région de Fès.
à Monsieur le Directeur des Affaires
Politiques
R A B A T

Objet :
Procédures d'immatriculation.

Residence Generale de la République Française au Maroc
DIRECTION DES AFFAIRES POLITIQUES GÉNÉRALES
- 8 JAN 1937 -
N° 120 Rems d

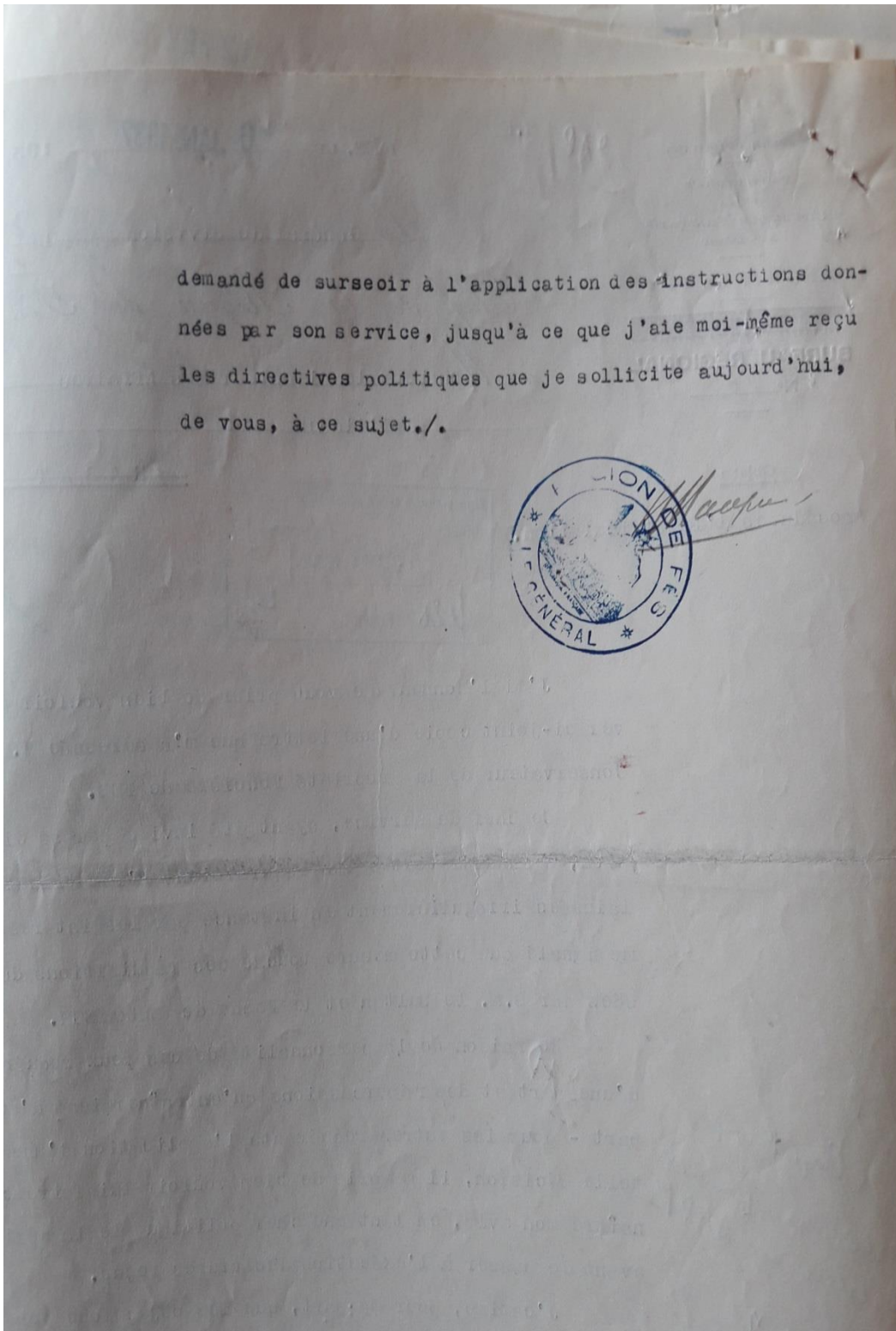
J'ai l'honneur de vous prier de bien vouloir trouver ci-joint copie d'une lettre que m'a adressée M. le Conservateur de la Propriété Foncière de FÈS.

Ce chef de service, ayant été invité par sa direction, à annuler toutes les réquisitions d'immatriculation laissées irrégulièrement en instance par les intéressés, me signale que cette mesure touche des réquisitions déposées par S.M. le Sultan et la Pacha de MARRAKECH.

En raison de la personnalité de ces deux requérants d'une part et des répercussions qu'entraîneraient d'autre part - pour les autres requérants, l'application d'une telle décision, il me prie de bien vouloir lui faire connaître mon avis, en tant que chef politique de la région, avant de passer à l'exécution des ordres reçus.

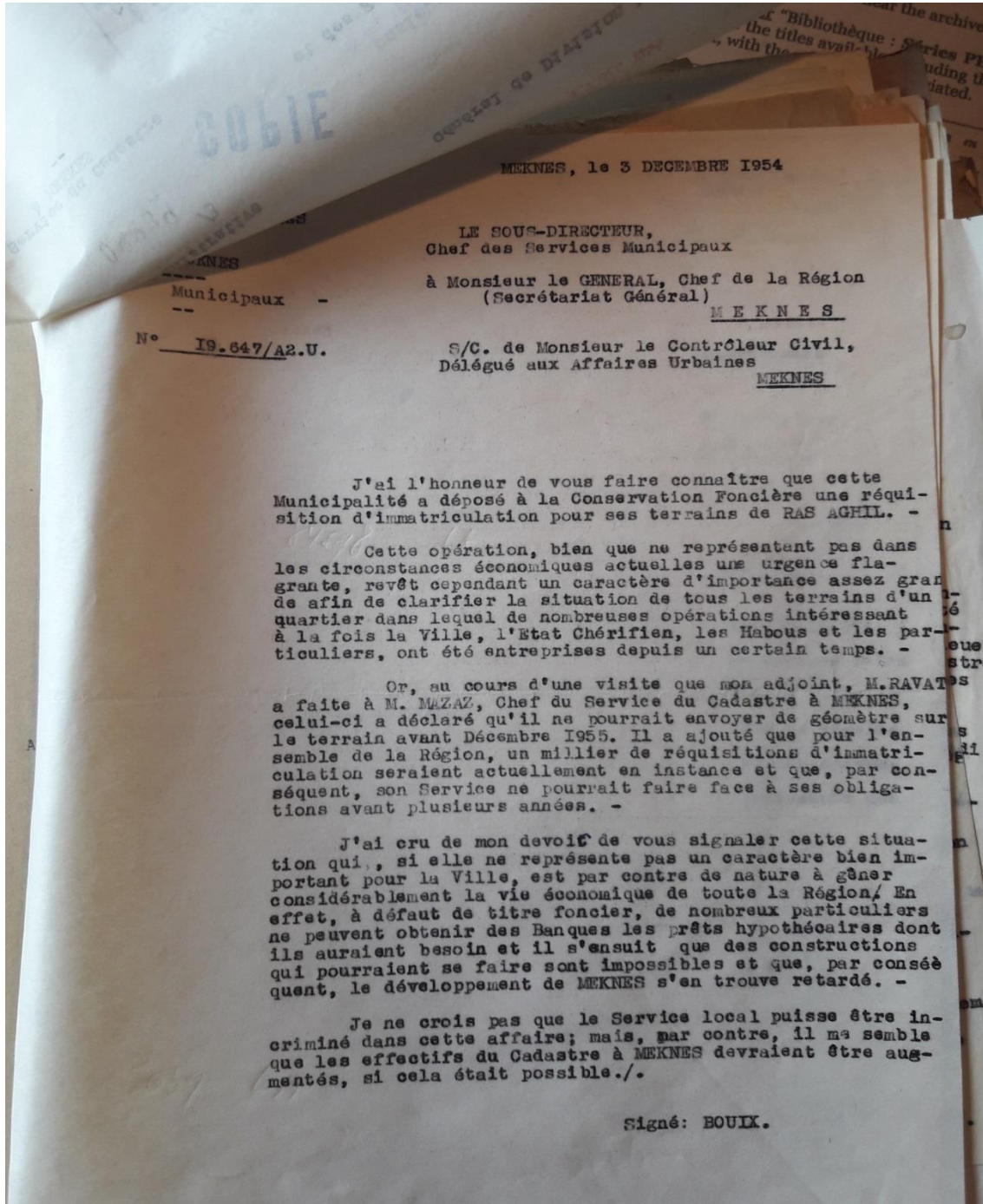
J'estime, pour ma part, que les objections présentées par M. le Conservateur de la Propriété Foncière de FÈS, doivent être prises en considération. Je lui ai donc demandé.....

*Copie
avec un point
marque AAP/B
Reçu le 13-1-37
Cdy*



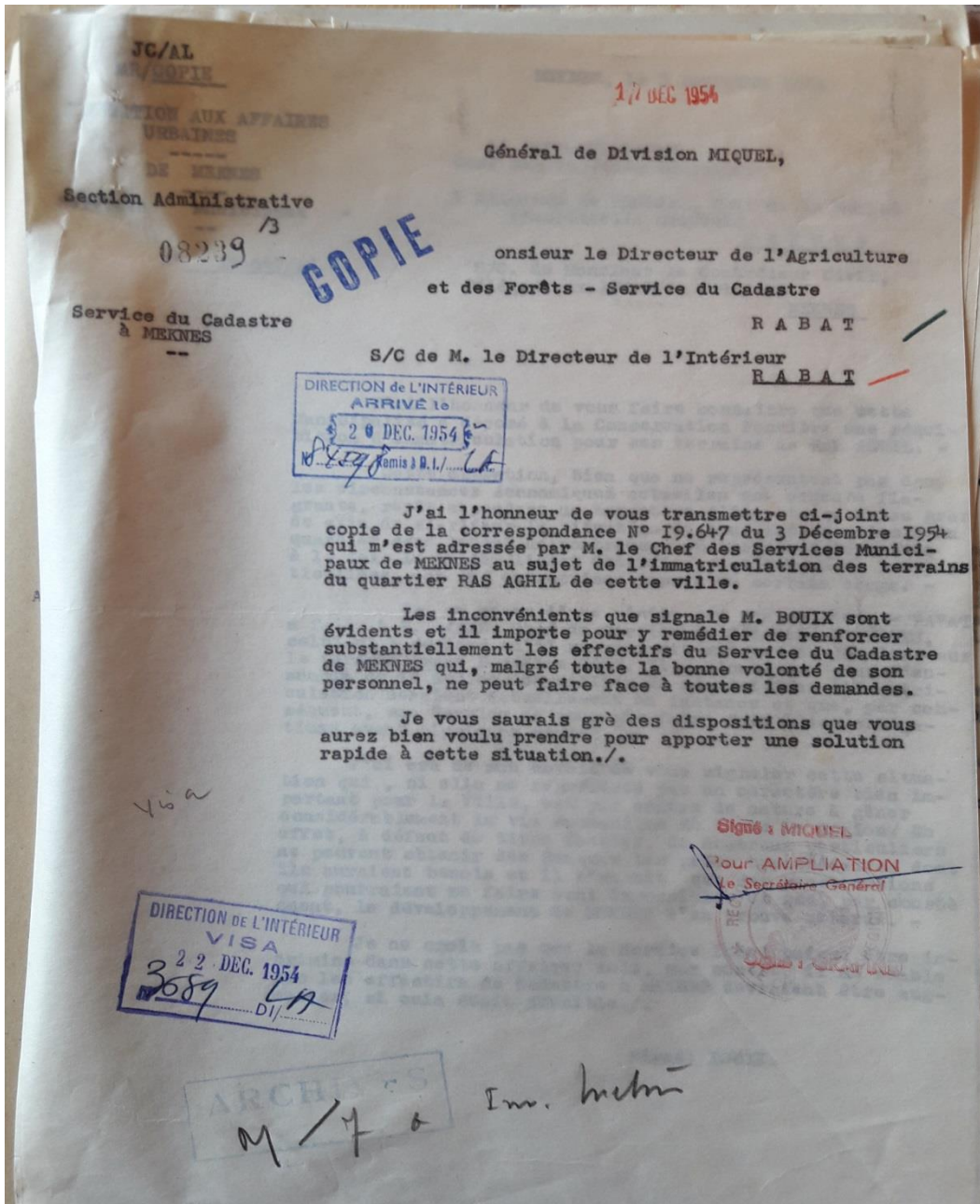
Source : Lettre N°51 .F/C, Du conservateur de la propriété foncière , a Monsieur le général commandant de la région de Fès, En date 28 Décembre 1936, **A. D. N, fonds M. P., série 1MA/200/ carton 604**, Dossier «procédure d'immatriculation ».

وثيقة (21): رسالة موجهة من المدير المساعد لرئيس مصالح البلدية بمكناس، إلى السيد الجنيرال، قائد منطقة مكناس، والمؤرخة بـ 3 دجنبر 1954م، والتي يبين له فيها صعوبة تسجيل كل الطلبات في سجل المحافظة العقارية



Source : Lettre N° 19.647/A2.U., du sous-directeur chef des services municipaux, à Monsieur le général chef de la région de Meknès, en date le 3 décembre 1954, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA /200/ carton 604, dossier « conservation foncière ».

وثيقة (22): رسالة موجهة إلى الجنرال مدير الفلاحة والغابات بالرباط من طرف الجنرال "مكيل" "MIQUEL" قائد منطقة مكناس ، بخصوص اتخاذ الاجراءات المناسبة في تسريع في تسجيل الراضي بالمحافظ العقارية



Source : Lettre N° 8239/3, du MIQUEL le général chef de la région de Meknès, à monsieur le général de division MIQUEL directeur de l'agriculture et de forêts service du cadastre RABAT, en date le 17 décembre 1954, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA /200/ carton 604, dossier « conservation foncière ».

AVANT - P R O P O S

La crise économique mondiale, dont le Maroc a senti les atteintes un peu plus tard que la France, a eu sur les affaires agricoles des conséquences particulièrement graves. Non seulement elle a mis en difficulté les entreprises françaises, non seulement elle a arrêté le mouvement d'immigration des colons agriculteurs, mais surtout elle a créé dans le monde des affaires, comme dans celui de la petite épargne un sentiment d'inquiétude, nous n'osons dire de méfiance, à l'égard de l'ensemble des entreprises marocaines.

Que vaudra le Maroc, entendons-nous dire souvent dans des milieux qui ont toujours montré jusqu'ici une foi raisonnée dans l'avenir du Protectorat, que vaudra le Maroc si l'exploitation du sol doit être abandonnée aux seuls indigènes? Que servira d'avoir créé une organisation administrative modèle, un outillage économique de premier ordre, si l'exportation ne trouve d'autre aliment que dans les phosphates et les faibles excédents de la production agricole actuelle?

Ces craintes sont certainement exagérées, mais elles ont déjà causé un tort sérieux aux entreprises marocaines, et il importe de les dissiper au plus tôt. Pour cela, les efforts

la technicité et l'esprit de suite qui font toujours défaut aux agriculteurs indigènes. Les grandes sociétés ont aussi valorisé l'ensemble du territoire marocain, et amené l'indigène à une notion plus précise du droit de propriété, préparant ainsi la création du régime foncier dont tous reconnaissent aujourd'hui les bienfaits. Il faut ajouter que, pendant la guerre, la grande colonisation, réduisant le personnel européen au minimum, était la seule formule possible dans la généralité des cas.

Aujourd'hui, la grande colonisation, par le fait même que les difficultés du début sont vaincues, se trouve en état d'infériorité au regard de l'exploitation moyenne, conduite par un colon professionnel, avec l'ardeur au travail, l'esprit d'économie, l'âpreté au gain qui sont le propre de nos agriculteurs français. Il est inutile de rechercher les raisons de cette évolution : l'exemple de l'Algérie et de la Tunisie est probant.

L'immigration des agriculteurs de métier, disposant de quelques capitaux, est donc chose indispensable. Commencée dès la fin de la guerre, elle est aujourd'hui à peu près arrêtée, pour les raisons indiquées au début de cette note. Il est urgent de prendre des mesures pour faciliter la venue de ceux qui doivent être les artisans de la productivité agricole, de ceux qui doivent compléter et perpétuer l'emprise de la France sur la terre du Maghreb.

Source : Rapport, du le directeur général de l'agriculture, de commerce et de la colonisation, en date le 2/11/1922, **A. D. N., Fonds M. P., série 2MA/1/ carton 179**, dossier «Note sur un projet de société de colonisation Marocaine »

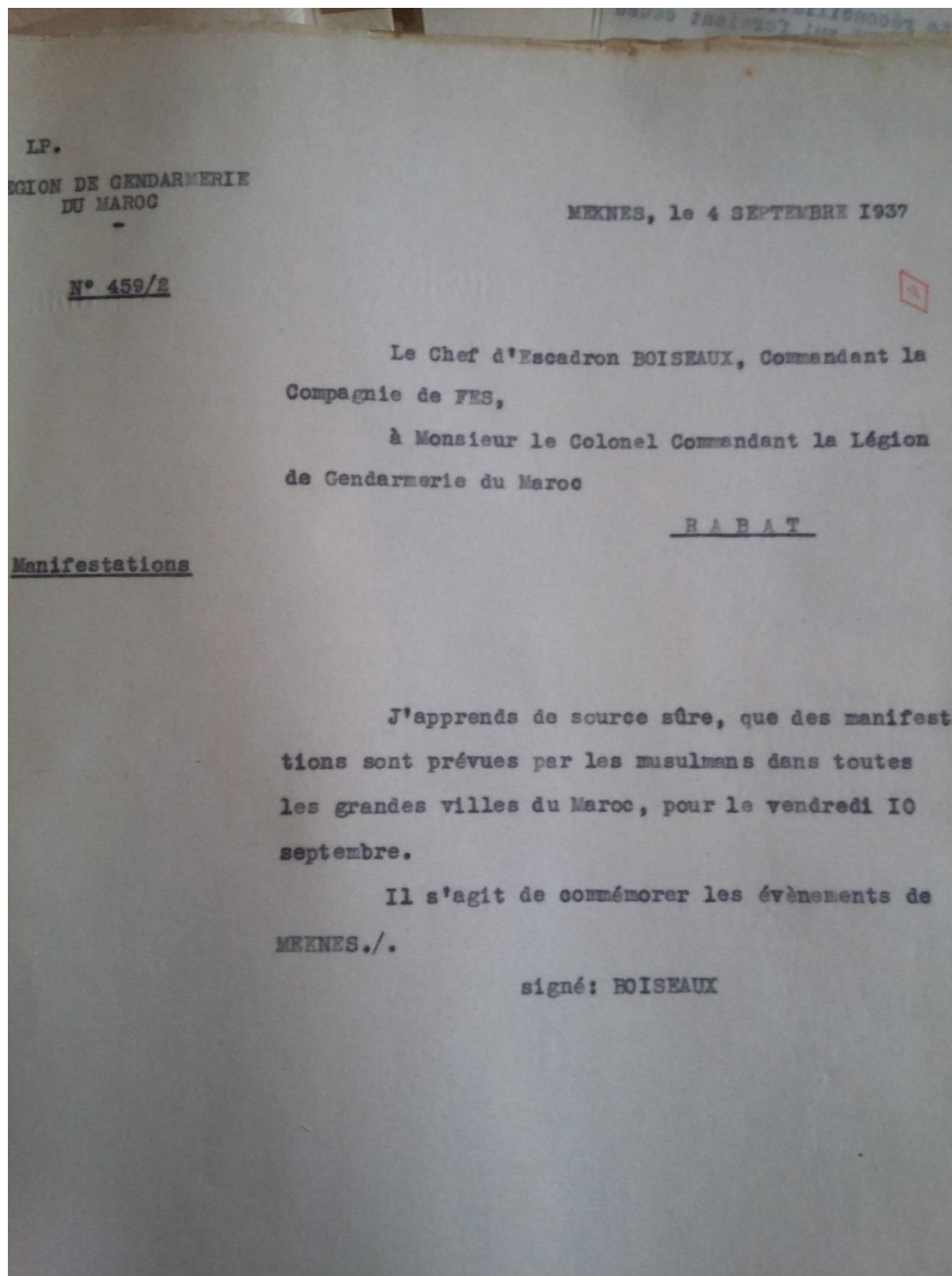
وثيقة (24): مجموعة صور لتربية الماشية بمنطقة أزرو سنة 1938م





Source : A. D. N., Fonds M. P., séries 14MA/900/ carton 243, dossier «affaires financières dans le domaine agricole »

وثيقة (25): رسالة من قائد سرية فاس للطيارين، يحذر فيها العقيد قائد الدرك بالمغرب، بأن المغاربة يريدون القيام بمظاهرات ردا على أحداث مياه أبي فكران أو ما أسماها بأحداث مكناس



Source : Lettre N°459/2., du chef d'escadron BOISEAUX commandant la compagnie de Fès, à monsieur le colonel commandant la légion de gendarmerie du Maroc, en date le 4 septembre 1937, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344, dossier «informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937 ».

وثيقة (26): رسالة من مركزة شرطة فاس إلى إدارة مكناس، توضح تحركات محمد بلحسن الوزاني بخصوص أحداث مكناس مؤرخة بـ 4 شتنبر 1937

P. 2000

LP.
COMMISSARIAT DIVISIONNAIRE
F E S
N° 880 C.

FES, le 4 SEPTEMBRE 1937

NOTE DE RENSEIGNEMENTS

Evénements de MEKNES
MOHAMED BEL HASSAN EL
OUZZANI

MOHAMED BEL HASSAN EL OUZZANI a quitté FES ce matin par car C.T.M. de 5 heures après avoir pris un billet direct pour CASABLANCA.

Le leader nationaliste étant susceptible de s'arrêter en cours de route, notamment à MEKNES, la sûreté de cette ville a été avisée téléphoniquement de ce déplacement, de même que la Direction des Services de Sécurité à RABAT.

Durant toute la journée et la soirée d'hier MOHAMED BEL HASSAN EL OUZZANI a reçu à son domicile la visite de nombreux nationalistes venus s'entretenir sur les événements de MEKNES.

Il se serait livré à des critiques visant les autorités et aurait déclaré à ses auditeurs que la population fassie devait se solidariser avec celle de MEKNES, paroles qui seraient en contradiction flagrante avec les sentiments qu'il avait pu en certains endroits afficher précédemment./.

Destinataires: Direction Général Bureau Régional Sté Meknès Cre Dvre Casablanca

signé: FAVA VERDE

Source : Lettre N°880 C., du commissaire divisionnaire de Fès, à direction générale bureau régional de Meknès, en date le 4 septembre 1937, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344, dossier «informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937 ».

وثيقة (27): تقرير سري حل زيارة بعض الصحفيين لتتبع احداث مكناس والمؤرخة بـ 9
سنتبر 1937

M.

MEKNES, le 9 SEPTEMBRE 1937.

N° 774/S.

OBJET:

a/s. Evénements du
2 Septembre 1937.

CONFIDENTIEL

RENSEIGNEMENTS

Les nommés TABAROT Antoine, français, KOKOBYNSKY Michel dit "ROUZE", français et ASSAEL Suzanne, grecque, journaliste à "Oran Républicain" voyageant dans une automobile "Citroën" n° 3255 A.L.6. sont arrivés à Meknès le 8 courant, dans la matinée, pour enquêter sur les événements du 2 Septembre courant.

Hier au soir, à 20 h.30, après la prière, une réunion s'est tenue à la Grande Mosquée, à l'issue de laquelle des groupes de jeunes arabes ont parcouru la Médina, pour inviter les commerçants à fermer leurs boutiques.

Vers 21 h., des mokkadams ont affiché, en Médina, des imprimés de M. le Contrôleur Civil, Chef des Services Municipaux invitant la population au calme et l'assurant de toute la sollicitude du Gouvernement.

Des jeunes arabes ont aussitôt cherché à enlever ces feuilles en ont lacéré quelques-unes et en ont souillé plusieurs en y crachant dessus; ces indigènes auraient même proféré des injures à l'égard des autorités.

Les arabes réclament maintenant toute l'eau de l'Oued Boufekrane et la libération des prisonniers.

A la prière de ce matin, et à celle de cet après-midi le "latif" a été récité jusqu'à 17 heures 45; à ce moment-là les indigènes sont sortis de la mosquée et des nationalistes ont invité les commerçants à rouvrir leurs portes, donnant rendez-vous aux fidèles à la mosquée pour demain midi.

M. BERDUGO, président de la communauté israélite a signalé à mon service que trois de ses coreligionnaires avaient été invités par les musulmans à fermer leurs magasins aujourd'hui.

Par ailleurs, il est rapporté qu'une soixantaine d'israélites ont quitté le Mellah, ce matin, pour se réfugier à la ville nouvelle.

Il se confirme d'heure en heure qu'il existe deux clans opposés en Médina d'une part ceux qui approuvent et entretiennent l'agitation (ABDERRAHMAN CHEKROUN - MOHAMED SAYAG - MOHAMED AJANI - MOHAMED TAHRI - MOHAMED LAGHISSI - MOHAMED MAZOUAR etc... et plusieurs autres, pour la plupart des jeunes gens) et d'autre part, ceux qui les désapprouvent (les Soussi, la plupart des notables d'un certain âge, etc...)

Il est rapporté de source sérieuse que certains nationalistes de Meknès, non identifiés, se seraient rendus le 7 courant au souk de Khémisset, afin d'y mettre les indigènes au courant des récents événements et de les inviter, sous le couvert de la foi, à se rendre nombreux dimanche prochain à Meknès, pour y défendre la cause de l'Islam, menacé, leur disant que "les morts gagneraient ainsi le paradis".

A ce sujet une conversation dans ce sens aurait été entendue, ce matin au souk aux bestiaux et aurait été tenue par des indigènes des Zemmours.

51
J. M. V. H. S.

Source : Rapport N°459/2., (confidentiel), en date le 9 septembre 1937, A. D. N.,
Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344, dossier « informations de la sécurité (Meknès)
1936/1937 ».

وثيقة (28): لائحة بأسماء المصابين بأحداث مكناس من المغاربة الذين تم علاجهم
بالمستشفى الإقليمي سيدي سعيد بمكناس

M.
DIRECTION DE LA SANTE
ET DE L'HYGIENE PUBLIQUE
HOPITAL REGIONAL INDIGENE
DE SIDI SAID

MEKNES, le 3 SEPTEMBRE 1937.

LISTE DES INDIGENES BLESSES AU COURS DE
L'EMEUTE DU 2 SEPTEMBRE ET QUI ONT ETE
CONDUITS POUR SOINS A L'HOPITAL SIDI SAID

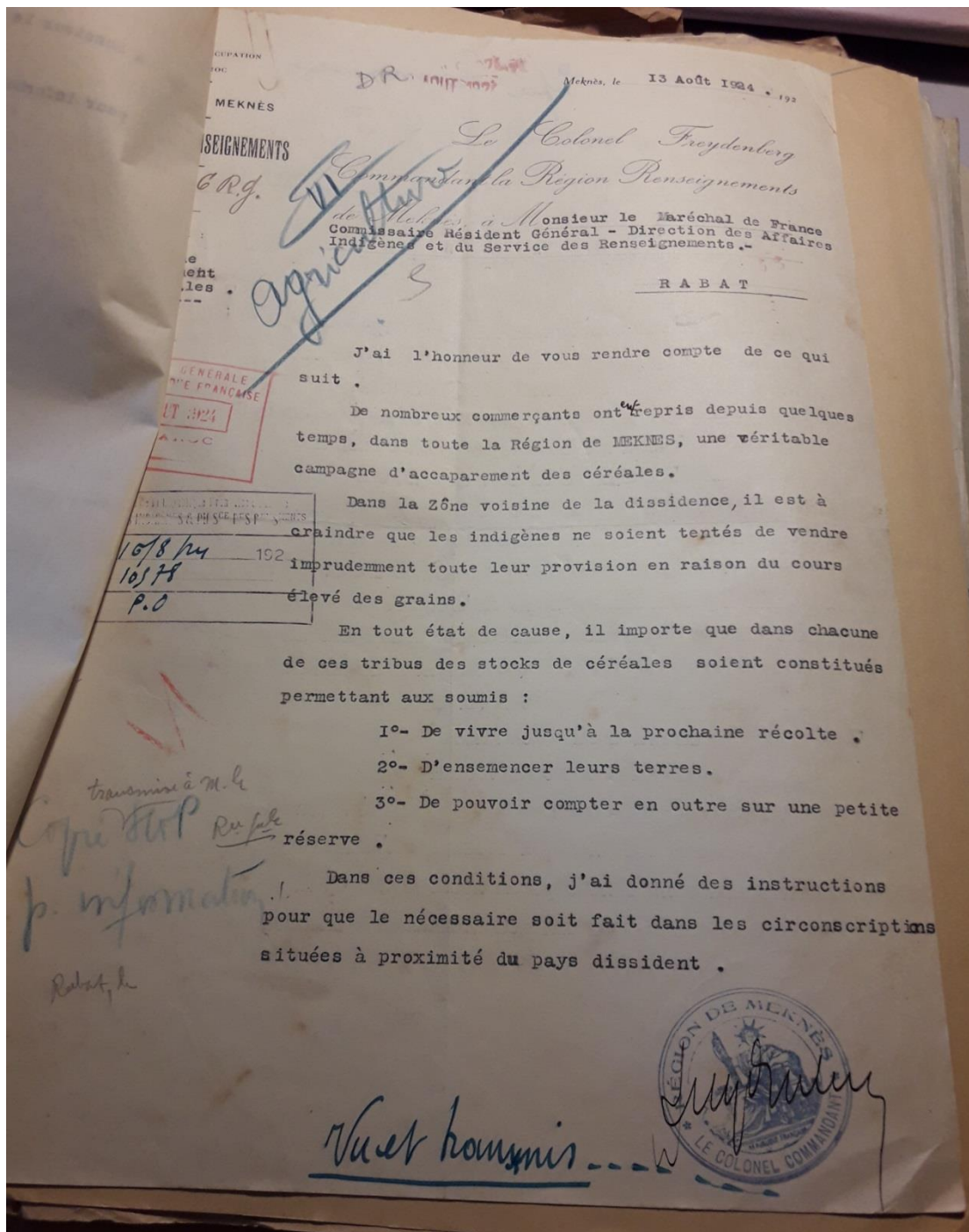
Noms	Lieu d'origine	Domicile
REKIA BENT MOHAMED	Hayana	Sidi Amar Bousda Meknès V.A.
MOHAMED BEN HAMADI	Kasbah Tadia	Sidi Saïd -Meknès
MOHAMED BEL HADJ	Ouezzane	Derb Lhasset à Ouezzan-de passage à Meknès
SELLEM BEN KACEM	Marrakech	près de la place El Hedime chez Lahcen, gardien au T.F.
MOHAMED BEN SISSOUM	Senhadja	Fekharine, maison Abbès Laraïchi Médina
HAMED BEN TAHAR	Chiadma	de passage à Meknès
ABDESSELEM BEN MERKI	Marrakech	Beni M'Ahmed -Meknès
HAMOU BEL HAOUSSINE	Guérouane	Ait Ali- Caïd ben Aïssa
BEN AÏSSA B. DAÏD EL MELOUANI	Mélouane	Tirbaine n° 13 - Meknès
EL HAOUSSINE BEN SLIMAN	Guérouane	Sidi Amar Lhacini, derb M'Tir Meknès
TAYEB BEN MOHAMED	Fès El Bali	Derb Sti Hamou -Meknès
SIDI ABDELKADER B. LARBI	Meknès	Setnia n° 10
DRISS BEN HAOUSSINE	Meknès	Derb Ghenemer
DRISS BEN KADDOUR	M'Jatt	Ait Athaman -Sidi Cheikh
DRISS BEN SALAH	Moulay Idriss	Kasbah Laoued -Meknès
DRISS BEN MOHAMED	Chérarda	Derb Haroume Ferhane Nouale.

Dix décédés non identifiés.

signé: DULUCQ.

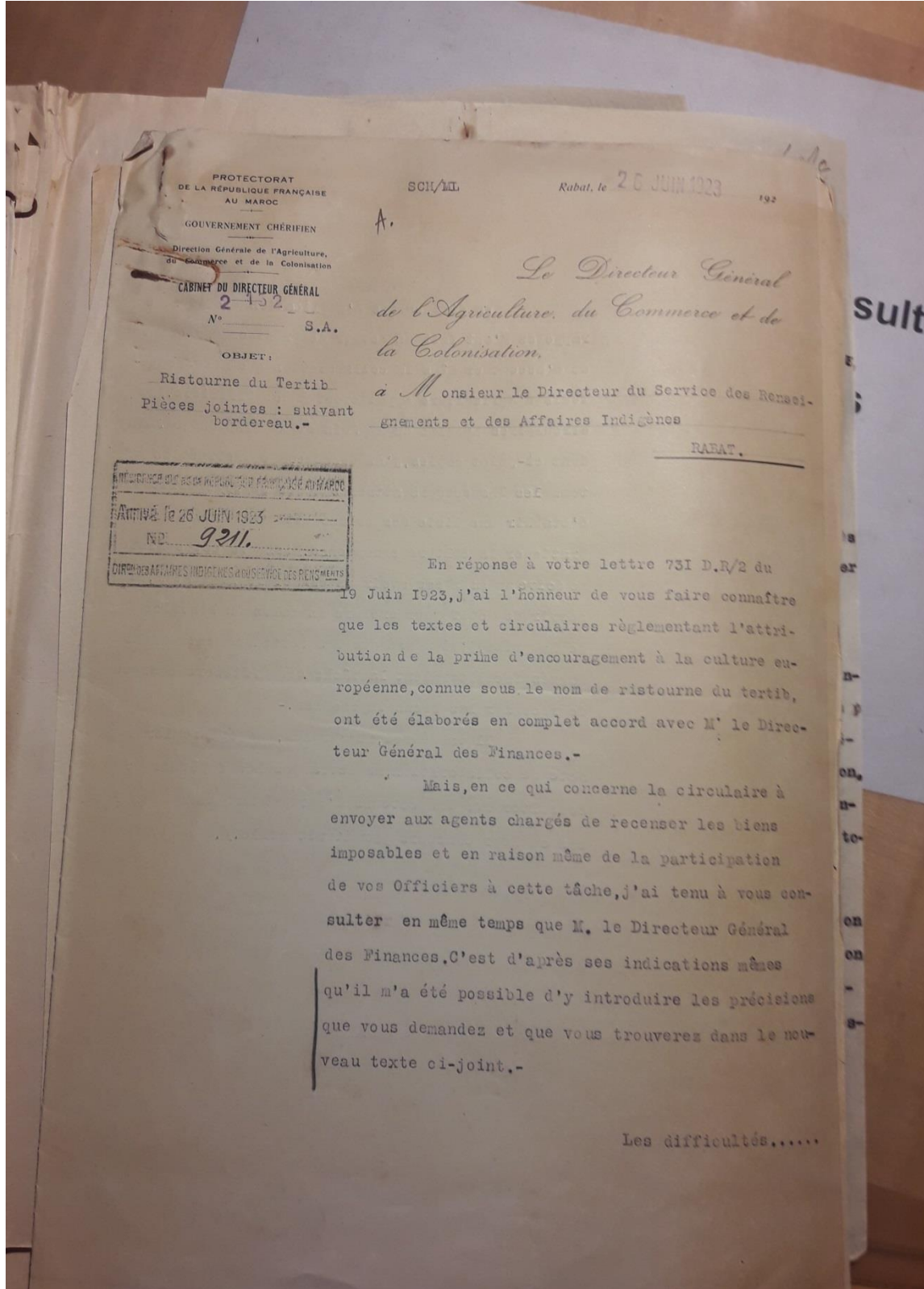
Source : liste des indigènes blessés au cours de l'émeute du 2 septembre 1937,
en date le 3 septembre 1937, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/200/ carton 344, dossier
«informations de la sécurité (Meknès) 1936/1937 ».

وثيقة (29): رسالة من الكونيل "فريدونبرغ" "Freydenberg" قائد منطقة مكناس، إلى مفوض الإقامة العموما الفرنسية بالمغرب، يحذره فيها من أن المغاربة يشتكون من غلاء سعر البذور



Source: lettre du le colonel FREYDENBERG commandant la région de Meknès, à monsieur le maréchal de France commissaire résident général- direction des affaires indigènes et du service de renseignements, en date le 13 aout 1924, , A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/100/ carton 309.

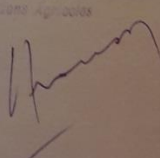
وثيقة (30): رسالة من من المدير العام للفلاحة والتجارة والاستعمار، إلى مدير مصلحة الاستعلامات والشؤون الأهلية، بخصوص تخفيض ضريبة الترتيب على الزراعات ذات النمط الأوروبي



Les difficultés d'application que vous me rappelez m'ont fait un devoir de préciser également et d'accentuer même la collaboration que mes Inspecteurs d'Agriculture apporteront à vos Officiers. Par circulaires N° 2135 du 23 Juin et N° 2136 du 25 Juin dont ci-joint copies, j'ai donné comme instruction à tous les Inspecteurs attachés à des régions militaires d'établir une liste des colons qui sont en état de pratiquer la culture européenne. Bien que cette liste ne doive en aucun cas avoir un caractère limitatif, ni servir de motif pour exclure un colon du bénéfice de la prime, j'ai pensé que les renseignements ainsi donnés faciliteraient la tâche des Officiers chargés de recenser les biens imposables.-

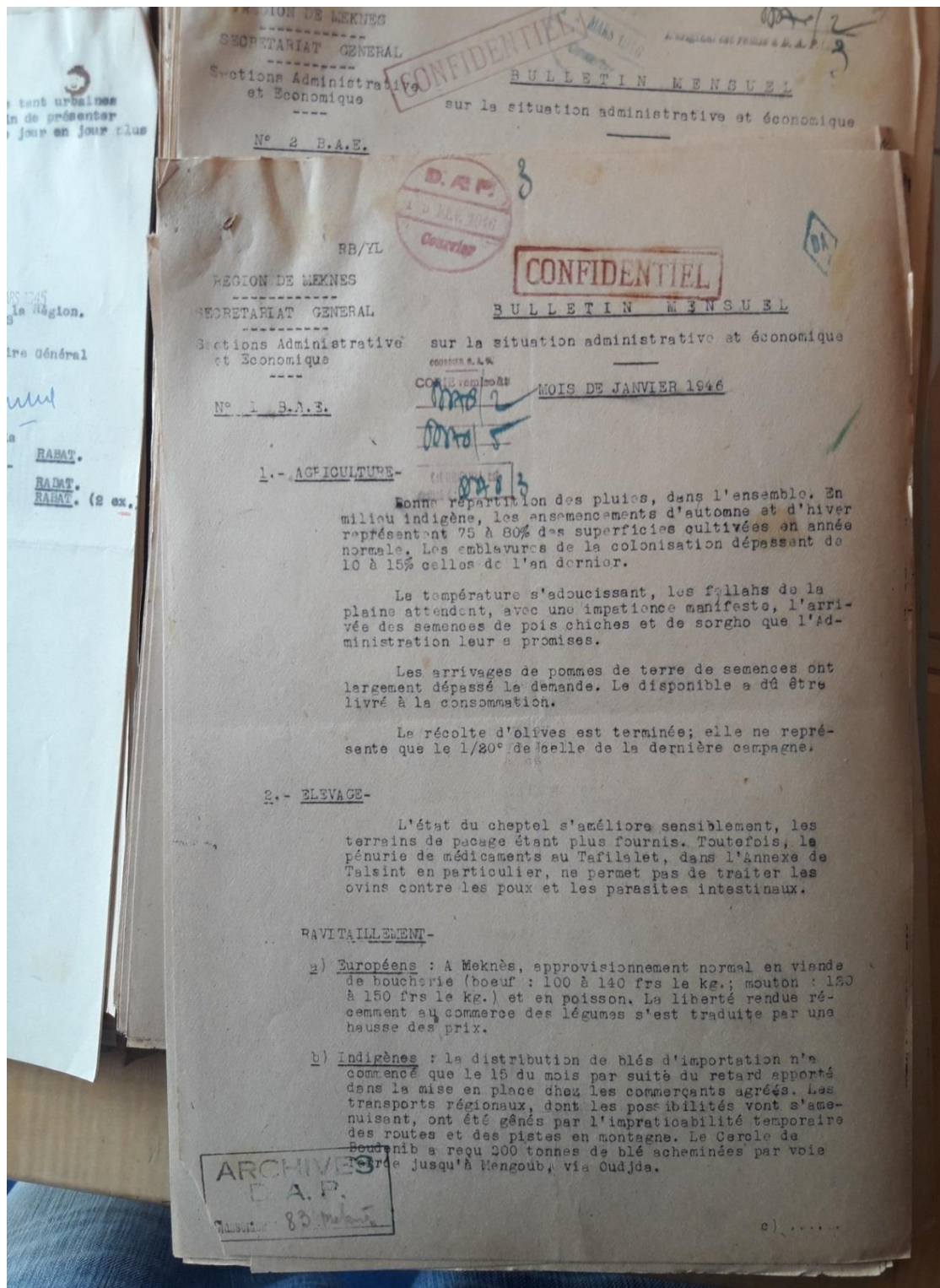
Il va de soi, au surplus, que ce premier acte de collaboration, ne devra pas les empêcher de consulter les Inspecteurs d'agriculture dans tous les cas où leur concours paraîtrait utile./.

Le Directeur Général de l'Agriculture
du Commerce et de la Colonisation
Le Chef du Service de l'Agriculture et des
Améliorations Agricoles



Source: lettre n° 2152 S.A., du le directeur général de l'agriculture du commerce et de la colonisation, à monsieur le directeur du service de renseignements et des affaires indigènes, en date le 28 juin 1923, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/100/ carton 309.

وثيقة (31): تقرير حول الوضعية الاقتصادية والإدارية لشهر يناير 1946م بمنطقة مكناس



- 4 -
La question de l'action prophylactique reste dominée par l'insuffisance numérique des médecins et du personnel sanitaire, la pénurie de médicaments, de véhicules, de pneus et d'essence.

L'agrandissement de l'hôpital indigène SIDI S. I. D. s'impose de toute urgence.

o
o o

C O N C L U S I O N -

- Perspectives nettement encourageantes de la campagne agricole. L'approvisionnement des populations indigènes en blé de consommation et en semences continue d'être assuré malgré les difficultés croissantes résultant de l'amenuisement des moyens de transport.

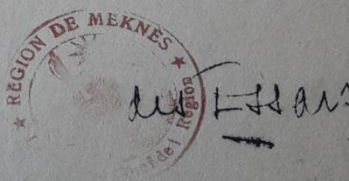
- Le ravitaillement en général est assuré de manière satisfaisante.

- En ville, très grave crise des logements.

- Situation sanitaire toujours sérieuse dans l'ensemble de la Région./.

MEKNES, le 13 FEVRIER 1946

Le Général de Brigade des ESSARS,
Chef de la Région



Source : rapport n°1 S.A.E., du le général de brigade des ESSARS chef de la région de Meknès, en date le 13 février 1946, A. D. N., Fonds M. P., série 1MA/280/ carton 74.

الفهارس

فهرس الصور

الصفحة	موضوع الصورة	رقم الصورة	الفصل
95	افتتاح السلطان محمد بن يوسف لسد أمفوت 1944م	1	الأول
165	مشهد من الضيعة النموذجية عين قادوس بمنطقة فاس	2	الثامن
168	جناح للمتدربين بالمزرعة	3	
173	ثور مهجن	4	
174	قطيع لأبقار والعجول بالمزرعة	5	
175	بقرة نوع "تارونتيز" " "Tarentaise	6	
177	متدربون بالمزرعة التجريبية	7	
184	"إميل بانيول" " "EMILE	8	
185	نظرة عامة للضيعة تولال	9	
187	السيد "جون كلود لاقورطابليز" "JEAN CLAUD" "LACOURTABLAISE	10	
188	منظر عام للمزرعة لملكية "جون كلود لاقورطابليز"	11	
189	"ليون كايا" " " Léon Caillat "	12	
190	منظر عام لضيعة "ليون كايا" بسيدي عدي	13	
191	"بروني فيرديناند" " Brunet	14	

	"ferdinand		
193	الجزء الجنوبي لحضيرة المعدات بضيعة "بروني فيرديناند"	15	
194	Alexandre " "ألكسندر دلكوز " "Delcausse	16	
195	François " "فرانسوا مولي " "Mulet	17	
196	بعض المرافق الموجودة بضيعة "فرانسوا مولي"	18	
198	"De La Noëllie " "دولانويل "	19	
199	بستان السيد: "دولانويل"	20	
200	"Paul Guiol " "بول غيول "	21	
201	منزل المعمر "غيول" بالضيعة	22	
206	مشهد جوي للقبو التعاوني بمنطقة "أحد آيت سوالا "	23	

فهرس المبينات

الصفحة	موضوع المبين	رقم المبين	الفصل
26	توزيع الأراضي الفلاحية بالمغرب	1	الأول
84	إنتاج وتصدير الحوامض ما بين 1936م و1955م. ب (آلاف الأطنان)	2	الثاني
148	المساحات المزروعة سنة 1918م بفاس والنواحي	3	الرابع
204	تطور إنتاج النبيذ بالمغرب ما بين م1922م- م1938م بالهكتار	4	الخامس
207	إنتاج النبيذ بمنطقة فاس مكناس ما بين م1938م و1950م	5	
213	المساحة المزروعة بالحبوب بمنطقة فاس سنة 1918م (بالهكتار)	6	
221	كمية السكر المستهلكة بالمغرب ما بين م1915م و1938م بالكيلوغرام	7	
225	إحصائيات توزيع قطيع الأغنام بالمغرب لسنتي 1915م- 1916م	8	

فهرس الجداول

الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول	الفصل
43	الإنتاج الفلاحي في البوادي المغربية ما بين سنتي 1890م و1912م	1	الأول
48	متوسط أسعار الحبوب لمنطقة طنجة	2	
54	أنواع الأراضي المحصل عليها	3	
65	ارتفاع وتيرة الاستيطان الزراعي ابتداء من سنة 1935م	4	
80	المساحة المزروعة بالحبوب من مجموع الأراضي المزروعة ما بين 1918 و 1930 (بالآلاف الهكتارات)	5	الثاني
87	المساحة المزروعة بالحبوب من مجموع الأراضي المزروعة ما بين 1931 م و 1955م (بالآلاف الهكتارات)	6	
89	صادرات الحبوب ما بين سنتي 1929م و1938م (بالطن)	7	
92	نسبة الاستثمار في المعدات الفلاحية من مجموع الاستثمارات بالمغرب ما بين سنتي 1949م و1956م	8	

97	السدود التي أنشأت خلال فترة الحماية الفرنسية والاسبانية	9	
115	تضاعف الأنشطة التصديرية ما بين (1930م و1955م)	10	
117	نسبة الاستثمار في المواد الزراعية من إجمالي الاستثمار ما بين 1949م-1953م بملايين الفرنكات	11	
141	سكان قبائل أحواز مكناس	12	تاريخ
146	الملكيات العقارية بالمغرب ما بين (1936م و 1952م)	13	
149	الإنتاج الأوروبي من الحبوب والقطاني والخضروات	14	
152	إنتاج المغاربة من الحبوب والقطاني والخضروات	15	
152	مزارع الأشجار بالمنطقة ما بين 1914م-1915م (العدد بالقدم)	16	
154	إحصاء القطيع بمكناس والنواحي ما بين 1938م-1939م	17	
157	الملكيات المعروضة للبيع في 10 ماي 1935م بمنطقة فاس مكناس	18	
203	تطور مساحة زراعة الكروم ما بين 1925م-1955م بالهكتار	19	التاريخ
212	إنتاج الحبوب في غرب المغرب خلال موسمي 1914م-1915م و1915م-1916م	20	
214	المساحة المزروعة بالقمح الصلب من طرف المغاربة ما بين 1920م-1928م	21	
214	المساحة المزروعة بالقمح الصلب من طرف الأوربيين ما بين 1920م-1928م	22	
216	المساحة المزروعة بالقمح والإنتاج بمنطقة مكناس ما بين 1940م-1945م	23	

217	المساحة المزروعة بالحبوب والإنتاج لدى الأوروبي سنة 1951م	24	
217	المساحة المزروعة بالحبوب والإنتاج لدى المغربية لسنة 1951م	25	
223	الأشجار الموجودة في منطقة مكناس ما بين 1939م و1945م	26	
227	المواشي لدى المغربية بمنطقة مكناس ما بين 1945م-1953م	27	
232	مكافآت دعم الفلاحة الميكانيكية 1917م-1925م	28	السادس
240	تقييم المفتشين لزراعة القمح بمنطقة فاس مكناس خلال الموسم الزراعي 1921م-1932م	29	
246	لائحة بأسماء المصابين المغاربة الذين تم علاجهم بالمستشفى الإقليمي سيدي سعيد بمكناس	30	

فهرس الملحقه

الصفحة	موضوع الوثيقة	رقم الوثيقة
290	رسالة من الجنيرال "ماركيز" "MARQUIS" قائد منطقة فاس، إلى السيد مدير الشؤون الأهلية. بخصوص تمديد نظام تسجيل الأراضي بالمحافظة العقارية.	1
292	رسالة من رئيس الأمن الإقليمي بمكناس "مايول فرانسوا" "MAYOL François" إلى السيد "لياندري" "LEANDRI" المفتش العام لمصالح الأمن العام بالرباط	2
293	رسالة من أمناء حيازة الأراضي إلى السيد القائد العام لمنطقة فاس، حول إجراءات التسجيل بالمحافظة العقارية	3
294	رسالة من العقيد "ستروول" "STROHL" إلى السيد الجنيرال قائد الشؤون الأهلية بمنطقة فاس، حول الإجراءات اللازمة لحيازة الأراضي بالمنطقة من قبل الأجانب	4
296	تقرير من الجنيرال "لبارا" "LAPARRA" حول الوضع الاقتصادي والإداري بمنطقة فاس لشهر ماي سنة 1951م	5
299	تقرير من العقيد "أرنود" "ARNAUD"، يقدم فيه موناوغرافيا منطقة مكناس	6
301	تقرير من الدكتور "دفولبير" "Dévoliere" حول التطور الاقتصادي لقبائل أحواز مكناس ما بين 1915م و1946م	7
303	دفتر التحملات ينضم بيع العقارات عند طريق المزاد العلني بالمغرب إبان فترة الحماية	8
305	بحث تخرج "برنارد دنيس" "Bernard, DENIS"، حول وضعية تربية الماشية ومستقبلها بمكناس والنواحي	9
307	تقرير حول الملكيات الفلاحية الأجنبية بالمغرب إلى حدود 1939/12/31	10
308	تقرير حول الرسوم المفروضة على المستوطنين المستفيدين من مياه الري	11
310	تقرير حول حاجيات التعاونيات المحلية للبذور لموسمي (1937م-1938م) و(1938م-1939م)	12

	مؤرخة بـ 1939/4/25	
312	تقرير حول إنشاء شركة لبسترة وتصنيع الحليب بفاس مؤرخة بـ 19 يناير 1953	13
314	تقرير شهري من المراقب المدني بمنطقة قلعة سلاس إلى السيد المراقب المدني لمنطقة فاس، بخصوص الوضع الاقتصادي بالمنطقة لشهر يونيو 1946	14
316	تقرير شهري من المراقب المدني بمنطقة تيسة إلى السيد المراقب المدني لمنطقة فاس، بخصوص الوضع الاقتصادي بالمنطقة لشهر أبريل 1946	15
318	بعض الصور لسوق الحبوب والأغنام والبتبخ بخنيفرة في الأطلس المتوسط ألتقطت في 28 يوليوز 1940	16
319	صور افتتاح المغفور له السلطان سيدي محمد بن عبد الله لسد أمفوت 1944م برفقة السيد "بيو" " "PUAUX" والسيد "كاغتو" "CARTOUX"	17
320	خريطة لقبائل دائرة فاس	18
321	رسالة من الجنرال "نييجي" "Niéger" قائد الشؤون الأهلية بمنطقة مكناس، إلى السيد: المفوض العام للشؤون الأهلية بالرباط، حول الإجراءات اللازمة لحيازة الأراضي بالمنطقة من قبل الأجانب	19
323	رسالة من الجنيرال "ماركيز" "MARQUIS" رئيس جهة فاس، إلى السيد مدير الشؤون السياسية بالرباط، يطالبه فيها بتمديد نظام تسجيل الأراضي بالمحافظة العقارية	20
324	رسالة موجهة من المدير المساعد لرئيس مصالح البلدية بمكناس، إلى السيد الجنيرال، قائد منطقة مكناس، والمؤرخة بـ 3 دجنبر 1954م، والتي يبين له فيها صعوبة تسجيل كل الطلبات في سجل المحافظة العقارية	21
326	رسالة موجهة إلى الجنيرال مدير الفلاحة والغابات بالرباط من طرف الجنيرال "مكيل" "MIQUEL" قائد منطقة مكناس، بخصوص اتخاذ الاجراءات المناسبة في تسريع في تسجيل الراضي بالمحافظ العقارية	22
327	تقرير حول مشروع مؤسسة الحماية الفرنسية بالمغرب	23

329	مجموعة صور لتربية الماشية بمنطقة أزرو سنة 1938م	24
331	رسالة من قائد سرية فاس للطيارين، يحذر فيها العقيد قائد الدرك بالمغرب، بأن المغاربة يريدون القيام بمظاهرات ردا على أحداث مياه أبي فكران أو ما أسماها بأحداث مكناس	25
332	رسالة من مركزة شرطة فاس إلى إدارة مكناس، توضح تحركات محمد بلحسن الوزاني بخصوص أحداث مكناس مؤرخة بـ 4 شتنبر 1937	26
333	تقرير سري حل زيارة بعض الصحفيين لتتبع احداث مكناس والمؤرخة بـ 9 شتنبر 1937	27
334	لائحة بأسماء المصابين المغاربة الذين تم علاجهم بالمستشفى الإقليمي سيدي سعيد بمكناس	28
335	رسالة من الكولنيل "فريدونبرغ" "Freydenberg" قائد منطقة مكناس، إلى مفوض الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب، يحذره فيها من أن المغاربة يشتكون من غلاء سعر البذور	29
336	رسالة من من المدير العام للفلاحة والتجارة والاستعمار، إلى مدير مصلحة الاستعلامات والشؤون الأهلية، بخصوص تخفيض ضريبة الترتيب على الزراعات ذات النمط الأوروبي	30
338	تقرير حول الوضعية الاقتصادية والإدارية لشهر يناير 1946م بمنطقة مكناس	31

فهرس المواضيع

مقدمة.....5

الباب الأول: وضعية الفلاحة المغربية قبيل الحماية، ومساعي فرنسا

لعصرنتها.....15

الفصل الأول: الفلاحة المغربية قبيل الحماية الفرنسية.....17

المحور الأول: خصائص وأنواع الأراضي الفلاحية

المغربي.....17

3. الهيكل العقاري 17

أ. الأملاك المخزنية.....17

ب. أراضي الكيش..... 18

ج. الأراضي الجماعية.....20

د. أراضي الأحباس.....21

ه. أراضي الخواص أو الملك الخاص.....25

2- مكانة الفلاحة عند المغاربة.....25

2-1 مؤهلات الفلاحة المغربية..... 25

2-2 الفلاحة من خلال عيون المستكشفين الأجانب.....28

المحور الثاني: عوامل تدهور فلاحية المغرب قبيل الحماية، وبداية

الوجود الأجنبي بالمغرب.....33

2. معيقات تطور الفلاحة المغربية.....33

1-1 أسباب طبيعية وبشرية.....33

1-2 مقارنة الفلاحة المغربية بالفلاحة الأوروبية.....49

3. بداية التواجد الأوروبي بالمغرب.....50
- 1-2- الرحلات الاستكشافية ودورها في استقرار الأجانب بالمغرب..50
- 2-2- مؤتمر مدريد ومؤتمر الجزيرة الخضراء يمنحان الأجانب الحق في تملك العقار بالمغرب.....55
- 3-2- طرق تملك الأجانب للأراضي الفلاحية بالمغرب.....60
- 4-2- أنواع الاستيطان الزراعي بالمغرب.....64
- الفصل الثاني: مؤسسة الحماية الفرنسية ومحاولة تحديث الفلاحة المغربية.....71
- المحور الأول: المساعي الفرنسية لتحديث الفلاحة المغربية.....72
3. الحوافز المالية والتسويقية لإدارة الحماية لدعم الفلاحة.....72
4. تجارب فلاحية جديدة وأهم السدود والمدارات المسقية.....79
- 1-2- النموذج الفلاحي الكاليفورني في المغرب.....79
- 2-2- مشاريع الري والسدود الكبرى.....93
- 3-2- أهم المدارات المسقية خلال فترة الحماية.....98
- المحور الثاني: مظاهر ونتائج سياسة الفلاحة الفرنسية على الفلاحة المغربية.....103
5. أشكال التطور الفلاحي بمغرب الحماية.....103
6. انعكاسات الفلاحة الكولونيالية على الفلاحة المغربية.....108
7. انهيار الفلاحة التقليدية المغربية.....111
- 1-3- إنشاء المحيط الاستعماري.....111
- 2-3- الابتزاز الضريبي "الترتيب".....112

8. مقارنة الاستثمارات الفلاحية بباقي القطاعات.....114
- خلاصة الباب الأول.....121
- الباب الثاني: أحواز فاس مكناس: المعطيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية، والإجراءات المتخذة للسيطرة على الأراضي بالمنطقة.....121
- الفصل الثالث: أحواز فاس مكناس: المجال والإنسان.....122
- المحور الأول: جغرافية المنطقة.....123
3. التعريف بالمنطقة.....124
4. الإطار الطبيعي والبشري للمنطقة.....125
- هـ. التضاريس.....125
- ب. المناخ.....127
- ج. الشبكة الهيدرغرافية.....131
- د. العنصر البشري.....133
- المحور الثاني: أحواز فاس مكناس: الأصول التاريخية والعرقية.....135
3. فاس وأحوازها، الإطار العام.....135
4. لمحة تاريخية حول قبائل أحواز مكناس.....138
- الفصل الرابع: المميزات الاقتصادية لأحواز فاس مكناس، والإجراءات المتخذة من طرف سلطات الحماية من أجل تعزيز الاستيطان الفلاحي بالمنطقة.....142
- المحور الأول: المؤهلات الاقتصادية للمنطقة.....143

3. الأهمية الاقتصادية للمنطقة.....143
4. الجغرافية الاقتصادية للمنطقة.....145
- المحور الثاني: تشريعات وتنظيمات سطات الحماية من أجل حيازة
- الأراضي بالمنطقة.....156
3. الشراء المباشر.....156
4. مسطرة نزع الملكية.....158
- خلاصة الباب الثاني.....161
- الباب الثالث: الغزو الرأسمالي لأحواز فاس مكناس: مظاهره
وانعكاساته على المنطقة.....162
- الفصل الخامس: الفلاحة بأحواز فاس مكناس إبان فترة الحماية ومحاولة
العصرنة.....164
- المحور الأول: المستثمرات الأجنبية بالمنطقة على عهد الحماية
الفرنسية.....165
4. الضيقة التجريبية لعين قادوس بفاس.....165
5. حديقة التجارب جنان بنحليمة بمكناس.....179
6. نماذج لضيعات أخرى.....183
- المحور الثاني: الهيكل الفلاحي الكولونيالي الجديد بالمنطقة.....203
6. الزراعات الرئيسية.....203
- 1-1- زراعة الكروم.....203
- 1-2- زراعة الحبوب.....211
7. الزراعات الثانوية.....218

222.....	8. المغروسات الشجرية
224.....	9. تربية الماشية
228.....	10. التعاونيات الفلاحية
<u>الفصل السادس: مظاهر وانعكاسات السياسة الفلاحية لسلطات الحماية</u>	
231.....	الفرنسية على المنطقة
<u>المحور الأول: مظاهر التطور الفلاحي بالمنطقة زمن الحماية</u>	
231.....	الفرنسية
231.....	4. الدعم الكولونيالي للفلاحي المنطقة
235.....	5. الدعم: مراحله ونتائجه
238.....	6. أسس الفلاحة الكولونيلية
239.....	1-3- دعم مكنتة الفلاحة
242.....	2-3- دعم استصلاح الأراضي
243.....	3-3- الدعم المادي
<u>المحور الثاني: انعكاسات السياسة الفلاحية الكولونيلية على المجتمع</u>	
244.....	بالمنطقة، وردود فعل المغاربة
244.....	4. أحداث أبي فكران
249.....	5. تفكك البنية العقارية وتعميق المجتمع الطبقي
252.....	6. ظهور فئة جديدة من البرجوازية وأعيان البوادي
259.....	خلاصة الباب الثالث
260.....	خاتمة عامة
264.....	البيبلوغرافيا

289.....	الملحق
340.....	الفهارس
341	فهرس الصور
343	فهرس المبيانات
344	فهرس الجداول
347	فهرس الملحق
350	فهرس المواضيع